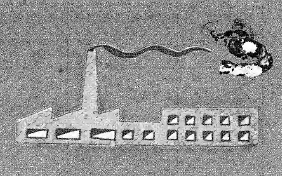
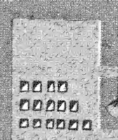
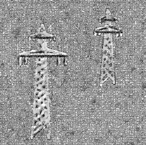
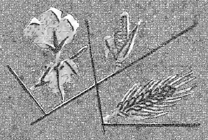
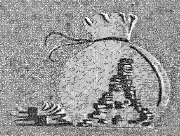
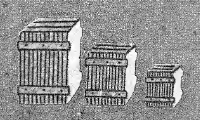




الثورة فى ٨ سنوات







الثورة فى ٨ سنوات





الرئيس جمال عبد الناصر



٣ ثورات مجيدة

خطاب
الرئيس جمال عبد الناصر
فى المؤتمر العام للاتحاد القومى
٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠

أيها المواطنون أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة ..

فى أروع اللحظات من عمر أمتكم تعيشون الآن ، وعلى نقط الحسم والفصل من قدرها تقفون هذا الموقف ،وعلى أثر خطاكم من هنا سوف يتحدد المستقبل . ويتقرر مصير وطنكم العربى سواء فى قوته الذاتية ، أو فى مكانته بين أوطان غيركم من الشعوب .

لقد دخلت معكم إلى هنا . إلى هذه القاعة التى تجلسون فيها الآن، تيارات تاريخية كبرى . بل أن هذه التيارات هى التى دفعت بكم إلى هذا المكان ، سواء منكم هؤلاء الذين وصلوا إلى هنا باعتبارهم ممثلين للقاعدة الشعبية أو الذين وصلوا اليه باعتبارهم ممثلين لاتجاهات الفكر البارزة فى البلاد .

لقد دخلت معكم . بل دخلت بكم إلى هنا . ثلاث ثورات مجيدة عاشتها الأمة العربية ، عاشتها وعاشت لها ، كافحت فيها وكافحت من أجلها ، ناضلت وصمدت ، قاست وصبرت ، شدها العذاب فى بعض الأحيان ، ودفعها الأمل فى كل الأحيان . حتى قطعت الطريق الطويل إلى هنا ، حيث تلتقى الثورات الثلاث لكى تتفاعل معا وتنسجم . ولكى تكون نقطة لقائها لحظة البعث الجديد لأمتنا . ولتخرج من بين آثار التاريخ وذكرياته . حياة جديدة خصبة وخلاقة :

٣ ثورات مجيدة

أيها المواطنون ..

لقد دخلت معكم ، بل دخلت بكم ، إلى هنا ثلاث ثورات مجيدة:

ثورة وطنية فى كل قطر عربى ، تحفزه إلى مجابهة الاستعمار وإلى قتاله ، حتى تسقط أعلامه الدخيلة ولا تعود ظلالها القاتمة تفرض الظلام على أرضه ..

ثورة عربية فى كل قطر عربى ، تحفزه الى تخطى الاسوار والى كسر الحواجز ، سواء منها الأسوار والحواجز المادية التى تتمثل فى الجهود التى اصطنعها الدخيل الغاصب ، أو الأسوار والحواجز المعنوية التى تتمثل فى الشكوك التى زرع بذورها نفس الدخيل الغاصب .

ثورة اجتماعية فى كل قطر عربى تحفزه إلى طلب الحياة لكل فرد من أفراده تحقيقاً للعدل ، ايماناً بأن العدل الاجتماعى هو الركيزة الوحيدة التى يمكن أن يستقر عليها الكيان الوطنى لأى شعب من الشعوب .

معنى هذه اللحظات

هذه هى الثورات الثلاث التى دخلت معكم ، دخلت بكم ، إلى هنا .

وهذا هو المعنى الحقيقى لهذه اللحظات التى تعيشونها الآن ، وتلك هى القيمة الغالية لنقطة الحسم والفصل التى تقفونها ، ومن هنا بالتالى خطورة المسئولية التى تتلقاها أيديكم ، هذه الأيدى التى يتعين عليها أن تشكل ملامح المستقبل فى الجمهورية العربية المتحدة ، وطننا ، الذى هو فى نفس الوقت ، طليعة النضال العربى الحر ، وقاعدته وقلعته — من المحيط إلى الخليج .

ذلك أنه عليكم ، بوصفكم السلطة العليا فى هذه الجمهورية العربية المتحدة ، أن تحولوا الطاقات الروحية الهائلة لهذه الثورات الثلاث المجيدة إلى واقع حى ، يصون لها جميعاً أهدافها ،ويكرم إلى الأبد أبطالها حين يضمن أن التضحيات التى بذلها هؤلاء الأبطال، بقيت لأمتهم آثارها ، ثم ليكون هذا الواقع الحى ، شعاعاً هادياً لنضال غيرنا من الشعوب العربية التى تحاول الآن بكل قواها لكى تدفع الظلام النازل عليها حتى تجد لنفسها مكانا تحت الشمس .

العمل وليس المعجزات

أيها المواطنون ...

على أننا لانحتاج إلى المعجزات لكي نقدر على الوفاء بما هو واجب علينا تجاه مسئولية التاريخ أو تجاه مسئولية المستقبل .

انما الشيء الوحيد الذى نحتاج اليه هو العمل .

عمل يقوده الوعى المستنير ، وتدفعه الارادة المصممة .

واذا كنا نشفق على أنفسنا من مواجهة تبعات هذا العمل الضخم الذى فرضته علينا مسئولية ثلاث ثورات فى وقت معاً . فان علينا أن نذكر أن أمتنا عاشت هذه الثورات معاً فى ظروف أبلغ صعوبة وأشد خطراً .

لقد كانت أمتنا خلال ثورتها الوطنية تحارب فى معارك ثورتها العربية ، وتخوض فى نفس الوقت غمار ثورتها الاجتماعية .

كانت حربنا من أجل الاستقلال . تدور على نفس الجبهة مع حربنا من أجل الوحدة ومع حربنا طلبا للعدالة الاجتماعية .

وكانت جماهيرنا تدرك بوعيها الاصيل وفطرتها السليمة أن هذه الثورات الثلاث لا انفصال بينها ، وكان مما يعزز هذا الادراك أن الذين كنا نحارب فى معارك ثوراتنا الثلاث ضدهم . جمعهم معاً ترابط مصالحهم وتشابك مطامعهم .

الهزائم والانتصارات

هكذا حاولوا جبهة واحدة أن يتصدوا لزحفنا .

وهكذا حاولت ثوراتنا الثلاث صفاً واحداً أن تقتحم لتنتصر .

ولقد أكدت تجارب كفاحنا هذه الحقيقة . فلقد كانت كل هزيمة للاستعمار فى الثورة الوطنية من أجل الاستقلال هى انتصار للثورة العربية طلباً للوحدة ، وهى انتصار للثورة الاجتماعية تحقيقاً للعدل .

وكانت كل هزيمة لدعاة الفرقة ، بناة الحواجز المصطنعة ، هى انتصار للثورة الوطنية من أجل الاستقلال ، وهى انتصار للثورة الاجتماعية تحقيقاً للعدل .

وكانت كل هزيمة للاقطاع وللاستغلال ولسيطرة رأس المال هى انتصار للثورة الوطنية والثورة العربية .

كفاح سوريا

ولقد كان نجاح الشعب السورى فى انتزاع استقلاله من فرنسا ، وسط الظروف المخيفة للحرب العالمية الثانية مثالا رائعاً لقدرة الشعوب المؤمنة على تحقيق أهدافها فى أشد الظروف قسوة وأكثر الطرق وعورة ووحشة .

ولقد كان هذا النجاح الرائع مقدمة لما بعدها خارج حدود سوريا ، فلم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى كانت الموجة العارمة الهادرة من أجل الاستقلال تغمر العالم العربى كله وتدفع قوى الاحتلال إلى البحر .

كذلك لم يكد الشعب السورى ينتزع استقلاله حتى بدأت مقاومته العنيدة ضد الاقطاع حتى حقق الشعب السورى أحد آمال كفاحه الكبرى بصدور قانون الاصلاح الزراعى وتطبيقه فى سوريا بعد الوحدة ارساء لقواعد العدالة الاجتماعية .

وكفاح مصر

وكذلك كان نجاح الطلائع الأولى للثورة الاجتماعية فى مصر ، بصدور قانون الاصلاح الزراعى الذى حطم الاقطاع الذى كانت الأسرة المالكة تمثل قمته . هو الخدمة المنطقية للانتصار فى الثورة الوطنية التى استطاعت اخراج جيش الاحتلال البريطانى من قاعدة قناة السويس .

وإذا كان كسر احتكار السلاح – لاقامة الجيش الوطنى القوى – مشهدا من مشاهد المعركة الوطنية فى مصر ضد تحكم الاستعمار ، فلقد كان فى نفس الوقت ، مشهدا رائعاً من مشاهد الهزيمة الساحقة التى لقيها حلف

بغداد فى محاولته تطويق البلاد العربية ، كذلك كان فى نفس الوقت حماية لابد منها للثورة الاجتماعية حتى لا تسقط ثمراتها ونتائجها كغنائم الحرب فى يد اسرائيل التى جعلها الاستعمار ترسانة للسلاح وسط بلادنا العزلاء

السد العالى

ولقد كان التفكير فى بناء السد العالى جزءا من العمل الثورى فى معركتنا من أجل العدل الاجتماعى ، ولكن تصدى الاستعمار لهذا العمل ، حول النضال من أجله إلى المجال الوطنى ، فلقد تخلت أيدينا عن أحجار البناء لتمسك بالقنابل . ونزل شبابنا من الحرارات ليقودوا الدبابات ، وتركنا عملية تمهيد الأرض التى كنا نريد أن نعدها انتظارا لمياه السد ، لكى ننطلق إلى جبهة القتال . نحفر الخنادق انتظاراً للعدو . وكان أكبر عون لنا ، أن الثورة العربية أكدت اصالتها . فاذا معركتنا الوطنية تتحول إلى حرب عربية شاملة ، ولم تعد قوانا وحدها هى التى تواجه الغزو ، بل اصبحت كل قوى الأمة العربية ، تخوض معنا المعركة ، وأصبحت البلاد العربية كلها على كل شبر من امتداد أرضها ، ميداناً للقتال .

شعوبنا قادرة

وعلى هذا الأساس تم تأميم قناة السويس الذى كان من ناحية التوقيت طلقة فى معركة الكرامة الوطنية ، وكان من ناحية الهدف — طلقة فى معركة العدل الاجتماعى حين رصد دخل القناة للبناء والتصنيع والتطوير ، كذلك كان من ناحية المعنى طلقة فى معركة الوحدة حين أثبتت للامة العربية أن شعوبها ، اذا ما استجمعت ارادتها . واذا ما استوحت ضميرها . كانت قادرة على أن تتحدى جبروت الاستعمار .

قادرة على أن تعيد كتابة تاريخها .

قادرة على أن تعيد رسم خريطة أرضها .

كذلك كان نجاح الشعب السورى الرائع فى الحفاظ على استقلاله فى مواجهة المؤامرات والمناورات من حلف بغداد سبباً فى احتفاظ هذا الشعب

المجيد بارادته الحرة التى استطاع بها أن يفرض التجربة الأولى للوحدة العربية . وذلك باقامة الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت تلك بذورها هى المقدمة المنطقية لثورة شعب العراق فى ١٤ يوليو ، هذه الثورة التى انتهى بها حلف بغداد الاستعمارى وانتهى بها فى نفس الوقت بعض الذين انحرفوا بكفاح الأمة العربية وهبطوا به من الذروة التى رفعته اليها تضحيات الشباب العربى المؤمن ، وحولوه إلى تسول للعروش واستجداء للتيجان منة من المستعمر ومنحة وأجراً .

مسئولية مؤتمركم

وهكذا ترون – كيف امتزجت على اتساع الكل من أرجاء الوطن العربى .

وهكذا ثبت لنا :

١ – ان امتنا العربية التى عاشت ثوراتها الثلاث معاً قادرة على أن تواجه مسئوليات هذه الثورات الثلاث فى نفس الوقت .

٢ – ان الجمهورية العربية المتحدة بوضعها الطبيعى تتحمل اليوم مسئولية كبرى تجاه النضال العربى كله .

٣ – ان مؤتمركم بوصفه السلطة العليا فى هذه الجمهورية العربية المتحدة يتحمل اليوم مسئولية ما استطاعت معارك الثورات الثلاث أن تبلوره وتحدده لكى يمضى بها إلى غايتها الكبرى .

نتيجة الثورات

ولقد تبلورت الثورة الوطنية وتحددت فى عقيدة الحياد الايجابى وعدم الانحياز باعتباره طريقاً إلى السلام العالمى .

وتبلورت الثورة العربية وتحددت فى عقيدة القومية العربية باعتبارها طريقاً إلى الوحدة العربية .

وتبلورت الثورة الاجتماعية وتحددت فى عقيدة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية باعتبارها طريقاً إلى العدل الاجتماعى .

أيها المواطنون :

ولقد كان المعنى الحقيقى لهذا الذى بلورناه وحددناه هو أن تجاربنا الثورية العظيمة وصلت بنا إلى عقائد واضحة تحتاج منا الآن إلى أن نضع فى خدمتها كل قوى الدفع الثورى لدينا لكى تصبح هذه العقائد هى حركتنا الدائمة إلى أهدافنا .

ان تجربتنا الثورية الوطنية ضد الاستعمار جعلتنا دعاة سلام .

وتجربتنا الثورية العربية ضد الفرقة جعلتنا دعاة وحدة .

وتجربتنا الثورية الاجتماعية ضد الاستغلال جعلتنا دعاة عدل .

ولقد وجدنا عقيدة الحياد الايجابى وعدم الانحياز طريقنا إلى طلب السلام بعد معارك مريرة ضد الاستعمار بأقنعته المختلفة ابتداء من الاحتلال السافر إلى معاهدات التحالف الثنائية غير المتكافئة إلى الاحلاف العسكرية ومناطق النفوذ .

ولقد خاض شعبنا طوال أجيال متصلة حربه المقدسة دون توقف ضد كل هذه الأشكال والصور . ولما أرغم الاحتلال الفرنسى على الخروج من سوريا وأرغم الاحتلال البريطانى على أن يوقع صك خروجه من مصر استجمع شعبنا العربى كل يقظته وانتباهه لكى لا يسمح للاستعمار أن يدخل من النافذة بعد أن اضطر للخروج من الباب . ورغم كل محاولات الاغراء ، ورغم كل محاولات الضغط ، ورغم كل محاولات التهديد ، بل رغم العدوان والحرب الدموية ، فان شعبنا كان رائعاً فى صلابته واصراره على أن يحمى الاتجاهات الوطنية لثورته السياسية .

ولقد كان ايماننا الذى أكدته التجارب أن الشعوب لاتستطيع أن تبنى مستقبلها بالحياة تحت أقدام الدول الكبرى أو بالاستكانة والخضوع لاسوار مناطق النفوذ ، وانما كان يقيننا أن الشعوب لايبنيها الا تحرير ارادتها والا تكريسها هذه الارادة المتحررة لاعادة بناء نفسها ، والا ايمانها برسالتها الايجابية باعتبارها عضوا فى المجتمع الدولى تتأثر به وتؤثر فيه ، تأخذ منه وتعطيه

حتى تستطيع أن تؤدى دورها فى هذا المجتمع الذى تشتد به الحاجة إلى مشاركة واسعة من كل أفراده تمكيناً للحرية وتدعيماً للسلام .

هكذا كان اتجاهنا – اتجاه ثورتنا والوطنية بعد حروب الاستقلال ، بل حتى خلالها –هو عدم الانحياز – والحياد الايجابى .

طريق الحياد

ولم يكن ذلك الطريق هو أسهل الطرق كما يبدو للوهلة الأولى ، وإنما كان أصعبها . ذلك أن عدم الانحياز ليس نظرة انانية إلى احداث فى العالم لا تحل عما يجرى حولها . وانما كان عدم الانحياز والحياد الايجابى أن يكون لنا رأينا المتحرر من أى التزام فى كل مشكلة تواجه عالمنا ، رأى يستهدف السلام ويجعل ميثاق الأمم المتحدة – نصاً وروحاً – طريقاً إلى هذا السلام .

وكان معنى ذلك ألا يكون صوتنا فى المحافل الدولية – مجرد صوت يحسب تلقائياً مع رصيد كتلة من الكتل ، ويجمع أو يطرح من قائمة الحساب على أساس موقف دولة من الدول الكبرى متزعمة سياسة المعسكرات .

وكان هذا يستتبع أن نمد أيدينا لجميع دول العالم . سواء فى ذلك دوله الكبرى أو الدول الصغرى الناشئة .

هكذا مددنا أيدينا بالرغبة فى التعاون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومددنا أيدينا بالرغبة فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى بوصفهما أكبر الدول فى زماننا الذى نعيش فيه .

ولقد كان سرورنا عظيما أن يدنا الممدودة بالرغبة فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى لقيت استجابة حارة استطعنا بها اقامة علاقات من الصداقة الوثيقة المتكافئة بين الشعب العربى وبين شعوب الاتحاد السوفيتى أكدتها تجارب التعاون الاقتصادى الوثيق الذى بلغ ذروته باشتراك الاتحاد السوفيتى معنا فى بناء السد العالى . كما أكدتها وقفة الاتحاد السوفيتى الحازمة تأييدا لنا فى معركتنا الكبرى ضد الاستعمار .

وبنفس القدر كان اسفنا عظيما أن يدنا الممدودة بالتعاون إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد ما كنا نتمناه من استجابة بسبب ارتباطات السياسة الأمريكية مع دول الاستعمار التى جربنا استبدادها بنا ونهمها الدائم إلى السيطرة علينا ، كذلك كانت ارتباطات السياسة الأمريكية بالصهيونية العالمية عقبة مستمرة فى وجه كل محاولاتنا مع الولايات المتحدة .

أمريكا لم تفهم

ولقد كان من دواعى الأسف أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تقدر اصالة القوة النامية للشعوب العربية ومن ثم وجدنا السياسة الامريكية فى منطقتنا تتخبط إلى غير نتيجة تصل اليها ، اللهم الا ارتباطها بالاستعمار والصهيونية ثم ببعض العملاء من الرجعيين وجلادى شعوبهم .

وبرغم أن الصف الأول من هذه المجموعة من العملاء قد سقط أمام زحف الشعوب الواعية فى عدد كبير من العواصم العربية فان السياسة الامريكية لم تدرك بعد درس الحوادث ، وهو أنه يتعين على الذين ينشدون التعاون مع العالم العربى أن يفهموا أن الشعوب العربية — وحدها — هى مالكة قدرها ، صانعة مصيرها .

وانه لمن واجبات الانصاف على أى حال أن نسجل للولايات المتحدة موقفها ضد العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ هذا بصرف النظر عن أن السياسة الامريكية لم تلبث بعد العدوان الا قليلا حتى عادت تحاول تنفيذ نفس أهداف العدوان ، وان اختلفت الوسائل .

آسيا وأفريقيا

ولقد كان من أبرز خطوات ثورتنا الوطنية هو الاهتمام الذى أولته شعوبنا لقضية التضامن الاسيوى الافريقى ، فقد كانت شعوبنا من الرواد الاول لبلورة فكرة هذا التضامن وابراز وجوده ، ثم كانت من رواد العمل لتدعيم روح باندونج وذلك بجهودها فى مناصرة الحرية وبالاستعداد الدائم لكل عمل يتجه إلى تطوير الحياة فى القارتين العظيمتين .

وكان الأمل الكبير أن تتمكن هذه الدول الصاعدة – ونظرتها إلى المسائل متقاربة لتشابه ظروفها سواء فى ماضى كفاحها أو فى مستقبل تطلعها الى حياة أفضل – من أن تقوم بدور ايجابى من أجل السلام . وذلك بأن تحاول مع غيرها من دول العالم غير المتحيزة أن تخلق تيارا عاماً يكون بمثابة الضمير الذى يواجه المشاكل بميزان متحرر ويصدر فيها رأيه المتزه عن الهوى والغرض .

ولقد كان ذلك دورا يحتمه مصلحة السلام العالمى وتفرضه ، فى جو استحكم فيه الخلاف بين الدول الكبرى ، وزادت حدة الحرب الباردة ، وتكدست أسلحة الدمار الذرى فيه تملأ المخازن والقواعد المنتشرة يواجه بعضها بعضاً ويتربص بعضها للبعض الآخر .

فى وسط هذا الجو كانت حاجة العالم ماسة إلى ضمير يهتف فى وجدان بنداء الحق الخالص المجرد .

كذلك كان وجود عدد منحاز من الدول – فضلا عن قيمته كضمير يصنع من ناحية أخرى أرض لقاء بين المعسكرات ، وجسرا يفتح أبوابا للأمل وسط سدود الشكوك والاحقاد التى انتهت اليها سياسة التكتل .

وكان مما يشجع تفانينا فى العمل من أجل السلام أن هذا السلام وان كانت ضرورته للبشرية كلها لا تحتاج إلى جدل فان استقراره بالنسبة لنا يحمل قيمة حيوية خاصة . ذلك أنه فى جو السلام وحده تستطيع الدول التى لم تستكمل نموها الاقتصادى أن تباشر تطورها موجهة إليه كل جهودها حتى تستطيع أن تعيش فى القرن العشرين على مستوى الحياة اللائق بالقرن العشرين .

ولقد كان انتصارا لثورتنا الوطنية فى اتجاهاتها البعيدة العريضة أن نرى الدول التى تمثل ضمير العالم وقد اتسعت دائرة دعوتها وزادت فاعلية وعمقـــــاً ...

كذلك كان انتصاراً لثورتنا الوطنية أن نرى المبادىء التى آمنا بها داخل حدودنا ، والاستقلال وعدم الانحياز رأس القائمة بينها ، تكسب أرضا جديدة كل يوم وتجتذب اليها قوى شعبية ضخمة .

المثل الحى . .

كذلك كان انتصارا لثورتنا الوطنية أن نشعر بالأثر الواسع المدى لتأميم قناة السويس ، فى كل بلدان أفريقيا واسيا سواء من ناحية صمودنا للتجربة أو من ناحية انتصار قوى الخير لنا . لقد كانت هذه الخطوة مثالا حياً ونابضاً على قدرة الشعوب الصغيرة على أن تنتصر بحقها . وعلى أن تهزم بايمانها جيوش الدول الكبرى وأساطيلها .

كذلك كانت هذه الخطوة مثالا حياً ونابضاً على التأييد العظيم الذى يمكن أن يلقاه كل المدافعين عن حريتهم وكرامتهم ، وكان هذا المثال نقطة تحول بارزة فى تاريخ الكفاح الأفريقى أسرعت بعده الحوادث وخفقت مع رياحه أعلام الحرية والاستقلال فى بلاد كثيرة وناثية فى قلب القارة المجاهدة .

كذلك كان انتصارا لثورتنا الوطنية أن نشعر بالتأييد الواسع المدى لمعارك الحرية ، وان التأييد العالمى الذى يلقاه كفاح الشعب الجزائرى الحر لمقياس ظاهر فى هذا المجال .

كذلك كان انتصاراً لثورتنا الوطنية أن نرى هذا الضغط العالمى الذى يوجه ضد التفرقة العنصرية ، والضغط العالمى الذى يوجه ضد اجراء التجارب على الأسلحة النووية فضلا عن استعمالها فى حرب مدمرة .

كذلك كان انتصارا لثورتنا الوطنية أن نرى بوادر وعى عالمى بمشاكل الدول التى تتطلع إلى تطوير نفسها — استجابة لنداء الشعوب الاسيوية والافريقية بأن السلام لا يمكن أن يستقر مع وجود تفاوت مخيف بين مستويات المعيشة فى الدول التى استكملت حظهامن النمو وبين مستوياتها فى الدول التى ما زالت تتطلع بعد إلى هذا الأمل .

أيها المواطنون ...

كانت تلك هى حصيلة ثورتنا الوطنية ضد الاستعمار ، هذه الثورة التى تركزت بالتجارب فى طلب السلام وجعلت العمل من أجله والحركة الدائبة فى اتجاهه عقيدة من عقائدنا .

ونتنقل الآن – أيها الاخوة المواطنون –إلى العقيدة الثانية ... عقيدة القومية العربيةباعتبارها طريقاً إلى الوحدة ...

دعوة الوحدة . .

وانه ليشرفنا – أيها المواطنون – أن نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها .

ولسنا في حاجة إلى أن نعد الاسانيد والحجج التي تجعل من هذه الوحدة غاية حتمية لا بد أن يصل اليها كفاحنا من أجل القوة .

وانما يعنينا أن نؤكد حقيقتين حاسمتين :

أولاهما : أن الأمة العربية برغم الحدود المصطنعة – عاشت تاريخاً واحداً ...

والثانية : أن الأمة العربية برغم اختلاف الغزاة – احتفظت بلغة واحدة ...

وإذا كان تاريخ أى أمة هو صانع ضميرها ، فان لغة أى أمة هى صانعة فكرها ...

فاذا كانت للعرب وحدة الضمير ووحدة الفكر ، فمعنى ذلك بوضوح هو أن العرب أمة واحدة ...

هكذا فنحن دعاة وحدة ... دعاة حقيقة ...

الأختيار الحر

ان ثورتنا العربية ، التى تبلورت فى عقيدة القومية العربية ، باعتبارها طريقاً للوحدة العربية . كانت فكراً واعياً بقدر ما هى طبيعة أصيلة .

هكذا تحدد عملنا من أجل الوحدة بمبادىء تصونه وتحفظه .

أولها : أن يكون الاختيار الحر المستقل طريق أى شعب من شعوب الأمة العربية – إلى الوحدة ...

ثانيا : أن يكون هذا الشعب العربى قد استكمل مقومات وحدته الوطنية داخل حدوده القائمة قبل أن يدخل فى ارتباط أوسع مدى من هذه الحدود .

ثالثا : أن يكون هذا الشعب قد عقد اجماعه على طلب الوحدة ، وتثبت من يقينه رغبة فيها .

وعلى هذه الأسس فاننا نؤمن أن الوحدة ينبغى أن تكون تطورا دائماً ولا يجب أن تتم بالانقلاب .

وعلى هذه الاسس — أيضاً — فاننا نناصر كل وحدة عربية ، إلى أى مدى وإلى أى درجة يتفق عليها اجماع أى شعب عربى ، مع أى شعب عربى آخر ، ايماناً صادقاً منا بأن الوحدة العربية هى أعلى مراحل الوطنية العربية ، وأعز غاياتها ، فهى مفتاحها إلى القوة ، مفتاحها إلى الحياة .

مرارة الحياة . .

أيها المواطنون ...

تبقى تجربتنا الثورية الاجتماعية ضد الاستغلال ... هذه التجربة التى تبلورت حصيلتها وتحددت فى عقيدة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .. هذه العقيدة التى تمثل اتجاهنا الدائم فى طلب العدل الاجتماعى .

وانكم أيها المواطنون — لتعرفون حق المعرفة ، بوصفكم مواطنين تعيشون حياة هذا الشعب و تلمسونها بأيديكم ، وبوصفكم ممثلين للقاعدة الشعبية التى أعطتكم أصواتها أو سلمتكم قيادة تيارات الفكر فيها — تعلمون مرارة الحياة التى عاشتها الأغلبية العظمى من شعبنا .

لقد تكالبت ظروف عديدة ، عبر أحقاب طويلة من الزمان على تبديد الثروة القومية لشعبنا .

لقد كان هناك استغلال المماليك على اختلاف دولهم .

وكان هناك استغلال الملوك والأمراء الدخلاء الذين لم تكن بلادنا تعنى بالنسبة لهم الا كونها ملكا خاصاً ينفقون خيراته حيث حلا لهم .

وكان هناك استغلال الحكم العثمانى الذى أعمل السلب والنهب لحساب أمير المؤمنين ، كما كان الخلفاء من آل عثمان يسمون انفسهم .

وكان هناك الاستنزاف المروع الذى تعرضت بلادنا له ، خصوصاً فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة — ذلك الاستنزاف الذى قام به عدد من أصحاب البنوك فى أوروبا ، هؤلاء الذين حولوا مصر وقتها إلى حقل كبير للقطن يكدح فيه العبيد ثم ينتهى جهدهم الذى بذلوا فيه العرق ، بل الدم ، ذهبا خالصاً فى أيدى هؤلاء المستغلين .

كانت هناك أعباء الحرب الصليبية .

وكانت هناك غزوات محمد على التى لم تستهدف إلا الفتح لتوسيع الامبراطورية لحساب آل عثمان وآل محمد على .

وكانت هناك أعباء حفر قناة السويس التى تحولت الى نقمة على الذين دفعوا ثمنها ، نقمة على الذين فازوا فى خاتمة المطاف — حتى سنة ١٩٥٦ — بكل ايرادها .

ثم كان هناك أخيرا فى عصرنا الحديث ، استغلال الاستعمار وجشعة الاستعمار البريطانى فى مصر ، والاستعمار الفرنسى فى سوريا . وكان الفائض الذى يتبقى فى البلاد من فتات ماترك الاستعمار ، لا يترك للشعب ، وإنما يترك معظمه للذين يخدمون الاستعمار من غير أبناء البلاد أو الذين خانوا كفاح شعبهم — من أبناء البلاد — وباعوا أمانيه الوطنية لعدوه مقابل اقتسام الجزء التافه من الغنائم .

٣ جنيهات . .

وفى سنة ١٩٥٢ كان الدخل القومى فى الاقليم المصرى — مثلا — لا يكاد يصل إلى سبعمائة مليون جنيه ، أى ما متوسطه ثلاثة جنيهات فى الشهر لكل فرد من أبناء الشعب .

وفى نفس الوقت كان هناك ظلم فادح فى توزيع هذا الدخل القومى الضئيل فلقد انفردت بالجزء الأكبر منه أقلية من أبناء الشعب ، وكانت النتيجة أن الغالبية الساحقة ، أرغمت على الحياة تحت حد متوسط الدخل القومى بكثير .

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن القلة التى تملك معظم الثروة الوطنية هى التى حكمت وهى التى أمسكت بزمام القوة ولم تكن الاحزاب فى مصر مثلا — قبل الثورة — تمثل الا المجموعات من كبار ملاك الأراضى ليس بينهم من خلاف على الهدف ، وان كانت كل مجموعة منهم تحاول أن تنفرد وحدها بالحكم ، ولكنهم جميعاً كانوا يلتقون فى مقاومة أى تغيير جذرى للأوضاع .

كانوا جميعاً يقفون فى وجه التطور ويعرقلون مجراه بما فى أيديهم من أسباب القوة الموروثة .

وكان الشعب ، يحاول مستبسلا ، أن يشق للتطور الحتمى مجراه بكل مافى يده ، ولم يكن فى يد الشعب الا أن يدفع الدم والأرواح فداء لما يتمناه ، ولقد دفع الشعب من دمه وروحه .

ولقد كان واضحاً أن الشعب قد ضاق صدره بهذه الأوضاع ، وكان واضحاً أن الشعور الشعبى يضج بالحاجة إلى علاج ثورى لهذه الحال .

النذر كانت واضحة

ولقد كانت النذر من قبل الثورة واضحة لمن يريد أن يدرس بواطن الأمور ولا يكتفى منها بالشكل العارض .

وانكم أيها المواطنون — لتذكرون جميعاً حريق القاهرة الشهير فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ولقد كان منظر العاصمة العظيمة وهى تحترق من أبشع المناظر فى كفاحنا ، ولكن الواجهة البشعة لم تكن الا الستار الخارجى .

وكانت الحقيقة أن الجماهير التى اشتركت فى هذا المشهد البشع ، انما عبرت من غير وعى عما يحتمل فى نفسها من الغضب والحقد .

كذلك كانت هناك قبل الثورة تلك الحوادث المتكررة للصدام بين الفلاحين والاقطاعيين من كبار ملاك الأرض .

ولقد كان العلاج الوحيد الذى تصوره الحكام لمواجهة حريق القاهرة هو اعلان الأحكام العرفية ومنع التجول .

كذلك كان العلاج الوحيد الذى تصوره الحكام لمواجهة قلق الفلاحين هو السجن والمحاكمات العسكرية واحاطة ما وقع باحراز الكتمان .

ولكن هذه الاجراءات كلها ما كانت لتجدى فى علاج الموقف ، وكان مؤكدا أن استمرارها سيؤدى إلى بلبلة شعبية واسعة المدى تتمكن معها أية عناصر انتهازية من أن تمسك قياد الجماهير ، كذلك كان هذا كله سيؤدى فى النهاية إلى انفجار مدمر عنيف .

لم يفهموا . .

ومن المذهل حقاً أن تصرفات الحكم الرجعى بعد حريق القاهرة لم يظهر عليها أى أثر يدل على فهمها لما جرى حولها من النذر .

استمر القصر يملك ويحكم .

واستمرت الوزارات تروح وتجيء بالمصالح الشخصية والدوافع الشخصية وحدها ، حتى أن تغيير الوزارات أصبح يحدث بناء على رغبة من يدفع الثمن .

وتحولت الشعارات الوطنية إلى تجارة .

وبلغ الاستهتار الشخصى والعام فى هبوطه إلى هاوية سحيقة مظلمة

ووصل الغليان الشعبى إلى أقصى مداه ..

التحفز للثورة . .

ولم تكن مبادرة الجيش فى ٢٣ يولية إلى التدخل غير تعبير عن هذا الغليـــان .

ولقد كان تدخل الجيش يوم ٢٣ يوليه هو بمثابة فتح الباب أمام العمل الثورى .

ولقد كان تصورى الشخصى — كواحد من الذين اشتركوا فى أحداث ٢٣ يوليو أن الشعب متحفز إلى ثورة ، وأن العقبة الوحيدة هى أن القلة الحاكمة ، سواء فى ذلك الاستعمار أو القصر أو الأحزاب الرجعية ، ترهب جموع الشعب بسيطرتها على الجيش وبسلطتها فى اصدار الأمر اليه بقمع كل فورة يختلج بها الكيان الشعبى .

وكانت خطة ٢٣ يوليو ببساطة تتجه فى عملها إلى مجرد أن يعلن الجيش موقفه بوضوح فى الصراع الذى يمزق الوطن .

وكان النجاح العظيم يوم ٢٣ يوليو ، وخلوده كبداية للثورة ومدخل لها ، أن الجيش أدرك مكانه وهو أنه جزء من الشعب ، وبالتالى أظهر ارادته كجزء من الارادة الشعبية .

ولم يكن الأمر بعد ذلك فى حاجة إلى عناء كبير ، فان القلة الرجعية الحاكمة وجدت نفسها تواجه الزحف الشعبى الكاسح من غير سلاح فى يدها تصوبه إلى صفوفه .

وهكذا سقط الملك وسقط الحكم الملكى بعد أيام من اعلان الجيش لموقفه .

وهكذا سقط الاقطاع وسقطت سيطرة رأس المال على الحكم ، وفقدت الأحزاب القائمة مقومات وجودها .

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً لتصحيح الأوضاع .

خطة شاملة . .

ولقد كان مستحيلا أن تبقى الفرصة حكراً بالوراثة لكثرة من المواطنين .

وكان مستحيلا أن يبقى الغنى حكرا بالوراثة لقلة من المواطنين .

وكان مستحيلا أن يبقى الجهل والمرض والضعف ، حكرا بالوراثة لكثرة من المواطنين .

وانما كان محتما أن نفتح الطريق أمام العدل .

ولقد كان ذلك يقتضى أن نسير فى طريقين :

أولا : تنمية الاقتصاد القومى حتى تتسع افاقه إلى حد يسمح لكل مواطن بأن يملك نصيباً منه .

ثانياً : محاولة تقليل حدة الفوارق بين الناس احقاقاً لمبدأ العدل الاجتماعى وتمكيناً للاستقرار داخل الوطن .

أيها المواطنون

وقد كان هذا يحتم وجود خطة شاملة يجرى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وفقها وعلى أساسها .

ولكن وضع خطة شاملة كان يتطلب أن تستبين الصورة كلها وتدرس دراسة مفصلة .

وفى نفس الوقت كانت الظروف تحتم بدء العمل دون أى تأخر .

ولقد وضعت بعض المشروعات الحيوية كالحديد والصلب واستخراج الكهرباء من خزان أسوان ، والسماد ، موضع التنفيذ على الفور .

كانت هذه المشروعات أمانى شعبية طالما شدت الخيال اليها .

وكان وضعها موضع التنفيذ الفورى تطلعاً نبيلا إلى الأمام وحافزا صاعدا إلى أعلى .

ثم وضع بعدها أول مشروع للسنوات الخمس فى الاقليم المصرى ، وكان مما أكد اقبالنا على العمل وقدرتنا على تحمل مشاقه أن هذا المشروع تم بالفعل فى سنتين .

هكذا وصلنا إلى النهاية سنة ١٩٥٩ وقد زادت قيمة انتاجنا الصناعى فى الاقليم المصرى إلى ٥٠٥ ملايين من الجنيهات فى السنة ، بعد أن كانت ٢٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ .

لقد زاد انتاجنا من غزل القطن حتى نهاية سنة ١٩٥٩ بنسبة ٧١٪
وزاد عدد مغازلنا إلى نفس التاريخ بنسبة ٣٤٠٪
وزاد انتاجنا من السماد الازوتى بنسبة ١٣٥٪
وزاد انتاجنا من الأسمنت بنسبة ٥٦٪
وزاد انتاجنا من السكر بنسبة ٧٠٪
وزاد انتاجنا من الورق بنسبة ١٤١٪
زاد انتاجنا من الاسمنت بنسبة ٥٦٪
زاد انتاجنا من غزل الصوف بنسبة ٢٣٥٪
زاد انتاجنا من نسيج الصوف بنسبة ١٨٠,٤٪
زاد انتاجنا من غزل الحرير الصناعى بنسبة ٢٠٠٪
زاد انتاجنا من نسيج الحرير الصناعى بنسبة ٩١,٤٪
زاد انتاجنا من غزل الحوت بنسبة ٢٢٣,٥٪
زاد انتاجنا من مسطح الزجاج والبلور بنسبة ٢٦٣,٦٪
زاد انتاجنا من البطاريات السائلة بنسبة ٣٧٢,٢٪
زاد انتاجنا من المصابيح الكهربائية بنسبة ٢٠٠٪
زاد انتاجنا من خامات الألوان بنسبة ٣٨٠٪

كذلك استحدثت على انتاجنا الوطنى أنواع من المصنوعات كنا نستوردها من قبل ولا نصنعها فى بلادنا .

وفى خلال العام الماضى وحده انتجنا فى بلادنا من هذه الأصناف التى لم يكن لنا سابق عهد بانتاجها :

عدد	
١٦٠٢٧	طنا من ألواح الصاج المسحوب
٢٨٢٧٣	طنا من قضبان السكك الحديدية .
٤٥٠	عربة من عربات السكك الحديدية
٥٠٠٠	طن من المبيدات الحشرية
١٧٠٠	طن من الأدوية

عـــدد

٢٩٥٠٠٠	اطار من اطارات كاوتشوك السيارات
٥٢١٤٣	وحدة من تيل الفرامل
مليون	من أقلام الرصاص
٢١٢٢٧	من أجهزة البوتاجاز
٥٢٩٤٣	من اسطوانات البوتاجاز
٤٠٠٠	ثلاجة كهربائية
٤٠٠٠٠	عداد كهربائى
٢٠٠٠	جهاز تكييف هواء
٣٠٠٠٠	جهاز راديو

كذلك خرجت إلى السوق فعلا خلال الشهور التى مضت أنواع أخرى من منتجاتنا

خرجت سيارة نقل الركاب العربية ، وخرجت سيارة نقل البضائع العربية .

اول نفاثة . .

بل انه ليسعدنى — أيها المواطنون — أن أعلن الآن أن أول طائرة نفاثة صنعت فى الاقليم المصرى قد طارت بالفعل فى الجو العربى منذ عشرة أيام لأول مرة .

وأن هذه الطائرة قد أثبتت صلاحيتها الممتازة للتدريب على الطيران النفاث ، وأن انتاجنا منها يكفى حاجتنا ويكفى حاجة أى بلد عربى يريد تجربتها واستعمالها .

هدف الخطة .

أيها المواطنون

ثم تم وضع الخطة الشاملة للتنمية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

ومن الناحية الاقتصادية كان هدف الخطة هو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

ومن الناحية الاجتماعية فلقد كان القضاء على الاستغلال ، واتاحة الفرصة المتكافئة أمام كل مواطن ، واستثارة حوافز التقدم والرقى الكامنة فى قلب كل فرد هى المعالم البارزة للاتجاه الجديد .

ولقد كان هذا التلازم الحيوى بين التطوير الاقتصادى والاجتماعى هو التطبيق العملى لأملنا فى اقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى .

لم يكن الهدف من الخطة هو مجرد زيادة الدخل القومى .

وانما كان لابد أن يتلازم مع هذه الزيادة ، أن تتجه آثارها بحيث تتيح الفرصة لمن عزت عليهم هذه الفرصة، وأن تتيح الامتلاك للذين عاشوا حياتهم كلها أجراء .

وكان ذلك يستتبع بالتالى أن يقوم القطاع العام بدور حيوى فى التطوير الصناعى ، وأن يقوم التعاون بنفس الدور الحيوى فى التطوير الزراعى .

ولقد بدأ وجود القطاع العام على نطاق متسع فى الصناعة فى أعقاب الخطوة الرائعة التى تعتبر من أبرز مكاسب حرب تثبيت الاستقلال سنة ١٩٥٦ ، وأعنى بها خطوة تمصير الجزء الأكبر والأهم من الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر .

فانه بعد تمصير هذه الممتلكات التى كانت تسيطر على المراكز الحساسة من اقتصادنا كان اتجاهنا أن تكون هذه الممتلكات امتداداً للقطاع العام فى الاقتصاد القومى وتوسيعاً لمجال نشاطه .

وكان هناك من يتصور أن واجب الحكومة هو أن تبيع هذه الممتلكات إلى الشركات أو الأفراد الذين يمارسون نفس نوع نشاطها .

وكان ذلك خروجاً على التصور الاشتراكى الذى تحتمه ظروفنا .

ذلك أن الحكومة إذا باعت ما أصبح تحت اشرافها بعد التمصير فان النتيجة المحتمة لذلك ، هو مجرد اتاحة الفرصة للذين يملكون فعلا لكى يملكوا مرة أخرى .

ذلك أن الذى سيقدر على شراء المصنع المعروض للبيع ، هو ذلك الذى يملك بالفعل مصنعاً ، كما أن الذى سيشترى السهم الجديد هو نفس حامل السهم القديم .

ولم يكن ذلك منطق العدل .

انما منطق العدل كان أن يملك هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصة التملك ، هكذا كانت ضرورة وجود القطاع العام الذى يملكه الشعب كله ، وإلى الشعب كله يعود نشاطه وفائض غلته .

الشعب هو المالك

هكذا لم تكن الحكومة بوجود القطاع العام هى التى ملكت .

وإنما الشعب — عن طريق حكومته هو الذى ملك ما عز على الغالبية الكبرى من أبنائه أن يملكوه أفرادا .

وإذا كان التمصير هو بداية اتساع القطاع العام وتقوية نشاطه ، فلقد كان من أهداف الخطة ، بل كان أيضاً من ضمانات نجاحها ، أن تزداد قوة هذا القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

أيها المواطنون

لم يكن ماتم تحقيقه بالفعل مما سمعتم نماذج منه مستطاعاً ، ولا كان من المستطاع أن تعقبه الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات عما تتطلبه من جهود هائلة ، وبما تتجه اليه من اهداف اجتماعية عظيمة الا بقيام رأس المال العام بدوره الخطير .

وليس يخالجنا شك فى أن رأس المال الخاص قد أدى دوره فيما وصلنا اليه بالفعل من النتائج كذلك فان لرأس المال الخاص دورا بارزا فى الخطة الشاملة .

واننا لنوفر لرأس المال الخاص كل الضمانات التى تكفل له مباشرة نشاطه ، فان رأس المال الخاص اذا ما التزم طريقه دون رغبة فى الاستغلال

أو الاحتكار ، انما هو كرأس المال العام سواء بسواء ثروة قومية يتحتم الحرص عليها وصيانتها وتوفير كل أسباب الحماية لها .

ولقد كان من الملامح الباعثة على الأمل فى تطورنا هو ذلك الانسجام بين رأس المال العام ورأس المال الخاص ذلك الانسجام الذى تجلى واضحاً فى العديد من المشروعات الكبيرة التى قامت بالتعاون المشترك بين رأس المال الخاص ورأس المال العام وهو مما يعبر عنه بالاقتصاد المختلط .

فى القطاع الزراعى

أيها المواطنون

ولقد كان محتما كذلك أن يقوم نفس التلازم الحيوى بين الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية فى مجال التطوير الزراعى على أساس الخطة الشاملة .

ولقد كانت دواعى الاقتصاد البحت ، تقضى بأن تبيع الحكومة على الفور كل الأراضى الجديدة المستصلحة لمن يدفع ثمنها ، حتى تسترد الحكومة ما تكلفته فى سبيل اصلاحها .

ولكن ذلك ، وان كان يبدو منطقياً من الناحية الاقتصادية ، فانه يفقد الخطة أساسها الاجتماعى .

ذلك أن عرض الاراضى الجديدة للبيع معناه ألا يتقدم للشراء غير القادرين على دفع الثمن .

ولسوف يكون القادر على شراء الأرض الجديدة هو ذلك الذى يملك بالفعل من الأرض القديمة .

ولم يكن ذلك منطق العدل .

وانما كان منطق العدل أن تكون الملكية الجديدة ، لهؤلاء الذين حرموا العمر كله أن يتملكوا الأرض .

ذلك أنه لايمكن أن يكون هدف الخطة تحويل الملاك الحاليين إلى

اقطاعيين ، وانما هدف الخطة — وكذلك ينبغي أن يكون — هو تحويل الاجراء الحاليين إلى ملاك .

هكذا وضعت الخطة على أساس استصلاح الأرض — وتوصيل المياه اليها ، وبناء مساكن لكل مالك جديد لقطعة منها ، ثم توزيع هذه الأرض على هؤلاء الملاك وعدم مطالبتهم بشيء من ثمنها قبل عدد طويل من السنين تكون بعده أرضهم الجديدة قد تحولت إلى قوة منتجة .

وحتى ذلك أيضاً — تحويل الأرض الجديدة إلى قوة منتجة — لم يكن ليتحقق الا على أساس التعاون .

ذلك أن الأجير الذى يبدأ حياته الجديدة كمالك فى حاجة إلى رأس المال الذى يوظفه فى أرضه ، انه فى حاجة إلى سماد وإلى بذور وإلى آلات لابد أن تتوفر له دون أن يعتمد على جشع المرابين والمستغلين ، كذلك هو فى حاجة بعد الحصول إلى تسويق اقتصادى ، لاتدفعه اليه حاجة عاجلة للمال أو ضغط تفرضه عليه تيارات السوق المتضاربة .

وإذا ما سارت الخطة فى تحقيق أهدافها ، وهو ما يتحتم أن يحدث فان الأرض الجديدة التى سيتم استصلاحها تزيد خلال السنوات العشر القادمة عن المليونين من الافدنة فى الاقليم المصرى وحده .

كما أن الاراضى الشاسعة التى يجرى الآن تحويلها إلى الزراعة بالرى فى الاقليم السورى تثبيتاً لاقتصادياتها سوف تخلق فى مجتمعنا خلقاً جديداً يتمثل فى مئات الالوف من الملاك الجدد .

ولقد كان تطوير الصناعة وتطوير الزراعة على أساس اقتصادى واجتماعى سليم ، يقتضى بالتبعية أن تطور التجارة نفسها على ذات الأسس الاقتصادية والاجتماعية .

وكان يتحتم الا تصبح التجارة استغلالا أو مضاربة .

وانما كان يتحتم أن تلتزم التجارة وظيفتها الاجتماعية باعتبارها نقل السلع فى مراكز الانتاج إلى مراكز الاستهلاك وحسن توزيعها .

أهدافها الأجتماعية

ايها المواطنون

من ذلك كله يتضح أنه اذا كان هاماً بالنسبة لنا أن تنجح الخطة فى أهدافها بمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات فلقد كان أكثر أهمية أن تنجح الخطة فى أهدافها الاجتماعية .

كان عليها أن تكون اداة انتاج ، وفى نفس الوقت اداة عدل . اداة اقامة مصانع جديدة ، اداة توسيع لاشتراك عام فى ملكيتها .

اداة استصلاح أرض بكر ، اداة خلق ملاك جدد .

اداة تشجيع لرأس المال الخاص، أداة توجيه له بعيداً عن الاستغلال والاحتكار .

وما كان ممكن أن تكون هناك خطة اقتصادية دون هدف اجتماعى .

بل لقد كان ممكن أن تؤدى الخطة إلى عكس المقصود منها اذا كان الاهتمام يوجه إلى ناحيتها الاقتصادية مجردا من كل وعى اجتماعى

كانت الخطة فى تلك الحالة لا تصنع الا أن تزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً .

وتزيد بالتالى الهوة التى تفصل بين الذين ملكوا الغنى بالوراثة وبين الذين لم يملكوا بالوراثة غير الفقر .

وبالتالى يضيع أساس الاستقرار الوطنى الوحيد ، وهو العدل الاجتماعى.

كذلك فقد كان مستحيلا بدون خطة اقتصادية ، واجتماعية فى نفس الوقت ، أن نطور الخدمات العامة ، كما طورنا وسائل الانتاج .٠

وأن نظرة عابرة على بعض الأرقام المتصلة بالخدمات فى الميزانية الجديدة للجمهورية العربية المتحدة تكفى لكى تضع أمامنا صورة مما يجب علينا أن نحققه لمجتمعنا الجديد .

مصروفات هذا العام

اننا فى هذا العام الذى بدأناه سوف نصرف على المواصلات فى اقليمى الجمهورية ما يبلغ المائة مليون من الجنيهات .

اننا فى هذا العام الذى بدأناه سوف نصرف على التعليم فى أقليمى الجمهورية العربية المتحدة ما يبلغ الأربعين مليونا من الجنيهات .

اننا فى هذا العام الذى بدأناه سوف نصرف على الرعاية الصحية فى أقليمى الجمهورية العربية المتحدة ما يبلغ الأربعين مليونا من الجنيهات ..

تلك مجرد نماذج عابرة ، كل قيمتها انها تذكرنا بهذا الميدان الواسع الفسيح وما ينتظرنا فيه من جهد ، وما يتعين علينا أن نقدمه وراء هذا الجهد من امكانيات النجاح .

والمجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية هو المجتمع الذى يستطيع فيه المواطن أن يلقى خدمة المدرسة ، خدمة المستشفى ، خدمة المسكن ، خدمة الطريق ، خدمة الأمن ، هو المجتمع الذى يشعر أفراده بالطمأنينة والمساواة ، اذا مرضوا ، اذا فاجأتهم الحوادث ، اذا تقدمت بهم السن ، اذا حصرتهم البطالة .

الإطار الذى نحتاج اليه

أيها المواطنون : أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة ..

ولقد كان التحدى الكبير الذى يواجهنا بعد أن تبلورت عقائدنا — حصيلة ثوراتنا الثلاث — هو أن نجد الاطار الذى تستطيع فيه هذه الثورة أن تباشر حركتها وتصنع أثرها وتؤدى بالتالى رسالتها بتحقيق أهدافها :

وكانت أمام شعبنا أكثر من طريق .

كان أمامنا مثلا — طريق سيطرة الدولة — وأن يفرض الجهاز الحاكم وصايته على الشعب وعلى عليه اتجاه خطاه .

وكان واضحاً أن شعبنا لا يرتضى هذا الطريق .

كان واضحاً أن شعبنا يؤمن بحق ، وأن الحكومة لا يمكن أن تكون الا تعبيرا شعبياً ، أو ارادة شعبية أو أداة منفذة لمطالب الشعب .

واذا فقدت أى حكومة سندها الشعبي فان الحكام مهما صدقت نياتهم ، لا يمكن أن تكون لهم أكثر من قيمتهم الشخصية كأفراد ، ثم يصبح الحكم نفسه انعكاساً لهذه الشخصية الفردية كما يصبح المصير الوطنى كله مقامرة على هذا العنصر الفردى محفوفة بالخطر .

ولقد كان تقديرنا أن حماية المصير الوطنى انما تتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتدفق الخالد الذى لا ينتهى ولا يحول .

وكان امامنا مثلا — طريقة تعدد الاحزاب — ولكن الاحزاب لايمكن أن تكون الا تعبيراً عن أوضاع اجتماعية ، وعلى هذا الأساس فان تعدد الأحزاب فى بلدنا مع ازدياد الفوارق بين الطبقات ووجود تخلف يحدد للدخل القومى نطاقه فى نفس الوقت ، سوف يصنع هوة سحيقة بين هذه الاحزاب لا سبيل إلى اجتيازها ، كما أنه فى محاولة القلة التى تملك للاحتفاظ بما تملكه ، وفى محاولة الكثرة التى لا تملك الفرصة المتكافئة لكى تستعيد حقها ، يصبح الصراع الدموى أمرا محتما باعتباره الطريق الوحيد إلى التغيير ، ثم يكون ما يستتبع ذلك من الناحية الخارجية حين يحاول الذين يملكون أن يجدوا السند من خارج بلادهم ، كما يحاول غيرهم أن يواجه هذا السند الخارجى ، بسند خارجى مضاد له .

وهكذا يصبح الوطن ميدانا للحرب الأهلية بين أبنائه على أسوأ الظروف ، أو يصبح ميدانا للحرب الباردة بين الكتل الخارجية على أحسنها ، دون أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام .

الحزب الواحد

وكان امامنا مثلا طريق الحزب الواحد ، ولكن الحزب ، حتى بالمعنى الحرفى للكلمة ، انما يمثل جزءا من الشعب ، والحزب الواحد على هذا الأساس هو احتكار العمل السياسى لقسم من الشعب دون المجموع .

ولقد كان رأى شعبنا أن هذه الطرق كلها ، قد تصلح لكفاح شعوب غيرنا فى ظروف مختلفة وفى أطوار متفاوتة من نموها ، ولكن رأى شعبنا

فى نفس الوقت ، أن هذه الطرق كلها لا تلائم ظروفه الخاصة والمرحلة الحاضرة من نموه القومى .

هكذا انطلق شعبنا يبحث عن طريق جديد .

ولم يكن هم شعبنا فى بحثه عن الطريق أن يتقيد بالاشكال المألوفة وانما كان البحث عن الحقيقة ذاتها هو أعظم ما يعنيه .

وكانت هناك نجوم هادية على الأفق يسترشد بها شعبنا فى بحثه عن الحقيقة ، أولها : أن هناك امتزاجاً كاملا بين الاشتراكية والديمقراطية .

بدون الاشتراكية ، التى هى فى مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال ، لايمكن أن تكون هناك ديمقراطية .

كما أنه بدون الديمقراطية ، التى هى فى مضمونها اشتراك كل فرد فى التوجيه ، لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية .

وكيف يمكن أن تعيش الديمقراطية ، اذا كان الاقطاع يباشر تحكمه ، وإذا كان رأس المال يسيطر ، وإذا كان مصير أى فرد يحدده وضعه الموروث .

كذلك كيف كان يمكن أن تتحقق الاشتراكية ، اذا تحكمت الأقلية التى ورثت الفرصة ، وإذا ابعدت الأغلبية عن تقرير الأمور ووضع السياسات ورسم الخطط .

هناك اذن اتصال عضوى بين الاشتراكية والديمقراطية حتى ليصدق القول بأن الاشتراكية هى ديمقراطية الاقتصاد ، كما أن الديمقراطية هى اشتراكية السياسة .

وثانيها — ثانى هذه النجوم الهادية — ان الوحدة الوطنية هى الضمان الوحيد لسلامة العمل القومى ونجاح أهدافه فى كل المجالات فيما نواجه من ظروف .

الوحده الوطنية

ولقد كانت الوحدة الوطنية وحدها هى سلاحنا فى اجلاء الاحتلال من أرضنا ، كما كانت فرقتنا هى سبيله إلى البقاء فى وطننا ما بقيه من سنين .

كذلك كانت الوحدة الوطنية أعظم دروعنا فى صد العدوان سنة ١٩٥٦ .

كذلك فانه فى اطار الوحدة الوطنية الداعمة يمكن أن يجرى تفاعل الطبقات وتقاربها تجنباً للصراع الدامى المحتم ، اذا ما بقيت الفوارق الواسعة وإذا ما بقيت الفرقة العميقة .

وثالثها : أن التعبئة الوطنية لكل الطاقات هى الوسيلة الوحيدة لدفع التطور فى جميع مجالاته بسرعة وكفاية ، ذلك أن العالم يتقدم بخطوات واسعة تضاعف كل يوم ، بل كل ساعة ، من الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كذلك فان وسائل المواصلات وتقدمها الخيالى ، وما ترتب على ذلك من الاتصال الفكرى المباشر على النطاق العالمى ، مضافا إليه ضغط المبادىء المختلفة التى تسندها الدول الكبرى بالاشكال المختلفة من فنون الحرب الباردة — ذلك كله جعل السرعة فى العمل ، أمرا لا يقل أهمية عن العمل ذاته .

لقد أصبح لزاماً علينا أن نعمل بسرعة مضاعفة . لكى نعوض مافات من ناحية . ولكى نلحق بهذا الذى تتفتح له آفاق المعرفة كل يوم ، من ناحية أخرى .

فكرة الأتحاد القومى

أيها المواطنون :

هكذا وصلنا إلى فكرة الاتحاد القومى .

ديمقراطية تقوم على أوسع قاعدة شعبية :

ليس حكومة تفرض على الشعب ارادتها ، وانما شعب يصنع بنفسه حكومته ويجعل منها ارادته المنفذة لمطالبه .

ليس حزباً يحتكر لافراده حق العمل السياسى ، وإنما هو بناء شعبى قام بالانتخاب الحر ، لكى يمارس الشعب كله فى حماه واجب العمل السياسى ،

ثم هو اطار يصون الوحدة الوطنية .

ان مجرد قيامه لا يحل المتناقضات فى مجتمعنا .

انه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء .

انما هو مجرد اطار من الوحدة القومية ، يسمح للمتناقضات أن توازن نفسها ، ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة أن تجد نقطة لقاء بينها فى حماية الوحدة الوطنية ، وبطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا .

ولقد كان ايماننا أنه يمكن فى اطار الوحدة الوطنية أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها ، وأن يقل التناقض بطريقة سلمية ، لامصادرة فيها ولا سفك دماء ، وأن يتم الاتجاه إلى الاستقرار الوطنى القائم على العدل الاجتماعى ، بوحى من الوعى المدرك لمعنى التعاون ، ومعنى التكافل الاجتماعى ، ومعنى المحبة بين الناس .

وفى داخل هذا الاطار يمكن أن تصبح الديمقراطية معنى ، كما هى شعار ، ويمكن أن تصبح الاشتراكية حقيقة ، كما هى أمل ، ويمكن أن يصبح التعاون واقعاً كما هو هدف وأمل .

أيها المواطنون

هكذا أقام الشعب اتحاده القومى ، وأرسى قواعده ودعائمه ورسم حدوده ووضع التفاصيل .

ثم بدأ الشعب يبنى ويعلو بالبناء . .

اختار الشعب ممثليه للقيادات الشعبية .

واجتمع بالفعل مؤتمر الاتحاد القومى لكل اقليم من اقليمى الجمهورية العربية المتحدة وناقش وقرر .

ثم كان دور مؤتمركم الكبير ليكون السلطة العليا للجمهورية العربية المتحدة ، وليكون التجسيد الحى لارادة شعبنا فى تحريك التطور ودفعه وزيادة فاعليته .

ان أمل شعبكم فى مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى قد أصبح مسئوليتكم العظمى .

كذلك فان حصيلة كفاحه التى بلورتها التجارب عقائد واضحة تكفل لكم اليوم أن تجدوا الطريق .

وعليكم الآن أن تكونوا طليعة الزحف المقدس .

وعليكم كذلك أن تكونوا حماة القافلة الزاحفة .

ذلك أنه ليس يكفى أن نجد الخطأ إلى الأمام ، وانما يتحتم أن يكون الحذر وأن يكون التنبه الذكى منا على أهبة الاستعداد الدائم .

علينا أن نذكر دائما أن الإستعمار وأن حلت به الهزيمة تلو الهزيمة على يد أمتنا العربية ، لم يتخل عن آماله فى أن يستعيد يوماً مافقده .

انه ما زال بعد من حولنا يجرب أن يعوق سير التاريخ . وما زالت شعوب من أمتنا تخوض معارك الحياة والموت معه ، والاستعمار يدرك أن جمهوريتكم العربية المتحدة هى طليعة النضال العربى وقاعدته وقلعته ومن ثم فسوف يظل هدفه دائماً أن يقهر هذه الطليعة ويحطم هذه القاعدة ويجرد القلعة من سلاحها ، بكل أسلوب من الأساليب ، حتى يتخلص منها ومن ثم يقدر على اخماد كل نفس فى العالم العربى يتردد بمقاومته والتصدى له .

بقايا الرجعية . .

علينا أن نذكر دائماً أنه ما زالت هنا فى منطقتنا بقايا رجعية تتمنى لعقارب الساعة أن تعود إلى الوراء ، ويرجع الماضى ويتوقف سير التطور .

علينا أن نذكر دائماً أن دورنا كطليعة للنضال العربى ، يحتم علينا أن نرتفع أحيانا بمشاعرنا إلى ما يبدو أنه فوق طاقة البشر ، سوف تواجهنا عناصر الخيانة وسوف يسقط فى المنطقة من حولنا ضعاف النفوس ، بغية مصلحة ، أو اتقاء مشقة كفاح ، ولقد يتخلى عنا بعض الذين لم نتخل عنهم . وقد يصبح حرباً علينا بعض من حاربنا من أجلهم . ولكن علينا دائماً أن نذكر أن مسئولياتنا ليست تجاه هؤلاء الأفراد الذين تجوز عليهم الخيانة أو التخاذل أو الردة ، انما مسئولياتنا هى تجاه الأمة العربية كلها والأمة العربية لا تخون ، ولا تتخاذل ، ولا ترتد .

اسرائيل دائما . .

علينا أن نذكر دائماً وجود اسرائيل ، وأن ندرك دائماً أن اسرائيل ليست أمامنا وحدها ، وانما اسرائيل رأس جسر للاستعمار ، ومركز أمامى لأطماع الصهيونية العالمية فى وطننا .

وعلينا أن ندرك أن استعادة حقوق شعب فلسطين ليس مجرد أمنية قومية وانما هو ضرورة حيوية لسلامة الأمة العربية كلها ، وهو الطريق الوحيد لقهر الخطط الصهيونية وأحلامها التوسعية .

وانه لمن الحق علينا أن ندرك أن كل تقدم تحرزه الأمة العربية ، وكل فعالية تعطيها من نفسها لعقائدها سوف تجعلها فى المركز الأقوى ، وسوف تجعلها أكثر قدرة وتمكنا على مواجهة اسرائيل ، وما يسندها من قوى الاستعمار والصهيونية العالمية .

وعلينا أن نذكر دائماً أن العدو قد لا يستعمل معنا سلاح المواجهة وإنما سوف يحاول عدونا أن يتسلل وأن ينال منا من وراء الأستار والحجب .

سوف يستعمل عدونا الأسلحة النفسية بدلا مما خاب فى يده من الأسلحة المادية .

انه قد يستعيض ببذور الشك عن بث الألغام .

انه قد يستعيض بالكذبة لتغنيه عن القنبلة .

انه قد يستعيض بالاشاعة لتصنع تأثير طلقة الرصاص .

انه قد يستعيض بالعملاء عن القواعد العسكرية ... علينا أن نذكر دائماً أن عقائدنا هى حصيلة كفاح طويل تحملت أمتنا مرارته وان صيانة هذه العقائد النابعة من ضميرنا وتطويرها وتجديد خلاياها ، هو واجب أصيل .

وان امانة التاريخ وأمانة المستقبل تحتم علينا أن نحمى هذه العقائد، وأن نقاوم كل محاولة للانحراف بها . وأن ننفض عنها الجمود ، لكى لا تتحول من حياة متجددة ، إلى آثار متحجرة .

وعلينا أن نذكر دائماً أن ظروفنا لا تتحمل أى تردد أو أى انتظار .

ان خطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، فى الجمهورية العربية المتحدة لابد أن تنجح .

وينبغى أن تعقبها دائماً خطط متتابعة لاعادة مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات أو أقل .

ذلك أنه من المحتم علينا أن نحقق انطلاقة واسعة المدى تضع تطورنا سابقاً على الزيادة المنتظرة فى عدد السكان والا فان كل أمانينا سوف يصيبها الشلل اذا ما كان السبق لزيادة عدد السكان على سرعة النمو الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك علينا فى هذا المجال ألا نتصور بحال من الأحوال أن مهمتنا هى الاحتفاظ بالحالة الراهنة .

ان أى تنظيم شعبى ديمقراطى يتخيل أن واجبه هو الاحتفاظ بالأحوال كما تسلمها انما يفقد اصالته الشعبية والديمقراطية .

علينا أن ندرك بوعى أن مهمة التنظيم الشعبى ، هى تنظيم الدفع الثورى وتجديد قواه ، وهى استمرار الحركة فى اطار العقائد القومية نحو مزيد من العدل الاجتماعى .

كذلك فانه من المحتم علينا ألا ننسى أنفسنا .

ان القيادات الشعبية يجب ألا تنعزل بأى حال من الأحوال عن قواعدها ، فانها اذا فعلت ذلك وقعت فى الخطأ الذى يقع فيه من يتصور أن الشجرة الخضراء الكبيرة اليانعة تقدر على الحياة اذا فقدت الصلة بجذورها .

ومن ثم فان القيادات الشعبية ينبغى عليها دائماً أن تذكر سر قوتها . .

ولسوف يبقى الشعب دائماً هو سر القوة الخالدة .

كذلك فانه من أعظم ضمانات بقاء الصلة بين القيادات الشعبية وقواعدها أن تدرك القيادات بوضوح أن القيادة خدمة عامة وليست انتفاعاً شخصياً .

لن اكون وحدى

أيها المواطنون . .

ان المسئولية التى استقرت اليوم فى أيديكم مسئولية هائلة ، ان هذه الأيدى يتعين عليها اليوم أن تشكل ملامح المستقبل فى الجمهورية العربية

المتحدة ، وطننا الذى هو فى نفس الوقت طليعة النضال العربى الحر ، وقاعدته ، وقلعته من المحيط إلى الخليج .

لقد وصلت اليكم ، فى فترة حاسمة من التطور البشرى ، أمانة كفاح أجيال متلاحقة ، وصلت اليكم آمال كبرى ، وعقائد واضحة ترسم الطريق إلى هذه الآمال .

لقد كافحت أجيال من أمتكم لكى تحدد لكم اتجاه الطريق إلى المستقبل.

وكافحت أجيال من أمتكم لكى تقدم اقترابكم منه خطوة بعد خطوة.

وكافحت أجيال من أمتكم لكى تصلوا إلى نقطة بدايته .

وكافحت أجيال من أمتكم لكى ترسم لكم معالمه هدى يقود خطاكم عليه وعقائد تدفع وصولكم إلى أهدافه .

أيها المواطنون . .

لقد انتظرت هذا اليوم طويلا ، وعملت بجهدى وطاقتى حتى تجىء لحظة الزحف المقدس .

وكمواطن من أبناء هذه الأمة العربية فانى قد أعطيت هذه التجربة الرائعة التى بدأتها أمتنا ، ايمانى كله ، جهدى كله ، دمى كله ، اذا اقتضى الأمر .

وإنى لأعلم علم اليقين أننى لن أكون على هذا الطريق وحدى.

ولن تكونوا معى وحدكم .

انما سنكون شعباً بأسره، أمة بأكملها ، تعلى مشيئة الله بحفظ كرامة الانسان .

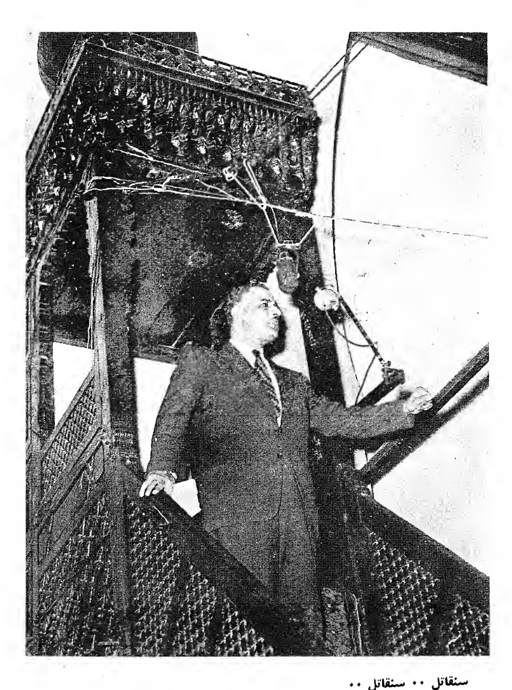




الجلاء ... الرئيس يرفع العلم بعد جلاء قوات الاحتلال البريطاني من منطقة القناة ..

تحطيم الاقطـــاع ... الرئيس يوزع سندات التمليك على الفلاحين فى الاقليم السورى ..

الرئيس عبد الناصر يلقى خطابه التاريخى فى مؤتمر باندونج داعيـا الى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ..



سنقاتل .. سنقاتل ..

كلمة مدوية قالها الرئيس عبد الناصر من فوق منبر الأزهر أثناء العدوان الثلاثي الغادر فى سنة ١٩٥٦ ..



فى بورسعيد .. فى عيد النصر .. الرئيس عبد الناصر وحوله الشعب.



الرئيس يرفع علم بورسعيد .. علم النصر فى بورسعيد بعد الانتصار
على قوات العدوان الثلاثى ..



الرئيس عبد الناصر فى الهند ، يؤكد دعوة الحياد الايجابى وعدم
الانحياز ، ونبذ الأحلاف العسكرية ، وحق تقرير المصير للشعوب ..

الرئيس مع الماريشال تيتو ..



الرئيس مع السيد أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا ..

الرئيس يستقبل السيد داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة .

الرئيس مع السيد قوامى نكروما فى القاهرة ..

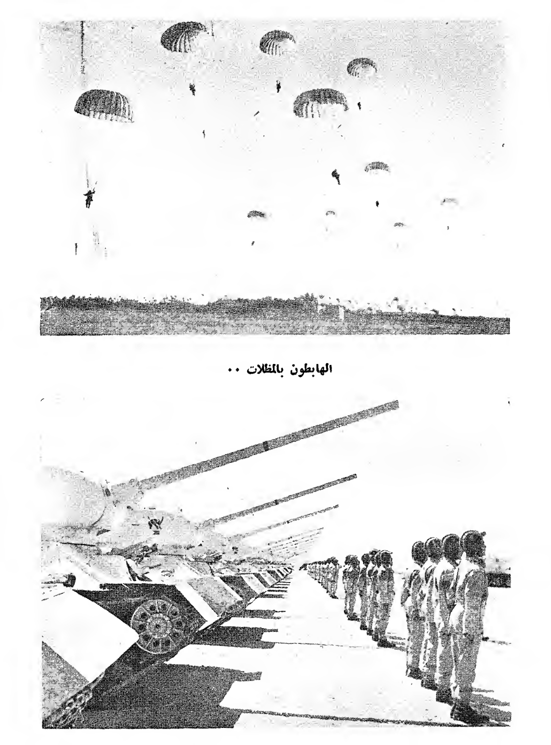


الرئيس والملك محمد الخامس ملك المغرب ..

فى الاقليم السورى

الرئيس فى دير الزور ..

الرئيس فى دمشق ..



الهابطون بالمظلات ..

جيش قوى يحقق الهدف الرابع من أهداف الثورة ..



جيل جديد ..

فى المعمل ..

فى المكتبة ..



الجيل الصاعد فى الاقليم السورى ..

، الوحدة المجمعة

موكب الفائزين فى عيد العلم

يستعدون لعصر الصناعة

الإقليم السوري
في عامي الوحدة



الصـــناعة

تستهدف الدولة العمل على رفع مستوى الصناعة من حيث الكفاية الانتاجية وجودة الانتاج وخفض تكاليفه . وخلال المرحلة الأولى التى بدأت فى شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٥٨ وانتهت فى شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٩، قام بأعمال المسح الجيولوجى بالحقل خمس عشرة فرقة ، فتم المسح الجيولوجى لمساحة قدرها (٥٦٥٠٠) كم ٢ بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ ، كما تم تدقيق ٢١٥٠ كم ٢ بمقياس ١/٥٠٠٠٠ سبق أن تم مسحها جيولوجيا .

التنقيب المغناطيسى الجوى :

وأجريت أعمال التنقيب المغناطيسى الجوى فى الاقليم الشمالى بقصد وضع خريطة مغناطيسية جوية للاقليم .

وقد تمت أعمال الطيران خلال عام ١٩٥٨ ، وانتهت أعمال فرقة التنقيب المغناطيسى الجوى من أعمالها المكتبية خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٩ وقدمت تقريراً شاملا عن أعمالها، وبذلك تم اعداد خريطة مغناطيسية جوية للاقليم السورى بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ .

وقد كان من نتائج اعداد هذه الخريطة أن ظهرت بعض الشواذ المغناطيسية مما ساعد على معرفة بعض التركيبات الجيولوجية والمناطق المحتمل وجود البترول والمعادن فيها ، كما دل على وجود الصخور الأساسية فى مناطق لم يكن وجودها معروفاً فيها من قبل .

وبناء على هذه النتائج أمكن توجيه الفرقة الجيولوجية لدراسة هذه المناطق بدقة أكثر .

وبدأت فرق المسح الجيولوجى أعمال هذه المرحلة خلال شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ وتكونت لهذا الغرض أربع عشرة فرقة : ثلاث عشرة

فرقة لأعمال المسح الجيولوجي بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠، وفرقة واحدة لأعمال المسح الجيولوجي بمقياس ١/٥٠٠٠٠ .

وانتهت الأعمال الحقلية لهذه المرحلة فى شهر نيسان (أبريل) ١٩٦٠، ومن ثم بدأت الدراسات المكتبية والمخبرية التى يقوم بها الاتحاد السوفييتى .

وقد تم من أعمال هذه المرحلة حتى نهاية الموسم الحقلى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ :

١ — مسح بقية مناطق الاقليم الشمالى جيولوجيا بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ وذلك بما يعادل ١٢٥٠٠٠ كم ٢

٢ — مسح جيولوجى بمقياس ١/٥٠٠٠٠ المنطقة البسيط .

وعاد الخبراء السوفييت إلى موسكو فى آخر المرحلة الثانية للقيام بالدراسات المخبرية المتممة .

خامات الحديد بمنطقة راجو :

بدأت أعمال التنقيب عن الحديد فى تموز (يوليو) ١٩٥٩ وسبتمبر حتى غاية يونيو ١٩٦٠ . النتائج الأولية للدراسات التى اجريت على خام الحديد فى منطقة راجو تدعو إلى التفاول، ومن المنتظر أن يكون احتياطى الخام كبيرا ، فاذا ما ثبت ذلك فانه يمكن استغلال هذا الخام اقتصادياً ، وبذلك يمكن أن تقوم صناعة استخلاص الحديد من خاماته ، خاصة وأن الاقليم يمتاز بوجود الأحجار الكلسية والدولوميتية بكثرة لاقامة شتى الصناعات الحديدية الأخرى، مثل صناعة القضبان المستعملة فى البناء وغيرها، وصناعة الألواح وقضبان السكك الحديدية والآلات الحديدية ، هذا بالاضافة إلى امكانية قيام صناعة انواع الصلب المختلفة .

خامات الكروم والمنجنيز والاسبست :

بخصوص نتائج التنقيب عن هذه الخامات ، فقد تبين بعد الدراسة أنها غير متوفرة بشكل اقتصادى، وانها تصلح فقط للاستثمار المحلى من قبل بعض الافراد . وقد تم مسح مناطق ظهور الكروم والمنجنيز والاسبست جيولوجياً بمقياس ١/١٠٠٠٠ .

الفوسفوريت : عثر عليه فى منطقــة تدمر والقــريتين ودمشق ، واذا ما ثبت وجود كميات تمكن استغلالها اقتصادياً فانه يمكن ان تقوم صناعة السوبر فوسفات أو غيرها من الاسمدة الفوسفاتية الأخرى التى تتناسب مع طبيعة تربة الاراضى الزراعية فى الاقليم .

المشروعات الأخرى للبحث عن الثروة المعدنية :

بدأت فرق استطلاعية جيولوجية للبحث عن الخامات الآتية :

الرصاص فى جبات الزيت .

الليجنيت (الفحم الحجرى الفقير) فى القنيطرة والزبدانى .

كذلك قامت فرقة استكشافية عن المواد الاشعاعية بدراسة السلاسل التدمرية بحثا عن المواد الاشعاعية،وتوصلت الى نتائج مثمرة وسيتوسع البحث عن هذه الخامات بمجرد الحصول على نتائج هذه البعثة .

السـياسة البترولية

بذلت عناية كبيرة للبحث عن البترول فى الاقليم الشمالى بعد قيام الوحدة وخاصة من حيث استغلال ما تم العثور عليه من البترول والانتفاع من المنشئات البترولية التى كانت معطلة كمستودعات اللاذقية .

كما تم توحيد الاشراف على شئون البترول واسناد تلك المسئوليات إلى هيئة أو مؤسسة واحدة،وذلك تنسيقاً للسياسة العامة،وتوفيراً للجهد وحشداً للكفايات اللازمة للنهوض بشئون البترول فى الاقليم .

لذلك صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانشاء الهيئة العامة لشئون البترول فى الجمهورية وألقيت على عاتقها المسئوليات التالية .

١ ـ الاشراف على اعمال البحث عن البترول .
٢ ـ الاشراف على تنفيذ وتشغيل المنشئات البترولية :
٣ ـ وضع السياسة العامة لتكرير البترول وتخزينه .

٤ – وضع وتنفيذ الخطة العامة لانتاج واستيراد المواد البترولية :

٥ – محاسبة شركات توزيع البترول والاشراف عليها، وكذلك الشركات التى تمر خطوط انابيبها عبر البلاد .

٦ – وضع التوصيات الخاصة بتسعير المنتجات البترولية .

ان للهيئة العامة لشئون البترول شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويصرف شئونها مجلس ادارة دون التقيد بالنظم المتبعة فى المصالح الحكومية، وتسير فى حساباتها على النظم التجارية .

وقد انشئت فى الاقليم الشمالى ادارة تنفيذية للهيئة العامة لشئون البترول للاشراف على شئون البترول ، وتنفيذ السياسة التى ترسمها الهيئة فى هذا الشأن ، وتولت على الخصوص الاعمال الآتية :

أولا – فى ميدان البحث عن البترول :

(أ) استئناف اعمال الحفر فى حقل كراتشوك المكتشف بعد الغاء رخص التنقيب الممنوحة لشركة – منهل .

(ب) الاشراف على تنفيذ الجزء الخاص بالتنقيب عن البترول من عقد المعونة الفنية السوفييتية .

(ج) مراقبة أعمال البحث والتنقيب التى تجريها شركة كونكورديا الألمانية :

(د) دراسة تراخيص البحث والتنقيب التى تتقدم بها الشركات وإبداء رأيها فيها للجهات المختصة .

وقد صدر أخيراً تعديل للقانون رقم ١٦٧ لعام ١٩٥٨ أصبحت بموجبه مديرية المناجم والمقالع والأملاح بوزارة الصناعة هى الجهة المختصة بتنفيذ ما ورد فى الفقرتين (ج) و (د) السابقتين ، أما فيما يتعلق بالسياسة العامة بالنسبة لما ورد فى الفقرتين المذكورتين فهو من اختصاص الهيئة العامة لشئون البترول .

ثانياً : فى ميدان التكرير والتوزيع والتخزين :

(ا) تشغيل مصفاة البترول فى حمص .

(ب) استكمال المستودعات الجارى انشاؤها فى المحافظات وتجهيزها للتشغيل.

(ج) الاشراف على شركات التوزيع بما يكفل تأمين المنتجات للمستهلكين بصفة دائمة ومنتظمة .

(د) وضع التوصيات الخاصة بتسعير المنتجات البترولية .

(ه) اقتراح وضع المشروعات البترولية التى تكفل تحقيق سياسة الاشراف التام على شئون البترول وتحسين سبل تداوله باقل التكاليف والانتفاع بثروات البلاد من هذه المادة فى أقصر وقت ممكن .

اولا — فى ميدان البحث عن البترول :

(أ) اعمال الحفر فى حقل كراتشوك :

اعتمدت الهيئة العامة لشئون البترول فى الاقليم الشمالى فى ميزانية عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ مبلغ عشرة ملايين ليرة لحفر ثلاث أو أربع آبار جديدة ، بعد الآبار الست التى كانت قد حفرت فى عهد ادارة منهل ، وقد أتمت حفر البئر السابعة ويجرى الحفر حالياً فى البئر الثامنة حيث أوشك أن ينتهى العمل به ، كما قامت باستحضار قطع الغيار والادوات اللازمة لمنشات الحقل واعداده اعدادا جديداً منظماً يساعد على اختصار الوقت وتسهيل أعمال الحفر ، وأعدت المشاريع لتوسيع الانشاءات المدنية والمخازن والورش الميكانيكية .

وحقل كراتشوك هو الحقل الأول الذى تم اكتشاف وجود البترول فيه ، وتجرى الآن الدراسات والأبحـــاث للنظر فى مستقبل الحقل من ناحية الاستثمار وأفضل الطرق المؤدية إلى ذلك فى أقرب وقت ممكن .

(ب) أعمال التنقيب والبحث (العقد السوفيتى) :

وهنالك أعمال البحث عن البترول الجارية بمقتضى عقد المعونة السوفيتية الذى أشرفت الهيئة على تنفيذه ، وعينت من قبلها بعض الخبراء الروس فى أعمالهم ، كما قامت بتعيين عدد غير قليل من حملة الشهادات العالية

والمتوسطة ذات الاختصاص ليمارسوا هذه الأعمال الدقيقة، ولتتكون منهم نواة لفـــرق متمرنة يمكنها أن تتـــابع الابحاث عن البترول بعد انتهـــاء العمل بهذا العقد .

وقد قام الخبراء الروس بتقديم الجزء الأول من نتائج أبحاثهم الثقيلة وهى تشمل مساحة قدرها ١٥ ألف كيلومتر ، وجرى تقديم النتائج على خريطة بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ فى آخر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٥٩ .

كما باشرت فرق التنقيب الاهتزازى أعمالها فى القامشلى فى أول حزيران (يونيو) ١٩٥٩ وهى الأعمال الآتية فى منطقتى خريت وكراتشوك :

عدد الآبار المحفورة	١٤٠٢ بئر
مجموع الأعماق المحفورة	١٨١٣٩ متراً
طول خطوط السيسموغراف	٣٨٧ كيلومترا

(ج) أعمال الحفر بواسطة شركة كونكورديا :

أما شركة كونكورديا للتنقيب فقد أتمت منذ بداية عملها حتى الآن حفر تسع آبار عميقة فى محافظة الجزيرة وعثرت على البترول فى اثنتين منها فى حقل السويدية الذى عثر على البترول فيه على عمق ١٧١٢ متراً فى البئر الأولى ويتراوح سمك الطبقة الحاملة للنفط من ٢٠٠ — ٢٤٠ متراً فى هذه البئر، ودلت التجارب الأولى على أن انتاج البئر المذكورة من البترول حوالى ٨٠ طناً فى اليوم . أما البئر الثانية فقد عثر على البترول فيها على عمق ١٦٢٠ مترا ويقدر سمك الطبقة الحاملة للنفط بـ ٢٣٠ مترا والانتاج اليومى بـ ٢٧ طناً ولا تزال عمليات الحفر مستمرة فيه لاكتشاف طبقات أخرى .

ثانياً : (أ) تكرير البترول فى الاقليم السورى :

ان صناعة تكرير النفط من الصناعات الاساسية التى تعتمد عليها جميع الدول المتقدمة فى تنمية اقتصادياتها وتثبيت دعائم نهضتها الصناعية، فالنفط يكاد يكون المصدر الرئيسى لتوليد الطاقة التى تعتمد عليها الصناعات ، كما أن تكرير النفط يتبعه انشاء صناعات متعددة جديدة تساهم فى تقوية الصناعات القائمة ، فمن منتجات تكرير النفط تمكن اقامة صناعة الكيماويات النفطية التى تعتبر فى حد ذاتها صناعة ضخمة جداً ، كما أنه تمكن اقامة صناعة تفحيم الفيول أويل واستخراج الفحم اللازم لصناعة الحديد، وكذلك

صناعة استخراج الكبريت ، هذا فضلا عن الصناعات العديدة الثانوية التى تنشأ كنتيجة لاقامة صناعة البترول ، وقد بلغ معدل استهلاك الاقليم الشمالى لمشتقات البترول الرئيسية الحد الذى يتيح اقامة مصفاة للبترول فيه على اسس اقتصادية سليمة ، كما أن الوضع الجغرافى للاقليم الشمالى جعله فى موقع ممتاز بالنسبة لمورد البترول الخام ، اذ أن خطوط أنابيب شركات البترول تمر باراضيه حاملة كميات كبيرة من الخام إلى موانى البحر الأبيض المتوسط ،وهذا مما يجعل من الممكن استيراد البترول الخام بنفقات معتدلة .

لهذه الأسباب تم التعاقد مع مؤسسة تكنواكسبورت التشيكية على اقامة المصفاة قرب بلدة حمص فى ١٦ اذار (مارس) ١٩٥٧ .

وبموجب هذا العقد قبلت مؤسسة تكنواكسبورت توريد وتركيب مصفاة كاملة لتكرير النفط وانتاج مشتقاته الرئيسية وهى البنزين والكيروسين والكازأويل والفيول والاسفلت والغاز بطـاقة سنوية قدرها مليون طن يمكن تشغيلها بثلاثة ارباع هذه الطاقة وتمكن زيادة طاقتها بمقدار عشرين بالمائة .

وقد كانت قيمة هذه المصفاة (٢ و ٥٤) مليون لبرة سورية ، وقدرت النفقات منها بحوالى (١٢) مليون لبره سورية ، وقيمة المبانى والانشاءات المدنية بحوالى (٨) مليون لبرة سورية،والباقى لقاء توريد وتركيب المصفاة، وقد بدأ العمال باقامة المصفاة فى حمص فى شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٧ وتم تسليمها فى منتصف عام ١٩٥٩ .

كما تم التعاقد على اضافة اجهزة جديدة إلى المصفاة لتهيئة غازالبوتانوالبروبان وتقدر تكاليف هذه الأجهزة بحوالى (٥٦٠) الف لبرة سورية منها حوالى ١٠٠ الف لبرة سورية نفقات محلية و (٤٦٠) الف لبرة سورية قيمة المستوردات .

(ب) تخزين البترول وتوزيعه :

يعتبر التخزين من أهم العوامل التى تساعد على تنظيم تداول المواد البترولية وتأمينها للمستهلكين بأيسر السبل وأسهلها ، وعلى بعث الاطمئنان بين المواطنين إلى أن حاجاتهم من المواد البترولية مؤمنة على مدار السنة بالكميات اللازمة .

ويعنى ذلك وجود كميات احتياطية من جميع المنتجات تخزن فى مراكز الاستهلاك الرئيسية .

كما أن وجود مستودعات للتخزين يساعد على مواجهة الطوارىء التي كثيراً ما تحدث كالتوقف عن استيراد الغاز أويل لأى سبب من الأسباب أو اغلاق بعض الطرق فترات قصيرة في فصل الشتاء وغير ذلك من الأسباب التي تؤثر على انتظام التموين .

وتحقيقاً لهذه الغاية تم التعاقد مع شركة جوشودور تموند الألمانية على اقامة مستودعات البترول باللاذقية حتى يمكن بواسطتها استقبال المواد الأولية البترولية الواردة بواسطة الناقلات البحرية وتوزيعها على مناطق الاستهلاك، وتبلغ سعة تلك المستودعات حوالى (٢٤) الف متر مكعب ، وتكلف انشاؤها (٧٠٠) الف ليرة سورية تقريباً .

كما انشئت مستودعات للتخزين فى كل من دمشق وحلب ودير الزور والحسكة لتخزين كميات المنتجات البترولية المختلفة لتكفل تأمين تلك المواد فى كل من هذه المناطق تأميناً كاملا ، وينتظر أن تتم هذه المستودعات التى تتسع لحوالى ٧٠ الف طن من المنتجات البترولية بعد يوليو (تموز) ١٩٦٠ .

وتنقل المواد البترولية الآن من مصفاة البترول فى حمص ومن مستودعات البترول فى اللاذقية إلى جميع مناطق الاستهلاك بواسطة السيارات .

البرامج الصناعية

مشاريع الصناعات التحويلية التى تم تنفيذها منذ احداث وزارة الصناعة نشطت حركة توظيف رءوس الأموال فى القطاع الصناعى ، إذ أصبح هنالك جهاز للاهتمام بشئون الصناعة ورعايتها وتوجيهها لما فيه نجاح المشاريع الصناعية، وقد بلغت رءوس الأموال التى وظفت فى القطاع الصناعى منذ ديسمبر ١٩٥٨ ما يقرب من ١٠٣,٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على الصناعات التالية :

صناعات الغزل والنسيج القطنى والصوفى والسجاد ٧٥,٢٥ مليون ل س. الصناعات الهندسية ١٥ مليون ل.س. — الصناعات الكيماوية والغذائية ١٣ مليون ل

وفيما يلى عرض موجز لأهم الصناعات التى يجرى تنفيذها الآن :

أ — مشاريع الغزل والنسيج القطنى :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الأنوال	
شركة حمص للغزل والنسيج	حمص	٢٢٠٠٠	٤٠٠	وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز
شركة الغزل والنسيج بحماه	حماه	٢٢٠٠٠	١٩٢	
شركة المصابغ الفنية	حمص	١٠٠٠٠	٣٠٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة التجارية الصناعية المتحدة .	دمشق	١٥٠٠٠	٢٥٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة العربية المتحدة — للصناعة .	«	١٥٠٠٠	٢٥٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة المغازل والمناسج	«	١٥٠٠٠	١٣٥	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة السورية للغزل والنسيج	حلب	١٠٠٠٠		توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة أحمد ططرى وأولاده	«	٦٠٠٠	١٠٠	
الشركة الأهلية للغزل والنسيج	«	٦٤٠٠	١٠٠	مع وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز
شركة معامل سامى صايم الدهر	«	٥٠٠٠		مع وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز

ب — مشاريع الغزل والنسيج الصوفى :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الأنوال	
شركة الصناعات الحديثة	دمشق	٥٨٠٠	١٠٠	
الشركة المتحدة لصناعة الأصواف	«			
الشركة الصناعية للأصواف	«	٣٠٠٠	٣٠	
شركة مزيد وشيخ تراب	حلب	١٠٠٠		توسيعا لمؤسستها القائمة التى تضم ألف مغزل

الصناعات الكيماوية والغذائية

(ا) رخص باقامة وحدة فى دمشق لصنع العلب اللازمة لحفظ المواد الغذائية .

(ب) رخص باقامة وحدتين لانتاج الألبان المعقمة ومشتقاتها فى كل من دمشق وحمص، وقد انتهت الشركة المنفذة لوحدة دمشق من دور الانشاء ، وستبدأ الانتاج قريباً .

(ج) أقيمت فى حلب وحدة لإنتاج الزيوت المهدرجة .

(د) أقيمت فى محافظتى حلب واللاذقية عدة معاصر فنية لعصر الزيتون .

الصناعات الهندسية والمعدنية والنباتية :

(أ) جرى توسيع مصنع السلاسل فى حلب .

(ب) أنشئت وحدة لتجميع أجهزة الراديو .

(ج) أنشئت وحدة لانتاج الواح الرخام وأحجار البناء .

تضاف إلى ذلك ، المشروعات التى رخص باقامتها ، ومنها ما نفذ ، ومنها ما هو قيد التنفيذ ، وهى خارج البرنامج مثل المسحوق المنظف (الرايد) ، البرادات ، والغسالات ، والافران ، والكابلات ، الخزف ، الادوية .

الزراعة

تطورت الزراعة منذ عام ١٩٥٠ تطوراً واسعاً فى الاقليم الشمالى ، تطوراً افقياً ورأسياً فزاد ذلك فى انتاج الدخل الزراعى ، وفيما بين أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ ارتفع هذا الدخل إلى ١٠٦١٠ مليون لىرة وزادت مساحة الأراضى المروية بنسبة ٤٧٪ وزادت مساحة القمح بنسبة ٥٠٪ ومساحة الشعير بنسبة ١٠٠ ٪ ومساحة القطن بنسبة ٢٣٠٪ وعدد الأغنام بنسبة ١١٠٪ وعدد الأشجار بنسبة ٣٢٪ وعدد الجرارات الزراعية بنسبة ٣٢٥٪ وعدد مضخات الرى بنسبة ٥٠٠٪ .

وكان لهذه الطفرة أثر حسن من حيث تثبيت قيمة النقد السورى ومعادلة الميزان التجارى وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى الفرد واهتمام المواطنين باستثمار ثرواتهم فى الزراعة .

ولكن معظم هذه الجهود التى بذلت فى الزراعة كانت تعتمد على تطوير فردى غير مستند إلى معالجة المشاكل الفنية الزراعية من ناحية أثر هذا التوسع على خصوبة الأرض ومساحة المراعى ومقننات المياه الجوفية ومياه الرى،وعلاقات الملكية بالارض،وعلاقة المالك بالفلاح وعجز الفلاح عن اكتساب حقه فى الملكية ، والعمل فى الأرض بكفاءة وعزم — فأدى ذلك إلى تعارض بين استثمار الأرض وقدرتها الطبيعة وإلى تعارض بين المساحة المزروعة وامكانياتها المائية وإلى تعارض بين المشروعات الزراعية والقدرة المالية للعاملين فيها ، كما نجم عن ذلك توسع فى الاستثمار على حساب المراعى ، ونجم أيضاً خلل فى الملكية وفى العلاقات الزراعية .

وبذلك وقع تدهور فى القطاع الزراعى زاده نضوب قسم كبير من المياه الجوفية ونقصان فى مياه الرى عن كفاية اغراض التوسع الزراعى فى نفس الوقت الذى وصلنا فيه إلى ذروة هذا الانتاج فى عام ١٩٥٧ ، فلما جاءت موجة الجفاف فى السنوات الثلاث الأخيرة ظهر عجز المجهود الزراعى فى الأرض عن مواجهة هذا الجفاف، كما ظهر أن التوسع الافقى والرأسى كان مبنياً على مجهودات فردية غير فنية وغير موجهة .

دراسة التطوير الزراعي الجديد .

كان لابد من العودة إلى معالجة هذا الوضع من جميع وجوهه بعد الوحدة مباشرة ، وكان لابد من وضع برامج خاصة بالري وتنظيم الملكية الزراعية ، وتنظيم العلاقات الزراعية ، وتنظيم التعاون الزراعي ، وتنظيم التطوير والتنمية الزراعية ، وتنظيم التمويل الزراعي ، ووضع الخطط والأهداف والبرامج التي تؤدي إلى هذه التنمية .

وللقيام بهذه الأغراض صدرت عن الدولة تشريعات هامة حددت الملكية الزراعية والعلاقات الزراعية ونظام التعاون الزراعي والتسليف الزراعي وحددت بقوانين جديدة ملاك وزارة الزراعة وزراعة القطن وتجارة البذور والاسمدة والأدوية الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية ، كما اشتملت هذه القوانين على تنظيم الدورة الزراعية والحجر الزراعي وتنظيم استعمال الأسمدة والمخصبات. وهناك تشريعات اخرى وضعت مشاريعها لرفع مستوى الزراعة وتوجيهها . والى جانب هذه التشريعات في تنظيم تطوير القطاع الزراعي بدىء بدراسة برنامج يمهد لخطة التنمية الزراعية ، كما بدىء إلى جانب هذه الدراسة بتنفيذ عدد من المشاريع تعتبر معالم في طريق التنمية الزراعية ، وتنفيذ برنامجها .

ودخلت وزارة الزراعة بعد الوحدة ومع صدور هذه التشريعات بتنفيذ الخدمات الزراعية الرئيسية ، فانضمت جهودها إلى جهود الوزارات الأخرى المختصة ، التي لها عــلاقة بالزراعة كتنفيذ مشاريع الري الواسعة في وزارة الأشغال العامة ، وانجاز آبار البادية ومستودعات العلف ومخازن الحبوب في مؤسسة المشاريع الكبرى ، وانجاز أعمال الاصلاح الزراعي الواسعة في وزارة الاصلاح الزراعي ، وتنفيذ نظام الائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية والمراكز الاجتماعية في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وهي جهود تتسع ضمن خطة محكمة لخير التطوير الزراعي ولرفع مستواه ومستوى العــاملين به في سنواتنا القادمة .

وتم احصاء امكانيات الاقليم الشمالي الزراعية وخططت الوسائل والطرق والامكانيات الفنية اللازمة لاستغلالها .

تطوير المحاصيل الزراعية الواسعة :

تعتبر المحاصيل الحقلية الواسعة البعلية والمروية من أهم موارد الزراعة في الاقليم، كالقطن والقمح والشعير والشندر والبقول والخضار .

وبالرجوع إلى توزيع مساحة الاراضي السورية البالغة ١٨,٤ مليون هكتاراً نجد أن التوزيع من ناحيتي الخصوبة ونوع الزراعة والامكانيات المستقبل كما يلي :

٥,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستثمرة ، منها ٥٩٥ ألف هكتار مروية .

٤,١ مليون هكتار لا تصلح للزراعة بما في ذلك الاراضي الصخرية والابنية والمرافق العامة .

ــ ٥,٤ مليون هكتار من المروج والمراعي .

ــ ٢,٩ مليون هكتار من الاراضي القابلة للاستثمار والتحريج .

فبالنسبة للاراضي الحالية المروية والبعلية يتركز البحث في طبيعة الاراضي المشار اليها، ونوع زراعتها، وتنمية هذه الزراعة فيما يلي :ــ

١ ــ استثمار مساحات من المروج والمراعي لزراعات علفية وحماية بعض هذه المروج والمراعي من الابادة الناشئة من زراعة بعض المحاصيل الزراعية فيها ، رغم قلة امطارها أو مجرد حمايتها لتثبيت جذور المراعي وتقويتها، وهذا يمثل توسعاً رأسياً وتضييقاً في المساحة الافقية للاراضي الزراعية .

٢ ــ تنمية الاستثمار الزراعي في الأراضي المزروعة حالياً البعلية والمروية (توسع رأسي) بحيث تتم زراعة المحاصيل البقولية والعلفية في قسم الأراضي البور التي تترك كل عام نتيجة لاستخدام الدورة الثنائية البالغة ٢ مليون هكتار .

٣ ــ انقاص مساحة الشعير بنسبة ٤٠٠,٠٠٠ هكتار تضاف إلى مساحة المراعي وانقاص القمح ٤٠٠,٠٠٠ هكتار تضاف إلى مساحة الشعير .

هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحد الأدنى للأمطار لتأمين زراعة بعلية ناجحة هي ٢٢٥ ــ ٢٥٠ مم بالنسبة للشعير و ٣٥٠ ــ ٤٠٠ مم بالنسبة للقمح .

ومن البديهي زيادة الانتاج رأسياً اذا اتبعت الوسائل الفنية فى الزراعة كزيادة التسميد واستعمال البذور المنتقاة ومكافحة الآفات والارشاد الزراعى وادخال تربية الحيوان مع الزراعة وتحسين استعمال الآلات الزراعية وتحسين استغلال المياه وتحديد نوع الزراعة وتحسين وسائل التمويل والتسويق والتخزين للحاصلات الزراعية . ويمكن تلخيص اهداف خطة التنمية الزراعية للمحاصيل الحقلية فيما يلى :

١ – زيادة معدل انتاج هكتار القمح من ٨٠٠ كيلوجرام فى الوقت الحاضر إلى طن أو ١١٠٠ كيلوجرام فيزيد الانتاج رغم نقص المساحة من مليون طن فى السنين العادية إلى ١,٤٠٠,٠٠٠ طن .

٢ – زيادة معدل انتاج الهكتار من الشعير من ٨٠٠ كيلوجرام فى الوقت الحاضر إلى طن فيزيد الانتاج من ٧٠٠,٠٠٠ طن إلى ٨٦٠,٠٠٠ طن .

٣ – زيادة محاصيل الأعلاف فى الأراضى التى تبور سنوياً فى حدود ربع المساحة المبورة أى ٥٠٠ الف هكتار لتستطيع تحمل نصف مليون رأس من الغنم بعد تخفيفها عن كاهل البادية .

٤ – زراعة محاصيل الاعلاف فى الأراضى المروية بنسبة ثلث مساحتها أى بمساحة ٦٠,٠٠٠ هكتار لتستطيع تحمل (٦٠) ألف رأس من الأبقار الحلوب .

٥ – تحسين أساليب وبذار المحاصيل الزراعية الأخرى كالبقوليات والذرة والشوندر السكرى والسمسم

٦ – تحسين انتاج الخضروات كمية ونوعاً .

٧ – إحكام وقاية المزروعات .

٨ – تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية على أسس تعاونية لزيادة دخل المزارع

٩ – تنظيم تسليف القطاع الزراعى ولاسيما التسليف العينى وتوسيع مناطق الائتمان الزراعى .

وتنفيذاً لطليعة هذا البرنامج نفذت خلال العامين الماضيين المشاريع الآتية :

١ ــ اكثار البذار المحسن للقمح والشعير والقطن :

يهدف هذا المشروع إلى اصطفاء بذار القمح والشعير وغربلته ومعالجته ضد الأمراض الفطرية وتوزيعه على المزارعين . وقد تم شراء عشرة اجهزة للغربلة والمعالجة ووزع على المزارعين فى موسم عام ١٩٥٩ (٣٨,٥٠٠) طن من بذار القمح هذا ، وهى خطوة أولى نحو برنامج لتزويد المزارعين فى الاقليم الشمالى ببذار جيد محسن مرة كل ثلاث سنوات ضمن خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة ، وقد تم فى الموسم الشتوى الحالى زراعة (٩٣٢) طنا من بذار القمح والشعير فى حقول اكثار لدى المزارعين لانتاج ما يقرب من (١٠) آلاف طن منتخب سيوزع على المزارعين فى الموسم الشتوى القادم ، كما تم التعاقد على شراء عشرة أجهزة أخرى للغربلة والمعالجة ستصل إلى الاقليم فى الشهرين القادمين ويتم هذا المشروع بالتعاون بين وزارة الزراعة والمصرف الزراعى ومكتب الحبوب

وتسير عملية اكثار بذار القطن على الوجه الأكمل وضمن الخطة الموضوعة وقد ، تم اعداد (١٤) الف طن من بذور القطن المولدة محلياً بالتعاقد مع مزارعى القطن فى العام الماضى ، ووزعت كلها ، وأمكن أيضاً تخفيض سعر كيلو بذار القطن عن السنتين الماضيتين بتخفيض تكاليف انتاجه وزيادة كميتها .

٢ ــ محطة أبحاث المحاصيل الحقلية البعلية فى القامشلى :

تهدف هذه المحطة إلى القيام بتجارب لاختيار انسب طرق لاستغلال الاراضى البعلية وتحسين أصناف القمح فيها واختيار انسب محاصيل البقول وقد تم تخصيص الارض وبدىء بالبناء واقيمت بها بعض التجارب على الحبوب والشعير والذرة .

٣ ــ محطتان لتجارب المحاصيل الحقلية المروية فى الرقة والحسكة :

تهدف هاتان المحطتان إلى ادخال محاصيل حقلية مروية جديدة فى وادى الفرات ووادى الخابور تمهيداً لاستثمار كثيف سليم لمشاريع الرى

المخططة لهذين الواديين ، كما ستقومان بتجارب على أنسب الدورات الزراعية وأحسن المقننات المائية وجميع المشاكل الخاصة بالزراعة المروية ، وقد بدأت التجارب في محطة الحسكة وأقيمت بها الأبنية اللازمة ، كما بدىء في تنظيم ريها ، وستبدأ فيها التجارب في الموسم الشتوي القادم .

٤ – مجمع مختبرات دمشق :

هي نواة لمحطة مركزية للابحاث العلمية الزراعيه تضم مخابر للكيمياء الزراعية ولتصنيف التربة والصناعات الغذائية والحشرات والأمراض النباتية وقد تم استملاك الأرض وبدأ بالبناء في شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ .

٥ – مجمع مختبرات حلب :

يهدف هذا المجمع إلى إحكام الرقابة على محصول القطن في جميع مراحله حتى تسويقه ويضم مختبرات للغزل والتيلة وفحص البذور والرطوبة وفحص الأراضي والحشرات والأمراض بالاضافة إلى مختبر للقمح من حيث صفاته للخبز .

وقد بدىء في بنائه وينتظر افتتاحه في أواخر العام الحالي ١٩٦٠ .

٦ – مركز لتجارب البطاطا في سرغايا (الزبداني ويبرود (القلمون) :

الهدف منه اجراء تجارب على أحسن اصناف البطاطا المزروعة والمستوردة واكثار هذه الأصناف واعداد بذارها بالطرق المناسبة للتخلص من استيرادها سنوياً من الخارج ، وقد بدىء في المركز الأول وتم اجراء بعض التجارب فيه ، وتم انتقاء الأرض في المركز الثاني وينتظر بدء العمل فيه في الربيع القادم .

٧ – القيام بالتجارب والأبحاث :

تم في أوائل عام ١٩٥٩ تأليف مجلس للأبحاث الزراعية في وزارة الزراعة مهمته وضع برامج الابحاث والتجارب ومراقبة تنفيذها ، وقد بدىء بتجارب عديدة منذ عام ١٩٥٩ على القطن والحبوب والحشرات والأمراض النباتية والصناعات الزراعية واشجار الفاكهة والخضروات والأشجار الخشبية ، كما تم استصدار قانون باعطاء تعويضات للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين لقاء قيامهم بالابحاث الزراعية .

٨ – تجارب على التسميد :

تجرى تجارب على التسميد وتغذية النبات على مختلف المزروعات الرئيسية في المراكز الزراعية القديمة والحديثة لافادة المزارعين بالانواع اللازمة ، كما أن مخابر تحليل التربة أصبحت تتقبل مزيدا من طلبات المزارعين لاجراء الدراسات على أفضل انواع السماد اللازم .

٩ – أعمال الارشاد الزراعي :

تمت في خلال العامين الماضيين اقامة دورات تدريبية للمزارعين على زراعات القطن والشمندر السكري وتقليم الكرمة والفاكهة وتربية الدواجن وصناعة الألبان وتربية النحل والحرير ، كما أن المهندسين الزراعيين يقومون بجولات مستمرة على المناطق المحتاجة ضمن امكانيات جهازنا الفني ووسائل المواصلات .

والمجلة الزراعية توزع حالياً مالا يقل عن سبعة آلاف نسخة . يفيد منها المزارعون .

وتوزع نشرات زراعية دورية عن العناية بمختلف المحاصيل ، ومن هذه النشرات ماهو محلي تصدره الغرف الزراعية .

اكثار الغرس الحراجي :

أما بشأن انتاج الغراس الحراجية بالعدد الكافي لتأمين عمليات التحريج الاصطناعي وانتاج المادة الخشبية وتأمين طلبات المزارعين والمؤسسات العامة ، فقد تم انشاء مشاتل حراجية جديدة بعد الوحدة في مضايا (الزبداني) ودير الزور والحسكة ومصياف ، ووسعت المشاتل الحراجية القائمة في عفرين واللاذقية والعريضة (حمص) وقد تم اعداد قرابة ٤,٥ مليون غرسة حراجية لتوزع في الخريف القادم ، كما تم تحريج (٢٤٨) هكتارا في موسم الغرس الماضي في مختلف المحافظات .

وإلى جانب ذلك فقد بوشر ببرنامج طويل لتحديد حراج الدولة وتنظيم استثمارها حدد منها في العامين الماضيين حوالي (٦٥٧) هكتارا ، كما تم

انشاء ثلاثة مخافر حراجية بدمشق واللاذقية وعفرين لحماية الحراج القائمة وفتحت بعض الطرق الحراجية بطول ٥,٥ كيلومترات.

التحريج الاصطناعي وحفظ التربة :

يهدف المشروع إلى تحريج ٥٠٠٠ هكتار من المرتفعات الجرداء وتشجير ٦٠٠٠ هكتار من المناطق الساحلية للحد من طغى الرمال على الأراضي المزروعة وتثبيت التربة والحد من انجرافها وتحسين الطبيعة المناخية للاقليم ، وتبلغ تكاليف هذا البرنامج ٣,٢٧٢,٠٠٠ ليرة سورية ستمول من القطاع العام .

استثمار وتحديد وحماية الحراج :

يهدف المشروع إلى المحافظة على الحراج القائمة بتحديدها ودعم أجهزة الحماية وفتح الطرق الحراجية لتسهيل الاستثمار واقامة مناطر للحرائق وتبلغ تكاليفه ٦,١٦٦,٠٠٠ ليرة سورية ستمول من القطاع العام.

التوزيع بأسعار رمزية :

تم توزيع قرابة ١,٥ مليون غرسة مثمرة مطعمة وغير مطعمة على المزارعين بأسعار زهيدة .

التوزيع المجاني :

تم توزيع نصف مليون غرسة حراجية مجاناً على المزارعين والمؤسسات العامة.

تربية الحرير :

ساهمت وزارة الزراعة بعشرة آلاف ليرة سورية لاستيراد بذور الحرير محسنة ، ووزعت على المزارعين باسعار مخفضة واوفدت موظفاً للتخصص في تربية الحرير ، كما وضعت مشروعاً لانشاء مصنع ارشادي لحل الحرير.

التصنيع الزراعي والريفي :

يعتبر التصنيع الزراعي والريفي ركناً هاماً من أركان الانتاج الزراعي باعتباره الأداة الوحيدة لتحويل فائض الانتاج إلى مواد قابلة للحفظ اضافة لكونه مورداً هاماً اضافياً من موارد المزارع .

ويقوم حالياً فى الاقليم الشمالى عدد من الصناعات الزراعية والريفية تتم بطرق بدائية يمكن تحسينها وتطويرها للحصول على منتجات زراعية قابلة للتصدير تعطى للمزارع ارباحا مجزية ، وقد اعتمد لذلك البرنامج التالى :

١ ــ اتمام وحدات نموذجية للتجفيف والتعبئة والحفظ للتين والعنب والقمرالدين فى مناطق انتاجها .

٢ ــ اتمام معاصر نموذجية للزيتون فى سلقين وعفرين وطرطوس .

٣ ــ انشاء معملين لحل شرانق الحرير فى اللاذقية ومصياف .

٤ ــ انشاء مصنع لاستخراج الفلين من أشجار السنديان فى اللاذقية .

٥ ــ اتمام معملين لتعقيم الألبان فى دمشق وحلب .

٦ ــ انشاء مصنع حديث للفحم الخشبى فى اللاذقية .

٧ ــ انشاء ثلاث وحدات لحفظ الخضروات فى اللاذقية والروج ودير الزور .

٨ ــ انشاء مختبر للصناعات الزراعية وآخر للصناعات الحراجية لمراقبة هذه المنتجات واجراء ابحاث وتجارب على تحسين هذه الصناعات .

وتبلغ جملة تكاليف البرنامج ٤,٤٥٤,٥٠٠ ليرة سورية وسيساهم القطاع الخاص فى تأمين المواد الأولية لهذه الوحدات وتكاليف التصنيع .

أغراض البرنامج :

يهدف هذا البرنامج إلى ارشاد المزارعين إلى أحسن الطرق لتصنيع فائض حاصلاتهم ورفع قيمته لتسهيل تسويقه داخلياً وخارجياً ، وقد خصص لهـذا المشروع مبلغ ١,١٩٥,٠٠٠ ليرة سورية بدىء فى تنفيذه فى العام الحالى بالتعاون بين وزارة الزراعة ووزارة الشئون الاجتماعية لتحويل ملكية هذه المعامل الارشادية إلى الجمعيات التعاونية للمنتجين ، ويضم هذا المشروع :

١ ــ معصرتين ارشاديتين للزيتون فى سلقين وطرطوس ، وقد تم انشاء الأولى وستبدأ العمل فى موسم العصر القادم فى سبتمبر ١٩٦٠ :

٢ ــ مصنعاً حديثاً مستورداً من اليابان لحل الحرير فى اللاذقية (صافيتا) .

٣ – وحدات ارشادية لتجفيف التين فى مصياف وادلب واللاذقية :

٤ – وحدات ارشادية لتجفيف العنب فى السويداء وجبرود واعزاز :

٥ – وحدة لتحسين صناعة القمرالدين فى غوطة دمشق :

٦ – وحدة لتصنيع الرمان فى الباب وهى قيد الدراسة :

٧ – مصنعاً للفلين فى كسب :

وكل هذه الوحدات قيد التنفيذ ابتداء من العام الحالى .

وقاية المزروعات من الآفات الزراعية :

ان الاقليم الشمالى عرضة سنوياً لعديد من الآفات الزراعية الطارئة والمستوطنة .

وتؤدى الاصابة بالآفات النباتية إلى ضعف الانتاج بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ ٪ حسب نوعية الانتاج ، وقد هدفت البرامج إلى وضع حد لهذه الاصابة وذلك بالوسائل التالية :

١ – انشاء وحدات مكافحة متنقلة مجهزة تجهيزاً كاملا :

٢ – انشاء مستودعات لمواد المكافحة فى مراكز المحافظات لتوفير الكميات اللازمة من هذه المواد فى موسم المكافحة .

٣ – انشاء محطات للتنبهات الزراعية فى دير الزور وحلب ودمشق والحسكة والزبدانى وادلب هدفها الاعلام عن انتشار الآفات المختلفة والموعد المناسب لمكافحتها .

٤ – انشاء محطات لتعقيم الارساليات الزراعية المستوردة والمصدرة ومراكز للحجر الصحى الزراعى فى منافذ الحدود ، وتبلغ تكاليف البرنامج ٤,٠٣٩,٠٠٠ ليرة سورية ستمول من القطاع العام بالاضافة إلى ثمن مواد المكافحة وأجور عمليات المكافحة التى ستمول من القطاع الخاص بمبلغ ٢١ مليون ليرة سورية :

٥ – قامت وزارة الزراعة خلال العامين الماضيين بحملتين لمكافحة الجراد الصحراوى وحملات أخرى للجراد المراكشى وحشرات الحراج

وحشرة السونة وفأر الحقل وحشرات الحمضيات وحشرات الزيتون والقطن ومكافحة الأعشاب الضارة فى مساحة (٧٥٠) الف هكتار وقد تم تجهيز فرق للقيام بالمكافحات النموذجية والبدء بمحطة للتنبيهات الزراعية فى اللاذقية ومختبر للحشرات والأمراض النباتية فى دمشق ، والبدء بانشاء محطات للحجر الزراعي والتعقيم فى دمشق وجديدة يابوس ، وسيبدأ حالا بمحطات الحجر الزراعي فى الدبوسية وباب الهوى ودرعا .

كما صدر قانون ينظم المكافحة الاجبارية بالنسبة للمزارعين فى ، حال إصابة محاصيلهم بآفات معينة ليساهموا فى المكافحات الجماعية التى يتعذر تنفيذها من قبل الوزارة وحدها كذبابة الزيتون ، وحشرة الحمضيات، وحشرات الفاكهة .

بدىء فى انشاء سبعة مستودعات لتخزين العلف لسنوات الجفاف ، وتأمين مركز للرعاية الصحية فى مواقع الرقة وام مدفع (الحسكة) وتدمر وسبع بيار ومحطة البترول الثانية ووادى الغريب تخزن فيها كمية تتراوح بين ٧٠ و ١٥٠ ألف طن من المواد العلفية ، وتنشأ بالقرب من هذه المستودعات مراكز للرعاية الصحية والأغنام ، وقد انجز معظم هذه المستودعات واستعمال بعضها فى تخزين الشعير العلفى وتعقيمة .

كما تم حفر ١٢ بئراً تراوحت أعماقها بين ٦٠ و ٣٤٠ مترا وتصريفها بين ٢ متر مكعب و ٣٠ متراً مكعباً فى الساعة وقد حفرت هذه الآبار فى المواقع التالية : منكة الحطب ، وادى الغريب ما بين اسرية وتدمر ما بين خناصر واسرية .

كما انشىء مركز لتحسين المراعى فى وادى العزيب هدفه القيام بتجارب على أنسب طريقة لاستغلال المراعى وانسب دورة رعوية فيها ، وحمولتها من الأغنام توطئة لوضع سياسة ثابتة للبادية ومراعيها وقد بدىءفيه ببعض التجارب على نباتات المراعى ، كما انشئت فيه بعض الابنية إلى جانب الآبار المحفورة :

مراكز رعاية الحيوان فى حلب والسويداء :

وذلك لرعاية الحيوانات الزراعية صحياً والتلقيح الاصطناعى وقد انجز الأول وبدىء بالثانى .

محطات تربية الدواجن فى حماه وتل شهاب والمدارس الزراعية :

هو مشروع لتزويد الاقليم الشمالى باصناف الدواجن المحسنة بعد تجربة اصنافها واكثارها وتحصينها ضد الأمراض وتوزيعها على المربين وارشادهم إلى طرق التربية السليمة المناسبة ، وقد بوشر فى هذه المحطات الفرعية بمركز تل شهاب ومدارس بوقا وخرابو والمسلمية إلى جانب المحطة الرئيسية التى أقامتها وزارة الاصلاح الزراعى فى حماه لتزويد المتفعين فى اراضى الاصلاح الزراعى بصيصان السلالات المحسنة وبالعدد الكافى منها .

مراكز تربية الحيوان :

١ ـ مركزان لتربية الحيوان فى (دير الحجر) دمشق (فديو) اللاذقية :

ويهدف هذان المركزان إلى تحسين سلالات الأبقار والأغنام والدواجن المحلية واستيراد السلالات الأجنبية لتجربتها ، ومن ثم اكثارها بالتعاون بين وزارتى الزراعة والاصلاح الزراعى فى محطتها المزمع انشاؤهما فى حلب والغاب ، وقد بوشر فى بناء المركزين بعد استملاك الأرض لهما ، وسيزودان بالحيوانات اللازمة خلال العام المالى ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ كما بوشر فيهما باقامة بعض التجارب على النباتات العلفية .

وتبلغ جملة تكاليف هذا البرنامج ١٠,١٢٤,٠٠٠ ليرة سورية :

الخدمات الفنية التى قدمت للمزارعين خلال عامى الوحدة :

تم تقديم الخدمات التالية خلال السنة الماضية :

١ ـ تلقيح الحيوانات الزراعية ضد الأمراض مجانا فى حـــــدود ١٠,١٢٩,٠٠٠ رأس ومعالجة ١٢٧٧٤ حالة مرضية حيوانية ووقاية ١,٣٤٧,٠٠٠ حيوان ضد الطفيليات ، وانتجت المعامل البيطرية ٣,٣٧٤,٠٠٠ جرعة من اللقاحات .

٢ ـ استخدمت أربع وحدات صحية بيطرية لمرافقة الاغنام ورعايتها بالاضافة إلى (١٣) سيارة عادية مرافقة لهذه الوحدات :

٣ ـ حددت أسعار معظم المواد العلفية :

٤ ــ تم استيراد ٧٥ الف طن من الشعير وزع منها ١٠ الاف طن مجانا على مربي الأغنام .

٥ ــ تم شراء ١٣ صهريجاً جديدا لتأمين نقل المياه لقطعان الأغنام .

٦ ــ تم تلقيح (٩٧٣) بقرة اصطناعياً لأول مرة فى الاقليم الشمالى .

التعليم الزراعى والبيطرى :

كان من أكبر اهداف التعليم الزراعى فى الاقليم توسيع الدراسة الثانوية والعالية لامداد الزراعة بالاكفاء والفنيين وقد جرى بعد عامى الوحدة زيادة فى قبول هؤلاء الطلاب كما رفعت سوية الطلاب فى البرنامج وانجزت فى المدارس منشئات وحقول جديدة لتنمية معرفة الطلاب .

واستمر افتتاح المدرسة البيطرية لامداد الاقليم بالمراقبين البيطريين اللازمين :

وبالنظر لافتقار الاقليم إلى المهندسين الزراعيين واطباء بيطريين فقد زيدت نسب البعثـــات منهم إلى الاقليم الجنوبى والخارج وكما أن مثل هذه النسب ترسل بطريق وزارة الاصلاح الزراعى .

وايضاً انجز هذا العام عن طريق وزارة التربية والتعليم برنامج هام فى التعليم الزراعى العالى هو انشاء كلية الزراعة فى حلب والمعهد العالى الزراعى فى دمشق وستملأ هاتان المؤسستان فراغاً كبيراً ناشئاً عن احتياجات الزراعة والثروة الحيوانية فى هذا الاقليم .

تطوير الجهاز الفنى :

بعد أن صدر القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٥٩ بتحديد ملاك وزارة الزراعة تمت زيادة عدد المهندسين الزراعيين (٦٥) مهندساً زراعياً كما تم انتداب (١٥) خبيراً زراعياً وطبيباً بيطرياً ، وبذلك يرتفع عدد المهندسين من (٧٩) إلى ١٤٤ والأطباء من (٢٣) إلى ٣١ طبيباً والمراقبين الزراعيين من (٧٩) إلى (١٢٥) مراقباً :

ومنذ الوحدة حتى بداية ١٩٦٠ كان برنامج السير فى خطة التنمية جاهزاً للتصديق والتنفيذ ، كما أن الميزانيتين العادية والأنمائية ساعدتا على المساهمة فى البدء بتنفيذ هذا البرنامج .

ويهدف البرنامج في الجهاز الفني إلى زيادة عدد الاختصاصيين ورفع مستوى هذا الجهاز في الادارات الاعلى،ويترتب على تنفيذ برامج السنوات الخمس أن يستمر تنظيم الجهاز تباعاً وتوسيعه دون تلكؤ ، لاسيما وأن التركيز على الزراعة وتطويرها دراكا يوفران علينا مثل هذا التدبير .

وقد انجزت وزارة الزراعة خلال عامي الوحدة الآتي :

١ – جهزت المدارس الزراعية القائمة في دمشق وسلمية وحلب واللاذقية ودير الزور بالمعامل والمخابر والادوات اللازمة لحسن التدريس النظري والعملي وزادت عدد المقبولين من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ طالب .

٢ – اتمت المدرسة الحراجية الاقليمية التي وضعت تحت تصرف منظمة التغذية والزراعة الدولية لتخريج مساعدين فنيين حراجيين لمنطقة الشرق العربي، وقد تم افتتاحها في عيد الوحدة الثاني وبوشر التدريس فيها .

٣ – طرح في المناقصة انشاء مركز للتدريب على قيادة الآلات الزراعية الحديثة ، وصيانتها واستعمالها في العمليات الزراعية في القامشلي .

٤ – أقيمت (٧) دورات تدريبية للعمال المهرة خلال السنة الحالية في مواضيع : تطعيم الكرمة وتقليمها ، وتربية الدواجن،وزراعة القطن،وتربية النحل،وتطعيم الأشجار المثمرة ، وصناعة الألبان ، والصناعات الزراعية :

التسليف الزراعي والمصرف الزراعي :

ان التسليف الزراعي يأخذ دوراً هاماً في دعم العمل الزراعي واستثمار المشاريع الفردية ، ولقدنما الاقراض الزراعي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الأعوام الأخيرة إلى درجة كبيرة،وبدخولنا في ثورة الاصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي المستولى عليها وأراضي أملاك الدولة بصورة نهائية لابد من التوسع في عمليات الاقراض .

كما أن انشاء نظام الائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية على مدى الاقليم، يملي التوسع في الاقراض ايضاً .

والمصرف الزراعي رغم امكانياته الضئيلة استطاع أن يوفر مزيداً من الاقراض النقدي والعيني للمزارعين كافة وللجمعيات التعاونية ولمناطق الائتمان الزراعي خاصة .

١ — فى حقل التسليف الفردى :

بلغ مجموع القروض التى منحها المصرف الزراعى للأفـــراد فى عام ١٩٥٩ : ٢٣,٥ مليون ليرة سورية منها (١٥,٥) مليون ليرة سورية قيمة بذار اقراض عيناً للمزارعين، وثلاثة ملايين قروضاً نقدية، وخمسة ملايين ليرة سورية قروضاً متوسطة الأجل .

٢ — فى حقل التسليف التعاونى :

تابع المصرف الزراعى نشاطه فى دعم الجمعيات التعاونية فى مناطق الائتمان وخراجها ، وبلغ مجموع القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية ١٤٩,١٠٩ ليرات سورية من أصلها ٤١٩,٠٩٥ كقروض موسمية نقدية و ٩٢٩,٢٦٢ ليرة سورية كقروض موسمية عينية و ١٣٢,٧٦٢ ليرة سورية كقروض عينية متوسطة الأجل .

٣ — فى الحقل الزراعى :

قام المصرف الزراعى باستيراد ٩٣٢ ألف شل لتعبئة القطن من الهند «٤٥ مكرر» وزعها على المزارعين فى موسم الجنى بأسعار الكلفة نقداً أو بالاقراض وشراء (٢٥٠) الف كيس خام لتعبئة بذار القطن ، وخمسين جرار اسلفت للمزارعين كقروض متوسطة الأجل و ٥٠٠٠ طن من سماد سلفات الامونياك بقية مليون ليرة سورية بيعت وأقرضت للمزارعين و ٢٧٥٠ طناً من بذار البطاطا بيعت إلى المزارعين بأسعار مخفضة بنسبة ٣٥٪ عن العام الماضى وبشروط أفضل، كما قام بتمويل مشروع اكثار بذار القطن وبذار الحبوب، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومكتب الحبوب .

تنظيم المصرف الزراعى ورفع مستوى جهازه :

تم استصدار القرار الجمهورى رقم ١٣٠ لعام ١٩٥٨ باعادة تنظيم المصرف الزراعى بحيث يتجاوب مع حاجة القطاع الزراعى ، واهتم المصرف فى المرحلة الأولى باعادة تنظيم جهازه الفنى وزيادة عدد موظفيه وكفاءتهم، وتم تعيين ٩٧ موظفاً جديداً من ذوى الكفاءات تسلموا ادارة فروع المصرف كما تم استصدار عدد من الانظمة الغرض منها تنظيم العمل بين الفروع والادارة

المركزية وضمان أموال المصرف من التسرب إلى غير مستحقيها، وتم انشاء دائرتين جديدتين احداهما للشئون الزراعية، والثانية للشئون التعاونية دعمت بمهندسين اختصاصيين أشرفوا فيما بعد على تنظيم عمليات التسليف والمشروعات الزراعية التى تبناها المصرف مضافة إلى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

تنظيم الغرف الزراعية :

صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٩ لعام ١٩٥٨ فأعاد تنظيم الغرف الزراعية مصححاً أهدافها، وحولها بذلك إلى مؤسسات تخدم القطاع الزراعى فى مجال الارشاد والدعاية وانتاج الغراس ومكافحة الآفات ، وانشاء المختبرات إلى غير ذلك من الخدمات الانتاجية .

وقامت غرفة زراعة دمشق بانشاء مشتل زراعى فى قرية المحمدية وغرفة زراعة حلب بانشاء جمعية تعاونية لمكافحة حشرات الفستق ومبنى للغرفة ، كما بدأت بانشاء مدجنة وغرفة زراعة حماة بانشاء ثلاثة حقول ارشادية للقطن فى منطقة الغاب ومبنى للغرفة ، وغرفة زراعة الحسكة بانشاء طابقين جديدين لمبناها ، وباشرت إنشاء مدجنة ، وغرفة زراعة دير الزور بانشاء ثلاثة حقول ارشادية للقطن ، وتجهيز مختبر للاتربة وغرفة زراعة حمص بانشاء مختبر للاتربة، وبدأت بمختبر آخر للحشرات والأمراض ، وباشرت غرفة زراعة درعا إنشاء مبنى لها ومختبر لفحص الاتربة ، وغرفة زراعة السويداء أقامت معرضاً للعنب فى تشرين الأول الماضى ، كما ساهمت جميع الغرف فى إنجاح مهرجان القطن فى حلب ، وفى إصدار عدد من النشرات الارشادية ، وتوزيعها على المزارعين .

تطور الميزانية والتمويل :

مول برنامج المشاريع لوزارة الزراعة بمبلغ ١١,٧٠٧,٠٠٠ ليرة خلال العامين الماضيين .

يضاف إلى ذلك ما خصص فى الميزانية من أموال انجاز الخدمات الآتية :

- توزيع الغراس المثمرة والحراجية على المزارعين والوزارات والمؤسسات .
- مكافحة الأمراض الحيوانية .

ـ مكافحة الآفات النباتية .

ـ اكثار بذار القطن .

ـ اكثار بذار الحبوب المحسن .

ـ اسعاف مواشي البادية .

ـ تشجيع تربية ديدان الحرير .

ـ الارشاد الزراعي .

ـ الاحصاء الزراعي .

ـ وباستعراض الميزانية العادية لكل من السنوات السابقة نجد أن هذه الميزانية تطورت من :

٨,٨٧٥,٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٥
٨,٠٤٦,٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٦
٦,٥٤٥,٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٧
٩,٦٧,٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩
١١,٠٧١,٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠

مع ملاحظة أن مبلغ ١,٨٠٩,٠٠٠ ليرة من ميزانية عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ تعتبر تنفيذاً لبرنامج التنمية ، ومبلغ ٣,٠٧٠,٠٠٠ ليرة من ميزانية عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ تعتبر تنفيذاً لبرنامج المشاريع ،وقد أضيف إلى ميزانية عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ مبلغ (٥٢٥) ألف ليرة سورية لمكافحة الجراد ، وفى عام ١٩٥٩ مبلغ (٢٠٠) ألفا لمكافحة الجراد،ومبلغ يعادل توزيع عشرة آلاف طن من الشعير العلفى على مربى الاغنام مجاناً بعد أن أصيبت المراعى هذا العام بالجفاف .

الاصلاح الزراعى

كانت وحدة الاقليمين الشمالى والجنوبى هى الثورة التى فتحت الطريق عريضاً واسعاً لتحرير شعبنا من الخوف والظلم والفقر ... واذا كان الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة يعتمد فى اقتصاده على الزراعة بالدرجة الأولى ، واذا كان أكثر من ٧٠ فى المائة من السكان يعتملون على الانتاج الزراعى الذى يؤلف أكثر من ٨٠ فى المائة من صادرات الاقليم ، كما يؤلف أكثر من ٥٠ فى المائة من مجموع الدخل القومى فيها ، فان هذا القطاع «القطاع الزراعى» ،مجتمع غالبية الشعب «المجتمع الريفى» هو أول ما يجب على الثورة أن تهتم بأمره،وهكذا كان قانون الاصلاح الزراعى فى مقدمة التشريعات الثورية التى صدرت عقب الوحدة فى ٢٧ أيلول «سبتمبر» ١٩٥٨

وقد جاء الاصلاح الزراعى هادفاً إلى غايات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فهو يستهدف تنمية الاقتصاد القومى بجعله أكثر استقراراً وانتاجاً عن طريق تنظيم حيازة الأرض : وهو يرمى إلى تأمين مصالح الفلاحين ورفع مستواهم وتحقيق العدالة بينهم مما يؤدى إلى حماية المجتمع من عدم الاستقرار ومن الانحرافات والهزات الاجتماعية التى لا تتفق مع مصلحة الوطن ، ويخلق طبقة من صغار الملاك تكون اكثر حرصاً على أرضها ومحافظة على خصبها ومرافقها،ويضاعف الانتاج ويزيد موارد اكبر مجموعة من الشعب بحيث تزيد القوة الشرائية لديه ، وكل هذا يؤدى إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية :

وقد تم الاستيلاء على مساحة ٢١٨٩٦٧ هكتارا منها ١٢٧٤٦ هكتارا أراضى سقى و ٢٠٦٢٢١ هكتاراً اراضى بعلية ، وتم توزيع الأراضى على ٤١٦٧ أسرة أفرادها ٢٣٥٨٩ مواطناً فى ثمانين قرية من محافظات: دمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية والحسكة على مساحة ٦٤١١٧ هكتاراً ، وتضاف إلى هذه المساحة الموزعة مساحات غير مستثمرة ومستبعدة عن التوزيع فى القرى التى وزعت فيها الأراضى ، تحقيقا للنفع العام ، وقد بلغت مساحتها ٣٣٧٦٥ هكتارا :

وانشئت ١١٤ جمعية تعاونية تضم ١٥١ قرية فى مختلف محافظات الاقليم،وبلغت قيمة اعتمادات هذه الجمعيات للعام الزراعى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ (٥,٢٠٣,٣٠٥) ليرة .

وقد طبق نظام الدورة الزراعية واستعمال المخصبات والعناية بالتقاوى فى اراضى الاصـلاح الـزراعى ، مضـافا إلى مشروعات للمنـاحل وتربية دودة القز وتربية الدواجن ، كما انشئت المشاتل الزراعية وحقول الأكثار وتخطيط المراوى والمصارف وشق الطرق الزراعية ، وعنى بالتشجير الحراجى والمثمر ، وبلغ عدد الغراس فى هذه الفترة ٣٥٠ ألف غرس .

المشروعات الانتاجية :

شملت هذه المشروعات ما يلى :

١ — محطة تربية دواجن فى حماه .

٢ — بناء مراكز لخمس جمعيات تعاونية فى محافظتى حلب ودمشق .

٣ — محطة تربية أبقار فى منطقة الغاب .

٤ — البيوت الريفية النموذجية فى محافظة الحسكة ، وقد تم بناء ٢٥٠ بيتا ريفيا نموذجيا للفلاحين فى مزرعة المناجير .

٥ — محطة آلات زراعية فى حلب لتقوم بإعداد القوى الآلية للمحركات والمنشئات الآلية فى المنطقة الشمالية .

٦ — مشروع رى قرية موحسن فى محافظة دير الزور .

٧ — حفر وإنشاء ثمانى آبار ارتوازية فى محافظات دمشق وحماه وحمص .

٨ — انشاء مشتل للغراس فى قرية الأشرفية فى محافظة اللاذقية ، وكذلك مشروع رى وصرف مزرعة قرية حريصون فى اللاذقية أيضاً .

وقد تم تنظيم اعطاء رخص الاستثمار فى منطقة الغاب على أسس جديدة تضمن مصلحة الفلاحين العاملين فى الزراعة ، تمهيداً لتوزيع أراضى الغاب فى نطاق أهداف الاصلاح الزراعى ، وكذلك صدرت اللائحة التنفيذية لقانون أملاك الدولة لتطبيق أهداف الاصلاح الزراعى على أراضى أملاك الدولة وتوزيعها وادارتها واستثمارها على ضوء المصلحة العامة .

كما وضعت مخططات مشروعات الاسكان والتوطين في محافظتي الحسكة ودير الزور .

ولما كان من دعائم ، مجتمعنا الجديد، المجتمع الاشتراكي الديمقرطي التعاوني ، وهو المحور الذي يدور عليه نجاح الاصلاح الزراعي ، كانت الخطوط العامة لأهداف التعاون هي :

١ ــ حماية الدخل القومي ورفعه .

٢ ــ تحرير الفلاح من المرابي والوسيط ، وذلك بتمويل أرضه واقراضه عن طريق الجمعيــة التعاونية ، وتسويق محاصيله عن هذا الطريق بحيث يحصل على أكبر ايراد وأحسن سعر ممكن .

٣ ــ زيادة موارد الدخل في الجمعيات عن طريق اقامة صناعات ريفية ويدوية ملائمة لكل جمعية .

٤ ــ رفع المستوى الاجتماعي للمواطنين عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية .

٥ ــ تمكين الدولة من وضع خطة شاملة :

الجمعيات التعاونية تمكن الدولة من رسم خطة شاملة للزراعة والاقتصاد الزراعي والتموين ، وتوفر كل الأسباب المؤدية لضمان وصول خدمات الدولة إلى كل فرد بشكل سليم ومعقول :

انشاء الجمعيات التعاونية :

١ ــ بعد توزيع الأرض وتسليم كل فلاح أرضه تشكل مباشرة الجمعية التعــاونية ، وتتخذ كافة الاجراءات المرسومة لتسجيلهـــا واكتسابها الشخصية الاعتبارية :

٢ ــ يشترك كل عضو برأسمال في الجمعية التعاونية يتناسب مع مساحة الأرض الموزعة عليه ، وبمعدل ١٠ ليرات سورية للسهم الواحد لكل ٣ هكتارات بعل أو هكتار سقي :

٣ ــ تتولى الجمعية أعمالها وفق نظامها الداخلي ، ويعين لها مشرف زراعي ، وهو مسئول عن الانتاج الزراعي أمام مؤسسة الاصلاح الزراعي.

٤ – لا يجوز أن يكون عضو مجلس الادارة قائماً بعمل ينافس فيه الجمعية ، أو أن يكون متأخرا فى تسديد ديون لها .

٥ – تقوم الجمعية بطريق المشرف بالاشراف على الانتاج الزراعى وتطبيق الدورة الزراعية ونظـام الاستغلال على الوجه الذى يحقق الهدف المطلوب .

٦ – يتكون مجلس الادارة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل المنتفعين بالتوزيع فى جمعية عامة ، ورياسة المجلس دورية . هذا وقد تم تكوين ١١٤ جمعية تعاونية حتى مطلع سنة ١٩٦٠ تخدم مساحات من الأراضى مقدارها ١٧٤,٠٠٠ هكتار ، وبرامج تكوين الجمعيات التعاونية على ضوء المساحات الخاضعة للاستيلاء ، وأملاك الدولة المقرر توزيعها وفق البرنامج التالى هى :

السنة المالية	المساحة المقرر انشاؤها	الجمعيات التعاونية المقرر انشاؤها
١٩٦٠ – ١٩٦١	٧٨١,٠٠٠	٢٠٠
١٩٦١ – ١٩٦٢	٦١١,٠٠٠	١٨٠
١٩٦٢ – ١٩٦٣	٦١٣,٠٠٠	١٨٠
١٩٦٣ – ١٩٦٤	٦٠٠,٠٠٠	١٨٠
١٩٦٤ – ١٩٦٥	٣٠٠,٠٠٠	٨٠
الجملة	٢,٩٠٥,٠٠٠	٨٢٠

التمويل التعاونى :

١ – الأفراد : المزارعون انفسهم بما يدخرونه من مال .

٢ – المؤسسات المصرفية والتجارية .

٣ – المصرف الزراعى .

التسويق التعاونى :

تزداد أهمية التسويق بالنسبة للبلاد الزراعية ، وبصور خاصة بالنسبة للبلاد التى تعتمد فى تجارتها على المنتجات الزراعية ، وذلك لأسباب منها :

١ – أن المنتجات الزراعية ذات وزن كبير يجعل نقلها من مكان لآخر عملية شاقة ، مرتفعة التكاليف .

٢ – أن للمنتجات الزراعية حجماً كبيراً يجعل عملية تخزينها مرتفعة التكاليف .

٣ – أن المنتجات الزراعية سريعة العطب ، وهذا مما يجعل عملية حفظها فى حالة عدم استهلاكها مباشرة عملية اساسية جداً .

٤ – أن الانتاج الزراعى موسمى ، وتنتج عن ذلك الضرورة الأساسية لعملية التخزين وانتظاره لسعر السوق المناسب ، ومنع الوسطاء والتجار من استغلال الفلاح .

واستثناء لهذه المبررات وخلافها نصت المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعى على أن تقوم الجمعيات التعاونية ببيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها . ولا شك أن نجاح الجمعية التعاونية فى تصريف محاصيل أعضائها بطريقة تعود عليهم بالفائدة وتزيد دخلهم عما لو باعوا محصولهم منفردين تجعل الجمعية التعاونية فى مركز يسمح لها بالقيام بجميع الخدمات التى يطلبها أعضاؤها :

ولنجاح عملية التسويق يجرى الآتى :

١ – توفير مستودع كاف لكل جمعية تعاونية لتخزين المحاصيل على أسس فنية وانتظار الوقت الملائم لبيعها .

٢ – انشاء قسم يسمى «مكتب البيع والتسويق» يكون تابعاً لمديرية الشئون المالية ، يتولى اصدار التعليمات اللازمة للفروع بخصوص المحاصيل ويتلقى منها البيانات الخاصة بالكميات التى تم جنيها وأنواعها ، بعد تقرير السعر الأساسى للبيع ، بناء على الاسعار المحلية والعالمية والعرض والطلب .

٣ – سيوضع نظام للتسويق التعاونى ينظم مراحل عمليات الانتاج فى جنى المحاصيل وتخزينها ، وجلسات المزاد ، وتسليم المحصول ، والمحاسبة والعمولات ، وسائر العمليات المتعلقة بهذا الموضوع .

التعـــليم

خطا التعليم فىالاقليم الشمالى خطوات واسعة ، فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية الرسمية من ٦٥٨ مدرسة عام ١٩٤٤ — ١٩٤٥ إلى ٢٥٢٤ مدرسة عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ وزاد عدد تلاميذ هذه المدارس خلال الفترة ذاتها من ٨٥٥٤٠ إلى ٢٩٥٣٦٠ تلميذاً كما تطور عدد معلميها من ١٩٩٦ إلى ٨٢٤٠ معلماً ومعلمة . وحدث مثل هذا التطور فى المدارس الاعدادية والثانوية، كما خلقت جامعة دمشق خلقاً جديداً خلال هذه الفترة الاستقلالية فبعد أن كانت تقتصر على كليتى الطب والحقوق اضيفت اليها كليات العلوم والآداب والهندسة والمعهد العالى للمعلمين (الذى حول فيما بعد إلى كلية للتربية) وكلية الشريعة ومعهد العلوم التجارية (الذى حول إلى كلية للتجارة عام ١٩٥٩)

التربية والتعليم فى عهد الوحدة

١ــ الجهاز الادارى :

كان من الطبيعى جداً أن تزداد الخطوات التى خطاها التعليم فى عهد الاستقلال اتساعاً فى ظل الوحدة المباركة . وقد شرعت وزارة التربية والتعليم من أجل ذلك بتوسيع جهازها الادارى والفنى القائم،فصدر عن السيد الرئيس القرار رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن الملاك الخاص لوزارة التربية والتعليم الذى نظم أجهزة الوزارة ، ودعم هيئتها التفتيشية بشكل ملحوظ واحدث فيها ادارات لم تكن من قبل لتساير التطور التربوى والتعليمى فى العالم ، ومن أهم هذه الادارات المحدثة: ادارة الاحصاء،وادارة التدريب ، وادارة الكتب المدرسية .

٢ــ مؤسسة أبنية التعليم :

كان من الضرورى لتنظيم انشاء الابنية المدرسية على اختلاف انواعها احداث مؤسسة عامة مستقلة تعنى بشئونها ، فصدر القانون رقم ١٥٠لسنة ١٩٥٨

القاضى بانشاء هذه المؤسسة على شكل هيئة مستقلة لها شخصيتها المعنوية ولها مجلس ادارة تمكنه اختصاصاته وصلاحياته من النهوض بأعباء المهمة الملقاة على عاتقه .

وقد قامت هذه المؤسسة منذ احداثها بخدمات كبيرة رغم ما تقتضيه فترة التأسيس والتنظيم من جهد ووقت فى بادىء الأمر ،وتتضح ثمرات هذا التنظيم الجديد من الاحصاءات القليلة التالية :

كان ماشيد من الابنية المدرسية عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ : ٥٢ مدرسة فارتفع هذا الرقم عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ إلى ٨٨ مدرسة،وعام ١٩٥٩—١٩٦٠ ارتفع إلى ١٥٩ مدرسة .

كما ارتفع عدد الابنية المدرسية التى أكملت أو وسعت من ٥٨ مدرسة عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ إلى ٨٧ مدرسة عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ وإلى ٢٣٩ مدرسة عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ .

٣ـ توحيد النظم التربوية والتعليمية بين اقليمى الجمهورية :

كانت الوحدة الثقافية بين الاقليمين الشمالى والجنوبى قد ارسيت دعائمها قبل الوحدة السياسية ،اذ أن وزارات التربية والتعليم فى كل من مصر وسورية والاردن عقدت فيما بينها اتفاق الوحدة الثقافية العربية فى اواخر شهر اذار (مارس) فلما قامت الوحدة بعد ذلك كانت خير تدعيم لهذه الاتفاق بالنسبة للاقليمين السورى والمصرى .

وقد تم حتى الآن فعلا توحيد عدد كبير من النظم التربوية والتعليمية، وما زالت الدراسات قائمة لتوحيد ما بقى منها . وكان من أهم الاشياء التى تم توحيدها :

أ — انظمة الجامعات :

أصدر سيادة الرئيس القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وهو يقضى بتوحيد جميع نظم الدراسة ومناهجها ، والدرجات الجامعية فى جميع الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

ب ــ انظمة البعثات العلمية :

وكذلك أصــدر سيادة الرئيس القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فى الجمهورية العربية المتحدة .

جـ ــ أنظمة التعليم الخاص :

صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تنظيم شئون المدارس الخاصة فى كلا الاقليمين،وتوحيد سياسة الدولة نحو هذه المدارس بحيث تصبح عوناً للمدارس الرسمية فى حمل الرسالة التعليمية والتربوية .

د ــ مراحل التعليم وأنواعه :

وجرى كذلك توحيد مراحل التعليم وانواعه فى اقليمى الجمهورية ، فأصبحت مدة الدراسة فى التعليم الابتدائى ست سنوات بدلا من خمس، وحددت مدة الدراسة فى كل من المرحلتين الاعدادية والثانوية فى التعليم الفنى والتعليم العام بثلاث سنوات .

هـ ــ المناهج والكتب المدرسية :

بعد أن شكلت وزارة التربية والتعليم المركزية وحددت اختصاصها عهد اليها بتوحيد المناهج والكتب المدرسية فى اقليمى الجمهورية وقد قامت حتى الآن بالتعاون مع الوزارتين التنفيذيتين بتوحيد قسم كبير من المناهج ومازالت الدراسات مستمرة لاتمام توحيد ما بقى منها .

أما الكتب المدرسية فقد أعلن عن مسابقات لتأليف الكتب الموحدة للاقليمين ، والاجراءات لاتزال قائمة فى هذا السبيل،ولن يطلع العام الدراسى القادم حتى يكون بين أيدى طلاب الجمهورية باقليميها عدد لابأس به من الكتب الموحدة فى مختلف المراحل التعليمية .

٤ ــ التوسع فى الخدمات التعليمية :

تم توسيع رقعة الخدمات التعليمية،ويتضح ذلك من الإحصاءات التالية :

– فى الموازنة :

ارتفعت ارقام ميزانية الوزارة على النحو التالى :

السنة	الميزانية	نسبة موازنة الوزارة الى الموازنة العامة للاقليم
١٩٥٧ – ١٩٥٨	٥٦٦٨٢٣٨٨ ل.س.	١٣,٢٪
١٩٥٨ – ١٩٥٩	٦٤٠٢٤٠٠٠ ل.س.	١٣,٨٨٪
١٩٥٩ – ١٩٦٠	٧١٥٥٧٠٠٠ ل.س.	١,٤٥ ٪

ب – عدد طلاب المدارس الرسمية والخاصة فى جميع مراحل التعليم بأنواعه ما عدا المرحلة الجامعية :

عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨	٤٤٨٣٣٦
عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩	٤٩٢٤٤٣
عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠	٥٤٦٤٧٨

أما طلبة الجامعات فقد ارتفع عددهم على النحو الآتى :

عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨	٧٨٩٢
عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩	٨٦٩٥
عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠	١٠٢٢٠

جـ – عدد المدارس الرسمية والخاصة على اختلاف انواعها ودرجاتها :

عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨	٣٢٩٧ مدرسة
عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩	٣٤٦١ »
عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠	٣٦٦٥ »

د – عدد المعلمين والمعلمات فى المدارس الرسمية والخاصة على اختلاف انواعها ودرجاتها :

عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨	١٤٨٤٨ معلماً ومعلمة
عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩	١٥٨٨٨ معلماً ومعلمة
عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠	١٧٢١٠ معلماً ومعلمة

وفيما يلي فكرة موجزة عما تحقق في حقل التعليم خلال عامي الوحدة في كل مرحلة من مراحل التعليم الرسمي على حدة :

أولاً ــ التعليم الابتدائي الرسمي

التعليم الابتدائي هو القاعدة الاساسية التي تبنى عليها جميع مراحل التعليم الاخرى، ولذا فان الجهود تبذل لتدعيم هذا التعليم ورفع مستواه، والاحصاءات التالية تبين التطور الكمي لهذا التعليم خلال عامي الوحدة :

العام الدراسي	الميزانية ل. س.	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٥٧ــ١٩٥٨	٣٠١٣٤٥٠٠	٢٥٢٤	٢٩٥٣٦١	٨٢٤٠
١٩٥٨ــ١٩٥٩	٣٣٨٤٧٠٠٠	٢٦٢٨	٣٣٠٢٥٦	٩٠٥٣
١٩٥٩ــ١٩٦٠	٣٧٨٣٠٠٠٠	٢٨٥٠	٣٨٧٩٨٣	٩٨٦٠

أما أهم التطورات التي حدثت في أساليب التعليم الابتدائي ونظمه فكانت كما يلي :

١ــ الغاء نظام امتحان الشهادة الابتدائية والاكتفاء باعطاء الطلاب شهادات مدرسية تثبت اتمامهم لمرحلة التعليم الابتدائي، لأن التعليم الابتدائي لم يعد ميزة ، وانما هو حق لكل مواطن وواجب محتم عليه .

٢ ــ الغاء امتحانات النقل بين صفوف هذه المرحلة ؛ وبذلك ابعد عن الطلاب في هذه المرحلة ما كانوا يلاقونه في هذه الصفوف من عنت ورهبة، وجعلت العلاقة بين المعلم وتلميذه مبنية على الالفة والمحبة والاحترام المتبادل ، وهذا ستكون له أفضل النتائج في المستقبل .

٣ ــ حصر تعيين المعلمين في هذه المدارس في المؤهلين تربوياً واستبعاد العناصر الضعيفة غير المؤهلة رفعاً لمستوى هذا التعليم .

٤ــ بذل عناية خاصة بمناطق الحدود من حيث تأمين المدارس الكافية في ابنية صالحة وانتقاء المعلمين الاكفاء القادرين على التوجيه التربوي القومي السليم .

٥ـ احداث دور جديدة للمعلمين فى (الحسكة) والسويداء ، وتوسيع القائم منها فى المحافظات الأخرى،وافتتاح شعب موسيقية فى عدد منها لتخريج العدد الكافى من المعلمين المؤهلين،وقد بلغ عدد طلبة هذه الدور فى السنة الثانية للوحدة ١٦٦٣ طالباً وطالبة،بينما كان هذا العدد عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ١٢٣١ طالباً وطالبة .

وقد تمت الاستفادة بدور المعلمين القائمة فى الاقليم المصرى ، فاوفد اليها فى كل عام من عامى الوحدة ما يقرب من (١٠٠) طالب لتتم تهيئتهم هناك .

ثانيا ـ التعليم العام الإعدادى والثانوى الرسمى

يقبل فى الصف الأول الاعدادى من مدارس التعليم العام الرسمى الطلبة الذين اتموا دراستهم فى المرحلة الابتدائية ونجحوا فى المسابقة التى تجرى فى مطلع كل عام دراسى لهذه الغاية .

أما الصف الأول من المرحلة الثانوية الرسمية فيقبل فيه الطلبة الناجحون فى امتحان الشهادة الاعدادية حسب تسلسل درجاتهم واسنانهم ضمن الحدود التى ترسمها موازنة وزارة التربية والتعليم وامكانياتها الفنية .

أما الذين لا ينجحون فى مسابقة الدخول للمدارس الاعدادية والذين لا تخولهم درجاتهم أو أعمارهم الانتساب إلى المدارس الثانوية الرسمية فيحولون إلى المدارس الخاصة ، ويلاحظ أن التعليم الخاص فى هذا المجال يتحمل قسطاً لابأس به،اذ يحتضن ما يقرب من ٤٥٪ من طلاب التعليم العام فى مرحلتيه الاعدادية والثانوية .

والاحصاءات التالية توضح التطور الكمى لهذا التعليم خلال عامى الوحدة :

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٥٧ — ١٩٥٨	٩٤	٢٧٩٥٤	١٥١١
١٩٥٨ — ١٩٥٩	١٠٢	٣١٩٥٨	١٦٦١
١٩٥٩ — ١٩٦٠	١١٤	٣٥١٩٦	١٩٨١

وكانت أهم التطورات التي حدثت في نظم هذا التعليم خلال عامي الوحدة الأمور التالية :

١ — الغاء الدور الثاني من امتحانات النقل والامتحانات العامة ووضع نظام جديد للنجاح والرسوب يكفل سبر مكتسبات الطلاب ويضمن الحكم السليم على جهودهم ، وبالغاء الدور الثاني زادت مدة العام الدراسي ما يقرب من الشهرين ، وازدادت تبعاً لذلك حصيلة الطلاب من المعرفة .

٢ — الاهتمام بجعل هذا التعليم يستند إلى التطبيقات العملية والانفاق بسخاء على تأمين المخابر ووسائل الايضاح الكافية في كل مدرسة من مدارس هذه المرحلة لتحقيق هذه الغاية ، وبذلت عناية خاصة بالدراسة العلمية والعملية تجاوباً مع حاجات البلاد المتزايدة إلى الخبراء والفنيين في نهضتها الصناعية القائمة ، وتوافرت الاجهزة الفنية وغيرها من وسائل الايضاح من مختلف الدول الاجنبية التي تتوافر لديها مثل هذه الاجهزة والوسائل .

ثالثاً — التعليم الفني

كان التعليم الفني قبل الوحدة ضيق الحدود لا يقبل عليه من التلاميذ إلا من اغلقت في وجوههم مدارس التعليم العام ، اما منذ قيام الوحدة فقد تبدل هذا الوضع ، اذ اتجهت الدولة بكليتها نحو التصنيع والتعمق في البحث العلمي وكان من المحتم مسايرة هذا الاتجاه وبذل اقصى العناية بالتعليم الفني ، كما أن اتجاه الطلاب واولياء امورهمساير هذا التطور ايضاً في الاقبال على التعليم الفني أكثر منه على التعليم العام .

ولذلك انشيء عدد من المدارس الصناعية والتجارية في مختلف المحافظات وأضيف إلى المدارس القائمة حالياً عدد من الحرف الملائمة للبيئة المحلية . كما شرع في استملاك الاراضي في كل محافظة من محافظات الاقليم لتشيد عليها مدارس فنية جديدة .

وانفق ما يقرب من ثلاثة ارباع المليون من الليرات السورية لتجهيز هذه المدارس بالآلات والاجهزة الفنية الحديثة .

والاحصاءات التالية تلقى بعض الضوء على التطور الكمى الذى خطاه هذا التعليم فى عامى الوحدة :

السنة	الميزانية ل. س	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٥٧ — ١٩٥٨	١٨٠٥٥٠٠	٢٦١٩	٢٤٧
١٩٥٨ — ١٩٥٩	٢١٠٢٠٠٠	٤٠٧٢	٣٤٤
١٩٥٩ — ١٩٦٠	٢٥٥٣٥٠٠٠	٥٦٣٦	٤٣٨

وتبعاً للعناية بهذا التعليم اصدر سيادة الرئيس القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٠ القاضى بان تتولى وزارة التربية والتعليم فى الاقليم السورى امر انشاء المراكز التدريبية لتخريج المساعدين والمراقبين الفنيين لأعمال الانشاءات المدنية والآلية والكهربائية وصيانتها ومراقبتها .

وانشىء معهد صناعى عال بحلب واتخذ له مقر فى بناء معهد اللاييك بعد أن قامت مؤسسة ابنية التعليم باصلاح هذا البناء وجهزته بالآلات والاجهزة الفنية التى تعهدت حكومة المانيا الاتحادية بتقديمها ، تنفيذا لبنود الاتفاقية الثقافية المعقودة معها ، ورصدت لهذا المعهد فى ميزانية العام المقبل الاعتمادات اللازمة، وقد شحنت الآلات والأجهزة من المانيا واصبح المعهد على وشك افتتاح أبوابه لتلقى الطلاب .

رابعاً — البعثـات العلمية

وحدت نظم البعثات العلمية بين اقليمى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ كما سبقت الاشارة إلى ذلك، واصبحت برامج الايفاد خاضعة لاشراف اللجنة العليا للبعثات ، واللجنة التنفيذية للبعثات فى كل اقليم :

ورغبة فى المحافظة على التوجيه القومى السليم وتوفير القطع النادر للاقليم تقرر قصر الايفاد إلى البلاد الاجنبية على حملة الاجازة بغية التخصص العالى الذى تحتاج اليه البلاد أشد الحاجة . أما حملة الشهادات الثانوية فيوفدون

إلى جامعات الجمهورية العربية المتحدة الا اذا لم يوجد الاختصاص المطلوب . وتم وضع نظام الاشراف على الطلاب الذين يدرسون فى البلاد الاجنبية على نفقتهم الخاصة،وهذا النظام يسهل عليهم الاستمرار فى دراستهم ويسهر على تذليل كل ما يعترضهم من عقبات فى بلاد الغربة .

والاحصاءات التالية تبين التطور الذى حدث فى مضمار البعثات العلمية فى ظل الوحدة :

السنة	الميزانية	عددالموفدين
١٩٥٧ — ١٩٥٨	١٥٥٦٠٠٠	٩٧ موفداً
١٩٥٨ — ١٩٥٩	١٩٥٦٠٠٠	٣٤٩ »
١٩٥٩ — ١٩٦٠	١٩٧٣٠٠٠	٤٣٣ »

خامساً ـــ التربية الرياضية والاجتماعية والفتوة

ساهمت وزارة التربية والتعلم مع المجلس الأعلى لرعاية الشباب فى سبيل النهوض بالتربية الرياضية فى المدارس إلى المستوى اللائق عن طريق انشاء الملاعب الرياضية والمسابح والصالات الشتوية المغلقة .

وفى العام الثانى للوحدة صدرت تنظيمات بتشكيل مجالس المجتمع المدرسى مجالس اتحادات الطلاب فى المدارس الثانوية ودور المعلمين والجامعات ، ويرمى هذا التنظيم إلى توثيق الصلات بين الطلاب انفسهم من جهة ، وبينهم وبين مدرستهم واولياء امورهم من جهة أخرى ، كما يرمى إلى ملء فراغهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة ، اذ يربى فى نفوسهم حب التعاون والطاعة ، ويعودهم على المناقشة المتزنة وحرية الرأى والانضباط الذاتى .

سادساً ـ التعليم العالى

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة خيراً وبركة على التعليم العالى فى الاقليم السورى ، فقد خطت جامعة دمشق خلال عامى الوحدة خطوات واسعة تتضح من الارقام التالية :

السنة	اعانة الدولة للجامعة	عدد الطلاب
١٩٥٧ — ١٩٥٨	٤٦١٣٠٠٠	٧٨٩٢
١٩٥٨ — ١٩٥٩	٥٧٥٠٠٠٠	٧٦٩٥
١٩٥٩ — ١٩٦٠	٨٥٩٨٠٠٠	١٠١٢٢

أما أهم التطورات التى شهدتها جامعة دمشق خلال السنتين الماضيتين فكانت :

أ — توحيد نظام الدراسة والمناهج والدرجات الجامعية فيها مع مثيلاتها فى جامعات الجمهورية الأخرى طبقاً للقانون رقم١٨٤ لعام ١٩٥٨ ؛

ب— تطبيق اللائحـــة التنفيذية الموحدة للجامعات والصادرة بالقانون رقم ١٩١١ لعام ١٩٥٩ على جميع الكليات فيها منذ مطلع العام الجامعى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ؛

جـ — فصل المعهد التجارى عن كلية الحقوق ، ومعهد طب الاسنان عن كلية الطب وجعلهما كليتين مستقلتين .

د — دعم جهاز التدريس بنخبة من الاختصاصيين الاكفاء، وايفاد (٩٦) من حملة الاجازة إلى جامعات الاقليم الجنوبى والبلاد الاجنبية ليحضروا شهادات التخصص العالى ويعودوا للتدريس فى الجامعة ؛

هـ — توسيع الكليات العلمية واحداث اقسام جديدة فيها وتجهيزها بالمخابر الحديثة . والأرقام التالية تبين تطور عدد الطلاب فى هذه الكليات خلال السنوات الثلاث الماضية :

اسم الكلية	العام الدراسى ١٩٥٧ / ١٩٥٨	العام الدراسى ١٩٥٩ / ١٩٦٠
كلية الطب	٧٢٥	١٠٦١
كلية الهندسة	١٣٦	٣٩٩
كلية العلوم	٦٩٧	٨٠٩
كلية التجارة	١٧٥	٥٧٢

الثقافة والارشاد

بدأ تنظيم فهارس المخطوطات العربيـــة التى تضمها مكتبات الاقليم الشمالى وهى مخطــوطات غير مفهرسة ولا معروفة على وجه التحقيق ، وتم تنظيم وطبع البطاقات المعدة للتعريف ووصف ما تحتويه هذه المكتبات من مخطوطات .

وتم طبع ديوان من التراث العربى القديم لبشر بن ابى خازم الاسدى بعد أن كلف اخصائى بتحقيقه من مخطوطتين قديمتين ، وقد جرى طبعه فى (١٥٠٠) الف وخمسمائه نسخة ، كما بوشر طبع كتاب «المحكم فى نقط المصاحف» لابى عمرو الدانى فى (٢٠٠٠) الفى نسخة ، وسيصدر خلال ايام قليلة .

وما من شك فى أن احياء التراث القديم ونشره يتطلب جهداً طويلا مركزاً وعملية اصطفاء واعية .

لقد عمدت مديرية التأليف والترجمة والنشر إلى التعريف بالحضارة العربية ونشر رسالتها وتوفير كل الامكانيات لكى تلتقى بالحضارات العالمية الكبرى كما أشارت الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون احداث وزارة الثقافة والارشاد القومى ، فاهتمت بتأليف الكتب الثقافية ، وترجمة روائع الآثار الاجنبية إلى العربية ، مستعينة على تحقيق رسالتها بالادباء والعلماء وأهل الخبرة من المترجمين ، ووضعت نظاماً للتأليف ، كما اختارت كتباً للترجمة عهدت بها إلى المختصين .

وبذلت عناية بتوجيه افراد الشعب توجيهاً قومياً صحيحاً والعمل على تنمية وعيهم القومى ، وارشادهم إلى ما يرفع مستواهم الاجتماعى ، ويقوى روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية ، ويحفزهم على التعاون والتضحية ومضاعفة الجهود فى خدمة الوطن والانسانية .

كما بذلت العناية بتعريف المواطنين بقضاياهم القومية وبالمشكلات التى تشغل الرأى العـــام المحلى والعالمى ، وتذكى النشاط الفكرى لدى الجمهور وتسهم فى تكوين رأى عام موحد متماسك مؤمن برسالته القومية والانسانية .

واعتمد فى ذلك على طبع كتيبات صغيرة وعقد ندوات ومناظرات وتنظيم محاضرات ودعوة كبار المثقفين والمفكرين والاخصائيين من البلاد العربية ومن خارجها لزيارة الاقليم الشمالى والتحدث فيه والاتصال بالمؤتمرات الثقافية فى العالم ومتابعة نشاطها ومقرراتها للافادة منها .

ولذلك اصدرت تسع كتيبات فى المناسبات القومية وفى بعض المناسبات الثقافية ، طبعت منها عدداً كبيراً من النسخ يقارب (١٠٠,٠٠٠) مائة الف نسخة وزعت على الهيئات والمواطنين من مختلف الطبقات لتعرفهم بتراثهم القومى ورسالتهم الاجتماعية،واقيم حوالى عشرين مهرجانا قومياً شعبياً فى مختلف مدن الاقليم شهدها عشرات الألوف من المواطنين،ونظمت حوالى (٦٠) ستين محاضرة دعت اليها طائفة من محافظات الاقليم السورى،وتم تنظيم حوالى (٢٠٠) مائتى ندوة فى جميع المراكز الثقافية،كما اسهمت فى اعداد بعض المعارض الثقافية التى نظمتها الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج لتعريف العالم بنهضتنا وثقافتنا ، ووضع سجل خاص بالجمعيات الثقافية والفنية العاملة فى الاقليم الشمالى ، كما وضعت برامج للنهوض بها والتعاون معها من أجل بعث الثقافة والمعرفة فى صفوف المواطنين .

وتستهدف الثقافة الشعبية تيسير سبل هذه الثقافة فى أوساط الشعب وتنويع اساليبها ، فافتتحت معاهد للثقافة الشعبية فى دمشق وحلب انتمى اليها أكثر من ٥٠٠٠ خمسة آلاف مواطن من الذكور والاناث ،وقدمت لها المعاهد الواناً مختلفة من الثقافة كتعليم اللغات الاجنبية،الفرنسية والانكليزية والالمانية ، والمعلومات التجارية ، والتدبير المنزلى والتطريز والخياطه والموسيقى والرسم بالاضافة إلى دراسات قومية خاصة بالمجتمع العربى والقضايا العالمية والمحلية الهامة .

ونظمت برامج للمنتظمين فى معاهد وزارة الثقافة والارشاد القومى فزاروا بعض مناطق الجمهورية العربية المتحدة كما ، تبودلت الزيارات بين الاقليمين ،وأقامت معارض لانتاج المنتمين اليها ، واحدثت اندية ثقافية اجتماعية صيفية لتكون مركز اشعاع للبيئة القائمة فيها .

مكافحة الامية :

بذلت عناية كبيرة لتحرير المواطنين الأميين من أميتهم،وتزويدهم

بالسلاح الأساسى لكل عملية ثقافية تالية أى أن تجعلهم يقرءون ويكتبون كى يسهموا ايجابياً فى بناء المستقبل الثقافى والعلمى لحضارتنا العربية الحديثة .

وقد تم وضع خطة عاجلة تستهدف تحقيق هذه الرسالة فانشئت (٥٥) خمس وخمسون شعبة فى جميع محافظات الاقليم ضمت (٢٢٠) صفا انتمى اليها حوالى (٥٠٠٠) خمسة آلاف أمى ، واتخذت أبنية المدارس الرسمية مقرات لهذه الشعب ،واستعير لها معلمون من المدارس المذكورة ، وجعل لها منهاج يلائم مواد الصفوف الأولى من المدارس الابتدائية كتعليم القراءة والاملاء والحساب ، ونظمت دروس ليلية للاميين فى هذه المدارس بحيث يتاح للعمال أن ياتوا اليها بعد عملهم ،ومدة الدراسة فى هذه الدورة اربعة اشهر ، وهذا مما يسمح بتنظيم ثلاث دورات فى السنة لمكافحة الامية .

المراكز الثقافية :

كان فى الاقليم السورى خمسة مراكز ثقافية تعمل فى كل من دمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية ،فاضيف اليها ١٥ خمسة عشر مركزاً ثقافياً جديداً فى مدن ومناطق اخرى من الاقليم زودت اكثرها بالكتب الهامة القيمة ،وباجهزة السينما والتسجيل والراديو. وهناك أيضاً المراكز الثقافية المتنقلة وقد اشترت وزارة الثقافة والارشاد القومى لها سيارتين كبيرتين وجهزتهما تجهيزاً خاصاً بحيث ضمت كل واحدة منهما مكتبة وآلة عرض سينمائى وجهازا للتسجيل الصوتى ،ومهمة هذه الوحدة أن تطوف فى مناطق الريف السورى وأن تذهب إلى المواطنين انفسهم لتقدم اليهم الكتب القومية والثقافية المبسطة ، وتعرض عليهم اشرطة سينمائية احسن اختيارها ،وقد نجحت هذه الوحدات الثقافية المتنقلة فى مهمتها نجاحاً كبيراً ، وقدمت فائدة كبيرة للمواطنين المحرومين من مراكز ثقافية فى مناطقهم الأمر الذى حفز إلى شراء سيارتين أخريين لتكونا وحدتين ثقافيتين جديدتين .

أما المراكز الثقافية ذاتها فقد قامت بمهماتها على شكل لائق ،اذ نظمت المهرجانات الثقافية والقومية ، وأقامت الندوات وعرضت تمثيليات متعددة ونظمت حفلات فنية وموسيقية ومعارض ، وفتحت خزائن مكتباتها لجميع الاهلين كى يقرءوا ويتثقفوا ويرفهوا عن انفسهم بما يعود بالنفع والخير عليهم .

الفنون التشكيلية والتطبيقية :

نظمت معارض دورية كبيرة فأقيم معرضان للربيع ، ومعرض للخريف ، ومعارض متجولة فى أنحاء الجمهورية ، ووجهت عنايات كبيرة إلى المعارض الخاصة التى اقيمت لبعض الفنانين من عرب وأجانب بلغ عددها حوالى ١٥ خمسة عشر معرضاً خلال مدة لا تزيد على ١٥ شهراً وكان أثر هذه المعارض ملحوظاً فى نشاط الفنانين ، اذ بلغ عدد الذين اشتركوا منهم فى معرض واحد اكثر من ٧٠ فناناً تقدموا بأكثر من ٣٠٠ ثلاثمائة لوحة وتمثال ، واقيمت الفرص للفنانين بعرض آثارهم ، وقدمت للمبرزين منهم مكافآت مالية ، واهديت لهم جوائز وميداليات تقديرية ، وشرعت مديرية الفنون التشكيلية بتنظيم سجل وثائق خاص بالفنانين يتضمن ترجمة حياتهم واعمالهم .

وصدر كتاب عن الحركة الفنية فى الاقليم السورى منـــذ عام ١٩٠٠ وطبعت كراسات عن المعارض يبلغ عددها ٨ ثمانية .

وانشئت مراكز للفنون التشكيلية فى دمشق وحلب وحماه تعمل على توسيع النشاط الفنى عن طريق المحاضرات والندوات والافلام ، وتدرس الرسم والنحت للهواة ، كما انشىء متحف للفنان الراحل توفيق طارق ألحق بمركز الفنون التشكيلية بدمشق ، ومتحف آخر للفنان المرحوم فتحى محمد ألحق بمركز حلب ، وقد ضم كل من المتحفين أهم آثار الفنانين .

التمثيل والمسارح :

انشئت فرقة تمثيلية قومية ، وبدىء بتدريب اعضائها واستطاعت فى اشهر قليلة أن تقدم انتاجاً متنوعاً : مسرحيتين لتوفيق الحكيم ، ومسرحية لمحمود تيمور ، وكلها مسرحيات باللغة العربية الصحيحة ، وعمد إلى تنشيط المسرح الشعبى ، وذلك بتأليف فرقة شعبية وطنية تقدم للجمهور الواناً شعبية خفيفة من المسرحيات بلغة عامية مهذبة ، وقد قدمت الفرقة باكورة انتاجها فى أحد الاحياء الشعبية بالتعاون مع الاتحاد القومى ، وكان الدخول إلى الحفلة مجاناً لجميع المواطنين .

التماثيل والنصب التذكارية :

تخليدا للحوادث القومية والشخصيات العربيـة وضعت المخططات والتصاميم الكاملة لإقامة نصب تذكارى فى مدينة السويداء تخليداً لشهداء الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ وللاشتراك فى اقامة نصب تذكارى يرمز إلى بطولة مجاهدى مدينة حماه فى انتصارهم على العدوان الفرنسى فى ايار ١٩٤٥ ولسكب تمثال نصفى من البرونز للشاعر العربى ابى العلاء المعرى وكان الفنان العربى المرحوم فتحى محمد قد صنع هذا التمثال وستنفذ هذه التصاميم خلال فترة قريبة .

الموسيقى والغناء :

تمت دراسة وسائل النهوض بهذين الفنين اللذين كانا يعتمدان فى السابق على المحاولات الفردية المتعثرة ، ووجد أن الحركة الموسيقية والغنائية فى الاقليم السورى تفتقر إلى مزيد من التشجيع وإلى من يتعهدها فأعد نظام لتأليف فرقة موسيقية وجوقة غنائية كورال وفرقتين للرقص الشعبى وضمت الفرقة الموسيقية اوركسترا سيمفونيةقوامهاحوالى ٥٢ عازفاً جميعهم من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ، كما ضمت فرقة الكورال حوالى ٢٤ مغنياً ومغنية وقدمت أولى ثمرات جهودها فى حفلة موسيقية غنائية كبرى رعاها سيادة الرئيس،وخصص ريعها لمساعدة منكوبى زلزال اغادير،ثم اشتركت فى الحفلات التى أقيمت فى القاهرة تكريماً للرئيس احمد سوكارنو،ويستمر تدريب هذه الفرق الآن كى تشترك فى البرامج الفنية لمعرض دمشق الدولى ، وطبيعى أن تتحول هذه الفرق من مؤقتة إلى ثابتة ضماناً لحسن انتاجها فى المستقبل .

الفنون الشعبية :

بذلت عناية كبيرة لاحيـــاء الفنون الشعبية القديمة « الفولكلور » الغنية بألوانها ونماذجها ، التى تفوق فى جمالها وروعتها الفنون الشعبية لدى أكثر الشعوب الأخرى .

وبدىء بتسجيل التراث الشعبى وجمعه وتنسيقه مع نظائره فى اقطار الوطن العربى الاخرى ، علماً بأن التراث الشعبى واحد فى جوهره رغم التلوينات المحلية التى يتلون بها .

وقد شرع فى بناء مسرح للعرائس فى دمشق وتقررت الاستعانة بخبيرين من يوغوسلافيا احدهما متخصص فى مسرح العرائس ، والثانى متخصص فى الفنون الشعبية .

التصوير والسينما :

تم وضع برنامج لانتاج الأفلام القصيرة ، كما تم شراء الاجهزة التصويرية اللازمة ، والتعاقد مع مصور سينمائى اجنبى يقوم بتصوير الأفلام لحساب الوزارة وتدريب عدد من الاشخاص على هذا العمل . كما تم وضع برنامج لانتاج عدد من الافلام التسجيلية القصيرة التى تبرز نواحى النشاط المختلفة فى الاقليم السورى ، وتصور الآثار القديمة ومظاهر الحياة الجديدة ونماذج من الفنون والصناعات الشعبية . وبذلت عناية بتشجيع الاعمال السينمائية الخاصة وتسهيل مهمات البعثات السينمائية الاجنبية ، وتأمين التدريب للفنيين الذين سيحلون محل الخبراء الأجانب فى المستقبل القريب .

كما بذلت عناية بنشر الثقافة السينمائية عن طريق التعاون مع المؤسسات التى تهتم بهذا الموضوع ، كما وضع مخطط لتأسيس مكتبة سينمائية وسجل يضم المعلومات والاحصاءات السينمائية فى الوزارة .

وقد بدىء بعمل سجل للأدباء والشعراء ، وآخر يتضمن دراسات عن أهم معالم الاقليم الشمالى ، وآخر للشعر القومى فى معارك العروبة ضد أعدائها .

وصدر قرار بتفرغ الأدباء والفنانين أفاد منه بعض الجديرين بالتفرغ من أدباء وفنانى الاقليم السورى .

واستقدم عدد من الفرق الكبيرة بعضها فرق عالمية ، وفرق باليه سان فرانسيسكو ، وفرقة باليه لينغراد ، وفرقة الفنون الشعبية السوفييتية ، وفرقة الفنون الشعبية الهندية الخ ... وبعضها فرق من الاقليم الجنوبى وهى كثيرة ومتنوعة .

ومنحت مساعدات مالية للجمعيات الثقافية والفنية وجمعيات مكافحة الأمية .

الآثار والمتاحف :

تمت الاعمال الآتية خلال العامين الماضيين :

ـ درس فى المؤتمر الثالث للآثار فى البلاد العربية الذى عقد فى المملكة المغربية ليكون اساساً تعتمد عليه كافة الدول العربية لدى وضع نظام الآثار لديها .

ـ وضع مع ممثلى الآثار فى الاقليم الجنوبى مشروع قانون لتطبيق الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية لدى وقوع نزاع مسلح،وأجريت توسيعات وتحسينات هامة فى المتحف الوطنى بدمشق، فتم انشاء ملحق فى الجناح الغربى ومكتبة ومخابر .

ـ تم القسم الكبير من انشاء قاعة للمحاضرات اعيد فيها انشاء قاعة شامية يعود عهدها إلى سنة ١١٥٠ هـ ـ ١٧٣٧ م .

ـ تم اصلاح حديقة المتحف ووصف ساحاتها وممراتها وتنويرها .

ـ أخلى بناء متحف حلب الحالى تمهيداً لهدمه لاقامة متحف جديد مكانه ، واستكمل قصر العظم الاثرى فى حماة واجريت ترميات واسعة عليه لتجعل منه متحفاً خاصاً بمحافظة حماه ، وانجز القسم الأكبر من بناء متحف تدمر الجديد الذى سيخصص لآثار تدمر وتقاليد البادية .

ـ أنجزت ترميات معبد طرطوس الاثرى ليجعل منه معرض .

ـ أسهمت الوزارة فى اخراج متحف دمشق الحربى .

ـ تم ترميم عدد كبير من الابنية الأثرية فى بصرى وتدمر وقلعتى دمشق وحلب وقصر العظم بدمشق وقلعة الحصن وقلعة سمعان الخ ...

ـ قامت حفريات للتحرى عن الآثار والمدن الأثرية فى خمسة اماكن من الاقليم السورى ، كما أن هناك ثمانى بعثات اجنبية تعمل فى الاقليم تحرياً عن الآثار بموجب رخص رسمية تتعاون معها المديرية وتحتفظ فى متاحف الإقليم السورى بجميع الآثار المكتشفة من قبل هذه البعثات .

ـ صدرت كتب ونشرات سياحية وعلمية كمجلة الحوليات وكتاب «كنوز متحف دمشق»باربع لغات ، وكتاب روما والشرق الرومانى وكتاب رأس شمرا .

أما مشاريع هذه المديرية التي تزمع تنفيذها في المستقبل القريب فهي :

– بناء متحف حلب الجديد

– بناء متحف في رأس شمرا يخصص لآثار مدينة أوغاريت الاثرية .

– تحويل قصر العظم في حماة إلى متحف

– بناء مقصف في كل من تدمر وراس شمرا وقلعة الحصن والمتحف الوطني بدمشق ومتحف حلب .

– انجاز بناء قاعة المحاضرات .

– تجهيز المعامل الفنية في المتحف الوطني بالاجهزة الحديثة الخاصة بالتصوير والمخبر الكيماوي والتحليل .

– وضع نشرة عن كل بناء اثري وقلعة تاريخية بعدة لغات لتكون مرجعاً للسائحين والزائرين .

المجمع العلمي العربي :

انجز المجمع العلمي العربي الأعمال التالية :

١ – اشترك مع مجمع اللغة العربية في القاهرة في وضع مشروع لتوحيد المجمعين في مجمع واحد يقوم خاصة بتوحيدالمصطلحات العلمية في البلاد العربية ، ويسهم في نشر التراث العربي العلمي والادبي .

٢ – قام بناء على تكليف من السلطات العسكرية وبالاشتراك مع خبراء من ضباط القوات المسلحة بنقل المعجم العسكري الكندي إلى العربية فوضع نحو ٣٥,٠٠٠ خمسة وثلاثين الف لفظة عربية امام ما يقابلها من الالفاظ الفرنسية والانجليزية ، ومن شأن هذا المعجم أن يوحد المصطلحات العربية لدى الجيوش العربية ،وسيكون على قسمين : قسم فرنسي – عربي ،وقسم انجليزي – عربي .

٣ – حقق المجمع ١٤ مخطوطة من التراث العربي أتم طبع ٨ منها : «كتاب الابدال» لابي الطيب اللغوي الحلبي ، وهو ، مخطوط لغوي لا تعرف له

إلا نسخة واحدة فى العالم ، وكتب أخرى لابن الخياط ، وابن باجه الاندلسى وابن عساكر ، والبوريني ، والصولى ، والاصفهانى ... الخ .

٤ ــ استمر فى اصدار مجلته الدورية ، وعلى الاتصال بالمجامع العلمية فى البلاد العربية وفى الخارج .

٥ ــ أهدى من مطبوعاته إلى المؤسسات العامة العربية والاجنبية ٤٣٩٦ كتاباً .

٦ ــ اغنيت دار الكتب الوطنية الظاهرية بـ ٣٩١ مخطوطة و ٥٢٣٨ كتاباً مطبوعاً ، وصورت هذه الدار ٧٠٩ محفوظات من مخطوطاتها ، وتجاوز عدد روادها ١٠٠,٠٠٠ من المطالعين :

التقدم الاجتماعى

مقدمة :

بزغ فجر الوحدة عام ١٩٥٨ واتجهت الدولة اتجاهاً عملياً نحو تحقيق المبادىء الاشتراكية ،وحصرت عنايتها بالمواطنين، واستهدفت رفع مستواهم المادى والمعنوى ،والقضاء على استثمار الانسان لأخيه الانسان رغبة فى بناء المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى ، فبذلت عناية بقضايا العمل والعمال فى النطاق الصناعى والتجارى ،وتنظيم العلاقات الزراعية بين مالكى الأرض ومستثمريها من جهة ، وبين العمال الزراعيين والمزارعين من جهة ثانية ، وتشجيع الحركة التعاونية ، ونشر الوعى التعاونى بين المواطنين ، وتوطيد مقومات السير بنظام التعاون نحو تحقيق الأهداف المرجوة منه،والعناية بالريف وإنعاشه من النواحى الصحية والثقافية والعمرانية والزراعية بواسطة المراكز الاجتماعية وعن طريق احياء الصناعات الريفية وتنشيطها .

التشريعات الاجتماعية بعد الوحدة :

ونستعرض فيما يلى أهم القوانين والأنظمة التى صدرت بعد الوحدة :

أولا العمل الصناعى :

صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فجاء كل منهما متمماً للآخر ،واستهدفا معاً توحيد الحقوق والواجبات وشروط العمل بين مجموعة كبرى من المواطنين يرتكز على نشاطها مستقبل الانتاج القومى وازدهار ثروة البلاد .

فقانون العمل الموحد يسوى فى المعاملة بين عمال الاقليمين ،ويحقق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين ابناء الوطن الواحد .

مزايا قانون العمل الموحد :

بصدور هذا القانون بدأت مرحلة جديدة تركزت فيها العلاقات بين أصحاب الأعمال وعمالهم على أسس جديدة كفلت للطرفين المصلحة والعدالة والشعور بالاطمئنان ، وحصل العمال على فوائد لم يكن يضمنها لهم قانون العمل السابق ، منها مساهمة العمال مع اصحاب الأعمال فى الرأى والتوجيه اللذين يؤديان إلى تنشيط الصناعة وزيادة الانتاج ، وذلك عن طريق الهيئات واللجان المشتركة المؤلفة من أصحاب المؤسسات وعمالهم التى نصت عليها أحكام القانون الجديد ، وتأليف هيئات جديدة تشكل من العمال يكون من أغراضها توفير الاسعاف الاجتماعى لهم بايجاد المستوصفات والصيدليات والزام أصحاب العمل بضرورة مداواة عمالهم والنفقة عليهم فى المستشفيات اذا اقتضت طبيعة المرض ذلك .

ونص القانون على نشاط النوادى والمكاتب والملاعب والمسابح مما يؤدى إلى رفع المستوى العمالى اجتماعياً وحيوياً . ومن ناحية أخرى فقد خص القانون العمال بفوائد مادية جديدة فمنحهم التعويضات فى حالات الاستقالة وترك العمل بسبب العجز والمرض المستديم ، كما زيدت مدد العطل المأجورة إلى تسعة أيام بدلا من سبعة بمناسبة الاعياد ، ووصلت الاجازة السنوية إلى واحد وعشرين يوماً لمن تزيد خدمته عن عشر سنوات بدلا من اربعة عشر يوماً كانت مقررة بالقانون السابق ، ووضعت قيود على حرية صاحب العمل فى فسخ عقد العمل، كالزامه بدفع تعويض للعامل عن العطل والضرر الناتج عن الفسخ ، دون مبرر ، كما أجاز القانون الحكم باعادة العمال إلى أعمالهم اذا كان سبب فسخ العقد يعود لأمور نقابية ..

وحقق القانون للعمال الاقامة فى مساكن الزم أصحاب الأعمال بتوفيرها لهم فى المناطق البعيدة عن العمران بالاضافة إلى تأمين المواصلات لهم فى نقلهم ما بين مساكنهم ومراكز اعمالهم، كما وفر لهم بعض وجبات الطعام اليومية التى الزم اصحاب الأعمال بتقديمها باسعار الكلفة .

التنظيمات النقابية الجديدة :

نص القانون على ضمان الحرية النقابية واساليب التنظيم النقابى الجديد على اساس تشكيل النقابة العامة والنقابة الفرعية واللجنة النقابية، فتأسست حتى

صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠: ٢٨ نقابة عامة انبثق عنها ١١٤ نقابة فرعية و ٩ لجان نقابية، وشكل إلى جانب ذلك ٤١ صندوقاً للمساعدة الاجتماعية ونادٍيان واتحاد لنقابات العمال .

توحيد التشريع العمالى بين عمال القطاع الحكومى والقطاع الاهلى :

لم يكن قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يشمل باحكامه عمال الدولة والمؤسسات العامة فى الاقليم، بل بقى هؤلاء يخضعون للقانون السابق رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ إلى أن صدر قرار السيد نائب رئيس الجمهورية بتطبيق احكام قانون العمل الموحد رقم ٩١ على عمال الدولة والمؤسسات العامة . وبهذا زالت الفروق بين هؤلاء العمال وبين زملائهم فى القطاع الأهلى وأصبح بالامكان توحيد منظماتهم النقابية جميعها وفق الاحكام الجديدة التى تضمنها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠

الحماية الصحية :

بذلت عناية كبيرة فى تأمين الخدمات الصحية للعمال، وخصص لهم اربعة أطباء للمستوصفات العمالية المؤسسة فى محافظات درعا ، السويداء ، حمص ، حماه فى المرحلة الأولى، ثم خصص اربعة أطباء آخرين وستة ممرضين ليعملوا جميعاً فى المستوصفات العمالية القائمة .

ثانياً – التأمينات الاجتماعية

صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يكفل تأمين العمال فى حالات طوارىء العمل والعجز والوفاة ، ويضع القواعد الأساسية لضمانهم فى حالات الشيخوخة ، ويرسم الطريق لوضع نظام التأمين الصحى والتأمين ضد الطالبة .

وقد انشئت مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى الاقليم السورى تنفيذا لهذا القانون ، وبدأت تمارس عملها فى تأمين العمال وفق الأسس المرسومة فيه ، وتشمل فعاليتها الآن التأمين ضد اصابات العمل والأمراض المهنية وضد العجز والوفاة ، وتكفل لهم مكافأة فى نهاية الخدمة ، وذلك كله فى المؤسسات التى تستخدم أكثر من ثلاثين عاملا ، وقد بلغ عدد المؤسسات التى يشملها القانون حتى مطلع حزيران (يونيو سنة ١٩٦٠) كما بلغ عدد العمال المؤمنين ٢٠٠٠

عامل ثم امتد منذ أول هذا الشهر شمول القانون للمؤسسات التى تستخدم خمسة عمال فأكثر بحيث يقدر العمال الحدد الذين يشملهم التأمين فى هذه المؤسسات الصغيرة بـ ٥٨٠٠٠ عامل يعملون فى ٥٧٠٠ مؤسسة وهكذا سيتم تأمين العمال بالتدريج ضد الأخطار المشار اليها حتى يشملهم جميعاً .

ثالثاً ـ العلاقات الزراعية

قانون العلاقات الزراعية وخطوطه العامة :

تستهدف الدولة رفع مستوى الريف وتنظيم العلاقات الزراعية ، ولذلك صدرت مجموعة من التشريعات تناولت اصلاح الريف وتنظيم فعاليات المواطنين وتنسيقها ، ونص قانون العلاقات الزراعية الصادر بتاريخ الرابع من ايلول (سبتمبر سنة ١٩٥٨) على شروط عمل العمال الزراعيين من حيث تحديد مدة العمل ومنح الاجازات وتحديد الأجور على أسس عادلة وتوفير الشروط الصحية الملائمة ، وتناول بالتنظيم أيضاً علاقة رب العمل الزراعى مالكا كان أم مستأجرا بالمزارع الذى يتعاقد معه ، فعين لكل منهما حصة من الانتاج تتفق مع مجهود كل منهما وما يقدمه فى مجال الاستثمار الزراعى من جهد ، كما أوضح الأسس والشروط الكفيلة بتنظيم هذه العلاقات ووسائل حل الخلافات المتعلقة بها من جهة اخرى :

وليس هناك من شك فى أهمية هذا القانون باعتباره يتناول تنظيم علاقات ثلثى المواطنين وما يعترض هذا التنظيم من صعوبات وعقبات مصدرها طبيعة العلاقات الزراعية وتنوعها وتباينها من منطقة لاخرى حيناً ، ومن قرية لاخرى فى بعض الأحيان ، والمصلحة العامة تقضى بتضافر الجهود واخلاص النيات فى تطبيق هذا القانون بما يتفق وأسس النظام الاشتراكى الديموقراطى التعاونى ، لان نتائج تطبيقه المرتقبة ستحقق العدالة بين اصحاب العلاقة وتمنع الاستغلال والاستثمار ، وتعود بالخير على مجموعة كبيرة من المواطنين ، وترفع من مستواهم الاقتصادى والاجتماعى .

التشريعات الصادرة بعد الوحدة :

وفى سبيل القيام بهذه المسئوليات وتحقيق الاهداف المتوخاة ، صدرت

عدة قوانين تتضمن انشاء المراكز الاجتماعية فى الاقليم الشمالى وتوحيد احكام الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى اقليمى الجمهورية ، واللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول بها فى الاقليم السورى .

والقراران المتضمنان نماذج الانظمة الداخلية للجمعيات الخيرية والثقافية والاندية الرياضية ، والقرار الوزارى المتضمن النظام الداخلى لمعاهد اصلاح الاحداث ، وقرار رئيس الجمهورية المتضمن احداث مؤسسة نموذجية لتأهيل المكفوفين فى الاقليم السورى .

وقرار رئيس الجمهورية الخاص بإحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب .

وقرار رئيس الجمهورية المتضمن انشاء المركز التدريبى للمرشدين الريفيين فى قرية النشابية .

الأعمال التى تمت بعد الوحدة :

١ — تسوية اوضاع الجمعيات الخيرية والثقافية والاندية الرياضية واعادة شهرها وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وقد بلغ عدد الجمعيات التى تقدمت بطلب شهرها حتى تاريخ ١—٦—١٩٦٠ (٦١٠) جمعية وناد تم شهر (٤٩٣) جمعية ونادياً منها والباقى لا يزال قيد الدرس والانجاز .

٢ — انشاء دارين لرعاية العجز ، وثلاث دور لكفالة الأيتام ، واربع دور لرعاية المكفوفين فى مختلف المحافظات . وقد تم انشاء هذه الدور عن طريق الجمعيات الخيرية التى تهدف إلى تحقيق هذه الأعمال .

وتم تنظيم دورة تدريبية خلال عام ١٩٥٩ لموظفى جمعيات رعاية المكفوفين فى جميع المحافظات ، وذلك لرفع مستوى الخدمات فى هذه الجمعيات وتمكينها من تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل .

٣ — توسيع مختلف منشآت معهد الغزالى لإصلاح الاحداث الجانحين فى قدسيا بغية إعداده لاستيعاب مائة حدث ، واحداث حرف جديدة فيه تتفق والتطور الصناعى الحديث ، وتزويد هذه الحرف بالتجهيزات اللازمة

لتدريب الاحداث على المهن التى تساعدهم على العمل فى المؤسسات الصناعية فور إخلاء سبيلهم .

٤ـ انشاء مبانى معهد سيف الدولة لاصلاح الاحداث الجانحين فى المسلمية بمحافظة حلب ،وتتسع لمائة حدث ، وتجهيز هذا المعهد بجميع المعدات والآلات واللوازم ، وتعيين الموظفين والمستخدمين الذين يتم تدريبهم الآن فى الوزارة ، تمهيداً لافتتاحه فى عيد الثورة الثامن ، وسيخصص معهد الغزالى لأحداث المحافظات الجنوبية ، ومعهد سيف الدولة لأحداث المحافظات الشمالية .

٥ـ انشاء مركز اجتماعى نموذجى فى كل من حران العواميد فى محافظة دمشق، وصلخد فى محافظة السويداء ، والشريعة فى محافظة ادلب ، ويفتتح فى عيد الثورة الثامن مركز اجتماعى نموذجى فى كل من محافظتى درعا وحلب جوبة البرغال فى محافظة اللاذقية .

خامساً ــ التعاون

التعاون والمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى :

يعتبر النظام التعاونى من أهم الأسس التى يقوم عليها مجتمع تقدمى حديث ، لما له من علاقة مباشرة بمصالح الشعب الأساسية . وقد صدرت عدة تشريعات لتوحيد التشريع التعاونى فى اقليمى الجمهورية، واللائحة التنفيذية لقانون التعاون فى الاقليم الشمالى ،وقرار وزارى خاص بكيفية تطبيق قانون التعاون، وقانون المصرف الزراعى الذى جعل من المصرف مؤسسة تخدم الجمعيات التعاونية وصغار الملاك والمزارعين بعد أن كانت فائدته محصورة فى فئة قليلة من المواطنين .

كما صدر قانون تضمن أسس اقراض جمعيات بناء المساكن .

الأعمال التى تمت فى الحقل التعاونى :

١ـ نشر الفكرة التعاونية وإيقاظ الوعى التعاونى فى الأرياف والمدن فى مختلف المحافظات .

٢ـ نشر الحركة التعاونية فى الريف والمدن: يتلخص فى تطبيق نظام الائتمان الزراعى التعاونى فى الريف، وتعميم الجمعيات الاستهلاكية والسكنية والعمالية فى المدن.

ونتيجة لتلك الجهود المبذولة تم تأسيس ١٩٦ جمعية تعاونية منها (٧٥) جمعية ائتمان زراعى تعاونى فى منطقتى جبله وادلب و (٨٨) جمعية تعاونية زراعية خارج نطاق الائتمان و (٣٠) جمعية تعاونية منزلية وبناء مساكن وخدمات وصيد اسماك و (٣) جمعيات عمالية، كما اسس اتحاد تعاونى لمحافظة دمشق، وقد وزعت على الجمعيات التعاونية اعانات بمبلغ (٣٥) الف ليرة لتدقيق حساباتها ولتأمين الخدمات الاجتماعية لأعضائها.

والائتمان الزراعى التعاونى نظام يكفل تصحيح اساليب الاقراض الزراعى القديمة على أسس جديدة لتشكيل جمعيات تعاونية متعددة الاغراض يؤسسها المزارعون مالكين أو مستأجرين، تقترض من المصرف الزراعى وتقرض أعضاءها بضمانة المحاصيل الزراعية وتراقب استعمال القروض فى الغايات الزراعية فتحمى المنتج الزراعى وتخلصه من سيطرة المرابين والمستغلين من التجار، كما ترفع من المستوى الاقتصادى، والاجتماعى للمزارعين وتزيد الدخل القومى.

وقد تمت تجربة هذا النظام فى منطقة جبله — محافظة اللاذقية — فى الموسم الصيفى ١٩٥٩ وفى منطقة ادلب — محافظة حلب — للموسم الشتوى عام ١٩٦٠.

كما تم حتى الآن تأسيس (٩) جمعيات تعاونية منزلية فى مختلف المحافظات والمناطق.

مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب:

١ — نشأتهـــا

هذه المؤسسة هى التى تشرف على شئون اللاجئين الفلسطينيين وتقترح التدابير المتعلقة بهم وتنظم سجلات باسمائهم واحوالهم الشخصية وتشرف على توزيع الاعانات وايجاد الاعمال المناسبة لهم والاتصال بجميع المؤسسات الدولية والخيرية التى تعنى بأمورهم والاسهام فى تأمين إعاشتهم وكسائهم.

الأعمال التى انجزتها المؤسسة خلال عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ :

١—انفق مبلغ ٧٠٦,٠٠٠ ل.س. مساهمة فى تحسين مساكن اللاجئين .

٢—انفق مبلغ ٧٨,٨٠٠ ل.س. لتحسين اوضاع المخيمات بتعبيد الطرق وتأمين المياه ودفع بدلات ايجار الاراضى .

٣—انفق مبلغ ٢١٧,٠٠٠ ل.س. على معاهد الايتام ومدرسة التمريض وبناء مدارس لابناء اللاجئين فى قرى الحدود الجنوبية .

٤—انفق مبلغ ٣٣,٠٠٠ ل.س. ثمن ادوية وعلاجات ومساعدات نقدية للمرضى الفقراء .

٥—انفق مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ ل.س. على شكل مساعدات نقدية للفقراء والعجزة والمشاولين والمكفوفين وارامل الشهداء والمطرودين من المنطقة المحتلة والمكلفين بأعمال مؤقتة .

٦—أنفق مبلغ ١١٥,٠٠٠ ل.س. على نقل مؤن اللاجئين وعتالتها وأجور مستودعاتها؛ وبذلك يبلغ المجموع العام ١,٥٧٩,٨٠٠ ليرة سورية .

مشكلات اللاجئين :

١ — المـــأوى :

يقيم نحو ٦٣٪ من اللاجئين على نفقتهم الخاصة واكثرهم من أصحاب الدخل المحدود الذين لم يعد بأمكانهم الاستمرار بدفع اجرة السكن . لذلك لجأت المؤسسة إلى تقديم مساعدات مالية محدودة حسب امكانياتها اليهم وكانت هذه المساعدة تدفع للفقراء منهم :

٢ — المخـــيمات :

ان نسبة اللاجئين الفلسطينيين القاطنين فى المخيمات والأماكن المجانية تبلغ نحو ٣٢ ٪ من مجموعهم ، وبعض هذه المخيمات غير صحى ولايصلح للسكن مطلقاً كمخيم الاليانس بدمشق ، وخان ابو بكر بحلب ، لذلك تقرر الغاء المخيمات غير الصحية والمكتظة بالسكان ، وبناء مخيمات عوضاً عنها مستوفية للشروط الصحية :

وتنفيذا لذلك عمدنا إلى الغاء مخيمات الاليانس وشرقي الميـــدان وابن عساكر لكونها غير صالحة وغير صحية ونقل اللاجئين المقيمين فيها إلى ارض جديدة مجاورة لمخيم اليرموك ، وعلى الفور تم استملاك ارض مخيم اليرموك والأرض المجاورة له وخططت وقسمت إلى محاضر منح كل لاجيء من اللاجئين سكان المخيمات الملغاة محضرا من المحاضر ومساعدة مالية تتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ ل.س. حسب عدد أفراد عائلته على أن يقوم هو ببناء الدار التي سيسكنها .

وقد تم نقل مخيم الاليانس بأكمله، كما أن بقية المخيمات على وشك الانتهاء ، وكذلك الحال بالنسبة إلى حلب ، فقد خصصت ارض تعرف باسم حندرات (عين التل) وهي من املاك الدولة ، ليتم نقل لاجئي خان أبو بكر غير الصحي اليها ، وقد تم تأمين المياه لها وبوشر تخطيطها .

وستتسع هذه الأرض للاجئي مخيم المحجر الصحي واللاجئين المقيمين في قرى حلب والاستيعاب الفائضين عن مضافة النيرب بالاضافة إلى أن المؤسسة تعمل على استملاك جميع الأراضي التي تقام عليها المخيمات تخلصاً من دفع الاجرة السنوية واقامة انشاءات واصلاحات على اراضي الغير .

وقد منح اللاجئون الذين تم نقلهم إلى المخيمات الجديدة حق الاستفادة من الابنية بسكنها فقط ، وبقيت ملكاً للدولة . ولا يحق لساكني هذه الأبنية اجراء أي عقد من عقود التصرف فيها والابنية تؤول إلى الدولة بمجرد اخلاء اللاجيء لها مهما يكن سبب الاخلاء .

٣ ـ قرى الحدود :

يقدر عدد لاجئي قرى الحدود بعشرة آلاف لاجيء تقضي المصلحة العامة العناية بهم وقد خصص خلال العامين الماضي والحالي مبلغ ٨٠ الف ليرة سورية أنشئت به ست مدارس لتعليم ابناء اللاجئين، كما صرف مبلغ ٧٥ الف ليرة لتأمين مساكن صحية لهم ومبلغ ٣٥ الف ليرة صرف على تأمين شراء بعض الأدوات الزراعية والمشاريع الزراعية الاخرى التي استهدفت تحسين أحوالهم .

٤ـ الخدمات الصحية :

انشأت المؤسسة مدرسة لتعليم التمريض للفتيات الفلسطينيات منذ سنتين وتضم الآن زهاء مائة فتاة ، وهي تخرج الممرضات ،وسوف نعمل حسب امكانياتنا على افتتاح قسم داخلي للفتيات من المحافظات الأخرى وجعل المدرسة للتمريض والقبالة والاعتراف بشهادتها حتى تتمكن المتخرجات من العمل في المؤسسات العامة .

٥ـ أحدثت المؤسسة ثلاثة مياتم اثنين منها للذكور وهما معهد الشهيد سعيد العاص،ومعهد دير ياسين،وثالث للاناث هو معهد الشهيد عبد القادر الحسيني ينفق عليها ٣٥٠ الف ليرة سورية ، وذلك بعد أن انقطعت المنحة السنوية التي كان يتبرع بها الملك سعود والمخصصة للاتفاق على ميتمي سعيد العاص وعبد القادر الحسيني . ورغبة في ايجاد الحرف والصناعات في هذه المياتم لتأهيل طلابها ، فقد اعتزمنا انشاء وحدة اجتماعية خاصة تقوم على مساحة كافية من الارض تخصص لبناء هذه المياتم وتلحظ فيها الابنية المناسبة للحرف والصناعات .

٦ ــ الخدمات التعليمية :

ان فرص التعليم حتى الثانوى متاحة امام جميع ابناء اللاجئين سواء بمدارس الوكالة أو بمدارس الحكومة أو بالمدارس الخاصة .

٧ ــ التدريب المهني :

وافقت الوكالة على احداث مركز للتدريب المهني على أن تقدم الحكومة الأرض اللازمة لانشائه ، وقد استملكت الارض اللازمة وشرع بوضع المخططات لاحداث هذا المركز .

٨ ــ التوجيه والتنظيم :

ان شئون فلسطين والفلسطينيين متعددة النواحي، بعيدة الأثر،خطرة النتائج ،لصلتها الوثيقة بالسياسة الخارجية والداخلية،وان ابناء فلسطين لهم آمالهم وآلامهم وامجادهم وذكرياتهم ومؤهلاتهم وكفاياتهم . انهم طاقة يجب توجيهها لما تقتضيه المصلحة العامة واستغلالها بما فيه الخير لقضية فلسطين ،

لذلك فاننا عاملون على وضع برنامج لتنظيم وتنسيق توجيه ابناء فلسطين التوجيه القومى السليم حتى يكونوا دوماً على مستوى قضيتهم التى هى قضية الأمة العربية . وفى سبيل ذلك صدر القرار المنظم للاتحاد القومى الفلسطينى الذى سوف يكون تجسيداً لكيان الفلسطينيين . وقد فرغت مؤسسة اللاجئين من اعداد جداول الناخبين ، وستدعو اللاجئين لانتخاب ممثلين عنهم فى الاتحاد القومى فى أوائل تموز .

وسينظم هذا الاتحاد القومى تنظيما يظهر اتحادهم وتضامنهم والتفافهم حول قضية امتهم وبلادهم ، كما سيكون النواة التى تكتل جميع اللاجئين تحت راية واحدة ، هى راية العودة إلى فلسطين واسترجاعها . وان اللاجئين منذ قدموا إلى هذا الاقليم كانوا بين اخوانهم واهلهم وسيظلون اخواناً لنا مقيمين بيننا على الرحب والسعة ، حتى نسترجع فلسطين الحبيبة وتكون ساعة الفرحة الكبرى يوم نبحث شئون فلسطين ان شاء الله على ارض فلسطين نفسها بعد تحريرها من رجس الصهيونية .

التقدم الصحى

ان مهمة الدولة فى المجتمع الاشتراكى ، تقوم على تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين فى مختلف مجالات الحياة ، وعلى ضمان العدالة الاجتماعية وتأمين وسائل الحماية والوقاية لكافة المواطنين على حد سواء ، كما تقوم على منع الاستغلال بمختلف انواعه ، وعلى درء المخاطر ،فان هذه المبادىء والأهداف، تلزمنا هنا أيضاً ، وفى المجال الصحى من مجالات الخدمات العامة ، أن نوفر للمواطنين جميعاً سبل الوقاية من الأمراض والأوبئة ، وأن نوفر لهم وسائل مكافحة المرض وعلاجه، وأن نهىء كل ما بمقدور الدولة تهيئته من ظروف ووسائل لينعم المواطنون بالصحة والسلامة .

وقد بذلت الدولة عنايتها لتوسيع نطاق الخدمات الصحية ، لتدخل بها مجالات جديدة ، فزادت من اهتمامها بشئون الصحة الوقائية ؛ وصحة البيئة والمجتمع خاصة ؛ كما أولت اهتمامها ، العناية بصحة المواطنين فى الريف والأماكن النائية من الاقليم .

فبينما كانت ميزانية وزارة الصحة فى عام ١٩٥٦ تبلغ ١١٦٠٣٠٠٠ ليرة ، وعام ١٩٥٧ ١٢٢١١٠٠٠ ليرة ، فانها ارتفعت عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ إلى ١٣٤٣٤٤٨٧ ليرة ، وفى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى ١٤٦٢٧٠٠٠ ليرة .

تأمين الخدمات الصحية :

إن خدمات الاسعاف الطبى فى الحالات المستعجلة لكافة المواطنين تؤدى على حد سواء ، وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات التى تتعلق بشئون الصحة العامة. فالخدمات الصحية الوقائية تقدم لجميع المواطنين ، كما تقدم لهم مجاناً أيضا : خدمات تشخيص ومعالجة الأمراض السارية ، وخدمات مكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة ؛ وخدمات رعاية الطفولة والأمومة .

أما اليوم فإن كافة الخدمات الصحية التى تستطيع الوزارة الصحة القيام

بها ، تقدم مجاناً لحملة البطاقة الصحية ، ونظام البطاقة الصحية كان قد أقر بموجب قانون سابق ، وضع موضع التنفيذ فى ٨-٤- ١٩٥٦ ، وتقوم بمهام تنفيذه دائرة خاصة فى وزارة الصحة هى « دائرة البطاقة الصحية » .

وعدد المستفيدين من نظام البطاقة الصحية فى التطبيب المجانى ، بلغ حتى تاريخ الاحصاء الأخير ، قبل نهاية عام ١٩٥٩ : ٢٣٢,٦٤٧ مواطناً : وقد أعفى سكان بعض المناطق الريفية النائية كمناطق الجزيرة : ومن العرب الرحل من حمل البطاقة الصحية ، ولهم الخدمات الصحية مجاناً ، . وقد زاد عدد الاطباء فى العامين الماضيين من ٣٧١ فى سنة ١٩٥٩ إلى ٤٦٦ أى بزيادة ٩٥ طبيبا :

ولمعالجة مشكلة تأمين الخدمات الطبية فى الريف ، أصدر سيادة رئيس الجمهورية قرارا بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن توزيع الاطباء ، وأطباء الأسنان — والصيادلة ، للعمل فى أنحاء الجمهورية ، ونص القرار على ألا يرخص لمن يتخرجون من كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة بمزاولة المهنة فى المدن الكبرى أو خارج حدود الجمهورية الا إذا زاولوا مهنتهم فى الريف مدة سنتين على الأقل ، كما نص القرار على منح تعويضات للموظفين من الاطباء ، وأطباء الأسنان ، والصيادلة الذين يعملون فى المناطق البعيدة عن العمران .

الأطباء السيارون :

وضعت خطة لتأمين الخدمات الصحية فى بعض المناطق والقرى التى لاتوجد فيها مستوصفات ، وفى مضارب العرب الرحل ، بواسطة جولات يقـوم بها أطبـاء سيارون ، وتم انشاء وحـدة تدريبية للصحة الريفية ، فى الغوطة .

الأطباء الاخصائيون :

وضعت خطة لتشجيع الاختصاص بايفاد البعثات العلمية ، وهناك ١٣ طبيباً موفدا لم ينهوا بعد دراسة الاختصاص ، وقد خصص هذا العام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ : ١٨ مقعدا جديداً لبعثات الاختصاص عدا سبعة منح قدمتها منظمة الصحة العالمية :

وقد تم انشاء مدرسة للتمريض فى دمشق ، وتضم هذه المدرسة ١٥٠ طالبة ، وهى تخرج ٥٠ ممرضة كل عام ، كما أنشئت مدارس للتمريض فى حماه ، وحلب ، ودير الزور ، واللاذقية .

المستشفيات :

يبلغ عدد المستشفيات فى الاقليم الشمالى ٢٦ مستشفى ، وقد تم ادخال مياه الشرب إلى المشافى المحرومة منها ، وتزويد بعض المشافى بالتدفئة المركزية ، وتكملة تجهيزاتها بالالآت والأدوات وتزويدها بالاخصائيين والكفايات النشيطة لرفع سوية الخدمات الصحية فيها ، والتوسع فى بعضها بإحداث شعب جديدة فيها :

١ ــ أسست فى مستشفى حمص شعبة لأمراض العيون تتسع لعشرين سريرا .

٢ ــ أسست فى المستشفى الوطنى فى حماه شعبة للتوليد وأمراض النساء تتسع لخمسة وثلاثين سريراً .

٣ ــ افتتح مصح القدموس فى مطلع عهد الوحدة ، وكان عدد أسرته ثلاثين سريرا ، وقد اصبح عدد اسرته اليوم مائتى سرير ، وجهز بغرفة للعمليات الصدرية كاملة المعدات .

٤ ــ افتتح فى مستشفى دمشق جناح خاص لأمراض الأذن والأنف والحنجرة يتسع لـ ٤٠ سريراً .

٥ ــ أنشئت فى المستشفى الوطنى فى حلب شعبة لأمراض الأذن والأنف والحنجرة .

٦ ــ أنشئت فى مستشفى دير الزور شعبة لأمراض العيون .

٧ ــ أحدثت فى مستشفى درعا شعبة لأمراض العيون .

٨ ــ جهز مصح ابن النفيس بدمشق بغرفة عمليات حديثة لجراحة الصدر .

٢ — بناء مستشفيات جديدة :

تبنى فى بعض المحافظات مستشفيات جديدة للاستعاضة عن المشافى القديمة من جهة ، ولاستكمال حاجة الاقليم من المشافى من جهة اخرى ، بادئين بمراكز المحافظات ، ليكون فى كل مركز محافظة ما يفى بحاجتها الضرورية ؛ على أن يعمل بعد ذلك على احداث مشاف فى مراكز المناطق التى لا توجد فيها مشاف ، بادئين بالضرورى منها والاهم ، وتقسم المشافى الجديدة إلى :

(أ) المستشفيات التى انتهى العمل فيها وبدىء بتجهيزها وهى :

١ — مستشفى أمراض العيون بدمشق : يستوعب ١٠٠ سرير ، وسيكون جاهزا فى أواخر شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠

٢ — مستشفى دير الزور (الامبركى سابقاً) الذى استملك حديثا ، وهو يستوعب ٧٥ سريراً ، وسيتم تجهيزه فى نهاية يوليو ١٩٦٠

٣ — تم شراء مستشفى الارسالية الامريكية فى دير الزور ؛

٤ — تم ترقيم وتجهيز المستشفى المعروف بالمستشفى الانجليزى فى دمشق لأمراض العيون .

٥ — تم تجهيز مستشفى يبرود .

المستوصفات :

يوجد فى الاقليم الشمالى ١٤٦ مستوصفاً فى دمشق ، وحلب ، وحمص وحماه ، واللاذقية ، ودير الزور ، والحسكة ، ودرعا ، والسويداء .

المستوصفات الجديدة :

فى سنة ١٩٥٩ تم بناء تسعة مستوصفات ، وهى موزعة على الشكل التالى :

— ثلاثة مستوصفات فى محافظة السويداء ومستوصف لاهته ، ومستوصف طربا ، ومستوصف خلخلة .

— ثلاثة مستوصفات فى محافظة دير الزور هى :

— مستوصف دير الزور ، مستوصف السبخة ، مستوصف تل أبيض .

— مستوصف فى محافظة الحسكة هو : مستوصف تل معروف .

— مستوصف فى مدينة بانياس .

— مستوصف البياض لمكافحة السل فى مدينة حماه

وسيباشر بناء مستوصف فى قرية السخنة من محافظة حمص .

رعاية الطفولة والأمومة :

تولى الدولة موضوع رعاية الأسرة وحمايتها كل اهتمامها فى مختلف مجالات نشاطها الاجتماعى والصحى والثقافى .

وتقوم بمهام تقديم الخدمات الصحية لرعاية الطفولة والأمومة دائرة خاصة فى وزارة الصحة هى دائرة رعاية الطفولة والأمومة ، لها إدارتها العامة ، ومركزها التدريبى النموذجى فى دمشق ، ومراكز ومستوصفات الرعاية الموزعة فى أحياء المدن الكبرى ، وفى مختلف مدن الاقليم .

وقد افتتحت وزارة الصحة خلال السنوات الاخيرة أربعة عشر مركزاً لرعاية الطفولة والأمومة موزعة على الشكل التالى :

— أربعة مراكز فى دمشق بما فيها المركز التدريبى النموذجى .

— ثلاثة مراكز فى حلب .

مركز واحد فى كل محافظة من بقية محافظات الاقليم . وقد تم تأسيس مركز السويداء فى عام ١٩٥٨ كما تم تأسيس مركزى دير الزور والحسكة فى منتصف عام ١٩٥٩ ، وافتتح اخيرا مركز فى مدينة درعا .

وقد نصت الاتفاقية التى وضعت بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لاستئصال الملاريا ، على أن يقوم العمل بالتعاون خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٥٦ وتنتهى بنهاية عام ١٩٦٠ .

وإن خبراء الملاريا فى منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة قد اتضح لهم من دراساتهم للمراحل التى وصلت اليها اعمال استئصال الملاريا فى الاقليم السورى ، أن من الضرورى استمرار الجهود مدة أربع سنوات أخرى

ليتم استئصال الملاريا استئصالا نهائياً ، وقد تقدموا بمشروع اتفاقية لامتداد التعاون بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اربع سنوات أخرى تنتهى عام ١٩٦٤ :

وتمكنت أعمال استئصال الملاريا خلال عام ١٩٥٩ من حماية ١٠٤٨٦٢٨ نسمة ، وقد شملت كافة المناطق المزرعية الباقية فى الاقليم السورى :

البلهارسيا والانكلوستوما :

وضعت خطة لمكافحة البلهارسيا والانكلوستوما ، فى محافظات دير الزور والحسكة وحماه تقوم على القواعد التالية :

١ – دراسة أسباب ومدى انتشار كل من هذين المرضين فى كل منطقة يستوطنان فيها .

٢ – تسجيل السكان فى سجلات خاصة بعد ترقيم المنازل ووضع استمارة لكل منزل :

٣ – فحص شامل لجميع سكان المنطقة :

٤ – تسجيل الحالات الايجابية للاصابات المرضية فى سجل خاص :

٥ – علاج جميع الحالات الايجابية :

٦ – تجديد الفحص والمعالجة بعد ثلاثة أشهر من المعالجة فى الحالات الايجابية :

٧ – تقديم جدول اسبوعى إلى رئيس الوحدات يتضمن عدد من أجرى فحصهم فى كل قرية على حدة ، وعدد الحالات الايجابية وعدد المعالجين .

٨ – تقديم جدول شهرى عن سير العمل وارسال صورة منه إلى مديرية الشئون الصحية ، وصورة منه إلى رياسة صحة المحافظات لتتبع العمل ودراسة الخطوات التى يتم انجازها فى برنامج المكافحة تباعاً ، لمراقبة مدى تطبيق هذه البرامج .

٩ – التثقيف الصحى بالوسائل التالية :

(أ) تعريف المواطنين الذين يتم فحصهم فى كل يوم ، وبصورة خاصة الذين تثبت اصابتهم ، بأعراض المرض واختلاطاته ، وطريقة انتشاره

ومداواته ، وطرق الوقاية منه ، وأهمية العلاج المبكر ، وعدم تلويث مجارى المياه ، وضرورة استعمال المراحيض ، وانتعال الاحذية ، وخطورة اهمال التقيد بهذه الارشادات الصحية ، وأثر الاهمال فى انتشار المرض واستفحاله .

(ب) توزيع النشرات الصحية على المرضى والسالمين من أبناء المناطق الموبوءة والمجاورة .

(ج) استعمال جميع وسائل التثقيف الصحى من سينما ونشرات وغير ذلك للتوجيه لأساليب الوقاية والعلاج .

التقدم الاقتصادى

لم تمض أشهر قليلة على قيام الوحدة حتى أقر برنامج شامل للانماء الاقتصادى عهد إلى القطاع العام بتنفيذ معظمه ، وأعد أول برنامج للتصنيع يشترك فى تنفيذه القطاعان العام والخاص ، كما تعد وزارة التخطيط دراسة شاملة لخطة التنمية تستهدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات . واعتماد برنامج استثمارى لتحقيق التنمية الاقتصادية ومختلف الخدمات فى القطاعين العام والخاص خلال السنوات المقبلة .

ووضعت سياسة جديدة تستند إلى المبادىء التالية :

— خلق البيئة الملائمة لزيادة الاستثمار :
— دعم الاستقرار الاقتصادى .
— حماية الانتاج المحلى .
— حماية ميزان التجارة والمدفوعات .
— تنظيم التبادل التجارى وتنمية وايجاد الأسواق الخارجية :
— دعم التكامل الاقتصادى بين الاقليمين :
— تنظيم شئون التجارة الداخلية والخارجية .
— الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى

وتحقيقاً لهذه السياسة الاقتصادية تم توفير الارز للمستهلكين بصورة منتظمة ، وباسعار مخفضة ، فاستورد الاقليم ثلاثين ألف طن خلال الموسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ من الاقليم الجنوبى ، وتم توزيعها بين مختلف المحافظات باسعار مخفضة وموحدة بالنسبة للاسعار التى كانت تباع فيها هذه المادة من قبل ، كما تم استيراد كمية ٢٥ ألف طن من الارز لموسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠ من الاقليم الجنوبى ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتوريدها إلى الاقليم الشمالى بصورة منتظمة وتوزيعها بين مختلف المناطق السورية .

السمن والجبن والزبدة :

ان انتاج الاقليم من السمن العربى والجبن والزبدة يكفى عادة للاستهلاك المحلى ، ويجرى تصدير كميات مناسبة احياناً إلى الخارج (لبنان) . وقد صدر قرار أدى إلى توفير هذه المواد وغيرها من المواد التموينية كاللحوم المحفوظة فى الاسواق المحلية بكميات كبيرة وأسعار منخفضة .

المواشى واللحوم :

تم علاج موضوع ارتفاع اسعار اللحوم خلال فصلى الشتاء المنصرمين باستيراد كميات من اللحوم المثلجة من الخارج أدت إلى الحد من ارتفاع اسعار اللحوم .

المواد العلفية :

صدرت عدة قرارات منع بموجبها تصدير التبن والشعير والكرسنة والجلبانة والبيقية والغرابلة والنخالة وتفل الشوندر، كما تم استيراد ٧٥ الف طن من الشعير للبذر والعلف وزعت منها كميات كبيرة والباقى برسم التوزيع .

المحروقات :

كانت حاجة الاقليم السورى من المحروقات تستورد بواسطة الشركات الاجنبية ، وكانت الدولة تتحمل سنوياً عبئاً مالياً كبيراً فى سبيل الحد من ارتفاع اسعارها وتوفيرها للمستهلكين بأسعار ملائمة ، وبعد قيام الوحدة تم استيراد المحروقات إما بصورة مباشرة أو عن طريق الاقليم المصرى ، فأمكن تأمين حاجة الاستهلاك المحلى بعد أن كان خطر النقص فى هذه المادة يهدد بحدوث أزمة تؤدى إلى وقف عجلة المصانع ووسائل الانتاج الزراعى .

وقد استطاعت وزارة الاقتصاد بالاتفاق والتعاون مع الهيئة العامة للبترول فى الاقليم الجنوبى توفير حاجة الاقليم من المحروقات، وسعت إلى ايجاد الاجهزة والمعدات اللازمة فى ميناءى بانياس واللاذقية لاستقبال هذه المحروقات بحيث امكنت الاستفادة من خزانات اللاذقية بعد أن ظلت منذ عام ١٩٥٠ معطلة لا يمكن استخدامها أو استعمالها ، فاستطاعت نتيجة لتدخلها فى استيراد المحروقات بصورة مباشرة تأمين التموين المحلى إلى أن تم افتتاح مصفاة حمص فى خريف العام الماضى .

تحديد اسعار وارباح بعض السلع التموينية :

صدرت عدة قرارات تناولت تحديد نسب ارباح عدد من المواد التموينية كالسكر والارز والسمن النباتي والقهوة والبن والشاى والمكرونا والبيض والبرغل والمرغرين والزبدة ، كما صدرت عدة قرارات بتحديد اسعار بعض المواد كالسكر والارز والاسمنت وغاز البوتان ، وخفضت اسعارها تخفيضاً محسوساً عما كانت عليه قبل قيام الوحدة ، وقد كان من أثر مجموع هذه التدابير أن استمر تزويد المواطنين بحاجاتهم من هذه المواد الضرورية بأسعار معتدلة .

حماية فروع الزراعة والصناعة :

تستهدف الدولة حماية الانتاج الزراعى والصناعى وتشجيع اقامة فروع جديدة بها واعادة انشائها أو توسيع المشاريع القائمة منها ، وذلك باستخدام التعريفة الحمركية كأداة فعالة للحماية من المنافسة الاجنبية ، وتأمين ما يحتاج إليه هذان القطاعان بأيسر السبل وأقل التكاليف ، وذلك باعفاء المواد الأولية والتجهيزات الصناعية والزراعية من الرسوم الحمركية أو اخضاعها إلى رسوم رمزية ، كما اخضعت المواد المصنوعة التى تنافس الانتاج المحلى إلى تعريفات تتفاوت معدلاتها بنسبة التحويل الطارىء عليها أو مدى توفر منتجات محلية مماثلة لها . وفى الاحوال التى تكون فيها الحماية الحمركية قاصرة عن بلوغ الحد اللازم لحماية الانتاج المحلى من منافسة المنتجات الاجنبية التى تحاول غزو اسواق الاقليم سواء بشكل اغراقى أو بتمتعها بمنح التصدير — عمدت الوزارة إلى منع استيراد هذه المواد .

وحتى تتمكن فروع الصناعة والزراعة من الحصول على حاجاتها من المواد الأزلية والتجهيزات اللازمة لها بأقل التكاليف أوجبت أن يتم الاستيراد من بلد المنشأ مباشرة ، واشترطت أن يتم الاستيراد بواسطة وكيل سورى اذا كان الاستيراد يجرى عن طريق وكيل للمصدر .

هيئة تسويق القطن :

وتمشياً مع سياسة الدولة فى حماية الانتاج الزراعى وتنشيطه ، وتوخيا لبعث الثقة والاستقرار والنشاط فى سوق القطن وزيادة انتاجه وتسهيل تصريفه

صدر قرار جمهورى بانشاء هيئة عامة لتسويق القطن مهمتها الأولى الدخول مشترية فى السوق بسعر الضمان أو الحد الادنى ، وذلك لحماية المنتج من الخسارة وتأمين تصريف اقطانه بسعر مناسب ومجز ، ضمانا لتنسيق العمل من كافة الجهات المعنية بشئون القطن من حكومية وغير حكومية .

وقد أسست الهيئة فعلا وشكل مجلس ادارتها واتخذ أو استصدر القرارات اللازمة لتوفير أسباب العمل للهيئة من تأمين الجهاز الادارى والفنى ، ووضع اللوائح والتنظيمات ، والحصول على الأموال لشراء ما قد يعرض على الهيئة من أقطان .

وقد كان لوجود الهيئة أثر كبير ومحمود فى اشاعة الاستقرار فى سوق القطن ، ودعم المنتجين وحمايتهم من هبوط الاسعار ، كما كان سعر الضمان الذى اعلنته عامــلا من عوامل تنشيط السوق الداخلى للقطن وبعث الثقة فى نفوس المتعاملين فيه .

مرفأ اللاذقية :

بذلت جهود كبيرة للعناية بمرفأ اللاذقية ، وكان من نتيجة هذه التدابير أن ازدادت البضائع المستوردة عن طريق هذا المرفأ من ١٦٢ ألف طن عام ١٩٥١ إلى ٣٣٢ الف طن عام ١٩٥٧ ثم إلى ٧٢٠ ألف طن عام ١٩٥٩ .

٤ – تنمية المبادلات التجارية :

(أ) تنشيط التصدير – تعزيز المبادلات التجارية :

تم عقد عدة اتفاقات تجارية واتفاقات دفع مع كل من المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا وهنغــاريا واندونيسيا وغانا واثيوبيا وكوبا،وكلها تهدف إلى فتح أسواق جديدة امام منتجات الاقليمين وتذليل الصعوبات القائمة بوجه تصريف انتاجهما فى الأسواق الاجنبية ، كما تم الاشتراك مع وفود دول الجامعة العربية لدراسة الوسائل المؤدية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الاعضاء فى ايجاد سوق عربية مشتركة ، وقد توصلت مع وفود لبنان والاردن والمملكة العربية السعودية إلى عقد اتفاقية للترانزيت بين الدول المذكورة تم وضعها موضع التنفيذ فى مطلع شهر مارس ١٩٦٠ .

(ب) المعارض :

كان اشتراك الاقليم السورى فى المعارض الدولية قبل الوحدة محدوداً جداً ، ومنذ قيام الوحدة اشترك الاقليم الشمالى فى ١٧معرضاً دولياً كانت من نتائجها الدعاية للجمهورية العربية المتحدة باقليميها وتعريف العالم بمجالات التقدم فى شطريها لاسيما فى الميادين الزراعية والصناعية والانشائية والسياحية . كذلك فقد تابع معرض دمشق الدولى اداء رسالته خلال العامين المذكورين ، فاستطاع أن يساهم بتعزيز المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين شطرى الجمهورية من جهة ، وبين الدول العربية والاجنبية من جهة ثانية .

٥ — التكامل الاقتصادى بين الاقليمين :

كان للقرار الذى أصدره سيادة رئيس الجمهورية تحت رقم ١٣١ لعام ١٩٥٨ الذى بموجبه اطلقت حرية تبادل منتجات الاقليمين معاً فيما بينهما معفاة من الرسوم الجمركية ومن تراخيص الاستيراد — أكبر الأثر فى دعم الانتاج المحلى فى كل منهما ، وزيادة المبادلات التجارية فيما بينهما زيادة ملحوظة .

وزادت المساحة المزروعة تبغاً بمقدار عشرين ألف دونم يقدر انتاجها بـ ٢٥٠٠ طن بحيث اصبحت كميات التبغ الفائضة عن الاستهلاك المحلى والمعدة للتصدير إلى الاقليم الجنوبى ٤٠٠٠ طن تقريباً ، أى ما يعادل ثلث استهلاكه .

ويبين لنا الجدول التالى تطور المبادلات التجارية بين الاقليمين قبل الوحدة وبعدها :

العام	صادرات الاقليم السورى الى الاقليم المصرى مليون ل.س	واردات الاقليم السورى من الاقليم المصرى مليون ل.س
١٩٥٦	٩	١٣,٥٠
١٩٥٧	٣٢	١٤,٢٥
١٩٥٨	١٦,٥٠	٢٥,٥٠
١٩٥٩	٦٨.٥٠	٤٢,٠٠

٦ – تنظيم شئون التجارة :

تم خلال عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ تنظيم شئون التجارة كما يلى :

(أ) إعادة تنظيم الغرف التجارية :

نظراً للتطورات الهامة التى طرأت على الاقتصاد السورى فى السنين الأخيرة، فقد اعيد النظر فى قانون تنظيم الغرف واستصدرت الوزارة القرار بالقانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٩ بشأن اعادة تنظيم الغرف التجارية فى الاقليم السورى تضمن توسيع صلاحيات هذه الغرف واختصاصاتها واعادة تنظيمها بشكل يمكنها من اداء الرسالة الملقاة على عاتقها .

(ب) تنظيم تجارة الآلات والأدوات الزراعية :

انتشر استعمال الآلة فى الزراعة بالاقليم السورى خلال السنوات العشر الماضية ، وتعددت المؤسسات والمحال التى تتعاطى تجارتها ، وكثرت الانواع والاصناف المتداولة فى الاسواق بشكل جعل من الضرورى وضع أسس ثابتة لاستيرادها وتحديد أرباح المستوردين واخضاعهم لبعض الشروط التى تكفل حماية المزارعين من الاستغلال وتأمين خدمتهم وتوفير القطع التبديلية اللازمة لهم بالاسعار المعقولة ، فصدر القرار رقم ٢٠٩ فى ٤–٨–١٩٥٩ الذى منع استيراد الآلات الزراعية الرئيسية مالم تكن لها وكالات فى الاقليم السورى ، وأن تفتح هذه الوكالات فروعاً لها مباشرة أو بالواسطة وأن تزود بالقطع التبديلية وبورشات التصليح ، كما الزمت هذه الوكالات باستيراد نسبة معينـــة من القطع التبديلية من مجموع مستورداتها السنوية ، وحدد لهـــا الحد الأقصى للارباح .

(ج) تنظيم مهنة المحاسبين القانونيين :

صدر قرار سيادة رئيس الجمهورية رقم ١١٠٩ لعام ١٩٥٨ بتنظيم ممارسة مهنة المحاسبين القانونيين ومفتشى حسابات الشركات المساهمة والمحدودة المسئولية وما شابهها من المؤسسات فى الاقليم السورى .

(د) تعديل قانون التجارة :

وبتاريخ ١٢–٣ – ١٩٥٩ صدر قرار سيادة رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ٦٦ بتعديل بعض احكام الشركات المساهمة والمحدودة المسئولية الواردة فى قانون التجارة للاقليم السورى ، وقد هدف هذا التعديل إلى تسهيل تأسيس الشركات المساهمة الخاصـــة التى يقوم بتغطية اسهمها مؤسسوها وذلك رغبة فى تشجيع اصحاب رأس المال على الاستمرار فى تأسيس هذا النوع من الشركات التى ساهمت مساهمة فعالة فى بناء الاقتصاد فى الاقليم السورى ، كما عمد التعديل إلى الغاء حصص التأسيس التى كانت تعطى حقاً مجانياً فى ارباح الشركات دون أن يكون لها مقابل مادى فى مجهوداتها ، وقضى بتخفيض عدد أعضاء مجلس ادارة الشركات بغية تحقيق الانسجام بين الأعضاء وحصر المسئولية بعدد منهم وابعاداً للتواكل واقلالا للتعويضات والنفقات التى كانت تتكبدها بعض الشركات بدون طائل . كذلك نص التعديل على تسهيل اجراءات دعوة الهيئات العامة بناء على طلب صغار المساهمين للتداول والمذاكرة فى امور شركتهم عندما يرون ذلك ضرورياً ـ كل ذلك بقصد تحقيق التكافؤ بين المساهمين وبين القائمين على الادارة ، وفى سبيل اتاحة الفرصة للجميع بالتعاون على خدمة الشركة والقيام بالاعباء الواجبة عليها برقابة مفتشى الحسابات وباشراف وزارة الاقتصاد القانونى :

٧ ـ الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى :

صدرت عدة تشريعات خلال عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ استهدفت الحد من السيطرة الأجنبية وتغلغلها فى شتى مرافق الحياة الاقتصادية وتشجيع المواطنين على ممارسة مختلف الفعاليات الاقتصادية . وقد تناولت هذه التشريعات وكالات المؤسسات الأجنبية والتأمين، بأن جعلت شركات التأمين العاملة فى اراضى الجمهـــورية العربيـــة المتحـــدة على شكل شركة مساهمة مملوكة باجمعهـــا لمساهمين من جنسية الجمهورية العربية المتحدة، كما أوجبت توظيف احتياطيها الفنى وجزء من الاقساط التى تحصلها داخل البلاد .

وتمشياً مع خطة الدولة فى تشجيع رأس المال الوطنى الخاص وتقويته وإزالة السيطرة الاجنبية التامة على هذا المرفق الخطير وجعل ادارة المصارف قائمة فى البلاد نفسها ثم جعل الفعالية المصرفية مجالا للتعاون الصحيح السليم بين رءوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية ، فقد أصدر سيادة رئيس

الجمهورية القرار بالقانون رقم ١٩٦ لعام ١٩٥٩ الذى يهدف إلى تنظيم مزاولة عمليات المصارف على أسس جديدة تتلخص فيما يلى :

– أن تتخذ المصارف شكل الشركات المساهمة ؛

– ألا يقل رأس مال المصرف عن ثلاثة ملايين ليرة ؛

– افساح المجال أمام رأس المال العربى للمساهمة فى المصارف فى حدود ٤٩٪ من رأس مال المصرف ؛

– ترك المجال لمساهمة رأس المال الاجنبى فى حدود ٣٠٪ من رأس مال المصرف .

٨ – السياحة فى الاقليم السورى بعد الوحدة :

تدل الاحصاءات على أن عدد السائحين أخذ بالتزايد منذ عام ١٩٥٨ ومرد ذلك إلى الاستقرار السياسى ، فقد كان عدد السائحين الاجانب الذين قدموا لزيارة الاقليم السورى فى عام ١٩٥٨ : ٤٧٠٩٠ سائحاً بينما تزايد عددهم فبلغ فى عام ١٩٥٩ : ٦٨٥٤٩ سائحاً أى بزيادة قدرها ٢١٤١٩ سائحاً ، ودلت الاحصاءات على أنه قدم من الاجانب للاقليم السورى خلال الثلث الأول من عام ١٩٦٠ : ٣٩٠١٠ اجانب وفى شهر ابريل فحسب قدم ١٨٢٥٢ سائحاً . أما السائحون العرب القادمون لزيارة الاقليم السورى فقد كان عددهم فى عام ١٩٥٨ : ٣٣٥١٧٨ عربياً ، بينما ازداد هذا العدد فى عام ١٩٥٩ فبلغ ٤٥٦٧٤٨ عربياً ، وقد قدر الدخل القومى من الخدمات فى عام ١٩٥٩ بمبلغ ٧٢٤٨٧٠٠ ليرة سورية ، ومن الواضح أن هذا الدخل كان بجملته من القطع الاجنبى الذى تحتاج اليه الدولة لدعم برامجها الانمائية .

وقد دعمت السياحة عن طريق اقامة مشاريع للنهوض بمستوى مراكز السياحة والاصطياف ورصدت لهذه المشاريع اعتمادات استثنائية بلغت ٧٥٠ الف ليرة سورية فى عام ١٩٥٨ ، واعتبارا من ميزانية عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ رصدت الدولة فى الميزانية الاستثنائية مبلغاً قدره ثلاثة ملايين ليرة سورية ليوزع بالاتفاق بين وزارتى الاقتصاد والشئون البلدية والقروية .

السياسة النقدية والمصرفية :

ساهمت السياسة النقدية والائتمانية فى العمل على تحقيق الاهداف العامة فى الميدان الاقتصادي ، وتوفير الشروط والوسائل النقدية والمصرفية اللازمة للنمو الاقتصادى ، وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

وفيما يلى مجمل التدابير التى اتخذت تحقيقاً للأهداف المذكورة :

حل المشاكل الناجمة عن سوء الموسم الزراعى :

استهدفت التدابير المتخذة لحل المشاكل الناجمة عن سوء الموسم الزراعى معالجة موضوع ديون المزارعين من جهة وتأمين تمويلهم ومنحهم التسهيلات اللازمة لمتابعة فعالياتهم من جهة ثانية .

وقد تناولت هذه التدابير تقسيط ديون المصرف الزراعى على المزارعين فى المناطق المتضررة على عدة سنوات ، وتأخير ديون المصارف الخاصة على المزارعين المتضررين فترة تمكنهم من وفاء ديونهم أو تجديدها لقاء مساعدة المصارف التى قامت بتأجيل هذه الديون ، وكذلك المثابرة على منح المزارعين قروضاً وسلفاً جديدة تساعدهم على متابعة فعالياتهم ، والطلب إلى المصارف الخاصة تأمين حاجات الزراعة وعدم تقلص اعتماداتها للمزارعين .

وقد تضمنت التدابير المذكورة أيضـاً منح التسهيلات للتسليف لقاء خزن الحبوب والقطن،لتمكين المزارعين من بيع محصولهم بافضل الشروط ووفاء ديونهم دون أن يضطروا إلى بيع محصولهم بأسعـار منخفضة تحت وطأة الحاجة إلى الأموال .

كما عدلت أنظمة المصرف الزراعى بما يتفق مع مجابهة المشاكل الناجمة عن سوء الموسم ، وتسهيل التسليف للمزارعين عيناً أو نقداً .

المساهمة فى تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية العامة :

تركزت هذه المساهمة بوجه خاص فى العمل على توفير احتياجات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية وتقدمها بأفضل الشروط ، وتوخت على الاخص شد أزر الحركة التعاونية الزراعية وتشجيع التصنيع وتأمين تمويل

المؤسسات الصناعية عن طريق مصرف متخصص لهذه الغاية ، وتخفيف اعباء التمويل عن الزراعة والصناعة والتصدير ، وقد كان من أهم ما تم تحقيقه فى هذا المجال :

– مساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية باصدار نظام لتسليف هذه الجمعيات لدى المصرف الزراعى بمنحها امتيازات، وباعطائها الافضلية فى عمليات الاقراض والتسليف ، وبمدها بالاعتمادات والقروض ، وبتخفيض الفائدة عن عملياتها .

– المشاركة فى إحداث المصرف الصناعى والمساهمة فى رأس ماله وتخصيص الاعتمادات اللازمة له ومنحه معدلات فائدة منخفضة على عملياته لكى تستفيد الصناعات بدورها من هذه العمولات .

– تخفيض معدلات الفائدة على القروض والسلف التى يمنحها المصرف المركزى للتمويل الزراعى والصناعى وتمويل التصدير .

– توسيع نطاق التسليف الزراعى لتلبية مختلف حاجات الزراعة فى سائر المناطق ، وذلك عن طريق زيادة الاعتمادات المخصصة للمصرف الزراعى لتمويل عملياته القصيرة الأجل ، وتخصيص اعتمادات له لتمويل القروض المتوسطة الأجل ، والعمل على زيادة مشروع المصارف فى المناطق الزراعية ولا سيما فى الأماكن التى يقل فيها عدد المصارف .

– منح التسهيلات الائتمانية للدول الاجنبية لتمويل تصدير المنتوجات الزراعية والصناعية فى سبيل زيادة الصادرات وفتح اسواق جديدة للانتاج المحلى .

دعم الليرة السورية وتأمين حرية تحويلها وتقوية الاحتياطات النقدية :

ان ثبات قيمة النقد الوطنى وتأمين تحويله وتوفير الاحتياطات النقدية تعتبر عنصراً اساسياً لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد استمرت السياسة النقدية فى دعم قيمة الليرة السورية واستقرارها ، وفى تأمين حرية تحويلها ، واتخذت الدوائر المختصة مختلف الوسائل للدفاع عن الموجودات من العملات الاجنبية ، وتلبية حاجات مشاريع التنمية الاقتصادية العائدة للدولة وحاجات القطاع الخاص وتأمين تعادل الميزان التجارى .

وبالاضافة إلى ماتقدم تابعت الادارات النقدية المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال تنظيم مهنة المصارف ومراقبتها فى سبيل حماية الوفر النقدى الذى يودعه المدخرون لديها بغية تقييد المصارف بالسياسة النقدية والمصرفية المرسومة ضمن الخطة الاقتصادية العامة للبلاد ، وضمان سلامة اوضاع المصارف والمحافظة على ملاءتها وسيولة تعهداتها .

المؤسسة الاقتصادية السورية :

وتمشياً مع سياسة الدولة فى دعم النهضة الاقتصادية وإنماء الانتاج فى الاقليم السورى صدر فى شهر ابريل من هذه السنة القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ القاضى بانشاء المؤسسة الاقتصادية السورية ، وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تهدف إلى تنسيق العمل فى الايرادات العامة التى تشترك الحكومة برأسمالها ، كما تهدف إلى القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات النفع العام ، أو تلك التى يحجم عنها رأس المال الخاص بمفرده لما تتطلبه من تكاليف كبيرة قد ينوء وحده بحملها .

وقد باشر مجلس ادارة المؤسسة عمله منذ أمد قريب ، وهو يعمل الآن جاداً فى إعداد الانظمة والقرارات اللازمة واعداد جهاز فنى وادارى لينطلق فى المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وبغية التخفيف عن عاتق صغار المكلفين فقد صدر القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٩ القاضى باعفاء عقارات السكن التى لا يتجاوز ريعها السنوى ١٥٠ ل.س من ضريبة ريع العقارات اعفاء تاماً ، ويقدر عدد المساكن التى استفادت من هذا الاعفاء بمائة وخمسين الف عقار ، كما صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٠ القاضى بزيادة الحد الادنى المعفى من ضريبة دخل الرواتب والاجور إلى ١٥٠ ل.س ، عوضاً عن ١٠٠ ل.س. شهرياً ، وذلك فيما يتعلق بالرواتب والاجور التى لاتزيد عن ٢٠٠ ل.س فى الشهر .

كما صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن تخفيض معدلات ضريبة المواشى بالنسبة للعام المذكور ، نظراً لحالة المواشى التى أصيبت باضرار بالغة نتيجة لسوء الموسم الزراعى وشح الامطار فى ذلك العام .

وبما أن مشاريع الرى تمثل المركز الرئيسى فى برنامج التنمية الاقتصادية فقد خصص لها ٧٠ ٪ من مجموع الاعتمادات المخصصة لجميع المشاريع الانمائية للسنوات العشر ١٩٥٨ — ١٩٦٧ . ولما كانت الميزانية قد استندت إلى حد كبير على استرداد تكاليف مشاريع الرى المذكورة من المستفيدين منها بأسرع ما يمكن توظيفها فى مشاريع أخرى ، تعمما للفائدة على أكبر عدد ممكن من مشاريع مماثلة ، فقد صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٨ القاضى باسترداد تكاليف مشاريع الرى الحكومية . على أن ما ظهر من عيوب هذا التشريع اقتضى صدور القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نظم من جديد اصول استرداد نفقات المشاريع المذكورة الموضوعة على عاتق المستفيدين منها خلال ٢٥ سنة بدلا من ١٠ سنوات المنصوص عليها فى التشريعات السابقة .

وصدر فى عام ١٩٥٨ القانون رقم ١٦٥ المتضمن تحديد الرسوم على أجهزة النضح واصول استثمار المياه العامة وأتبع فى عام ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٧٢ الذى خفض رسوم النضح المقررة سابقاً بتنزيل الرسم على الحصان الواحد من الاجهزة والمحركات العامة فى نضح المياه المذكورة بحيث بقيت هذه الضريبة رمزية .

وكذلك صدرت فى عام ١٩٥٩ عدة تشريعات ساهمت فى اصلاح نظام جباية الضرائب بصورة عامة من حيث اسس التحصيل ، والنسبة الدنيا السنوية ، واصول منح عائدات الجباية إلى الموظفين المستحقين .

واتخذت الحكومة أيضاً التدابير التالية :

(أ) الغت الرسوم الحمركية المترتبة على كثير من المواد الغذائية والاستهلاكية كالجبن والزبدة والمعلبات وغيرها .

(ب) الغت الرسوم المترتبة على تصدير الحيوانات والدواجن وما شابهها .

(جـ) اعفت الزيوت المصدرة والمستخرجة من بذور القطن السورى من ضريبة الانتاج الزراعى تشجيعاً للمنتجين والمصدرين .

وخفضت اسعار المحروقات ، وبصورة خاصة مادة المازوت وذلك تخفيفاً لنفقات الكلفة عن المزارعين فى محافظتى دير الزور والحسكة ، كما

خفضت اسعار البنزين المستعمل فى المراكز الواقعة على الحدود ، كجديدة يابوس ، والعريضة ، والدبوسية .

كما صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ حول تحديد اصول الصيد فى المياه الاقليمية السورية ، وتسهيل الاسس السابقة ، رغبة فى تشجيع الصيادين من الاقليم السورى .

وصدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٠ الذى نظم أصول استيفاء الرسوم المالية عن السكر الابيض وعلق هذا الاستيفاء لحين القيام بعمليات التصدير ، رغبة فى تسهيل التصدير أمام المصانع المنتجة للمواد التى يدخل فيها السكر الابيض بنسب معينة ، وكان من شأن هذا القانون تسهيل اجراءات استيفاء الرسم على السكر المستهلك داخلياً ، وعدم ارهاق الدوائر المالية والمكلفين بالعمليات المطلوبة الخاصة برد الضرائب الواجب ردها بسبب التصدير .

وذلك كله بالاضافة إلى ما وزعته الحكومة مجاناً على المزارعين والمواطنين من بذار ودقيق وشعير وتمر ، تخفيفاً عما لحق بهم فى بعض المناطق من اضرار جسيمة .

التعمير والانشاء

من سمات المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى أن يكفل حياة سعيدة للمواطنين جميعاً ، ولذلك اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بالتعمير و الانشاء .

مياه الشرب :

ظل معظم سكان الاقليم الشمالى فى الجمهورية العربية المتحدة قبل الوحدة يعانى الحرمان من المياه النقية الصالحة للشرب بالرغم من أن الماء هو مصدر الحياة وأول حاجات الانسان، و ترتب على ذلك أن هاجر عدد كبير من سكان الاقليم الشمالى .

كما اصيب عدد كبير آخر بالامراض والعلل نتيجة استعمال المياه المتجمعة فى البرك والمستنقعات .

تلك هى الصورة الحقيقية لحالة هذا المرفق قبل عهدنا الزاهر ، عهد الاصلاح والتحرر .

ومن ثم وضعت سياسة ثابتة تستهدف تعميم مياه الشراب على أوسع نطاق وبأقل كلفة تتلخص بالنقاط التالية :

١ ـ المبادرة إلى نجدة القرى العطشى بتأمين المياه لها بالصهاريج وقد قامت الوزارة بذلك وبلغ مجموع ما أنفق فى سبيل هذه الغاية ٨٥٦١٣٢ ليرة سورية .

٢ ـ رفع كفاءة المشاريع القائمة فى المدن والقرى بحيث تتأمن الاستفادة منها إلى أعلى حد ممكن وانتفاع أكبر عدد من السكان منها .

٣ ـ وضع أفضلية للقرى العطشى ، فلا يكون تنفيذ المشروعات تبعاً للأغراض والأهواء ، بل تبعاً للحاجة الحقيقية ولمبادىء مقررة ثابتة لاحيدة عنها .

٤ ـ تجميع المشروعات كلما أمكن ذلك ، سواء بالنسبة للمشروعات

القائمة ، أو بالنسبة للمشروعات المقبلة ، وذلك توفيراً لنفقات الانشاء ونفقات الاستثمار وسهولة الادارة والصيانة ، أو تأميناً للاستفادة من العمليات القائمة التى تزيد طاقتها المائية عن احتياج القرية المنشأة من أجلها ، وذلك بتوصيلها إلى القرى المجاورة ضمن حدود الطاقة .

٥ ـ أشرفت وزارة الشئون البلدية والقروية اشرافاً فعلياً على عمليات الاستثمار والصيانة وانشاء مراكز صيانة موزعة حسب التجمعات فى مختلف المناطق ، وعمل دورات تدريبية لرفع مستوى الميكانيكيين الحاليين والميكانيكيين اللازمين للمشروعات قبل اتمامها ، تمهيداً لتوزيعهم عليها بمجرد تسلمها .

٦ ـ الاكتفاء بتوصيل المياه من العملية إلى القرى المستفيدة بواسطة مناهل تكون فى متناول الاهلين . أما فى حالة عمليات القرى الكبيرة ذات الوضع الخاص كمراكز الاقضية أو مراكز السياحة والاصطياف فتعمل تمديدات اضافية حسب مساحة البلدة واتساعها .

٧ ـ العمل على تقوية العمليات الحالية التى قلت غزارة مائها فى السنين الأخيرة للوصول بها إلى ماكانت عليه بقدر الامكان ، وذلك بالبحث عن مياه جديدة أو تقوية المصدر الحالى .

جعل الحد الأقصى لاستهلاك الشخص اليومى هو ٥٠ لتراً فى القرى والبلديات الصغرى ، ولا يمكن التقيد بهذا الحد فى جميع العمليات ، لانه يتوقف إلى حد كبير على غزارة مصدر المياه سواء أكان نبعاً أم بئراً .

٩ ـ عمل حماية وتحسين لمصادر المياه التى تسقى منها القرى مثل الآبار السطحية والاقنية الرومانية والينابيع ، وذلك لزيادة غزارتها ومنعاً من تلوثها .

١٠ ـ تطبيق الاستفادة من مشروعات تجميع مياه الامطار والسيول ، وكذلك الينابيع المؤقتة فى القرى التى تعذر الحصول على مصدر مياه لها بطريقة اقتصادية .

١١ ـ فى حالات الضرورة القصوى يصير تجهيز الآبار التى يثبت نجاحها فى المنطقـــة التى تكون فى حاجة شديدة إلى ميـــاه الشرب ، وذلك بصفة اسعاف لحين اتمام المشروع ، ويتم بتأمين عدد من المضخات والصهاريج والقساطل لتكون على أهبة الاستعداد . وهذا الاسعاف يعجل بالاستفادة من المشروع على الأقل فى تأمين عمليات ضخ المياه .

١٢ ـ الاستفادة من الطاقة الكهربائية كلما أمكن ذلك اقتصادا فى النفقات .

١٣ ـ أما بالنسبة لعمليات المياه فى عواصم المحافظات فقد تم فحصها ومعرفة أسباب العجـــز فى كفاءتها وتقرير العـــلاج اللازم فى كل حالة على حدة :

١٤ ـ مراعاة ما يخص الفرد من تكاليف المشروعات ، لأن من الضرورى الاستفادة من الامكانيات المالية المحدودة للدولة لتأمين ارواء اكبر عدد من الاهلين ، فلا يصرف مبلغ يروى فى مكان ما عدداً معينا من المواطنين كان من الممكن أن يروى عدداً كبيراً فى مـــكان آخـــر ممن هم فى مثل حاجتهم إلى الماء :

وأدى تنفيذ تلك المشروعات إلى تحقيق الأمور التالية :

أولا : فى مراكز المحافظات :

ان مراكز المحافظات هى أماكن تجمعات بشرية كبرى والمشـــاريع التى نفذت أو التى هى قيد التنفيذ سترفع نسبة المستفيدين فيها من المياه النقية من ستين بالمائة فى وضعها الراهن إلى مائة بالمائة باذن الله ، وسيمنح الاهلون من التسهيلات فى دفع الرسوم والتكاليف ما يجعل تأمين المياه فى المنازل ميسوراً لكل طبقات الشعب .

مدينة دمشق :

ان عاصمة الاقليم تتغذى من مياه عين الفيجة ، هذا الماء العذب النقى الصحى . وبالرغم من وفرة هذه المياه ، فان عدا كبيراً من الاهلين كان محروماً من التمتع بها ، وقد عمدت وزارة الشئون البلدية والقروية إلى تعميم المياه فى مختلف انحاء المدينة .

كما أن مؤسسة مياه الفيجة فى وضعها الجديد تعمل الآن على ايصال الماء إلى الضواحى التى ضمت إلى دمشق ، وقد وصلت المياه بالفعل إلى كفر سوسة والقدم ، كما مددت فعلا القساطل الرئيسية إلى منطقة المزة ، ولزم انشاء الخزانات فيها ، وسيتم توصيل المياه إلى أحياء دمشق الجديدة حتى نهاية عام ١٩٦٠ وستوصل المياه إلى منطقة قاسيون فى المنطقة الوسطى وأعلى الجبل

حتى نهاية عام ١٩٦٠ ، والعمل جار الآن لتأمين ذلك . أما منطقة القابون ومنطقة برزة بما فى ذلك المنطقة الحديثة فان ايصال المياه اليهما منوط بانجاز الخزان الشرقى الذى بدىء بتنفيذه وسينتهى انجازه فى نهاية هذا العام ، ويؤمل بعد ذلك أن تؤمن التمديدات إلى المنطقتين المذكورتين خلال العام المقبل ١٩٦١ وهذه المشاريع قد تطلبت تحسين عملية تمديد المياه ضمن المدينة كما تطلبت انشاء خزانات جديدة للتوزيع وخزانات اضافية للتوازن ، وقد بلغت جملة تكاليف هذه المشاريع ٢٣ مليون ليرة سورية رصد منها فى ميزانية المؤسسة لعام ١٩٦٠ وحدها سبعة ملايين ليرة سورية ونصف ، أما المبالغ الاخرى فستؤمن فى الاعوام المقبلة .

حلب :

ان الطاقة اليومية لمشروع مياه حلب فى الوقت الحاضر هى ٣٠ الف متر مكعب ، ومعدل الاستهلاك فى أشهر الشتاء يتراوح بين ٢٧ و٣٠ الف م ٣ أما فى فصل الصيف فيرتفـع الاستهلاك إلى ٤٠ والف متر مكعب . ومن هنا تنشأ الازمة الحادة فى صيف كل عام ، وتضطر المؤسسة لتقنين الكميات المعطاة للأهلين يومياً ، وذلك بقطع المياه عن بعض الاحياء لتلافى الأزمة ، هذا مع العلم بأن نسبة المناطق التى تصل اليها المياه فى مدينة حلب إلى مجموع المدينة هى ثلثان فقط ، أى أن ثلث المدينة محروم من المياه حتى فى فصل الشتاء .

ولذلك وضعت خطة لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع ، وتبلغ الطاقة اليومية الجديدة لهذه المرحلة ٣٠ ألف م ٣ أى أنه بعد تنفيذ هذه المرحلة سيبلغ مجموع الطاقة اليومية ستين الف متر مكعب ، وتبلغ تكاليف هذه المرحلة ١٠ ملايين ليرة سورية .

وقد بوشر بالفعل التنفيذ وقطع المشروع مرحلة كبيرة ، وينتظر أن ينجز حتى نهاية عام ١٩٦١

مدينة حمص :

ان نسبة المستفيدين من المياه فى مدينة حمص لا يتجاوز ستين بالمائة من مجموع عدد السكان ، ولكن التحاليل اثبتت أن هذه المياه ملوثة مع الاسف فى أحياء كثيرة من المدينة بسبب عدم انتظام شبكة المياه ومقدمها .

لهذا عمدت الوزارة إلى وضع مشروع يهدف إلى تحسين المآخذ ورفع كفاءة مؤسسات الترشيح والتصفية ، واصلاح التوصيلات القائمة بقدر الامكان ، مع التوسع فى تمديد الشبكات حتى تشمل جميع انحاء المدينة .

وفى سبيل تنفيذ هذا البرنامج ، أمن قرض من صندوق البلديات بمبلغ مليون لبرة سورية ، أما رصيد التكاليف فسوف يؤمن من موازنة البلدية وقد جرت مناقصة لتوريد القساطل بلغت قيمتها حوالى نصف مليون لبرة سورية ، كما جرت مناقصة لتحسين عمليات الترشيح بلغت قيمتها حوالى نصف مليون لبرة سورية تقريباً ، وتأمل الوزارة أن تنفذ هاتان المناقصتان قريباً واذ ذاك تمكن المباشرة بالاعمال التى تتطلبها عمليات التحسين المذكورة :

مدينة حماه :

ان الطاقة اليومية فى هذه المدينة هى ٧٠٠٠ م ٣ ونسبة المناطق المروية فى المدينة هى ٧٠ ٪ من مجموع السكان ، لذا فان عدداً كبيراً من الاهالى لا يشرب المياه النقية حتى فى الشتاء . أما فى الصيف فان الازمة تبلغ اشدها لأن الحاجة تقدر بـ ١٥ الف م ٣ ، ولذلك وضع مشروع تقدر تكاليفه بـ ٧٠٠,٠٠٠ لبرة سورية لتوسيع عمليات التصفية بحيث يمكن أن نؤمن الكمية المطلوبة فى الصيف والشتاء،وقد أمنت الاموال اللازمة لذلك ، وطلبت من الشركات العروض ، ورسا العرض على شركة بلجيكية ، وسيباشر التنفيذ فوراً وسيتم ، انتهاء هذه المرحلة خلال ثمانية عشر شهراً . هذا وقد دعم مشروع المياه فى هذا العام من بئر ارتوازية حفرت فى المنطقة كتدبير مستعجل، كما ادخلت التعديلات على احواض الترسيب لرفع كفاءتها ، وعولجت المياه بالكيماويات وأثر ذلك على المرشحات فارتفعت كفاءتها بدورها ، واصبحت المياه مؤمنة إلى الاهلين بانتظار انتهاء المشروع الجديد :

مدينة اللاذقية :

ان مصدر المياه مؤمن فى اللاذقية من مياه الآبار السطحية الموجودة بالقرب من المدينة ، وليست هناك حاجة إلى مورد جديد إضافى فى الوقت الحاضر ، إلا أن شبكة المياه من القدم ومن العجز بحيث لاتؤمن المياه إلا إلى ما يعادل ستين بالمائة من مجموع عدد السكان ، كما أن الشكوى كبيرة من عدم ارتفاع المياه إلى الطوابق العليا ، و كل ذلك حدا بالوزارة إلى أن

تقوم بدراسة جديدة لشبكة المياه وإدخال تعديلات كبيرة عليها واستكمالها وتقدر تكاليف المشروع بـ ٦٠٠,٠٠٠ ليرة سورية أمنت كلها وسينتهى المشروع عام ١٩٦٠ :

دير الزور :

يوجد نقص كبير فى كمية المياه المصفاة ، بحيث أن ثلث السكان لايجدون كفايتهم من المياه النقية وتقدر التكاليف الإجمالية لعملية تصفية المياة بنصف مليون ليرة سورية وقد أعلن عن هذه المناقصة بالفعل

درعـــــا :

كانت تتغذى مدينة درعا بالمياه من بئر ارتوازى فى اليادودة يبعد عن الخزان الرئيسى فى درعا مسافة ٧ كيلومترات وكان القطر الداخلى للقساطل التى تجرى فيها المياه ١٠٠ مم وكمية المياه التى تصل الى مدينة درعا لا تتجاوز ١٩ م٣ فى الساعة ، فاذا علمنا أن عدد سكان المدينة يتجاوز ٢٥ ألف نسمة وأن عمر شبكة المياه غير المدروسة يزيد عن ١٢ سنة وأن توسيع المدينة السريع جعل هذه الشبكة عاجزة عن تغذية ربع مساحة المدينة نرى ، مدى الأزمة التى كانت تتخبط فيها المدينة من جراء انقطاع المياه عنها .

ولذلك تم تنفيذ مشروع مياه درعا الحديد من ينابيع عين البصل على مقربة من قرية مزيريب ، وكمية المياه التى ستدفع من ينابيع عين البصل إلى البلدة يمكن أن تبلغ ٣٠٠٠ م٣ فى اليوم وهى تكفى لسكان المدينة حاليا ومستقبلا لسنوات عديدة على أساس أن حاجة الفرد للمياه حوالى ١٠٠ لتر فى اليوم .

وقد بلغت كلفة هذا المشروع حوالى مليون ومائتى الف ليرة سورية .

مدينة السويداء :

استفادت مدينة السويداء قبل عهد الوحدة من قرض بمبلغ اربعمائة الف ليرة سورية صرف لإنشاء شبكة فى المدينة دون التفكير فى مصدر المياه الذى ينضب تدريجياً ويعجز عن تأمين احتياجات أكثر من عشرة بالمائة من سكان المدينة ، مما دعا الوزارة إلى تأمين المياه لهذه المدينة بالصهاريج كحل مؤقت بانتظار ايجاد حل نهائى يقضى على الأزمة .

وبما أن منطقة البريكة قد وجدت فيها طبقة مائية جوفية وافرة ، فقد بدىء بحفر آبار اضافية فى هذه المنطقة على أمل ايجاد كمية كافية لسد حاجة السويداء وعندها ستجر المياه إلى المدينة.وقد قدرت كلفة هذا المشروع بمبلغ (مليون ليرة تقريباً رصدت فى موازنة العام الحالى ١٩٥٩-١٩٦٠)

ثانياً – مشاريع المياه فى المناطق والنواحى والقرى :

مشروعات المياه قبل الوحدة :

بلغ عدد المنتفعين بمياه الشرب قبل الوحدة حوالى ٦٥٪ فى مراكز المحافظات ، و ١٨٪ فى بقية المناطق ، وبلغ المتوسط العام للمنتفعين فى الاقليم بأكمله حوالى ثلث السكان ٣٢٪ هذا قبل الوحدة ، أما ما تحقق بعد الوحدة فيتلخص بما يلى :

١ – مشاريع الإسالة :

محافظة السويداء :

١ – تفجير بعض الينابيع فى محافظة السويداء تمهيداً لجرها ؛

٢ – مشروع آبار ، بريكة ويغذى قرى بريكة ، صلاخد ، جديا ، كفرلحف ، ريمة الفاخور ، مجدل ، ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع ٤٠٨٦ نسمة .

محافظة درعا :

١ – مشروع جر مياه نبع البرك لبلدتى تسبيل وعدوان ؛
٢ – مشروع جر مياه نبع العلق لبلدة كفر ناسج ؛
٣ – مشروع جر مياه نبع المال لبلدان : المال ، عقربا ، كفر شمس ؛
٤ – مشروع جر مياه نبع الصفوقية لبلدة سحم الجولان .
٥ – مشروع جر مياه بئر ازرع لبلدة الدنيبه ؛
٦ – مشروع جر مياه بئر شقرا لبلدتى مجيديل ونجيح ؛
٧ – مشروع جر مياه بئر سحرة لبلدة البطيحة ؛
٨ – مشروع الجوخدار – ويغذى ٢٢ قرية هى :

الجوخدار ، الرزانية ، أم الزيتون ، كفر الما ، أبو خيط ، حيتل ، جبين ، رجم الياقوصة ، خسفين ، خربة القرينات ، ناب العال ، سكوفيا ،

فيق ، كفر حارب ، الدبوسية ، صفورية ، كريز الوادى ، جرنيه ، عيون جديد مجدولية ، البجورية .

٩ – مشروع منكت الحطب،ويغذى أربع قرى هى :
منكت الحطب ، جب الصفا ، عالقين ، أم القصور .
١٠ – الحراك ، ويغذى سبع قرى هى :
الحراك ، دير السلط ، الحريك ، صوره ، علما ، الكتيبة ، خربة ، الغزالة
١١ – مشروع خزان بلدة نوى .
١٢ – مشروع جر مياه درعا إلى عمّان .
١٣ – تفجير نبع الحارة تمهيدا للاستفادة منه .

ويبلغ تعداد المستفيدين بالمحافظة من هذه المشاريع ٥٢٣١٧ نسمة وهم موزعون على ٤٦ قرية .

محافظة دمشق :

١ – مشروع بيت جن بمرحلتيه ، ويغذى خمسا وعشرين قرية هى :
بيت جن ، مزرعة بيت جن ، القنيطرة ، المنصورة ، الثكنات ، حرفا ، حفر ، طرنجه ، جباتا الخشب ، بقعاتا ، عين الحمرة ، قطرانه ، ثلجيات ، عين الحور ، عين الحجل ، حميدية ، المديرية ، صرمان ، عين زيوان ، مومسية ، خويخة ، دلهمية ، سندبانه ، عين العزة ، عين عبشه ، ويبلغ تعداد المستفيدين ٦٩٦٨٥ نسمة .

محافظة اللاذقية :

١ – مشروع الدريكيش :
ويغذى بلدة الدريكيش البالغ تعدادها مع المصطافين حوالى ٧٥٠٠نسمة .

محافظة حمــــاة :

١ – مشروع تلسلحب ، ويغذى قرية تل سلحب .
٢ – مشروع البيضاء ، ويغذى قرية البيضاء .
٣ – مشروع السلمية ، ويغذى بلدة السلمية .

ويبلغ تعداد المستفيدين من المشاريع فى محافظة حماه ٢٧٤١٨ نسمةوهم موزعون على ثلاث قرى .

وتبلغ جملة تكاليف مشاريع الاسالة فى المحافظات السالفة الذكر مبلغ ٥,٣٣١,٢٧٣,٧٥ ليرة سورية .

ويستفيد منها ١٦١٠٠٦ نسمة ، وهم موزعون على ٨١ قرية .

ب – مشاريع الآبار :

محافظة السويداء : ٩ آبار بالمواقع التالية :

خمس آبار بالقرب من قرية بريكة ، بئران لصالح مشروع بريكة والقرى المجاورة ، وتم التعاقد عليها وثلاث لصالح مشروع السويداء والقرى المجاورة لايزال قيد الدراسة إلى أن تظهر نتائج الآبار المخصصة له) .

السويداء ، أم الزيتون ، داكبر ، حيبب .

ويبلغ عدد المستفيدين من هذه الآبار ٢٣١٩٤ نسمة ، وهم موزعون على ١٣ قرية .

محافظة درعا ١٣ بئراً بالمواقع التالية :

مليحة العطش ، بين الحريك ودير السلط ، جديا ، الصنمين ، الشقرانية ، دير العدس ، سميج ، صماد ، طيسيا ، المتاعية ، بصرى ، الشام ، أم الميادين ، شقحب ، ويبلغ عدد المستفيدين ٤٢٣٩٠ نسمة ، وهم موزعون على ٢٨ قرية .

محافظة دمشق ١٣ بئراً بالمواقع التالية :

سقبا ، حرستا ، جرمانا (بئران) داريا (بئران) جديدة عرطوز (بئران) كفر كوق ، زاكية ، مجموعة عربين ، قطنا ، بين بريقة وبئر العجم .

ويبلغ عدد المستفيدين ٧٧١٥٠ نسمة ، موزعين على ٢٣ قرية .

محافظة حمص (١٣) بئرا بالمواقع التالية :

أم الطيور ، الشعلانية ، البطمه ، تل دو ، مجموعة سنيسل ، مجموعة

اللويبدة ، المزينة ، حسياء ، بين السمعليل والغور الغربية ، الزارة ، خربة التين محمود ، شين ، الحراكي .

ويبلغ عدد المستفيدين ٢٣٨٠٠ وهم موزعون على ١٩ قرية :

محافظة حماه ١٧ بئراً بالمواقع التالية :

مدينة حماه (المصيطبة) ، الموعه ، حربنفسه ، الصقيلبية ، أم الطيور ، بيصين ، تل دره ، دير الصليب ، عقارب الكافات ، معر شحور ، اللطامنه ، تيزين ، كرناز ، بين برى الشرقي والغربي ،بين الصبور وجدوعا.

ويبلغ عدد المستفيدين ٣٩٩٥٠ نسمة،وهم موزعون على ١٩ قرية :

محافظة حلب ٥٥ بئراً بالمواقع التالية :

نبل ، حريتان ، أبو الضهور ، عبطين ، معبطلي ، ابين ، الفرعه ، آفس ، السفيرة ، خان شخون (بئران) الهانعة ، الاتارب ، السحاره ، معارة الاتيق ، كفر ديان ، حفسرجه ، ادلب (اربعة آبار) الجيش ، جسر الشغور (بئران) معر تمصرين ، الحاجب ، اعزاز (بئران) اريحا ، عزمارين ، راجو ، كفرنبل ، قرقنيا ، عنجاره ، جرجناز ، معصران ، كفر سجن، بين ميداني ، تازا وشاغي ، مريمين ، بين جويق ودركير ، مجموعة صنوصنو ، تل جبين ، كل جبرون ، سراقب ، حيان ، دارة عزة ، القنبة ، بين حصرين القبلي والشمالي ، جرابلس ، منبج ، الباب ، تادف ، كفرنيا ، أورم ، الجوز ، تلعرين .

ويبلغ عدد المستفيدين ١٩٨٣١٣ نسمة،وهم موزعون على ٦٣ قرية .

محافظة اللاذقية ١٠ آبار بالمواقع التالية :

حصين البحر ، الحصنان ، القنجرة ، زمرين ، زاما ، البودى ، الحميدية ، بين عيسى بكله وقرهطاطا،بسنادا ، جبلة ، ويبلغ عدد المستفيدين ٢٣٨٥٠ نسمة ، وهم موزعون على ١٣ قرية .

محافظة الحسكة ١١ قرية بالمواقع التالية :

حصاوية فوقاني ، خربة العطشان ،تل الفرس ، أم عشبه ، تل معروف ، تل كوشك ، الدرجة ، الرزازة ، عتيق الهوى ، قصرك .

ويبلغ عدد المستفيدين ٩٧٣٥ نسمة ، موزعين على ١١ قرية .

وتبلغ الكلفة العامة لجميع هذه الآبار ٦٨١,٠١٧,٧٠٢ ليرة سورية ويستفيد منها ٤٤٤٧٢٠ نسمة ، وهم موزعون على ١٩٦ قرية .

ج – إسعاف القرى :

الغرض من هذه العمليات الاستفادة من الآبار التي تمت وثبت نجاحها وتأمين مصادر المياه لإرواء العطشى بواسطة الصهاريج وهي :

١ – عملية مؤقتة ببريكة لصالح محافظة السويداء .

٢ – عملية مؤقتة بادلب لصالح بلدية اريحا والقرى المجاورة .

٣ – عملية مؤقتة بالمصطبة لصالح مدينة حماة .

٤ – عملية مؤقتة بالسلمية لصالح السلمية والقرى المجاورة .

٥ – عملية مؤقتة بالصقيلبية لصالح الصقيلبية والقرى المجاورة .

٦ – عملية مؤقتة بداريا لصالح داريا والقرى المجاورة .

وتبلغ الكلفة العامة لهذه العمليات مبلغا قدره ١١٨٩١ ليرة سورية .

ونتيجة لتنفيذ هذه المشاريع جميعها (اسالة – آبار) يبلغ عدد المستفيدين منها ٦٠٥٧٢٦ وهم موزعون على ٢٧٧ قرية ، كما تبلغ كلفتها الاجمالية مبلغ ١٥,٣٣٤,٠٧٧ ل.س. .

وهكذا يبلغ عـــدد المستفيدين من هذه المشاريع بمحافظة حمص ١٦١٠٠ نسمة ، وهم موزعون على أربع قرى .

محافظة اللاذقية :

١ – مشروع حصين البحر، ويغذي حصين البحر والسويداء وزمرين بعجتاز ، ويبلغ تعدادهم ٥٠٠ نسمة .

٢ – مشروع القدموس، ويغذي بلدة القدموس البالغ تعدادها ٢٠٠٠ نسمة .

٣ – مشروع تجميع مياه الأمطار لخمس قرى ، ويجري حالياً تحديد هذه القرى، ويبلغ عدد المستفيدين منها ٥٠٠٠ نسمة .

وهكذا يبلغ عدد المستفيدين من هذه المشروعات بمحافظة اللاذقية ١٢٥٠٠ نسمة وهم موزعون على ١٠ قرى وتم الاعلان عنها .

محافظة حلب :

١ — مشروع ادلب اريحا ويغذى القرى الآتية :

ادلب ، اريحا ، وبعض القرى المجاورة ، ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع ٤٧١٧٣ نسمة ، ويتوقف تنفيذه على نتائج حفر الآبار بالقرب من مدينة ادلب السابقة الاشارة اليه .

٢ — مشروع معر تمصرين ويغذى القرى الآتية:

معر تمصرين ، رام حمدان ، كفر يحمور ، معرة الاخوة ، زردنة، ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع ١٠١٠٠ نسمة .

٣ — مشروع معرة الارتيق ، ويغذى القرى التالية :

معرة الارتيق ، كفر حمرة ، بلبرمون ، ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع ٦٣١٠ نسمة .

٤ — تجمع مياه الأمطار فى خمس قرى جار اختبارها ، ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع ٧٠٠٠ نسمة .

وهكذا يبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع (٦٣٥٨٢) نسمة ، وهم موزعون على ١٩ قرية .

ب — مشاريع حفر الآبار

تجرى حالياً دراسة تحديد مواقع ٢٠ بئراً فى مختلف محافظات الاقليم وينتظر أن تغذى ٢٥٠٠٠ نسمة موزعة على ٢٠ قرية :

وبذلك يبلغ عدد المستفيدين من المشاريع المنوه عنها اعلاه ٨٢٨٦٣ نسمة ، موزعة على ٧٧ قرية ، وتبلغ كلفتها التقديرية ٦,١١٠,٠٠٠ ليرة سورية .

وبتحقيق هذه المشاريع سواء ما هو جار تنفيذه وما هو تحت الدراسة يبلغ عدد المستفيدين منها ٦٨٨٥٨٩ نسمة ، وهم موزعون على ٣٥٤ قرية ، كما تبلغ الكلفة العامة لهذه المشاريع ١٧,٢٦٣,٣٤٠,٧٧ ليرة سورية ، وذلك بخلاف المشاريع العائدة للبلديات ، والتي قامت الوزارة بدراستها وتصرف تكاليفها من موازنة البلديات نفسها .

الصيـــــانة :

لم تكن هناك صيانة لعمليات المياه ، بل كانت موكولة للأهلين يقومون بها بالطريقة التي تناسبهم وحسب امكانياتهم ، وكان من نتيجة ذلك تسليم العمليات إلى أشخاص قليلي الخبرة في ادارة الآلات ، وهذا عرضها لكثرة التعطل وسرعة التلف وقصر عمرها وأوقع الاهالي تحت رحمة مستغلي العمليات الذين يبيعون الماء بأسعار فوق طاقة الفقراء وهم الغالبية في القرية ، لذلك كانت هذه العمليات عبئاً على الأهلين .

وإن البرنامج الضخم الذي تقوم به الوزارة سوف لا يؤتي ثمرته إلا بإنشاء جهاز منظم يقوم بأعمال الصيانة بطريقة مدروسة تحت إشراف الوزارة للقضاء على العيوب الســـابقة ، وحفظاً للأموال التي تنفقها الدولة في هذا الشأن لمداومة استمرار تشغيل العمليات على الوجه الأكمل لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

لهذا قسم الإقليم إلى مناطق حسب تجمعات المشروعات ، لكل منطقة مركز للصيانة ، ويشرف على كل مركز مهندس ميكانيكي يعاونه مساعدون فنيون وميكانيكيون وكهربائيون وعمال ، ويجهز المركز بكافة الأدوات اللازمة للصيانة ، وكذلك قطع الغيار ، ويجهز أيضاً بوسائل الانتقال والنقل الخفيفة والثقيلة . ويقوم المركز علاوة على صيانة اعمال المياه بصيانة محطات الكهرباء بالبلديات في منطقته .

وفي سبيل إعداد الميكانيكيين والكهربائيين اللازمين للعمليات أعدت الوزارة دورات تدريبية لتدريبهم مع الذين يختارون من بين سكان القرى التي بها العملية إن أمكن .

ويقـــوم مركز الصـــيانة بالإشراف على هـــؤلاء الميكانيكيين لمراقبتهم

ورفع مستواهم العملي بارشادهم بواسطة نشرات توجيهية فنية ؛

وهكذا سوف تكون العمليات تحت إشراف فني منظم تتفادى معه الأعطال المتكررة للعمليات ، بل التوقف في كثير من الاحيان ورفع الطاقة وتحسين الكفاية خصوصاً في المشروعات القديمة .

وقد أسس حتى الآن مركزان من هذا النوع : أحدهما في درعا ، ويهتم بالعمليات القائمة في المحافظة المذكورة .

وقد لحظت مبدئياً في موازنة العام المقبل الاعتمادات اللازمة لتأمين صيانة حسنة في سائر المحافظات .

الإســـكان

لاشك في أن المسكن الصحي من أهم مستلزمات الحياة ومقوماتها ، وهو يلي من حيث الأهمية توفير مياه الشرب والغذاء للسكان .

وليس هناك من شك في فوائد تأمين السكن الصحي للمواطنين من شتى نواحي المجتمع الاقتصادية والصحية والاجتماعية ، وقد أمكن تحقيق المكاسب التالية :

١ ـ تخفيض أثمان الأراضي السكنية ، وقد اتخذت الوزارة التدابير اللازمة للقضاء على احتكار الأرض ، وذلك باتباع ما يلي :

(أ) زيادة عدد مناطق التنظيم وتوسيعها بحيث يزداد العرض على الطلب . ومن المعلوم أن المناطق التي نظمت في الماضي كانت ضيقة وغير كافية ، فضلا عن أنها كانت تنفذ بشكل منقطع وببطء شديد . وهذا ما أتاح لبعض المحتكرين الاستيلاء على الأرض والمتاجرة بها على حساب الراغبين بالبناء من ذوي الدخل المحدود . وازدياد المناطق المنظمة الآن وانتشارها في مختلف أنحاء المدن ، وعلى مستويات متعددة ، واتساع مساحتها يؤدي حتما إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأراضي السكنية ويمنع احتكارها ؛

(ب) استملاك الأراضي التي تصلح للسكن في المناطق الخالية ثم تنظيمها وتأمين المرافق لها مما يكفل بيع الأراضي السكنية بأسعار الكلفة ، وقد تم ذلك في دمشق الجديدة ، وبرزة ، ومنطقة الجريد في جبل قاسيون ؛

(ج) إقامة المناطق السكنية الجديدة فى الأراضى الصحراوية الرخيصة بدلا من تنظيم المناطق المثمرة أو المشجرة ، وبذلك تتحقق غاية مزدوجة الاهداف فيحفظ للمدن إطارها الأخضر الجميل وانتاجها الزراعى الوافر ، كما تؤمن للبناء اراض رخيصة الثمن ، جميلة الموقع .

٢ - تشجيع قيام الجمعيات التعاونية السكنية ، فقد صدر القانون رقم ٢٣٠ المتعلق باقراض الجمعيات التعاونية ، والذى شجع على تأليف هذه الجمعيات وتأمين القروض لها . وقد وضعت الأسس اللازمة لتأسيس جمعية تعاونية للسكن فى مؤسسة مياه عين الفيجة، على أن تقرض من احتياطى تعويض التسريح المتجمع لدى هذه المؤسسة وفق اسس سليمة تراعى قدرة الاعضاء على السداد ، على ألا يزيد القسط الشهرى الذى يدفعه العضو عن ثلث راتبه الشهرى ، وهو يعادل بدل الايجار الذى يدفعه المستأجرون بصورة عامة فى الاقليم السورى :

وستقوم بقية المؤسسات بمؤازرة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل باجراءات مماثلة :

٣ - القيـــام بمشاريع سكنية ابتغـــاء توفير مناطق رخيصة للسكن أو ابتغاء انشاء مساكن توزع على ذوى الدخل المحدود بسعر التكلفة ومقسطة على سبع سنوات .

وقد وضعت المشاريع التـــالية موضع التنفيذ والدراسة فى دمشق خلال العامين السابقين :

١ - مشروع دمشق الجديدة :

هدف هذا المشروع هو حل أزمة السكن من الدرجة الأولى لذوى الدخل المحدود ، اذ يؤمن شراء قطع الاراضى الجاهزة للبناء بسعر التكلفة أو شراء البيوت الرخيصة التى تتوفر فيها كافة الشروط الصحية والعمرانية على عدة أقساط ، وسعر التكلفة هو فى حدود الامكانيات الشرائية للطبقة المتوسطة والطبقة دون المتوسطة، وبالنظر إلى الأهمية الكبرى المعلقة على هذا المشروع فإن من المفيد ذكر بعض التفاصيل عنه فيما يلى :

أولا — بلغت مساحة الأراضي المستملكة ٣٤٧ هكتارا خصص منها ١٢٤ هكتاراً للمقاسم المعدة للبناء ، بما في ذلك الحدائق الخاصة بهذه المقاسم و ٥٤ هكتارا للطرق والساحات ، و ١٣ هكتارا للحدائق العامة و ٢١٦ هكتاراً لأغراض التحريج :

ويبلغ مجموع المقاسم المعدة للسكن ١٢٧٣ مقسما تستوعب ٨٦٦٣ وحدة سكنية ، وتتسع لقرابة ٤٤٠٠٠ نسمة ، وبها ١٦ مدرسة و ٨ أسواق و ١٠ حدائق :

وأمنت مياه الشرب اللازمة لها من مشروع الفيجة ، فتم تمديد الخط الرئيسي ، وبوشر بناء الخزانات ، وتم التعاقد على شراء الأنابيب اللازمة للخطوط الفرعية ، ومنهاج التنفيذ قائم على إنجاز عملية البناء برمتها خلال هذا العام كما أسلفت من قبل :

كما تم حفر بئر لسقاية الأشجار والحدائق ، وتم تركيب مضخة كهربائية عليه ، وهذا البئر يؤمن ٣٥ مترا مكعباً في الساعة الواحدة ، وهذه الاستطاعة كافية لتحقيق الغرض الذي أنشىء البئر من أجله :

وتم التعاقد مع مؤسسة كهرباء دمشق على تأمين التيار الكهربائي الكافي للمنطقة بشكل يؤمن وصول الكهرباء إلى المنازل والشوارع في وقت ينسجم مع حركة البناء الملحوظة .

وتم تلزيم بناء ٨ عمارات سكنية بارتفاع أربعة طوابق تحتوي على ٢٧٠ وحدة سكنية تنتهي كلها في هذا العام ان شاء الله :

خامساً — قدرت تكاليف تأمين الاستملاك وتأمين المرافق بحوالي ٢٢ مليون ليرة سورية ، ويقدر أن بيع المقاسم سيغطي هذه النفقات :

٢ — حي الميدان الجديد :

يقع مشروع الميدان الجديد (الزفتية) شرقي حي الميدان ، وهو حي قديم تقطنه الطبقة العمالية الفقيرة ، ولذلك فان هذا المشروع بحكم موقعه يحل قسما كبيراً من مشكلة السكن بالنسبة إلى هذه الفئة ، وقد اعتمد بصورة رئيسية على استملاك الأراضي الرخيصة الثمن التي نظمت تنظيما فنياً يؤمن

٥١٧ مقسما من مساحات مختلفة تدخل فى امكانيات الفقراء والطبقة دون المتوسطة ، وقد أمنت لهذه المقـــاسم مرافقها الرئيسية من طرق وحدائق ومدارس ومعابد وغيرها .

وستتسع هذه المقاسم السكنية لحوالى ثلاثة آلاف مواطن ، ومساحة كل منها تتراوح بين ٨١ و ٣٠٠ م٢ ويبنى فيها من ٣ إلى ٥ غرف ، وهكذا تضم هذه المنطقة مقاسم من فئات متعددة تؤمن جميع الرغبات .

وقدرت تكاليف المشروع بأكمـــله بـ (١,٩٦٤,٧٥٠) ل.س. ويشـــمل تكاليف الاستملاك والمرافق العامة من اسيقة وفتح الطرق وتعبيدها وتزفيتها وكذلك الارصفة ، وتسوية الحدائق العامة الخ ...

هذا وقد لزم إنشـــاء ٢٧٠ وحدة سكنية ، وأعمال البناء قائمة الآن وينتظر أن تنجز فى أوائل العام المقبل ، كما أمن ايصال المياه والكهرباء إلى المنطقة ، وانجزت الدراسات المتعلقة بشبكة الطرق والمجارى ، وسيطرح تنفيذها فى المناقصة خلال الشهر المقبل

٣ ـ مشروع برزة :

تقع منطقة برزة إلى الشمال الشرقى من مدينة دمشق ، وتقوم شركة اونياك النمساوية بتخطيط هذه المنطقة ، تمهيداً لجعلها منطقة سكنية تخفف مع غيرها من المناطق عن الضغط المتزايد على قلب دمشق .

وتبلغ مساحة الاراضى فى هذه المنطقة زهاء ٢,٢١٠,٠٠٠ متر مربع وأكثرها قاحل إلا من بعض أشجار مبعثرة من الزيتون لا تصلحها المياه قد أخذت طريقها نحو الذبول ، وقد استكملت هذه الاراضى وخمنت تخميناً ابتدائياً ، وهى فى طور التخمين التحكيمى ويقدر عدد السكان الذين يمكن أن يستوعبهم المشروع بحوالى ٣٠ الف نسمة .

مشروع قاسيون الجريد ، وقاسيون الجبل :

ان الخطوة التالية فى مشاريع الاسكان بدمشق ستظل فى منطقة الأراضى القاحلة ، وقد استكملت بالفعل اراضى منطقة الجريد بقاسيون ، وتتخذ الآن الاجراءات اللازمة لاستملاك ظهر الجـــبل ، وسيتم تنظيم هاتين المنطقتين فى الوقت المناسب لتساهم فى حل مشاكل الإسكان فى مدينة دمشق .

في حلب :

نفذ في حلب مشروعان للاسكان : احدهما مشروع الفردوس ، والثانى مشروع السبيل ، أما مشروع الفردوس فيتألف من ٢٥٣ وحدة سكنية مجهزة بكل الوسائل الصحية والمرافق والخدمات ، وقد كلف هذا المشروع بكامله مع مرافقه الداخلية مبلغ ٢,١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية بمعنى أن الوحدة السكنية في هذه المنطقة تكلف وسطياً مبلغ ٦٠٠٠ ليرة سورية ، وقد تم توزيع هذه المقاسم على الفقراء من سكان حى المغاير الذين كانوا يسكنون الكهوف التي هي أقرب إلى القبور منها إلى المساكن :

وأما مشروع السبيل — ثكنة طارق بن زياد — فيتألف من ٧٩ وحدة سكنية كلفتها ١,٢٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ، ويتراوح سعر الوحدة بين ٨٠٠٠ و ١٦٥٠٠ ليرة سورية ، وقد انتهت اعمال هذا المشروع بتاريخ ١٠-١-١٩٦٠ وسلمت أسناد التمليك بيد سيادة بطلـنا الملهم الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الوحدة (شباط) المنصرم :

في مدينة حمص :

في منطقة الفردوس غربي حمص ستقام مجموعات سكنية متوسطة وتعاونية يبلغ عدد وحداتها ٢٠٩١ وحدة سكنية تكفي لإيواء حوالى عشرة آلاف نسمة . وقد لحظت لهذا المشروع المرافق العامة الضرورية من مدارس وحدائق عامة وأسواق تجارية ومستوصف ومعهد ومركز بريد وبرق ومركز للشرطة . والمشروع تقوم به إحدى الشركات الوطنية ، ويؤمل أن يؤدى تنفيذه إلى تخفيف أزمة اراضي البناء ، وقد اتفقت الوزارة مع الشركة المذكورة مبدئياً على أن تتولى انجاز المساكن الشعبية والمرافق خلال خمس سنوات .

في مدينة اللاذقية :

تم استملاك بعض الأراضي الصالحة للبناء ابتغاء تقسيمها وبيعها بالتقسيط لذوى الدخل المحدود :

وقد تمت حتى الآن عملية الاستملاك وبوشر بيع المقاسم وتعدادها بلغ ٨٠٠ مقسم تقع في منطقة طوق البلد ، وتتسع لنحو ٧٨٠ وحدة سكنية

وقد لحظ المشروع إنشاء مدرسة ابتدائية ضمن المنطقة ، وبناء سوق ومستوصف كما لحظ إقامة حدائق عامة تبلغ مساحتها ٩٧٩٦ م ٢ ، أما المقاسم المعدة للبناء فتبلغ مساحتها ٦٢٠١٠ م ٢ ويتراوح عدد الغرف فى كل مقسم بين ٢ و ٣ و ٤ غرف مع المتفعات الضرورية .

أما كلفة المشروع بكامله مع المرافق العامة الداخلية فتبلغ ١,٢٧٠,٢٥٨ ليرة سورية منها ٥٧٦,٠٠٠ ليرة سورية هى كلفة المرافق العامة .

ويعادل السعر الوسطى للمقسم نحو ٢١٠٠ ليرة سورية . ويجدر بالذكر أن الوزارة أجرت مؤخراً مناقصة لبناء ٤٨ وحدة سكنية فى مدينة اللاذقية تبلغ تكاليفها ٣٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ، وقدمت العروض المتعلقة بها بتاريخ ١٩٦٠/٦/١١ وسيبت فيها فى وقت قريب :

فى مراكز محافظات : حماه ، ودير الزور ، والحسكة ، ودرعا ، والسويداء :

نظمت بعض الأراضى فى هذه المدن لتكون مناطق سكنية ، واستفيد من أجل ذلك من أراضى المطارات الملغاة كالحسكة ودرعا ، وقد أعلن عن بناء وحدة سكنية فى كل من حماه ، ودير الزور تبلغ كلفتها ٦٠٠,٠٠٠ ليرة سورية و ٦٤ وحدة سكنية فى درعا تبلغ كلفتها ٤٠٠,٠٠٠ ليرة سورية و ٥٦ وحدة سكنية فى السويداد تبلغ كلفتها ٣٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ، وقد فضت العروض لهذه المساكن فى ١٩٦٠/٦/١١ وسيتم التلزيم والمباشرة بالعمل خلال الشهر المقبل ان شاء الله :

السياحة والاصطياف فى الأقليم السورى

الاقليم السورى بلد سياحى بالطبيعة ، يجمع كل المقومات التى تجعله مهيئاً لكى يحتل مركزاً مرموقاً بين مراكز السياحة والاصطياف والاشتاء المشهورة فى العالم .

العناية بالسياحة والاصطياف قبل الوحدة :

لم يكن للحكومات السابقة في مجال السياحة والاصطياف نشاط مذكور قبل الوحدة ، كما لم تكن هناك خطة للرقي بالسياحة بشكل عام ، فضلا عن عدم وجود أية معلومات أو بيانات أو احصاءات تبين للمسئولين السبل التي يمكن بها استغلال هذه الطاقة المعطلة .

وفي حقل الدعاية كان التقصير ملموساً في كافة النواحي ، وكانت المناطق السياحية ومناطق الاصطياف والاشتاء مجهولة حتى من أهل الاقليم نفسه .

ولم تكن هناك ميزانيات تذكر للنهوض بمشاريع السياحة ، بل كان الأمر مقتصراً على تخصيص إعانات تافهة كانت تصرف في كثير من الاحيان في غير مواضعها أو لتحقيق مشاريع اخرى لاتمت إلى السياحة بصلة ، أو تنفق بدون تدقيق من الناحية الفنية والمالية .

ففي عام ١٩٥٥ بلغ مجموع الاعانات الممنوحة (١٤٠) ألف ليرة سورية فقط .

وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع الإعانات الممنوحة (١٥٢) ألف ليرة سورية فقط .

هذا وقد بلغت ميزانية السياحة والاصطياف منذ الوحدة ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف ليرة سورية سنوياً .

في محافظة اللاذقية :

— صلنفة : صرف مبلغ ٢٨٢ الف ليرة سورية لشراء مجموعة كهربائية وتحسين شبكة الكهرباء فيها ، ولإنشاء مخيم فيها وتحسين الفندق وإكماله .

— دريكيش : صرف مبلغ ٢٨٥ الف ليرة سورية لمشروع المياه والكهرباء ولتعبيد وترفيت الطريق فيها .

— سلمى : صرف مبلغ ٧٠ الف ليرة سورية لشراء مجموعة كهربائية ومد الشبكة ، ولطريق سلمى دورين .

ـ كسب : صرف مبلغ ١٥٥ ألف ليرة سورية لإنشاء مقصف ولتقوية مشروع الكهرباء ، ولتعبيد وتزفيت الطرق الداخلية

ـ فرنلق : صرف مبلغ ٤٣ ألف ليرة سورية لإنشاء المخيم والكهرباء

ـ اللاذقية : صرف مبلغ ٢٥ الف ليرة سورية لإنشاء مركز استعلامات سياحي :

ـ مشتى الحلو : صرف مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية للمياه :

ـ الحفة : صرف مبلغ ٢٠ ألف ليرة سورية للكهرباء

في محافظة دمشق :

ـ وادي بردى : صرف مبلغ ١٧ ألف ليرة سورية لتنوير قرى الوادي

ـ نبع بردى : صرف مبلغ ١٧ ألف ليرة سورية لتعبيد وتزفيت الطريق

ـ بلودان : صرف مبلغ ٥٤٥ ألف ليرة سورية لاصلاحات الفندق واضافة صالونين فيه وبناء مطبخ حديث ومستودعات وتجديد الاثاث ولإصلاح لمسبح و ولطريق المعاصر .

ـ الزبداني : صرف مبلغ ٨٠ ألف ليرة سورية لتجديد مقهى المنشية

ـ الزبداني : صرف مبلغ ٨٠ ألف ليرة سورية لتجديد مقهى المنشية ولطريق الزبداني جرجانية .

ـ بقين : صرف مبلغ ١٥ ألف ليرة سورية لتحسين النبع :
يبرود : صرف مبلغ ١٩٠ ألف ليرة سورية لمشروع الكهرباء وتزفيت الطريق الرئيسي والاستملاكات .

ــ معلولا : صرف مبلغ ٤٠ ألف ليرة سورية لمشروع المياه ؛

ــ صيدنايا : صرف مبلغ ٣٥ ألف ليرة سورية لمشروع المياه ؛

ــ منين : صرف مبلغ ١٣ ألف ليرة سورية لإنجاز مقهى ؛

ــ التل : صرف مبلغ ١٣٠ ألف ليرة سورية لاستملاك اراضى للحديقة والطرقات .

ــ البنك : صرف مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية لتعبيد وتزفيت الطرق الداخلية .

ــ قاره : صرف مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية للكهرباء .

ــ عرنه : صرف مبلغ ٧٥ ألف ليرة سورية لمشروع الكهرباء ولإكمال طريق عرنة الرئيسى ؛

ــ دمشق : صرف مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية لإنشاء مركز استعلامات فى مطار المزه .

فى محافظة حلب :

ــ كفر جنة : صرف مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة سورية لإنشاء مقصف مع الاستملاك وطريق وكهرباء وماء ؛

ــ اريحا : صرف مبلغ ١٨٦,٢٠٠ ليرة سورية للمياه والكهرباء وترميم الحديقة والفندق وتعبيد وتزفيت طريق نجله ــ جبل الاربعين ؛

ــ حلب : صرف مبلغ ٢٥ ألف ليرة سورية لإنشاء مركز استعلامات سياحى .

فى محافظة حماه :

ــ وادى العيون : صرف مبلغ ١٥ الف ليرة سورية ثمن مجموعة احتياطية للكهرباء .

– مصياف : صرف مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية لبنـاء الطابق الأرضى للفندق فى محافظة حمص :

– حمص : صرف مبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية ثمن استملاك اراضى قرب المياس .

في محافظة درعا :

– بصرى : صرف مبلغ ٦٥ ألف ليرة سورية لمقصف فى القلعة ، هذا ويجرى الآن تنفيذ المشاريع التالية:

في محافظة اللاذقية :

– صلنفة : تنفيذ طرق واستهلاك ملاعب وإنشاء تيراس وصالة سهرات ، وتقدر التكاليف بـ ٢٢٠ ألف ليرة سورية :

– كسب : تنفيذ تعبيد وترفيت طرق بتكاليف تقدر بـ ٢٠٠ ألف ليرة سورية .

– الفرنلق : تنفيذ تعبيد وترفيت طريق الفرنلق الرئيسى وتقدر التكاليف بـ ١٠٠ ألف ليرة سورية .

– اللاذقية : تنفيذ البلاج مع الطريق والمياه والكهرباء وتقدر التكاليف بـ ٦٠٠ ألف ليرة سورية .

– طرطوس : تنفيذ البلاج وتقدر التكاليف بـ ١٨٠ ألف ليرة سورية .

– مشتى الحلو : تنفيذ طريق صافيتا– مشتى الحلو بتكاليف تقديرية لمبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية .

في محافظة دمشق :

– بلودان : تنفيذ صالة الموسيقى بتكاليف تقدر بـ ٢٠٠ ألف ليرة سورية واستكمالات قرب الفندق بتقدير ١٠٠ ألف ليرة سورية .

– الزبداني : تتمة تنفيذ حديقة المنشية بـ ٥٠ ألف ليرة سورية ؛

– نبع بردى : تنفيذ تنظيف النبع بتكاليف ٣٠ ألف ليرة سورية ؛

– جديدة يابوس : انشاء مقصف ومكتب للسياحة على الحدود السورية اللبنانية بتكاليف تبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية .

– عرنة : تنفيذ طريق عرنة إلى رأس النبع وانشاء مقهى مع المياه والكهرباء بتكاليف ١١٥ ألف ليرة سورية تقريباً .

– معلولا : تنفيذ تعبيد وتزفيت الطريق بكلفة ٥٠ ألف ليرة سورية تقريباً .

– يبرود : تنفيذ مقهى جديد مع حديقة بكلفة تقديرية تبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية .

في محافظة حماة :

– حماة مشروع انارة وتحسين النواعير واستملاك الحدائق وانشاء مقصف بتكاليف تقديرية تبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية .

– وادي العيون : مشروع تعبيد وتزفيت الطريق بكلفة تقديرية مقدارها ١٧٠ ألف ليرة سورية .

– مصياف : بناء طابق إضافي للفندق بكلفة ٥٠ ألف ليرة سورية تقريباً ؛

في محافظة حلب :

قلعة سمعان : مشروع إكمال تعبيد وتزفيت الطريق بتكاليف تقديرية تبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية ؛

في محافظة حمص :

– تدمر : مشروع المياه بتكاليف تقريبية ١١٠ آلاف ليرة سورية ؛

– قلعة الحصن : مشروع إكمال تعبيد و تزفيت الطريق بكلفة ٥٠ ألف ليرة سورية ؛

في محافظة درعا :

— بصرى : مشاريع تعريض الطريق الموصل للمدرج وتوصيل المياه وإصلاح البركة ، واستملاكات للاراضي الواقعة بين المدرج وحوض المياه بتكاليف ١٥٠ ألف ليرة سورية تقريباً.

— مزيريب : مشروع إنشاء مقصف بـــكلفة تقديرية تبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية .

الكهرباء

يبلغ مجموع القدرة الكهربائية المولدة في الاقليم الشمالي عام ١٩٥٨ ٣٠٣ مليون ك.و.س. يخص المـــدن منها ٢٨٧ مليـــون ك.و. س ، ويخص الأرياف ١٦ مليون ك.و.س. فقط علمـــاً بأن الريف السوري يعادل (٧٢,٥٪) من مجموع سكان الاقليم ، وهكذا فان الريف في حقل الكهرباء لحق به اهمال كبير كما هو الحال في حقول الخدمات الأخرى .

وبلغ عدد مرافق الكهرباء في الاقليم السوري يوم ١-٢-١٩٥٨ أي بتـــاريخ احداث هذه الوزارة ٧٦ مرفقاً لتوليد وتوزيع الكهرباء يستفيد منها ٦٨٣٠٠٠ مواطن وهي موزعة كما يلي :

٣٥ مرفقاً تملكها البلديات مباشرة ، ويستفيد منها ٣٣٤٠٠٠ مواطن .

٢١ مرفقـــاً تملكها شركات أهلية ذات امتياز يستفيد منها ٢٠٣٠٠٠ مواطن .

١٩ مرفقاً تستمد الكهرباء من شبكة مؤسسة كهرباء دمشق يستفيد منها ١٣٦٠٠٠ مواطن .

١ مرفق واحد يستمد الكهرباء من شبكة مؤسسة كهرباء حمص يستفيد منه ١٠٠٠٠ مواطن .

وتبلغ نسبـــة هؤلاء المستفيدين بالإنارة إلى مجموع سكان الريف ٢٢,٧٪ بالمائة .

وقد تم تنفيذ المشروعات التالية خلال العامين الماضيين :

أولا : تدعيم وتوسيع المشاريع التالية :

عين العرب ، سراقب ، اريحا ، سلقين ، معرة النعمان ، سلنقة الحفة ، كسب. وقد زادت بنتيجة هذا التدعيم الاستطاعة التأسيسية لهذه المشاريع بما يعـادل ٩٠٣ ك.ف. استفـاد منها ٥٤٣٠٠ مواطن وبلغت تكاليفها ٣٩٩,٢٠٠ لبرة سورية ، وليس من المبالغـة القول بأن بعض هذه المشاريع قد أنقذ من التوقف الكلي :

ثانياً — نفذت مشاريع جديدة : شملت المناطق والنواحي والقرى التالية :

عرنة ، سقبا ، حمورة ، جديدة الوادى ، اشرفية الوادى ، عين الخضرا ، صحنايا ، بييلا ، المعضمية ، اشرفية صحنايا ، الفيجة ، عرفة ، بسيمة ، يلدا — فى محافظة دمشق ، وتل رفعت ، تادف ، ارمناز فى محافظة حلب ، ودريكيش ، ارواد ، سلمى فى محافظة اللاذقية ، والسبخة فى محافظة دير الزور ، ورأس العين فى محافظة الحسكة ، وغباغب ، الصنمين شيخ مسكين ، ازرع البلد ، لوى فيق ، اسكوفيا ، كفر حارب فى محافظة درعا ، والقرية فى محافظة السويداء :

وقد بلغ عـدد المستفيدين من هذه المشاريع ٩٤١٤٣ مواطنا ، وبلغت تكاليفها ٢٢٣٤٤٥٩ لبرة سورية .

ثالثا — أمنت لشركات التنوير الخاصة القائمة : مساعدات هامة ومن ذلك :

قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بمساعدة شركة كهرباء اريحا بمنحها قرضاً لشراء مجموعة كهربائية احتياطية ، وكذلك عمدت إلى مساعدة شركة كهرباء الباب الاهلية بمنحها قرضاً لاستعماله فى توسيع شبكة التوزيع الكهربائية ، كما لجأت إلى شراء شركات الكهرباء الأهلية فى سلقين وسراقب وسرمين وبيرود لعجزها عن تقديم القدرة الكهربائية إلى المواطنين من أهل هذه القرى بأسعار مناسبة وبكميات كافية ، ثم قامت بتدعيمها وتجديدها بعد أن ألحقتها مباشرة بالبلديات .

كما قامت الوزارة بتخفيض اسعار القدرة الكهربائية فى مرافق كهرباء : الميادين ، وادلب ، والسويداء ، وتدمر بالاستناد إلى دراسات اقتصادية. بسعر

الكلفة بشكل يؤمن مصلحة المستهلكين من المواطنين ويضمن لمرافق الكهرباء التي خفضت تعريفاتها الدخل اللازم والكافي لاستمرار المرفق في تقديم الخدمات المرجوة منه ، وفي هذه الأمثلة نماذج واقعية لتعاون الدولة والشركات على تحقيق الخدمات العامة بشكل يضمن مصلحة المواطنين وتأمين استثمار مناسب لرأس المال الخاص :

التخطيط والتنظيم والاستهلاك

تتطور المدن والقرى في الاقليم الشمالي وتنشيط الحركة العمرانية به بشكل ملحوظ ، ولمواجهة هذا التطور السريع يجب وضع مصورات تخطيطية للمدن والقرى الطامحة تتلاءم وحاجتها في الحاضر والمستقبل ، مبنية على أسس فنية وعلمية سليمة تؤمن نموها وتحقق حسن تنسيقها وتوفر الخدمات والمنافع العامة وأماكن الترفيه للمواطنين فيها :

وقد تمت الأعمال التالية خلال العامين السابقين :

أولا — انجاز المصورات الطبوغرافية للمدن وللقرى التالية :

١ — حمص ٢ — حماه ٣ — الحسكة ٤ — القامشلي ٥ — التل ٦ — يبرود ٧ — معلولا — ٨ منطقة الزبداني ٩ — القنيطرة ١٠ — درعا ١١ — بصرى الشام ١٢ — الشيخ مسكين ١٣ — تدمر ١٤ — السويداء ١٥ — شهبا ١٦ — السلمية ١٧ — طرطوس ١٨ — بانياس ١٩ — لرواد ٢٠ — كسب ٢١ — اريحا ٢٢ — جبل الاربعين — ٢٣ — عفرين ٢٤ — رأس بن هاني .

ثانياً — التعاقد على وضع المصورات الطبوغرافية أو استكمال الموجود منها في الأماكن التالية :

مصياف — الرستن — تلكلخ — جبلة — محردة — حرستا — معرتمصرين .

ثالثاً — المباشرة بوضع مخططات تنظيمية للمدن والقرى التالية تؤمن نموها وامتدادها العمراني لمدة ثلاثين عاماً سواء عن طريق شركات اجنبية أو بواسطة جهاز الوزارة :

مدينة دمشق في محافظة دمشق

منطقة الزبداني في محافظة دمشق

منطقة التل فى محافظة دمشق

منطقة القنيطرة فى محافظة دمشق

منطقة أريحا فى محافظة حلب

منطقة عفرين فى محافظة حلب

منطقة اللاذقية فى محافظة اللاذقية

منطقة طرطوس فى محافظة اللاذقية

منطقة بانياس فى محافظة اللاذقية

منطقة كسب فى محافظة اللاذقية

منطقة صلنفة فى محافظة اللاذقية

منطقة جزيرة ارواد فى محافظة اللاذقية

منطقة حمص فى محافظة حمص

تدمر فى محافظة حمص

حماه فى محافظة حماه

درعا فى محافظة درعا

بصرى فى محافظة درعا

لوى فى محافظة درعا

السويداء فى محافظة السويداء

دير الزور فى محافظة دير الزور

الرقة فى محافظة الحسكة

القامشلى فى محافظة الحسكة

الحسكة فى محافظة الحسكة

ويبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع ما يتوف عن المليون نسمة كما تبلغ تكاليف هذه المشاريع ١,١٢١,٣٠٠ ليرة سورية تقريباً :

المجـــارى

لم يكن وضع المجارى فى الاقليم أحسن حالا من وضع المرافق الأخرى، بل إن هذا الحقل الهام من حقول الخدمات العامة متأخر جداً عما سواه بالرغم من أن تنقية المجارى ، وهى مرتع الجراثيم والآفات والامراض وكف اذاها عن المواطنين ، يأتى بلا ريب فى طليعة المشاريع الصحية الحيوية التى يجب وأن تكون محل عناية واهتمام ، وإهمال ذلك يجعل المدن مكتظة بالحشرات الهوام ، معرضة لأشد أخطار الاوبئة .

فدمشق عاصمة الاقليم تصرف مياه المجارى بدون تنقية فى نهر بردى وفروعه مباشرة حتى أن بعض هذه الفروع ليس فى الواقع إلا مجارى مكشوفة يرتع فيها البعوض والذباب ، وينتشر منها إلى احياء المدينة وشوارعها ثم تسر فى هذه الفروع لتختلط بمياه النهر فتلوثها وينتقل الضرر بشكل خطورة إلى القرى سواء لأن مياه الأنهر تستعمل فى بعض الأحيان للشرب أو لرى الخضروات التى تؤكل طازجة ، أو لتسرب هذه المياه إلى الطبقات السطحية والجوفية مما قد يعرض المياه الموجودة فى هذه الطبقات للتلوث .

وفى حلب شبكة من الأسيقة متفرعة مع شوارعها،وتشمل معظم الأحياء، وتتجمع فى نهاية المدينة فى سياقين رئيسيين ، ومن هذين السياقين تنحدر مياه المدينة لتروى ما بها من المزروعات المختلفة .

وحمص وحماه وغيرهما من مدن الاقليم ليست أسعد حالا ، فان هذه المدن تصرف مياهها القذرة فى أنهر تتلوث مياهها ، أو فى وديان أو منخفضات تتجمع فيها هذه المياه فى مستنقعات وبرك أو فى البحر ، فتنتشر الأقذار على الشواطىء .

وقد تم إنشاء الكهاريز فى الأحياء الفقيرة،بل إن انشاء هذه الكهاريز جاء فى طليعة المشاريع التى تعنى بها البلديات ، وترصد لها قسما كبيراً من موازناتها السنوية .

كما وضعت خطة لتغطية الأنهر الممتدة فى شوارع دمشق ، وستوضع بعض مشاريع التغطية موضع التنفيذ هذا العام ، ولكن ذلك كله لا يغنى عن التفكير فى وضع خطة شاملة لتنفيذ مجار تصرف أذاها عن الناس بصورة

نهائيـــة ، وقد وضعت بالفعل هذه الخطة ، بوشر التنفيذ بالفعل فى الحسكة بمناســبة اقامة مشروع جديد للمياه فيها ، وسيكلف تنفيذ المشروع فى هذه المدينة قرابة ٣٧٥,٠٠٠ ليرة سورية ما بين شبكة أسيقة ومحطة ضخ .

الطرق والمنشآت العامة

بلغ مجموع ما صرف على أعمال مشروعات الطرق منذ بدء الوحدة حتى الآن أى خلال عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ و ١٩٥٩ — ١٩٦٠ حوالى ١٢ مليون ليرة سورية ، بينما بلغت فى الأربع سنوات التى سبقت قيام الوزارة حوالى ثمانية ملايين ليرة سورية فقط ، وهذا الرقم وحده كاف للدلالة على مدى النشاط الذى بذل فى هذا السبيل :

إن للمنشئات العامة فى البلديات تأثيراً ملحوظاً فى تنشيط الحالة الاقتصادية فيها ، سواء أكان ذلك التأثير مباشرا أم غير مباشر ، فالاسواق التجارية مثلا لها تأثيرها المباشر على تشجيع الحركة التجارية :

وإنشاء الأندية الثقافية والرياضية والملاعب يؤدى حتما إلى خلق مجتمع أفضل من حيث تربية الشبيبة تربية اجتماعية ورياضية صحيحة ، وبث روح التعاون والتضامن بين كافة الافراد :

وكذلك فإن المنشئات الأخرى تفضى إلى تشجيع الحركة العمرانية ورفع مستواها الصحى والاجتماعى :

وقد تمت الأعمال التالية خلال عامى الوحدة السابقين :

دمشق :

١ — إقامة بناء جديد على ارض وقف التكية المولوية مؤلف من سبعة طوابق؛

٢ — بناء دار للأيتام لإيواء مائتين وخمسين يتيما ؛

٣ — تجديد بناء جامع المعلق :

٤ — بناء جامع الأفرم فى المهاجرين :

٥ — تصوين جامع المرابط فى المهاجرين :

٦ — توسيع جامع المرابط فى المهاجرين

٧ — اصلاح الفسيفساء فى الجامع الأموى ؛

٨ — تأسيس جامع المؤيدية ؛

٩ — اقامة بناء على أرض وقف القشماسى فى سوق الحميدية ؛

١٠ — تجديد دورات المياه لجامع الأموى وغيره ؛

حلب :

١ — تم بناء عشرة أبلية للاستثمار فى أماكن مختلفة من المدينة تقدر تكاليفها بما يقرب من عشرة ملايين ليرة سورية ؛

٢ — أنشئت ثمانية جوامع فى الاماكن التى لا توجد فيها جوامع من المدينة ، وتقدر تكاليفها بنحو مليون ليرة سورية ؛

٣ — وسعت سبعة جوامع ثبت أنها أصبحت تضيق بروادها ، ووضعها الهندسى يساعد على التوسيع اللازم ، وكلفة ذلك تبلغ سبعمائة ألف ليرة سورية ؛

٤ — تم إنشاء دار للعجزة وما زالت قيد الإنشاء ، وتقدر نفقتها باربعمائة ألف ليرة سورية ؛

٥ — انشئت ثلاثة مستوصفات للتطبيب المجانى فى أماكن مختلفة من المدينة ؛

حمص :

١ — تم إنشاء رواق إضافى لجامع خالد بن الوليد مع تنظيم الباحة الخارجية وأماكن الوضوء فيه بشكل فنى حديث ؛

٢ — وسع بناء مقر الادارة فيها ؛

٣ — أنشئت ثلاثة مخازن وثلاث دور علوية على أرض وقف التكية المولوية ؛

٤ — أعيد بناء جامع عوف الصوفى ؛

٥ — اقيم أربعة عشر مخزنا وداران علويتان أمام الجامع الكبير ؛

٦ — تم تبليط حرم جامع الحميدية .

٧ — تم بناء جامع فى جورة الشياح مع باب رخامى له .

حمـــاة :

١ — أنشىء سبعة عشر مخزنا وستة مستودعات وستة مساكن صغيرة وأربع دور علوية فى شارع سعيد العاص .

٢ — انشىء ثمانية وثلاثون مخزناً فى شارع المرابط.

٣ — تمت إقامة سبعة عشر مخزناً وثلاث غرف وجامع على أرض جامع المسعود والعقارات المجاورة له .

٤ — تمت إقامة ثمانية مخازن فى خان برهان .

اللاذقية :

تم تشييد الأبنية التالية :

١ — بناء مؤلف من عشرين داراً على أرض الوقف الكائنة فى شارع عبد العزيز .

٢ — بناء مؤلف من أربع دور وسبعة مخازن على أرض للوقف ثانية فى شارع عبد العزيز .

٣ — بناء مؤلف من ثلاث دور ومخزنين على أرض الوقف فى شارع القوتلى .

٤ — اصلح جامع الكاملية .

٥ — اصلح جامع الجديد .

٦ — بناء على ارض الوقف فى شارع سيف الدولة مؤلف من مخزن ودار علوية .

دير الزور :

١ — بناء أحد عشر مخزناً لوقف الجامع العمرى .

٢ – بناء ستة مخازن لوقف جامع السرايا .
٣ – اصلاحات عامة لجوامع مدينة دير الزور
٤ – بناء ارواق لجامع السرايا ؛

الحسكة :

شيد بناء فوق ارض الجامع القديم بلغت كلفته نحوماثة وستين ألف ليرة ؛

المواصـــلات

يقوم الاقليم الشمالي على مفترق ثلاث قارات ، وهو همزة الوصل بين الشرق والغرب منذ أقدم العصور ، وعلى الرغم من فتح قناة السويس فقد ظل هو الممر الطبيعي بين الشرق والغرب واقصر الطرق بينهما ، لذلك فان دراسة المواصلات في الاقليم تنطوي على اهمية بالغة سواء في الحقل الدولي أو في الحقل الداخلي لاسيما بعد أن قدر الدخل القومي من المواصلات بأحد عشر بالمائة بالنسبة للدخل القومي العام :

ان رأس المال الجغرافي للاقليم الشمالي لاتقل قيمته في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية عنها في ميادين المواصلات الأخرى من طرق برية وسكك حديدية ، فالتاجر في تركيا لا يستطيع أن يتصل بزميل له في لبنان والاردن والمملكة العربية السعودية إلا عن طريق سوريا ، وكذلك فان الشرق الأوسط وأوربا يتصلان بالشرق الادنى عن هذا الطريق :

وطول شبكة الطرق المفروشة بالاسفلت كانت في نهاية سنة ١٩٥٧ ثلاثة آلاف واربعمائة وخمسين كيلومترا ، ويبلغ طول شبكة الطرق المزفتة حالياً أي في حزيران ١٩٦٠ أربعة آلاف كيلومتر ، وبهذا قفزت الزيادة السنوية في طول الطرق إلى ٢٧٥ كم وتتجاوز هذه الزيادة بكثير أي زيادة أخرى سبقت حتى الزيادة الاستثنائية التي حصلت خلال الحرب العالمية الثانية يوم تضافرت الجهود المدنية والعسكرية المحلية والاجنبية في سبيل توسيع شبكة الطرق وإعدادها لغايات الحرب. ومع أن السنتين الاوليين اللتين انقضتا منذ الوحدة تعتبران سنتي تأهب وتحضير فان الزيادة في طول الطرق تجاوزت فيها بنسبة ٥٦٪ الزيادة التي حدثت أثناء الحرب الأخيرة منها . والجهود في هاتين السنتين لم تبذل فقط في سبيل انشاء طرق جديدة وإنما بذل الكثير منها في تحسين وتوسيع شبكة الطرق الموجودة لتصبح مواصفاتها متمشية مع المواصفات العصرية في إنشاء الطرق والأنظمة الدولية المقررة في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٠ .

وقد نالت الطرق الرئيسية التالية حظها الأوفر من الاصلاح والعناية :

طريق دمشق حمص حماه حلب

طريق دمشق بيروت

طريق دمشق درعا

طريق دمشق القنيطرة الحدود الفلسطينية

طريق حمص تلكلخ طرطوس اللاذقية

طريق حماه القدموس بانياس اللاذقية

طريق حلب الرقة دير الزور

١ – صيانة الطرق :

كانت المبالغ الملحوظة لصيانة الطرق فى عام ١٩٥٧ – ٤٦٥٥٠٠٠ ل.س . واصبحت هذه المبالغ فى ميزانية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ – ٥٢٦٥٠٠٠ ل.س ، ثم صارت هذه المبالغ فى ميزانية ١٩٥٩ – ١٩٦٠ – ٦٨٥٠٠٠٠ ل.س. أى بزيادة ٦٩٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٧

٢ – انشاء الطرق الحديدة :

بلغ مجموع المخصصات لإنشاء الطرق الحديدة الملحوظة فى ميزانيات أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، (أى فى السنوات الثلاث التى سبقت الوحدة) ٤٤٨٤٠٠٠ ل.س: أى بمعدل ١,٥ مليون لىرة سورية تقريباً سنوياً ، بينما بلغت المخصصات الواردة فى الميزانيتين اللتين تلتا الوحدة المباركة ، ٢٦٧٢٠٠٠٠ ل. س. أى بمعـدل ١٣,٣٦٠,٠٠٠ لىرة سورية سنوياً وهذا يعادل تسعة أضعاف المخصصات السنوية للاعوام التى سبقت الوحدة هذا عدا ما خصص للطرق فى الميزانية الانمائية لوزارة الشئون البلدية والقروية ولوزارة الصناعة ولمؤسسة الغاب ، وقد اشترت وزارة المواصلات عددا كبيراً من الآلآت الضخمة للحفر والنقل والتسوية ونسف الصخور والتمهيد والتعبيد والرصف تجاوزت قيمتها الأربعة ملايين لىرة سورية ، كما أقامت مخبرا مجهزا بآلات القياس والتجربة والتحاليل لتبنى دراستها على أساس علمى صحيح .

وأهم الطرق التي تم تحقيقها هي :

١ – طريق القامشلي ديرك
٢ – طريق دير الزور الصور الحسكة
٣ – طريق الميادين العشارة باتجاه البوكمال
٤ – طريق العكاوي طرطوس
٥ – طريق حلب بردة تل ضمان
٦ – طريق حماه محردة الغاب
٧ – طريق السليمية حمص
٨ – طريق اللاذقية رأس شمرا
٩ – طريق جوبة البرغال
١٠ – طريق المشتى الكفرون عيون الوادي حمص
١١ – طريق دمشق خان أبو الشامات باتجاه بغداد
١٢ – طريق دمشق الراق شهبا
١٣ – طريق القطيفة جيرود
١٤ – طريق قطنا عرنة
١٥ – طريق عفرين الحمام
١٦ – طرق محلية مختلفة في جميع المحافظات لاسيا محافظات اللاذقية ودرعا والسويداء

الجسور :

خلال السنتين الماضيتين من برنامج الجسور تمت الأعمال التالية :

١ – تدعيم جسر الرقة بحيث أصبح صالحاً للسير لمرور السيارات عليه في الاتجاهين معاً ولو بلغ وزن كل منها ٢٥ طناً ؛

٢ – دراسة جسري القامشلي وتل براك على الخنجغ واعمال انشاء هذين الجسرين قيد التنفيذ ؛

٣ ـ دراسة جسرى الخابور فى الحسكة وتل تمر ، وستطرح اعمال انشائها فى المناقصة قريباً

٤ ـ دراسات جسور الخابور فى رأس العين والصور والشدادة ، وقد طرحت أعمال الانشاء فى المناقصة .

٥ ـ تعاقدت هذه الوزارة مع شركة تشيكية للدراسة لجسرى الفرات فى الرقة ودير الزور ، وقد قدمت هذه الشركة الدراسة الأولية لجسر الرقة وهى فى سبيل تقديم الدراسة النهائية .

أما جسر دير الزور فتجرى التحريات اللازمة له من الناحية الجيولوجية التى تسبق إعداد التصميمات النهائية .

٦ ـ تجرى الآن أعمال انشاء جسر وادى النضارة وسينتهى قريباً .

٧ ـ تم انشاء ثلاثة جسور على نهر بردى .

تتألف الخطوط الحالية فى الاقليم الشمالى من ثلاثة اقسام :

١ ـ الأقسام السورية من خط حديد بغداد من ميدان اكبس على الحدود التركية إلى حلب، ثم إلى جوبان بك على الحدود التركية ، ومن القامشلى التى تبعد ٣٨٠ كيلو مترا عن جوبان بك إلى تل كوجك على الحدود العراقية ، وطول هذه الأقسام ٢٤٧ كيلومترا انشئت قبيل الحرب العالمية الأولى وفى أولها، عدا قسم القامشلى ـ تل كوجك الذى أنشىء عام ١٩٣٥ ولكن بمواصفات أدنى من مواصفات الخط الذى أنشىء عام ١٩١٢

وقد انتقلت ادارة هذه الخطوط إلى الحكومة السورية فى تموز من عام ١٩٤٨

٢ ـ سكك حديد شام حماه وتمديداتها :

وهو خط يصل حلب بحماه وحمص ، ويتفرع إلى فرعين يتجهان إلى الغرب والجنوب إلى أن يدخلا الاراضى اللبنانية ، ويلحق بهذا الخط خط ضيق يبدأ من دمشق باتجاه بيروت وينتهى فى الحدود اللبنانية

ويبلغ طول هذه الخطوط ٣٥٠ كيلومترا ، وقد أنشئت فى الفترة من ١٨٩٥ ـ ١٩١٤ وقيمتها الفنية أدنى من القيمة الفنية لخط حديد بغداد :

اشترت الحكومة السورية امتياز هذا الخط فى نهاية عام ١٩٥٥ وتسلمت ادارته فى مطلع عام ١٩٥٦

٣ ـ الخط الحديدى الحجازى :

يتألف من خط رئيسى يبدأ فى دمشق وينتهى فى الحدود الأردنية باتجاه عمان ، ويتفرع عنه فى درعا خطان يذهب احدهما إلى بصرى اسكى شام شرقاً ، وينتهى الثانى عند حمامات الحمة المعدنية على الحدود الفلسطينية غرباً .

وهذا الخط ضيق طوله ٢٤٦ كيلومترا ، وقد انشىء بين عامى ١٩٠٣ ـ ١٩٠٨ وتسلمت الحكومة السورية ادارته عام ١٩٤٥

وهذه الخطوط جميعاً بنيت منذ اكثر من نصف قرن بشروط بعيدة عن الشروط الفنية المطبقة حالياً فى الخطوط الحديدية فى سائر انحاء العالم .

وقد قلنا إنها تؤلف شبكة متقطعة الأوصال لا يمكن أن تؤدى خدمة كبرى للاقليم السورى لا سيما بعد أن دبت الحياة فى جميع مرافقه وجميع اجزائه ، لذلك كان لابد من وضع برنامج جديد كامل يستهدف اصلاح الخطوط الحالية وانشاء خطوط جديدة وربط الخطوط القديمة بالجديدة لتؤلف شبكة موحدة فى خدمة الاقتصاد والمجتمع فى هذا الاقليم .
ويتلخص هذا البرنامج فى :

(ا) اصلاح الخطوط الحالية :

(١) اصلاح خط حلب ـ حمص ـ تلكلخ ـ وتزويده بما يحتاج اليه من المعدات الحديثة

(٢) التعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لإعادة تسيير الخط الحديدى بين دمشق والمدينة المنورة .

(ب) انشاء خطوط جديدة :

١ ـ انشاء خط يصل محافظتى الحسكة ودير الزور بحلب ثم ينتهى فى اللاذقية

٢ ـ انشاء خط جديد يصل حمص بمرفأ طرطوس

٣ ـ انشاء خط يصل حمص بدمشق :

وقد قدرت النفقات اللازمة لتنفيذ البرنامج الأول للاصلاح والانشاء بمبلغ ٤٧٢ مليون ليرة سورية منها اربعمائة مليون لانشاء الخط الحديدى بين القامشلي ودير الزور وحلب واللاذقية وتجهيزه بكل ما يحتاج اليه من المعامل والآلات والأدوات وإن دراسة هذه الخط قد انتهت مراحلها ورعى سيادة الرئيس حفل ابتداء العمل فيه فى أعياد الوحدة .

إن مؤسسة انشاء الخطوط الحديدية التى انشئت خصيصاً للاهتمام بمشاريع الانشاء وعلى رأسها هذا المشروع قد اتمت مناقصة القسمين الأول والثانى لاعمال الجسور والتسوية بين حلب وجسر الشغور بطول ١٠٠ كيلومتر

أما مبلغ ٧٢ مليون ليرة سورية فانه مخصص لاصلاح خط حلب حمص والخط الحديدى الحجازى الذى تبلغ مساهمة الاقليم فيه ٢٧ مليونا من الليرات تضاف اليه سبعة ملايين لمده بتجهيزات حديثة، ونحن نرجو أن تجمع الحكومات الثلاث الذى يمر باراضيها على اعادة تسييره فى اقرب فرصة ممكنة .

البريد :

ومن أهم الاعمال التى تمت خلال سنتى الوحدة تطبيق التعريفة الداخلية لنقل البريدين الاقليمين فاصبحت الرسالة الموجهة من اسوان إلى القامشلي وعلى العكس أى بين أقصى نقطتين فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة تدفع التعريفة المطبقة بين نقطتين متجاورتين من الاقليم، وكذلك وحدت تعريفه نقل الطرود والتعريفات الهاتفية .

المواصلات السلكية واللاسلكية :

تزداد حاجة الجمهور إلى المواصلات السلكية واللاسلكية بسرعة واطراد ، وتتوالى طلبات المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية للحصول على المواصلات الهاتفية سواء اكانت داخل المدينة أوبين مدن الاقليم السورى ، أو بين اقليمى الجمهورية العربية المتحدة .

ولاشك أن تركيب الهواتف (التليفون) وسرعة المواصلات بين المدن فى الاقليم السورى أو بين الاقليمين لم يساير التطور الاجتماعى والنمو الاقتصادى ووفرة طلبات الاهلين ، ويجب أن نعترف بأن هناك نقصاً فى تلبية هذه الطلبات يجب تلافيه ، والسبب الرئيسى فى هذا النقص هو أن البرامج السابقة للوحدة لم توضع على أسس واضحة ، استنادا للحاجات الحقيقية ، وانما وضعت اعتباطاً دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الثورة الكبرى فى ميدان الاجتماع والاقتصاد .

ويتلخص البرنامج الخاص بحقل المواصلات التليفونية فى تنفيذ المشاريع الآتية :

أولا : زيادة ٧٥٠٠٠ رقم تليفونى آلى و ٣٥٠٠ رقم نصف آلى و ٥٠٠٠ رقم يدوى ، تضاف اليها مائة غرفة هاتفية فى القرى الكبرى ، وقيمة هذه التأسيسات مائة مليون ليرة سورية .

ثانياً : توسيع شبكة المواصلات التليفونية والبرقية بين المدن ، ويتطلب ذلك بصورة خاصة وضع أجهزة تيارات حاملة وتجهيزات الشبكات الهوائية بحيث يتضاعف عدد الاتصالات بين المحافظات . ويتطلب هذا العمل ١٥,٥ مليونا من الليرات .

ثالثاً : تحقيق النداء الآلى بحيث يستطيع المشترك فى دمشق أن يطلب بنفسه أى شخص يريد التحدث معه بأى مركز من مراكز المحافظات دون حاجة إلى وسيط ، ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ٥,٥ مليون ليرة .

رابعاً : توسيع الخدمات التليفونية والبرقية بين الاقليم وجواره ، ليتسنى له القيام بدور الوسيط على الوجه الأكمل ، ولاسيما أن وضعه الجغرافى خلقه لذلك ، وتقدر تكاليف هذا التوسيع بـ ٥,٥ مليون ليرة سورية .

وعلى هذا الأساس ، يكون مجموع تكاليف مشاريع المستقبل للبرق والتليفون حوالى ١٣٠ مليون ليرة سورية .

أما مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية التى تقوم بتنفيذها حالياً فهى :

١ ـ اضافة ٢٠,٠٠٠ خط إلى سنترال دمشق الآلى .

٢ ـ اضافة ٥٠٠٠ خط إلى سنترال حلب الآلى .

٣ ــ اضافة ١٠٠٠ خط إلى كل من سنترال حمص وحماه واللاذقية .

٤ ــ احداث ١٥٠٠ خط فى دير الزور والقامشلى ، و ٣٠٠ خط فى الزبدانى ــ سنترال .

٥ ــ توسيع شبكات التليفون اليدوى فى الريف .

٦ ــ توسيع الشبكات بين المدن .

٧ ــ انشاء محطة لاسلكية باثة للبرق والتليفون فى الديماس .

٨ ــ انشاء تليفون برقى ولاسلكى بين دمشق وبيروت لفتح ٧٢ دارة برقية بالاضافة إلى ١٢ خطاً لاسلكيا تعمل فى الوقت الحاضر .

٩ ــ توسيع محطة الاستقبال اللاسلكية فى السبينة .

١٠ ــ انشاء أربع دارات تليفونية بين دمشق والحدود الاردنية .

١١ ــ شراء وتركيب أجهزة حاملة للتيار التليفونى والبرقى على خط حلب ــ اضنه ، وحلب ــ بغداد .

وقد تم التعاقد على قسم كبير من الأجهزة الفنية اللازمة لهذه الأعمال ووصل بعضها إلى الاقليم السورى ، وسيباشر تركيبها فى القريب العاجل .

المشروعات الكبرى

يعتبر اقتصاد الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة اقتصادا زراعياً ، اذ يعتمد أكثر من ٧٠ فى المائة من السكان على الانتاج الزراعى ، فقد وضعت عدة مشاريع للاستفادة من مصادر المياه لرى كل ما يمكن ريه من اراض زراعية ، والاستفادة من الطاقة المائية المتوفرة فى توليد الطاقة الكهربائية الأساسية لتكامل البناء الاقتصادى ورفع مستوى الحياة للمواطنين .

ومن هذه المشروعات مشروع سد الفرات ، وينبع نهر الفرات من هضبات تركيا الواقعة خلف جبال طوروس ، ويدخل الاراضى السورية عند جرابلس ويغادرها عند البوكمال ، ويستمر فى سيره فى الأراضى العراقية حتى ينتهى فى الخليج العربى ويصب فى شط العرب .

ويتميز مجرى الفرات بالتواءات وتغيرات كثيرة ، وخاصة فى أوقات فيضانه ، اذ يفقد المجرى استقراره ، وكثيرا ما يشكل منعطفات وجزرا يهجرها أو يعيد تشكيل غيرها ، وهذا التغير فى مجرى النهر أمر هام فى دراسة مايقام عليه من انشاءات ، كسدود التخزين أو التحويل لأهمية دورها فى تنظيم مقدار تصريف النهر ، وفى مجراه .

وروافد نهر الفرات فى مجراه بالاقليم الشمالى ثلاثة رئيسية هى :

١ – نهر الساجور :

وينبع من هضبة عنتاب ، ويصب فى الفرات عند تل الاحمر ، بعد أن يسير فى الاقليم الشمالى ٤٨ كم من مجموع مجراه البالغ ١٠٨ كم .

ويبلغ معدل تصريف هذا النهر حوالى ١٠٠ مليون م ٣ فى العام .

٢ – نهر البليخ :

ويتكون من تجميع المياه فى مرتفعات حران فى تركيا ومن غرب الجزيرة ليصب فى الفرات بعد مدينة الرقة بعد أن يسير حوالى ١٠٥ كم من مجراه فى الاقليم الشمالى ، ويقدر متوسط تصريف هذا النهر السنوى بحوالى ٢٠٠ مليون م ٣ .

٣ – نهر الخابور :

ينبع من الحدود الشمالية لسورية عند رأس العين ، وبعد التقائه بعدد من الروافد يسير مسافة ٤٥٠ كم من مجراه فى سورية ويصب فى الفرات بعد مدينة دير الزور ، وقبل بلدة الميادين بحوالى ٢٠ كم . أما متوسط التصريف السنوى للنهر فهو ١,٧٠٠ مليون كم ٣ .

ويتغير جريان الفرات بتغير فصول السنة ، ويختلف مقدار تصريفه باختلاف الأيام والشهور خلال العام ، فينخفض جريان الفرات خلال اشهر الصيف أو الجفاف الاربعة: آب (اغسطس) – تشرين الثانى (نوفمبر) ، ويرتفع تصريف الفرات فى أشهر الشـتاء والأمطار ، ويبلغ حده الأقصى خلال شهر نيسان (ابريل) .

ورغم قصر مدة قياسات جريان الفرات ومحدوديتها فان مقدار تصريف هذا النهر عند مسكنه يقدم صورة واضحة عن مقادير هذا الجريان . ويبلغ مجموع تصريف النهر خلال العام مقدارا يتفاوت بين ١٤ و ٢٧ مليارا من الأمتار المكعبة . أما متوسط مجموع التصريف فى العام فيقدر بحوالى ٢٥ مليار م ٣ أو مايعادل ٨٣٪ من مجموع تصريف الانهر والسواقى فى الاقليم الشمالى .

حوض الفرات :

يدخل الفرات سورية عند جرابلس فى واد ضيق ، ولكن مجراه يأخذ فى الاتساع خلال سيره والتواءاته فى المنطقة الغرينية التى تؤلف وادى الفرات . ويمر الفرات فى مجراه فى هذا الوادى الغرينى بعدد من المضايق اهمها :

(أ) موقع قلعة النجم على بعد ٣٥ كم من مجرى النهر وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من مجرى النهر ، وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من سطح البحر تقريباً .

(ب) موقع يوسف باشا على بعد ٧٨ كم ، وعلى ارتفاع ٢٩٤ م عن سطح البحر ، وفى هذا الموقع يصبح عرض الوادى الغرينى حوالى ٧٠ م فقط .

٧ – موقع حلبية على بعد ٣٨٤ كم وعلى ارتفاع ٢١١ م عن سطح البحر ، وفى هذا الموضع يصبح عرض الوادى الغرينى حوالى ٦٠٠ م .

وفيما عدا هذه المضايق يتسع وادى الفرات فى مجراه حتى يغادر سورية .

ويمتد وادى الفرات الطويل الضيق فى سورية من الزاوية الشمالية الغربية

عند جرابلس إلى الزاوية الشمالية الغربيـــة عند البوكمال ، ويبلغ طـــوله ٤٥٠ كم .

ويتفاوت عرض هذا الوادى فيبلغ متوسط عرضه فى الربع الأول من مجـــراه (جرابلس — مسكنه) ٤ كم ، وفى الربع الثـــانى من مجـــراه (ابو هويره — حلبية) يبلغ هذا المتوسط ٦ كم ، أما فى النصف الأخير من مجراه فيصل عرض هذا الوادى إلى حده الأقصى وقدره ١٦ كم وعلى هذا كان متوسط عرض وادى الفرات فى مجموع مجراه فى الاقليم الشمالى يقدر ب ٧,٥ كم ، وعلى ذلك فان مساحة وادى الفرات الغرينى تزيد على ٣٣٠,٠٠٠ هكتـــــار .

وتتألف تربة هذا الوادى بصورة رئيسية من الرواسب التى تتراوح بين الطمى والغرين الصلصالى والصصال . وعمق التربة وخلوها من الملوحة فى هذا الوادى يجعل تربته من أحسن انواع التربة للزراعة بعد اروائها . فتصلح تربة هذا الوادى لزراعة القطن والارز والشمندر والفول السودانى والذرة البيضاء وغيرها من المحاصيل الصيفية ، كما تصلح لزراعة القمح والشعير وغيرهما من الحبوب ، والقطانى والعلف من المحاصيل الشتوية الرئيسية ، ويمكن كذلك زراعة هذه التربة بالاشجار المثمرة والاستفادة منها فى زراعة شجر الحور وغيره من الاشجار . أما سهل الفرات الذى يحيط بوادى الفرات على جانبيه فيقع على ارتفاع يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ م فوق مستوى الوادى الغرينى الذى يجرى فيه هذا النهر ، وتشق مجارى المياه الشتوية جوانب هذا السهل بصورة عميقة وخاصة فى الجزء الأول منه ، أما مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى هذا السهل المحيط بالوادى فتزيد على مليون هكتار .

ويقع الجزء الأكبر من هذه الأراضى الزراعية فى القسم الأوسط من حوض النهر ، بـــين مسكنه ودير الزور ، ويبلغ طولها ٢٤٠ كم . وتدل الدراسات الأولية على صلاحية هذه الأراضى للزراعة .

امكانيات الرى :

يقع حوض الفرات فى منطقة يتراوح مقدار هطول الأمطار السنوى فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ مم ، ولكن الربع الأول فقط من اراضى حوض الفرات

يزيد فيه مقدار هطول الأمطار على ٢٠٠ مم فى العام . أما بقية اراضى هذا الحوض فيقل مقدار هطول المطر عليها عن ٢٠٠ مم فى العام .

وتقدر الأراضى القابلة للزراعة فى حوض الفرات بأكثر من ١,٣٤٠,٠٠٠ هكتار، ومجموع المساحة المتزرعة من هذه الأراضى فى وادى الفرات والسهل المحيط به لا يتعدى ٢٧٪ من مجموع الأراضى ، اذ يزرع منها حوالى ٣٧٠,٠٠٠ هكتار منها ٢٠٠,٠٠٠ هكتار رياً ، والباقى وقدره ١٧٠,٠٠٠ هكتار بعلا أما الباقى من هذه الأراضى القابلة للزراعة وقدره ٩٧٠,٠٠٠ هكتار فما زالت بكراً لم تزرع بعد . ويرجع ذلك إلى وقوع معظم هذه الأراضى فى منطقة يقل فيها هطول الأمطار عن ٢٠٠ مم سنوياً ، كما أن بعض هذه الأراضى غير المزروعة يقع فى السهل الذى يرتفع (١٠٠ — ٢٠٠ م) عن مستوى الماء فى وادى الفرات ، وهذا مما يجعل ريه بالراحة أو بالضخ مرتفع التكاليف إلى حد تعجز عن تحقيقه الجهود الفردية .

وبناء على ذلك فان الزراعة الحالية فى حوض الفرات تقتصر على الأراضى الغرينية فى وادى الفرات أو الأراضى السهلية المجاورة التى يسهل رفع الماء اليها لاروائها .

وتقوم عملية الارواء حالياً على رفع مستوى الماء فى النهر إلى مستوى الأرض المراد ريها ، لتروى بالراحة أو باستخدام النواعير والمضخات فى رفع الماء لتزويد شبكات الرى اللازمة . وتقدر نسبة ما يروى بالمضخات حالياً بحوالى ٨٥٪ من مجموع المساحة المروية فى وادى الفرات ، ويقدر عدد المضخات القائمة على شواطىء الفرات ، والتى احتلت مكان النواعير وسيلة الرى القديمة ــ بحوالى ٢٠٠٠ مضخة تروى ٩٠,٠٠٠ هكتار . ولما كانت الدورة الزراعية المتبعة ثنائية تقوم على اراحة نصف الأرض فان مجموع الاراضى المروية بالضخ حالياً لا يتجاوز ١٨٠,٠٠٠ هكتار من الأراضى المروية . وعلى اعتبار حاجة الهكتار الواحد من الماء إلى نصف لتر ثانية خلال أشهر الصيف الأربعة فان مقدار ما يستعمل من مياه الفرات فى رى كافة الأراضى المروية حالياً فى حوضه لا يتعدى كثيراً مليار متر مكعب من الماء سنوياً أى ما يعادل ٤٪ فقط من مجموع جريان الفرات ، وبذلك يظل القسم الأكبر من المصدر الرئيسى للثروة المائية فى الاقليم الشمالى دون استغلال .

ومن الممكن عملياً ارواء كافة الأراضي القابلة للزراعة في حوض الفرات ، ويمكن تقديرها بأكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ هكتار . واذا فرضنا أن متوسط ما يحتاج اليه الهكتار الواحد لارواثه من الماء بمعدل نصف لتر ثانية ولفترة ستة أشهر كاملة من العام ، وعلى فرض فقدان مالا يقل عن ١٥٪ من المياه المتوفرة للري في التبخر والتسرب في شبكات الري اللازمة فان مجموع ما يلزم لري الهكتار الواحد لا يتعدى ٩,٠٠٠ م٣ من الماء سنوياً ، وعلى هذا الأساس كان مجموع ما يحتاج اليه لري هذه الكمية من الأراضي الزراعية في حوض الفرات لا يتعدى ١١,٧ مليار م٣ من الماء أو ما يعادل ٤٧٪ من جريان الفرات . وهذا المقدار من المياه هو دون حصة الاقليم الشمالي من مياه الفرات التي تقدر بـ ١٢,٥ مليار متر مكعب في العام . وهكذا كانت الثروة المائية في هذا النهر كفيلة بري الاراضي القابلة للزراعة في حوضه بسوريا دون أن يؤثر هذا على جريان النهر وما يحتاج اليه العراق من مياهه لارواء اراضيه .

ومحاولة ارواء كافة الأراضي الزراعية في حوض الفرات بزيادة عدد المضخات القائمة عليه لا يمكن اعتباره حلا سليما للاسباب الآتية :

أولا — تعتبر عملية الري بالضخ اقتصادية في حدود رفع لا يتعدى ٢٠م واذا ما زاد مقدار رفع الماء عن هذا الحد فان عملية الري بالضخ تفقد تدريجياً الكثير من فوائدها الاقتصادية . وبالنسبة لحوض الفرات فان مجموع الأراضي الواقعة على مستوى لا يتعدى ٢٠ م من مستوى الماء في النهر تقل عن ٦٠٠,٠٠٠ هكتار موزعة على النحو التالي :

١ — ٢٥٠,٠٠٠ هكتار لا يزيد ارتفـــاع مستواها عن ١٠ أمتار فوق مستوى ماء النهر .

٢ — ٣٤٠,٠٠٠ هكتار لا يتعدى متوسط ارتفاعها عن ٢٠ مترا فوق مستوى الماء في النهر .

ومن هذه الاراضي ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ هكتار على الضفة اليسرى والباقي وقدره ١٤٠,٠٠٠ هكتار على الضفة اليمنى .

واذا استثنينا الأراضي المزروعة حالياً وتقدر بعلا وسقياً في وادي الفرات بحوالي ٣٧٠,٠٠٠ هكتار فان مقدار الزيادة في الاراضي المستصلحة

بعملية الارواء بالضخ هذه لن تتعدى ٢٢٠,٠٠٠ هكتار أى ما دون الربع من الاراضى البكر التى لم تزرع بعد فى حوض الفرات .

ثانياً — تقدر نفقات الرى بالضخ فى المتوسط بأكثر من ثلاثة امثال كلفتها بالراحة ، وقيمة نفقات الرى بالضخ لا تقل عن ١٥ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى الأراضى المروية . ومما لا شك فيه أن هذه النسبة المرتفعة فى تكاليف الانتاج تؤثر تأثيراً كبيراً على عملية الانتاج الزراعى يقلل من صافى دخل الانتاج الزراعى ، ويضعف من منافسة الصادرات الزراعية من انتاج الاقليم الشمالى فى الاسواق العالمية .

ثالثاً — من المؤكد أن تكاليف الرى بالراحة التى تشمل اقامة السدود وشبكات الرى اللازمة تعتبر مرتفعة فى قيمتها الاولية بالنسبة لتكاليف الضخ الاولية ، وهذا يجعلها مقصورة فى تحقيقها على الحكومات أو المؤسسات العامة ولكن النفقات الجارية أو الكلفة السنوية لعمليات الرى بالراحة تقل كثيراً عن كلفة الرى بالضخ بشكل لا يترك مجالا للمقارنة .

رابعاً — تستلزم عملية الرى بالضخ استيراد المحركات وقطع الغيار كما تستهلك كميات من الوقود ، وهذا يجعل أمر الحصول عليها وتوفيرها معرضاً للكثير من المصاعب ، يضاف إلى ذلك ما تستنزفه من العملات الاجنبية الصعبة التى تمكن الاستفادة منها فى مشروعات الانماء الاقتصادى المتعددة فى الاقليم الشمالى .

ومن هذا يتضح بجلاء أن أنجع السبل وانسبها وأكثرها اقتصاداً لاستصلاح أراضى حوض الفرات وارروائها يتطلب استخدام الرى بالراحة ، وذلك باقامة سدود التخزين والتحويل الضرورية ، وقنوات الرى . وشبكة التوزيع اللازمة وفقاً لما تفرضه طبيعة الاراضى المراد اروائها والصفات الخاصة بجريان الفرات ومجراه فى اراضى الاقليم الشمالى .

عمليات الرى والتخزين :

يستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادى فى الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ارواء ٨٠٠,٠٠٠ هكتار من الاراضى الزراعية فى حوض الفرات أى بزيادة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ هكتار فى كمية الاراضى

المروية فيه حالياً ، أما كيفية الارواء فتعتمد على مجموعة خصائص الاراضي الزراعية المراد ارواؤها ، كما تعتمد على حاجات هذه الأراضي من المياه وعلى كيفية توفير الحاجة من مياه النهر الجارية .

واذا اعتبرنا أن الدورة الزراعية للأراضي المراد ارواؤها ستكون على أساس زراعة ثلثي الأرض قطناً واراحة الثلث الباقي في الصيف وعلى أساس زراعة ثلث الأرض حبوباً وثلث الأرض برسيما أو علفاً واراحة الثلث الباقي في الشتاء ، وذلك بدلا من الدورة الزراعية المتبعة حالياً والقائمة على اراحة نصف الأرض المروية باستمرار ، فان هذا يستلزم تزويد الاراضي المراد ارواؤها بمعدل ٠,٦٥ لتر/ثانية في الصيف ومعدل ٠,٢٥ لتر ثانية في الشتاء للهكتار الواحد منها ، وعلى هذا الأساس كان ارواء الـ ٨٠٠,٠٠٠ هكتار المراد ارواؤها يستلزم ما يعادل ٥٢٠, م٣ / ثانية شتاء . واذا اعتبرنا أن مياه الامطار في الشتاء تمكن أن توفر حوالي نصف ما تحتاج اليه الاراضي المزروعة شتوياً، فان هذا يتطلب توفير كمية من الماء لمدة الارواء التي لا تزيد في العادة عن ١٢٠ يوماً صيفاً ومثلها شتاء مقدارها ٥,٤ مليار م٣ صيفاً وحوالي مليار م٣ شتاء أو ما مجموعه ٦,٤ مليارات من الأمتار المكعبة في العام . واذا قدرنا قيمة ما يضيع من مياه الري في توزيعها من تبخر وترسب بـ ١٥ ٪ فان كمية الماء اللازم توفيرها لارواء هذه الاراضي يصبح ٧,٤ مليارات من الأمتار المكعبة وهذه الكمية من الماء اللازمة متوفرة في جريان الفرات ولا تتجاوز ٣٠ ٪ من متوسط جريانه في العام ، ولا تقوم هناك أية صعوبة عملية في توفير الكمية المطلوبة من الماء خلال فصل الشتاء الذي يرتفع فيه جريان الفرات ويتجاوز حده الأوسط المقدر بـ ٨٠٠ م٣ ثانية .

أما في فصل الصيف وأشهر الجفاف التي ترتفع فيها كمية المياه اللازمة للارواء وتنخفض خلالها كمية جريان الفرات عن حده المتوسط فان توفير الكميات اللازمة للري لا تمكن تحقيقها بغير تخزين مياه النهر وفيضاناته خلال الشتاء لاستعمالها في أشهر الصيف .

وتقدير سعة الخزان يتوقف على نوع الحاجة اليه ، وما يقتصد من مياهه لأغراض الري والقوى المائية . وبالنسبة لبرنامج الري المقترح حالياً فان الحاجة مقدرة بـ٦,٤ مليارات من الامتار المكعبة ، واذا أضيف اليها مقدار التبخر مع مسطح سطح الخزان ومقدار الترسب في قاعدة حوضه

الذى يقدر مجموعها بما لا يقل عن ١٠٠ م٣ ثانية لاستلزم ذلك أن تكون سعة الخزان ١٠,٥ مليارات ، ومن المفضل أن تكون سعته ١٢ ملياراً من الامتار المكعبة .

أما اذا كان الغرض ارواء كافة الأراضى الزراعية فى حوض الفرات وهى المقدرة بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ هكتار فان الحاجة المقدرة بـ ١١,٧ مليارا ترتفع على أساس التقدير السابق لما يفقد من التبخر والترسب إلى حوالى ١٥ مليارا من الأمتار المكعبة . ومن المفضل أن تكون سعة الخزان عندئذ ٢٠ مليارا من الامتار المكعبة .

موقع السد :

موقع السد التخزينى الذى تقررت اقامته فى الاقليم الشمالى فى حوض نهر الفرات يرتبط اختياره بعدة عوامل منها صلاحية الموقع من حيث سعة الخزان ومن حيث جيولوجية الأراضى حوله ، ومنها ما ينجم عن اقامته من غمر للاراضى الزراعية الواقعة أمامه ومن أثره فى مجرى النهر ، هذا بالاضافة إلى العامل الاقتصادى والاساسى من حيث التكاليف والفوائد التى يمكن الحصول عليها .

وقد دلت الدراسات المستفيضة على وجود أكثر من موقع واحد مناسب لاقامة سد تخزينى عليه فى مجرى الفرات . وقد امكن تحديد ثلاثة مواقع تصلح لهذه الغاية هى : قلعة يوسف باشا ،وقرية حصره قبل مسكنه ، وقرية طبقة بين مسكنه والرقة .

بالنسبة لمواقع سدود التحويل على مجرى النهر فان موقع حلبية — زلبية على بعد ٣٨٤ كم من جرابلس على مجرى النهر وعلى مستوى الماء الذى يبلغ ٢١١ م فيه حيث يضيق عرض النهر إلى ٦٠٠ م فانه يكون موقعاً مناسباً وخاصة بالنسبة للاراضى الزراعية الواقعة أسفل هذا الموقع و تمتد ما يقرب من ٢٥٠ كم حتى البوكمال . وهناك موقع آخر على بعد ١٠ كم اعلى دير الزور يمكن لسد التحويل المقـــام عليه رى وادى الميادين منه بالراحة أو رى مالا يقل عن ٢٥,٠٠٠ هكتار .

كيفية الارواء :

تبين من الدراسات التى انحصرت فى بيان احسن انواع الاراضى

الزراعية المتوفرة في حوض الفرات ان في الامكان ري حوالي ٧٧٠,٠٠٠ هكتار من هذه الاراضي الزراعية وتقدر الكمية الصالحة من هذه الاراضي بحوالي ٦٧٦,٠٠٠ هكتار موزعة على المناطق الآتية :

١ — الضفة اليسرى للفرات بعد يوسف باشا وتقدر بـ ٨,٠٠٠ هكتار .

٢ — الضفة اليمنى للفرات وهي تؤلف هضبة حلب — مسكنة ، وتقدر بـ ٩٨,٠٠٠ هكتار .

٣ — الأراضي التي يمكن ريها من السد في موقع طبقة وتقدر بـ ٢٤٠ الف هكتار .

٤ — الاراضي التي يمكن ريها من سد التحويل عند حلبية — زلبية ، وما بعده من سدود التحويل الصغرى وتقدر بـ ٣٣٠ الف هكتار ، ويمكن ارواء ٣٦٥ الف هكتار من هذه الأراضي بالراحة ، بينما يمكن ارواء الباقي وقدره ٣١١ الف هكتار بالضخ الذي سيحتاج إلى طاقة كهربائية تقدر بـ ١٧٠ الف كيلووات .

الفوائد الأخرى :

١ — لا تقتصر فائدة سد الفرات على ارواء ٨٠٠ الف هكتار في حوض نهر الفرات ، اذ أن تنظيم جريان النهر واقامة سدود التخزين والتحويل اللازمة عليه سيعمل على درء اخطار الفيضان عن الاراضي والقرى الواقعة في وادي الفرات التي تتعرض لاخطار جسيمة تلحق بالسكان والزراعة ، كما أن تنظيم جريان الفرات بعد الاكتفاء من مياهه في الأراضي السورية سيضمن تزويد العراق بانتظام بجريان لا يقل عن ٤٠٠ م٣ ثانية ويكفي لتزويد العراق بحاجات الري فيه ، ويعمل على تجنب اخطار الفيضان في الاراضي العراقية .

وتهـدف الدراسة أيضاً إلى تنظيم الملاحة على طول نهر الفرات في الاراضي السورية .

٢ — من المقرر انشاء هويس عند موقع السدود المختارة لا تقل ابعاده عن ١٠٠ متر طولا و ١٥ مترا عرضاً و ٥,٥ امتار عمقاً .

٣ — يمكن الحصول على طاقة كهربائية تتراوح بين ١٠٠ و ٤٥٠ الف كيلووات ، وعلى هذا فالبرنامج الحالي يستهدف الحصول على طاقة قدرها

١٠٠ الف كيلووات فى المرحلة الأولى ، على أن يجرى رفعها خلال سير الأعمال إلى ٣٠٠ الف كيلووات ، وسيتم نقل هذه الطاقة القليلة الكلفة إلى حلب والى المناطق الصناعية الوسطى فى الاقليم الشمالى لتزويد الصناعة والسكان بحاجاتهما من القوى الكهربائية الرخيصة .

٤ - زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى ٦٨٠ مليون لبرة فى عام ١٩٦٧ أى أنه سيبلغ الدخل القومى من القطاع الزراعى ١٧٤٢,٥ مليون لبرة سورية .

ويقدر مجموع تكاليف هذا المشروع بحوالى ١,١٤٠ مليون لبرة سورية بما فى ذلك تكاليف السدود وشبكات الرى ومولدات القوى الكهربائية ونقل الطاقة الكهربائية الناتجة إلى حلب وغيرها .

ومن المقرر الانتهاء من كافة الدراسات ومباشرة التنفيذ فى نهاية عام ١٩٦١ومن المقرر أيضا أن يتم انجاز كافة المشاريع الخاصة بحوض الفرات سنة ١٩٦٧ على أنه ستصبح فى الامكان الاستفادة من مياه هذا النهر فى الرى وفى توليد الكهرباء اعتباراً من سنة ١٩٦٣

مشروع الغاب

يشمل مشروع الغاب استصلاح الأراضي الواقعة في سهل العشارنة والغاب ، أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقي – غربي بطول ١٥ كم . ويشمل مساحة تزيد عن ٢٨,٠٠٠ هكتار يتألف قسم صغير منها من التلال ، أما مسطحها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصي .

ويمتد سهل الغاب من الجنوب إلى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب ، وجبل الزاوية من الشرق . وتقدر مساحة سهل الغاب بمالا يقل عن ٥٠,٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالى ٣٥,٠٠٠ هكتار .

يستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها ، وتقدر مساحة هذه الأراضي القابلة للزراعة بما يلي :

– في سهل العشارنة ٢٨,٠٠٠ هكتار .

– في سهل الغاب ٤٤,٠٠٠ هكتار .

والمجموع : ٧٢,٠٠٠ هكتار .

وتشمل أعمال المشروع :

١ – تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة إلى الأراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر الحالي وسفح جبل العلويين .

٢ – انشاء قناة تصريف في وسط السهل الواقع بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية ويبلغ طولها ٤٧ كم .

٣ – انشاء سد على مجرى العاصي قبل سيجرو بالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهل العشارنة والغاب . وتقدر سعة الخزان بـ ٤٠ مليون م٣ .

٤ – انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التى يبلغ طولها حوالى ٧٠٠ كم فى سهل العشارنة والغاب وقد بوشر العمل فى بعضها ومن المقرر انتهاء العمل فيها فى أوائل هذا العام ١٩٦٠ .

ويشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الأسماك ، وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الأول – بالقرب من قرية الحواش واللحقية ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار .

الثانى – يقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار .

ومشروع الغاب يكفى لاعالة اكثر من ٧٠,٠٠٠ نسمة .

وتم توزيع حوالى ٢٠,٠٠٠ هكتار من الأملاك العامة على الفلاحين ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة الدولة ، وبشكل يتيح للفلاح دفع ثمنها على آجال مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار الاراضى .

يمتد وادى الغاب فى سهل رسوبى متمم لسلسلة الانخفاضات التى يقع ضمنها البحر الميت ووادى الأردن والليطانى وسهل القاع .

ويبدأ هذا الوادى من منطقة انصباب نهر العاصى فى مضيق سيجر فى واديه العميق ليمتد فى سهول ومستنقعات العشارنة والغاب حتى ينتهى عند كركور على بعد ٩ كيلومترات من جسر الشغور ، وطول هذا الوادى نحو ٦٨ كيلومترا ، وان كان مجرى العاصى فيه بين سيجر وكركور يزيد على ١٢٥ كيلومترا . ويتراوح انحدار العاصى مجراه فى هذا الوادى بين (٤,٥ و ٢٠) كيلومتراً . ويجتاز العاصى وادى الغاب بعد اجتيازه للعتبة البازلتية قرب قرية الكفير ويشق منها مجراه إلى جسور الشغور والشمال .

ويشمل مشروع الغاب استصلاح الأراضى الواقعة فى سهلى العشارنة والغاب . أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقى – غربى وبطول ١٥ كم ويشمل مساحة تزيد على ٢٨,٠٠٠ هكتار ، يتألف قسم صغير منها من التلال ، أما معظمها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصى .

ويمتد سهل الغاب من الجنوب إلى الشمال تحيط به جبال العلويين من

الغرب وجبل الزاوية من الشرق ويبلغ طوله بين العشارنة وكركور مسافة ٥٠ كم ويقرب متوسط عرضه من ١٠ كم ، وأراضي سهل الغاب منبسطة ولعل ذلك يعود إلى كونها كانت بحيرة فى العصور الجيولوجية القديمة ، وتقدر مساحة سهل الغاب بما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالى ٣٥,٠٠٠ هكتار .

ويقع المشروع بكامله فى منطقة يتراوح هطول المطر السنوى فيها بين (٦٠٠و١٠٠٠ مم) ، ويقدر متوسط هطول الأمطار بحوالى ٧٠٠ م.م. وتتوفر فى وادى الغاب طبقة سطحية من الأتربة الرمادية اللون ذات أصل بحرى تتألف من أتربة رملية وطباشيرية تكاد لا تخترقها المياه ، ويبلغ سمكها فى نجد القبلية وعند جسر الشغور نحو ٦٠ مترا . وتغطى هذه الطبقة رواسب حديثة من الطمى تجعلها من أحسن انواع التربة الزراعية ، أما الصخور البازلتية فتوجد فى الجزء الشمالى من الوادى وعلى الجانب الشرقى من الغاب .

ووجود رواسب لا تسمح بتسرب الماء ، وعلى بعد قليل من سطح الأرض يحول دون تسرب الماء إلى طبقات الأرض السفلى ، ويؤدى هذا إلى تجمع المياه التى تتدفق من فيضانات العاصى ومن السيول ، ومن الينابيع المتعددة فى الوادى التى يبلغ مجموع جريانها خلال العام ١٧ م٣ ثانية تتكون المستنقعات فى وادى الغاب .

ونظراً لوجود العقبة البازلتية ولارتفاع مجرى العاصى الحالى عن مستوى سهول الوادى المحيطة به ، فان النهر لا يستطيع تصريف مياه هذه المستنقعات ويستفيد الأهالى حالياً — مما يجفف منها خلال الصيف فى زراعة الذرة البيضاء والقطن كمحاصيل صيفية . أما بقية الاراضى من غير المستنقعات فى الغاب فمعظمها املاك خاصة مزروعة .

ويستهدف المشروع ارواء كافة الأراضى القابلة للزراعة فى الغاب بعد تجفيفها . وتقدر مساحة هذه الأراضى القابلة للزراعة بما يلى :

فى سهل العشارنة	٢٨,٠٠٠ هكتار
فى سهل الغـــاب	٤٤,٠٠٠ هكتار
المجموع	٧٢,٠٠٠ هكتار

وعلى هذا فان مجموع ما سيتم ارواؤه من الاراضى فى هذا المشروع لن يقل عن ٧٠,٠٠٠ هكتار منها حوالى ٢٢,٠٠٠ هكتار تزرع حالياً ، وتصلح هذه الأراضى بعد استصلاحها لزراعة الارز والقطن والشمندر والقطانى كمحصولات صيفية ، كما تصلح لزراعة الحبوب والعلف كمحصولات شتوية .

وتشمل اعمال المشروع تجفيف مستنقعات الغاب ، ودرء خطر الفيضانات عنه ، ورى الاراضى فيه بأفضل السبل مع الاستفادة من مساقط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية .

ويهدف المشروع إلى استصلاح الاراضى واستيطانها على شكل حديث كانشاء القرى النموذجية والمراكز الزراعية وتربية الاسماك فى احواض خاصة والعمل على تنظيم عمليات الانتاج وتصريفها .

أعمـــال المشروع

تعود فكرة تجفيف الغاب واستصلاح اراضيه إلى الازمنة القديمة ، فقد جرى بحثها فى عهد الرومان وفى عهد الاحتلال العثمانى ، أما العمل الجدى فى تنفيذ هذه الفكرة فلم يبدأ الا فى عام ١٩٥١ عندما انشئت مؤسسة الغاب ، وهى التى تولت دراسة المشروع وتفاصيله . وابتدأت منـــذ عام ١٩٥٤ فى تنفيذ مراحله التى تقرر الانتهاء منها قبل عام ١٩٦٢ .

وتشمل هذه الأعمال ما يلى :

التجفيف :

تشمل تدابير التصريف المراد اتخاذها القيام بما يلى :

١ — تعميق وتوسيع مجرى نهر العاصى بين كركور والكفير بطول ٤,٥ كم وعرض يتراوح بين ١١ و ٢٠ م ويصل إلى ١٠ أمتار وكذلك كسر العتبة البازلتية فى المجرى بالقرب من الكفير ليستوعب مجرى النهر تصريف المياه فى حدها المقدر بـ ٣٥٠ م٣ ثانية . وقد تم تنفيذ هذا فى أواخر عام ١٩٥٦ .

٢ – تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة إلى الاراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر الحالي وسفح جبل العلويين ، ويمتد هذا المجرى الجديد شمالاً حتى كركور ويبلغ طوله ٥٨ كم وعرض قاعدته ٢٨ م .

ويمكن لهذا المجرى الجديد تصريف الحد الاقصى ومقداره ٢٧٥ م٣ ثانية ، وتقدر كمية حفريات قناة التصريف الرئيسية هذه بحوالى ١١ مليون م٣ .

٣ – انشاء قناتي تصريف في وسط السهل الواقع بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية ومجموع طولها ٤٧ كم تمتدان من غرب الشريعة شمالا حتى تلتقيا بمجرى العاصي الجديد . وتقدر حفرياتهما بمقدار مليوني متر مكعب .

٤ – انشاء سد على مجرى العاصي قبل سيجر بالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهلي العشارنة والغاب . وسيكون هذا من نوع الحجر الاملائي وبارتفاع ٤٠ م وطوله في أعلاه ١٠٠ م وبذلك يرفع منسوب ماء النهر إلى ٢٢٧ متراً وتقدر سعة تخزينه بحوالى ٤٠ مليون م٣ ويشمل السد نفق تصريف سعته ١٥٠ م٣ ثانية ، ومصرف فيضان بقدرة ٧٥٠ م٣ ثانية .

٥ – انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التي يبلغ مجموع طولها حوالى ٧٠٠ كم في سهلي العشارنة والغاب . وقد بوشر العمل في بعضها ، ومن المقرر انتهاء العمل فيها في أوائل عام ١٩٦٠ .

التخزين والري :

يتراوح مقدار ما تحتاج اليه الأراضي المراد ارواؤها خلال فترة الارواء بين نيسان (ابريل) وتشرين الثاني (نوفمبر) بين ١٢ و ٣٦ م٣ ثانية . ويقدر الحد الأعلى لكمية المياه اللازمة لارواء المشروع خلال دورة الاسقاء بأقل من ٥٥٠ مليون م٣ في العام ، ويمكن بسهولة تأمين مالا يقل عن ٢٥٠ مليون منها من الينابيع التي تنحدر منها سفوح الجبال المحيطة بالغاب والباقي وقدره ٣٠٠ مليون منها لا بد من تأمينه من جريان نهر العاصي ومن سدود التخزين التي ستقام عليه .

وقد دلت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والاقتصادية على أن أفضل موقع لاقامة سد تخزين على مجرى العاصي يقع بالقرب من الرستن .

وهناك موقع آخر بالقرب من قرية كرمة يساعد تخزين الماء فيه على تخفيف حدة الفيضان على سهلى طار العلى والغاب . وتدعو الحاجة كذلك إلى اقامة سد تحويلى بالقرب من قرية العشارنة تكون مهمته توزيع المياه على شبكات رى فى منطقة الغاب .

وقد تقرر أن يكون سد الرستن من نوع الحجر الاملائى ويبلغ أقصى ارتفاع له حوالى ٧٠ م وطوله ١٣٨٠ متراً . وبذلك يرفع منسوب ماء العاصى إلى قرابة ٣٧٢م وتبلغ سعة تخزين هذا السد ٢٥٠ مليون متر مكعب . ويتألف هيكل السد من الحجارة التى يقدر مجموع حجمها بمقدار مليون متر مكعب ، أما حاجز المياه فيه فيتألف من الصلصال والطين المدكوك ويقدر حجمه بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ م٣ ويشمل السد أيضاً :

١ — مصرف فيضانى مجهز بثلاث بوابات يكفى لتصريف ١٥٠٠ م٣ ثانية .

٢ — نفق طوله ٤٠٠ م وقطره ٦,٦ لتحويل مياه النهر خلال عملية بناء السد ولاستخدامه فى توزيع المياه على اقنية الرى وتقدر سعته بمقدار ٣٥٠ م٣ ثانية .

٣ — نفق طوله ٥٢٠ م وقطره ٣,٢ م مع تسليمه لتجهيز المولدات الكهربائية لحاجتها لادارة مولدين مجموع قدرتهما ٧,٥٠٠ كيلووات .

٤ — أعمال اضافية أخرى من مساكن ومكاتب ومختبرات وغيرها مع تحويل الطرق المتأثرة بالمشروع واقامة طرق جديدة فوق السد .

وقد رسا عطاء السد على شركة بلغارية ، بدأت العمل فيه فى أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ومن المنتظر انجازه قبل ثلاثة اعوام .

أما سد التخزين الآخر عند كرمه فتقدر سعته بحوالى ٤٠ مليون م٣ وارتفاعه بمقدار ٤٥ م وطوله بحوالى ١٦٠ م . وسيكون كذلك من النوع الحجرى الاملائى ويقدر مجموع حفرياته وردمياته بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ م . ويشمل كذلك نفقاً طوله ١٠٠ م وقطره ٣ م لتحويل مياه النهر فى فترة الانشاء،ولتزويد قنوات الرى بعد انتهاء اعمال السد . ويشمل كذلك مصرفاً فيضانياً يكفى لتصريف ٦٠٠ م٣ ثانية كما يشمل الاعمال الاضافية الأخرى من طرق ومساكن ومكاتب وغيرها .

أما سد العشارنة فسيكون سداً تحويلياً لتوزيع المياه على قناتى الرى الرئيسيتين فى منطقة الغاب ، وسيقام هذا السد من الخرسانة .

كيفية الارواء :

يزود سد الكرمة سهل العشارنة بقناتى الرى الرئيسيتين ، وذلك بعد رفع منسوب الماء فيه ، فقناة الضفة اليمنى التى يبلغ طولها ٥٦ كم وسعتها ٥,٥ م٣ ثانية تروى مساحة ١٠,٠٠٠ هكتار ، اما قناة الضفة اليسرى فيبلغ طولها ٨١ هكتاراً ، ويتفرع من هاتين القناتين الرئيسيتين مجموع اقنية الرى الثانوية التى يبلغ مجموع اطوالها ٢٧٠ كم .

أما سهل الغاب فسيجرى ارواؤه من ٤ قنوات رئيسية تروى ما يقرب من ٤٤,٠٠٠ هكتار فيه يزود سد العشارنة التحويلى قناتين رئيسيتين ، وتسير اليمنى بمحاذاة سفح جبل الزاوية ، وتمتد حتى كركوك بطول ٥٠ كم وسعة ٧ م٣ ثانية لارواء ١٢,٠٠٠ هكتار . أما القناة اليسرى فتسير بمحاذاة سفح جبل العلويين وطولها ٥٩ كم بسعة ٥,٥ م٣ ثانية وتروى مع مياه الينابيع المتدفقة من القوح ١٠,٠٠٠ هكتار ومن المقررة اقامة سد تحويلى آخر قرب قرية عمورين لتحويل مياه نهر العاصى فى مجراه الحالى إلى قناة طولها ٧٤ كم ينضم اليها قسم من ينابيع عين الطاقة لتروى الاراضى على ضفتى العاصى الحالى حتى كركور وهى مقدرة بـ ١٧,٥٠٠ هكتار . وهناك قناة الرى الرئيسية الرابعة التى تسير من ينابيع قلعة المضيق ويبلغ طولها ٢٣ كم بسعة ٥,٦ م٣ ثانية لارواء الاراضى الواقعة بمحاذاة قناة التصريف الشرقية والمقدرة مساحتها بـ ٤,٠٠٠ هكتار ، كما تغذى هذه القناة أحواض السمك الواقعة بجوارها وتشمل شبكة الرى فى سهل الغاب من الاقنية الفرعية والثانوية ما مجموعه ٥٦٠ كم .

تربية الأسماك :

يشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الأسماك ، وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الأول : بالقرب من قرية الحواش واللحقية ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار .

الثانى : ويقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار وتتغذى مياه الينابيع من قلعة المضيق وعين الطاقة ونهر الشريعة وعين الحواش وغيرها من هذه الأحواض ، وسيعتنى بتربية الاسماك وخاصة سمك اسلور والمشط والسلمون ، ويقدر انتاج هذين الحوضين بحوالى ١,٠٠٠ طن سنوياً .

ويشمل المشروع انشاء شبكة طرق كافة لربط مجموعة القرى والمراكز فى المشروع وربطها بالمدن الرئيسية المجاورة . كما أن هذه الشبكة من الطرق تحقق الوصول إلى كافة أجزاء المشروع ومراقبتها وصيانتها . وتشمل هذه الطرق طرقاً رئيسية معبدة طولها ١١٠ كم وطرقاً ثانوية معبدة وغير معبدة مجموعها أكثر من ٧٠٠ كم ويشمل المشروع أيضاً انشاء قرية نموذجية ومراكز تجارب زراعية ، كما يشمل اقامة التعاونيات وكل ما يتعلق بأعمال الاصلاح الريفى الاقتصادية والاجتماعية .

استثمار الأراضى :

تعتبر تربة سهل المشروع الحمراء فى معظمها من تربة الاودية الرسوبية الغنية بالمواد العضوية وفقاً للدراسات الفنية ، فقد تم تصنيفها حسب نوعها وامكانياتها الزراعية إلى ١٧ صنفاً .

وقسمت هذه الأراضى من حيث استصلاحها ومنافعها الزراعية إلى ٦ فئات رئيسية روعيت فى تحديدها جودة التربة والدورة الزراعية المناسبة ، كما روعى فى اختيار المزروعات مقدار حاجتها من الرى والتصريف ومقدار فائدتها الاقتصادية ، أما الدورة الزراعية المقررة فتشمل ٣ أو ٤ سنوات .

وقد قسمت على هذا الأساس الأراضى التى ستتحول إلى وحدات زراعية تتراوح مساحتها بين ٨ و١٥ هكتاراً ، واعتبرت الوحدة التى مساحتها ٢٥ هكتارا كافية لاعالة خمس عائلات مجموع أفرادها ٢٤ شخصاً ، وهذا يعنى أن مشروع الغاب يكفل اعالة اكثر من ٧٠,٠٠٠ نسمة .

وقد تم توزيع حوالى ٢٠,٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً لشغلها مؤقتاً حتى تتم كافة أعمال الاستصلاح اللازمة ، ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار هذه الأراضى .

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الغاب

تترتب على تنفيذ المشروع نتائج اقتصادية واجتماعية هامة . أما النتائج الاقتصادية فتظهر من أن مجموع الدخل القومى الصافى لمشروع الغاب لا يقل عن ٧٨ مليون ليرة ، هذا بالاضافة إلى ما تجنيه الدولة من المشروع من واردات مختلفة عن طريق الترخيص باشغال الأراضى العائدة لها وضريبة الانتاج الزراعى وغيرها ... مما لايقل عن ١٢ مليون ليرة سورية .

هذا ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن قيمة الدونم الواحد بـ ٥٠٠ ليرة سورية فان قيمة اراضى الدولة لا تقل عن ١٥٠ مليـــون ليرة سورية للمستنقعات المستعملة ، وهذا المبلغ يفوق تكاليف المشروع بكاملة دون أن نأخذ بعين الاعتبار التحسين الطارىء على الأراضى الخاصة والتى ستصبح مروية وتشغيل اليد العاملة .

أما من الناحية الاجتماعية والصحية فيكفى اننا بعد تجفيف المستنقعات نكون قد قضينا على الملاريا والمرض فى منطقة موبوءة أصبحت آهلة بسكان اصحاء ، وسيتاح لجميع سكان المنطقة وبصورة خاصة منطقة العلويين المنعزلين بأنفسهم — الاختلاط مع بقية السكان ، وممارسة الزراعة ليكونوا مزارعين صالحين ، هذا بالاضافة إلى نشر العلم والثقافة بواسطة المدارس والمراكز الاجتماعية والتعاونية الزراعية .

وزيارة واحدة للمنطقة تدل على مدى التقدم الاجتماعي للفلاح الذى أخذ يسكن بيوتاً حديثة تتوافر له فيها الشروط الصحية ، كما بدأ يأخذ بالاساليب الزراعية الحديثة .

خطة المستقبل

فى الاقليم السورى

١٩٦٠ / ١٩٦١ – ١٩٦٤ / ١٩٦٥

دلت الدراسة الأولى التى أجريت على أن الدخل القومى فى الاقليم السورى فى سنة الأساس يبلغ (٢٤٠٠) مليون ليرة سورية . ولما كان الدخل الزراعى يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين سنة وأخرى تبعاً للظروف المناخية ، فقد استمد هذا الرقم من الدخل الوسطى لأعوام : ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨.

وقد حدث بعد ذلك أن أصاب الاقليم جفاف فى سنوات ثلاث متوالية ، فأصبح متوسط الدخل فى السنوات الثلاث الأخيرة (٢١٠٠) مليون ليرة .

وإذا كنا نهدف إلى مضاعفة الدخل فأى من الدخلين نضاعف ؟

واننا اعتمادا على وعى الشعب وتفهمه وتقديره لضرورة السير بخطى حثيثة فى مضمار التنمية والتقدم ، واعتقاداً منا بأن سنوات الجفاف أمر طارىء تشير الاحصاءات إلى ندرة وقوعه بهذا الشكل المتلاحق ، فقد وضعنا الخطة لابلاغ الدخل القومى بعد عشر سنوات ، إلى (٤٨٠٠) مليون ليرة بصرف النظر عن معدل الدخل القومى فى وقتنا هذا .

ان القاء النور على تطور مختلف الفعاليات الاقتصادية فى الاقليم ، وابراز أوجه القوة وأوجه الضعف فيها ، انما هو بحث اقتصادى لا تخطيطى ، غير أنه من المفيد أن نستعرض الوضع الزراعى فى الاقليم بايجاز لما له من علاقة وثيقة بأهداف الخطة وأعبائها المرئية وغير المرئية .

قامت فى أواخر الحرب العالمية الثانية نهضة زراعية واسعة استندت بالدرجة الأولى إلى استثمار أراضى الجزيرة الخصبة باستخدام الآلات الزراعية كما استندت إلى استعمال مياه الأنهر والمياه الجوفية لرى الأراضى بواسطة المضخات . وقد نتج عن ذلك أن تضاعفت المساحات المزروعة والمروية خلال عشر سنوات ،وأن زاد الدخل القومى من الزراعة من (٥٠٥) ملايين

ليرة عام ١٩٤٤ إلى (٨٢٣) مليونا عام ١٩٥٣ وإلى (١٠٩٠) مليون ليرة عام ١٩٥٧ .

لكن هذا التوسع فى الزراعة . قد تضمن أوجه ضعف عديدة . فالمزارعون فى الجزيرة تحت اغراء الربح وعدم وجود توجيه صحيح من قبل السلطات المسئولة توسعوا فى الاستثمار الزارعى حتى جاوزوا الأراضى التى تصلح للزراعة البعلية إلى الأراضى التى كان يجب أن تبقى مراعى ، بسبب ظروفها الطبيعية . وقد شكلت زراعة هذه المراعى عنصر ضعف فى الزراعة بالاضافة إلى خسارة الاقليم جزءا من أحسن مراعيه .

وكذلك فان استثمار المياه الجوفية تجاوز فى كثير من المناطق موارد الأحواض المائية . مما أدى إلى تثبيت أو تخفيض المساحات التى تنتفع من هذه المياه . وكذلك فان التوسع فى الرى باستثمار مياه الأنهر بواسطة المضخات جرى عندما كانت أسعار القطن فى أوج ارتفاعها ، ونفذ من قبل أصحاب المشاريع بشكل بدائى وسريع . ونظراً لتغير الظروف الاقتصادية بعد انشائها فأن أمر تجديد قسم منها أصبح مدعاة للتساؤل والشك .

وهكذا يبدو أن قفزة التوسع الزراعى ،وبالتالى التوسع الاقتصادى فى السنوات الماضية قد بلغت ذروتها أو جاوزتها فأصبح من المحتم اتخاذ التدابير الفعالة لاستثمار موارد الأقليم وتركيب طاقات انتاجية جديدة فى مختلف ميادين الانتاج والا فان الاقتصاد السورى مهدد بالتوقف عند المستوى الذى بلغه .

. ان أهم الشروط التى يجب التزامها لتحقيق مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات هى :

أولا : أن تتم التنمية دون حدوث آثار تضخمية أو انكماشية ضارة فى الاقتصاد القومى بمجموعه وفى الأوضاع الاجتماعية .

ثانياً : أن تحقق الخطة تنمية مستقرة تقل فيها الهزات الاقتصادية إلى أدنى حد ممكن،فتجنب بذلك الاقتصاد تقلباته الواسعة فى الانتاج والدخل التى تغلب عليه بسبب العوامل الطبيعية وتموجات الأسعار العالمية .

ثالثاً : أن تحقق الخطة السياسية الاجتماعية الرامية إلى تحسين توزيع الدخل بين المواطنين .

وهكذا تصبح الأهداف العامة لخطة التنمية مضاعفة الدخل واستقرار هذا الدخل وحسن توزيعه .

تمويل الخطة

ان مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات تقتضى أن تكون زيادة هذا الدخل بمعدل ٧,٢٪ سنوياً . وباعتبار أن زيادة السكان هى بمعدل ٢,٤– فى كل سنة فتكون الزيادة المرتقبة لدخل الفرد بمعدل ٤,٧٪ سنوياً .

ولتحقيق هذه التنمية يقدر حجم الاستثمار اللازم فى الخطة الخمسية الأولى بنحو (٢٧٢٠) مليون ليرة ، منها (١٤٩٥) مليونا بالنقد المحلى و(١٢٢٥) مليونا بالنقد الأجنبى .

وقد دل البحث عن الموارد المالية المتاحة للتنمية فى الاقليم السورى على أنه يمكن تأمين هذه الاستثمارات من المصادر الرئيسية التالية :

فائض الموازنة العامة	٤٢٠	مليون ليرة
فائض الموارد الحكومية الأخرى	٥٣٠	« «
مدخرات القطاع الخاص	١٠٠٠	« «
القروض والمعونات الخارجية ومصادر متفرقة	٧٧٠	« «
المجموع	٢٧٢٠	مليون ليرة

وتقدر موارد الأقليم من النقد الأجنبى خلال سنى الخطة بمبلغ (٤٦٢٥) مليون ليرة على النحو التالى :

أولا :	موارد محلية :	
	الصادرات	٢٨٢٥ مليون ليرة
	عوائد ونفقات شركات البترول	٨٠٠ » »
	صافى أرباح التجارة العابرة	١٠٠ » »
	ارساليات السوريين فى الخارج	١٥٠ » »
	موارد متفرقة	١١٠ » »
ثانيـاً :	القروض والمعونات الخارجية	٦٤٠ » »
	المجموع	٤٦٢٥ مليون ليرة

وأن هذه الموارد معرضة للتقلبات باعتبار أن الحاصلات الزراعية تؤلف القسم الأكبر من موارد الصادرات الا أنه يمكن اعتمادها كأساس معقول لغايات التخطيط .

وتكفى هذه الموارد لتأمين حاجات الاقليم من النقد الأجنبى خلال سنى الخطة اذ أن هذه الحاجات تقدر بمبلغ (٤٣٧٥) مليون ليرة وهكذا يتحقق فائض من النقد الأجنبى قدره (٢٥٠) مليون ليرة . وهاكم بيانا بأوجه استعمال النقد الأجنبى خلال سنى الخطة .

استهلاك خاص	١٨٠٠ مليون ليرة
خامات ومواد أولية	١٠٠٠ » »
تكوين رأسمالى	١٢٢٥ » »
سداد القروض الأجنبية	٣٥٠ » »
احتياطى	٢٥٠ » »
المجموع	٤٦٢٥ مليون ليرة

ويمثل المبلغ الملحوظ للتكوين الرأسمالى حاجات الخطة من النقد الأجنبى .

البرنامج الاستثمارى

عندما بدئ فى وضع البرنامج الاستثمارى للموارد المالية المتاحـــــة للتنمية ، والتحرى عن أفضل الطرق لاستخدامها كان علينا أن نجابه المعضلة التى جابهتها قبلنا جميع الدول التى مرت فى مراحل التنمية الأولى ، وهى التوفيق

بين الحاجات والامكانيات وصعوبة التوازن بين الخدمات والانتاج والاختيار بين كسب عاجل ينمو ببطء وكسب محدود فى البداية ينمو وتتزايد سرعته مع مرور الزمن .

ان البرنامج الاستثمارى المقترح يعطى الأولوية لمشاريع الانتاج باعتبار الأداة الفعالة لتنمية الدخل والإنتاج . ومن ثمار هذه التنمية يمكن التوسع فى الانفاق على الخدمات فيما بعد . ويجب ألا يغرب عن البال أن تأمين الخدمات هو هدف المجتمع ومشاريع الانتاج هى الوسيلة وتأتى هذه الوسيلة من حيث التوقيت قبل الهدف .

ومع إعطاء الأولوية لمشاريع الانتاج ، أعطيت مشاريع الخدمات نصيباً كافياً من مجموع الاستثمارات يتيح تنمية مختلف الخدمات بسرعة تفوق بشكل عام السرعة التى كانت تسير عليها فى الماضى .

وفيما يلى الخطوط الرئيسية لبرامج الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة موزعة بين القطاعين العام والخاص :

القطاع الاقتصادى	الاستثمارات بملايين الدولارات			
	العام	الخاص	المجموع	النسبة
الرى واستصلاح الأراضى	٧٨٠	٥٠	٨٣٠	٣٠,٥
الزراعة	٩٥	١٧٥	٢٧٠	٩,٩
الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول	٢٤٠	٢٦٩	٥٠٩	١٨,٧
النقل والمواصلات	٣٨٧	١٥٠	٥٣٧	١٩,٧
التعليم	١٠٠	—	١٠٠	٣,٧
الخدمات والمرافق العامة والاسكان	١١٨	٣٥٦	٤٧٤	١٧,٥
المجموع	١٧٢٠	١٠٠٠	٢٧٢٠	١٠٠

فيكون قد أصاب مشروعات الانتاج فى الرى والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ٢١٤٦ مليون ليرة أى ٧٨,٨ ٪ من مجموع الاستثمارات بينما أصاب مشروعات الخدمات ٢١,٢ ٪ .

ولقد روعى فى وضع البرنامج الاستثمارى ضرورة تأمين التنسيق بين حجم الانتاج والقوة الشرائية خصوصاً بما يتعلق بالمواد الغذائية تجنباً لحدوث آثار تضخمية فى اقتصاد الأقليم

ان توزيع استثمارات القطاع العام على مختلف المشاريع موضح فى الخطة الموضوعة بين أيديكم وسآتى على ذكرها بشكل موجز فيما بعد .

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد أصابه كما أسلفنا (١٠٠٠) مليون لبرة أى ٣٦,٧٥٪ من مجموع الاستثمارات . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن امكانية القطاع الخاص فى التوسع الأفقى بالزراعة قد أشرفت على نهايتها للأسباب التى بيناها آنفاً نجد أن الاستثمارات التى خصصت لهذا القطاع تفى بحاجته أو تزيد . وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص للزراعة والرى ٢٢٥ مليون لبرة لتنفيذ مشروعات الرى الخاصة وتوفير الائتمان الزراعى اللازم لقيام المزارعين بقسطهم من تحسين العمليات الزراعية بزيادة التسميد واستعمال البذور المنتقاة والآلات وما إلى ذلك من عمليات أخرى .

وبلغت استثمارات القطاع الخاص فى النقل والمواصلات مبلغ (١٥٠) مليون لبرة لتأمين وسائل النقل من سيارات وكميونات وطائرات . وفى قطاع الخدمات مبلغ (٢٦٦) مليون لبرة منها (٣٤٥) مليونا للاسكان . وفى قطاع الصناعة أفسح للقطاع الخاص ميدان رحب وخصوصاً بالنسبة للصناعات التحويلية والكيمائية .

المشـــاريع

ان حجم الاستثمار وتوزيعه فى خطة الانماء انما هو تعبير صادق عن مقدار الجهد الذى أمامنا وعن آمالنا ورغباتنا فى تحقيق أهداف الخطة .

غير أن الخطة يجب الا تقتصر على مجرد احجام الاستثمارات وتوزيعها والتعبير عن الآمال بل يجب أن تكون مستندة إلى برامج ومشروعات محددة واضحة عملية وقابلة للتنفيذ كما يجب أن تدرس نتائج هذه المشروعات وآثارها على الانتاج والدخل والعمالة .

مشاريع الرى والزراعة

ولنبدأ بمشاريع الرى والزراعة التى كان لها النصيب الأوفر فى البرنامج الاستثمارى اذ خصص لها ٥٠٪ من استثمارات القطاع العام ، فأصاب مشاريع الرى (٧٨٠) مليون ليرة ومشاريع الزراعة (٩٥) مليونا .

وان أهم الأسباب التى أدت إلى الاهتمام الكبير بقطاع الرى والزراعة هو :

أولا : الحد من التقلبات العنيفة التى تتسم بها الزراعة السورية بسبب العوامل الجوية وتأمين حد أقصى من الاستقرار وثبات الانتاج .

ثانياً : لأن الانتاج الزراعى يفسح أكبر مجال للتوسع فى انتاج السلع ولأنه أساس فى تقدم الصناعة والتجارة .

ثالثاً : وأخيراً — لأن التوسع الزراعى هو أكبر عامل من عوامل اصلاح ميزان المدفوعات فى الاقليم السورى .

لقد حددت الخطة للأهداف الانتاجية فى حقل التنمية الزراعية بزيادة الانتاج والدخل الزراعى بمقدار ٣٢٪ أى رفع الدخل الزراعى من (٩٦٥) مليون ليرة إلى (١٢٧٥) مليون ليرة وكذلك فتح آفاق العمل لنحو ٧٥ ألف عامل زراعى بالاضافة إلى زيادة تشغيل عدد لا يقل عن ١٠٠ ألف عامل من الأيدى العاملة الحالية المعطلة جزئياً أو كلياً .

وتتلخص الأهداف الزراعية بهدفين رئيسيين : التوسع الأفقى بزيادة الأراضى المروية والتوسع الرأسى بزيادة غلة الهكتار بمختلف عمليات التحسين الزراعى .

ولا شك فى أن أول خطوة وأسرع وسيلة لتحقيق هذا الهدف هو زيادة انتاج أو غلة الهكتار الواحد من الأراضى المزروعة حالياً .

ومن مقارنة غلة الهكتار فى سورية مع غيرها من البلاد الزراعية يتضح أن المجال لا يزال فسيحاً جداً لزيادة غلة الهكتار . ويدعم هذا القول ما نراه من فروق ظاهرة بين انتاج مختلف المزارعين فى المنطقة

الواحدة ذات الظروف المتشابهة . ونعتمد فى تحقيق هذا الهدف على أربع وسائل اساسية ، هى :

اكثار البذار المنتقى
التسميد
مقاومة الآفات الزراعية
تحسين العمليات الزراعية بالارشاد الزراعى

ان حجر الأساس للنجاح فى هذا المضمار هو التعاون الوثيق بين القائمين على هذه المشروعات وبين المزارعين الذين ينفذونها والذين تؤول اليهم ثمارها .

ولا مشاحة فى أن الاتحاد القومى يستطيع أن يؤدى أكبر الخدمات فى هذا المضمار .

وبديهى أن الجهود يجب أن تنصب بنوع خاص على بعض المحاصيل التى لها أهمية خاصة فى الاقتصاد السورى ، إما لتوفير الغذاء أو للتصدير ، وهذه المحاصيل هى القمح ، الشعير ، القطن ، التبغ ، الشوندر السكرى.

البذار المنتقى :

ان الكمية المنتجة فى البذار المنتقى حتى هذا اليوم ، لا تؤمن سوى ١٠٪ من احتياجات الاقليم من بذار القمح والشعير التى تبلغ ١٤١ الف طن من القمح و ٨٤ ألف طن من الشعير .

وتتضمن الخطة برنامجاً شاملا لتأمين حاجات الاقليم من البذار المنتقى سواء للاراضى المروية أو البعلية . ويقضى البرنامج بأن يوفر للمزارعين بصورة تدريجية وخلال ثلاث سنوات البذار المنتقى اللازم لتغطية كامل المساحة المزروعة بالقمح والشعير ، على أن يجدد البذار فيما بعد مرة كل ثلاث سنوات .

وتتضمن الخطة أيضاً انشاء مراكز لمعالجة البذار حيث يجرى تنظيفها وتعقيمها وتصنيفها وتجفيفها عند الاقتضاء .

التسميد :

إن العامل الرئيسي الثاني في زيادة غلة الهكتار هو التسميد . وان استعمال المخصبات الكيماوية في تسميد الزراعات البعلية أمر يكاد أن يكون معدوماً في الاقليم السوري . أما في الأراضي المروية فان استعمال هذه المخصبات محدود فلا تتعدى معدلات التسميد بالهكتار الواحد بالأسمدة الآزوتية والفوسفاتية ٦٠ كغ بصورة وسطية،وفي زراعة القطن ٢٤٠ كغ . وان الاستمرار في زراعة الأرض دون تسميد يفقدها الكثير من خصبها ويقلل من انتاجها ويترك قسما منها معطلا دون استثمار .

وتستهدف الخطة زيادة الانتاج الزراعي بالتدرج في زيادة معدلات التسميد ، باعتبار أن نسبة كبيرة من الزراع لم تعتد بعد على استعمال الأسمدة الكيماوية واذا استعملتها فبمقادير بسيطة .

وسيقتصر التسميد في الزراعة البعلية على المناطق التي يزيد متوسط أمطارها عن ٥٠٠ مم في العام ولن يشمل المناطق النصف جافة لأن نتائج التسميد في هذه المناطق مجهولة والموضوع يفتقر إلى دراسات وتجارب .

وأن معدلات التسميد التي ترمي الخطة إلى تحقيقها هي :

للحبوب في الزراعات البعلية :

١٥٠ كيلوغرام سماد ازتي (١٦٪ آزت)

١٠٠ كيلوغرام سماد فوسفاتي (٢١٪ حمض الفوسفوريك)

للحبوب في الزراعات المروية :

٢٠٠ كيلوغرام سماد ازوتي

١٥٠ كيلوغرام سماد فوسفاتي

للقطن :

٣٠٠ كيلوغرام سماد ازوتي .

٢٥٠ كيلوغرام سماد فوسفاتي

ولما كان من الأمور التي تعوق التسميد في القطن الخلاف بين المالك والمستثمر والمرابع على كيفية تحمل ثمن السماد فلابد من استصدار تشريع لتوزيع ثمن السماد على مختلف الشركاء بنسب عادلة .

هذا وقد قدرت حاجات الأقليم من مختلف أنواع الأسمدة في السنة الخامسة كالآتي :

أسمدة ازوتية	١٦٥ ألف طن
أسمدة فوسفاتية	١٢١ ألف طن
أسمدة بوتاسية	٤,٤ ألف طن

وتجدر الاشارة إلى أن البرنامج الاستثماري في الصناعة لحظ انشاء معمل للسماد الازوتي ينتج ١٢٠ ألف طن في العام ومعمل آخر للسماد الفوسفاتي ينتج ٥٠ ألف طن في العام . ومن شأن هذين المعملين انتاج قسم هام من كميات السماد التي يحتاج اليها الأقليم .

وهذه البرامج والاستثمارات تفصيلها كما يلي :

اكثار بذار القمح والشعير	١٤١٥٠٠٠ لبرة
اكثار بذار القطن	١١٠١٠٠٠ لبرة
الارشاد الزراعي	١٨٤٠٠٠٠ لبرة
وقاية المزروعات	٣٥٨٠٠٠ لبرة
تربية الحيوان	١٨٣١٦٠٠٠ لبرة
البستنة	٢٨١٦٠٠٠ لبرة
الحراج	٧٤٥٨٠٠٠ لبرة
المختبرات والأبحاث	٦٤٤٨٠٠٠ لبرة
التعليم والتدريب الزراعي	٦٣٢٦٠٠٠ لبرة
صوامع ومراكز تصنيف البذار	٤٥٦٩٩٠٠٠ لبرة

ويبلغ مجموع هذه الاستثمارات ٩٥ مليون لبرة سورية .

مشاريع الري

أما فيما يتعلق بالتوسع الأفقي فتستهدف الخطة الخمسية انشاء شبكات لري مساحة قدرها ٣٥٤ ألف هكتار . وبذلك تزداد الأراضي المروية من ٥٠٠ ألف هكتار إلى ٧٥٠ ألف هكتار أي بزيادة ٥٠ ٪ .

وأن توزيع المساحة المروية الاضافية على المشاريع المختلفة هو كالاتي :

مشروع الغاب والعشارنة	٧٠ ألف هكتار
مشروع الروج	٥ الاف هكتار
مشروع الفرات (الحوض الأسفل)	٧٥ ألف هكتار
مشروع الخابور	٦٠ ألف هكتار
مشروع بردى والأعوج	١٢ ألف هكتار
مشروع العاصي الأعلى	١٢ ألف هكتار
مشروع مزيريب	٣,٢ ألف هكتار
مشروع السن	١٠ الاف هكتار
مشروع بانياس	٤ الاف هكتار
مشاريع متفرقة	٣ الاف هكتار
	٢٥٤,٢ ألف هكتار

وان مجموع المساحات التي ستنجز شبكاتها خلال سني الخطة وتوضع موضع الاستثمار ، يتصاعد من سنة إلى أخرى على الترتيب الآتي :

٨ الاف هكتار بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦١
٧٥ ألف هكتار بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٢
١٢٠ ألف هكتار بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٣
١٩٥ ألف هكتار بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٤
٢٥٤,٢ ألف هكتار بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٥

وتلحظ الخطة بالاضافة إلى هذه المشاريع المباشرة فى تنفيذ سد الفرات التخزينى تمهيداً لانجازه فى الخطة الخمسية التالية . وهذا السد يتيح للأقليم التحكم فى مياه الفرات والتوسع فى أعمال الرى توسعاً كبيراً .

ان تنفيذ مختلف مشاريع التنمية الزراعية بالتوسع الأفقى والتوسع الرأسى من شأنه تحقيق الأهداف الانتاجية التالية فى الزراعة :

	رقم الأساس	السنة الخامسة	نسبة الزيادة
القمح	٨٠٨ ألف طن	١٤٨٠ ألف طن	١٧٠
الشعير	٣٣٥ الف طن	٥٢٦ ألف طن	١٢٠
الشوندر	٩١ ألف طن	٥٦٣ ألف طن	٢٦٠
القطن	٢٧٠ ألف طن	٤٤٤ ألف طن	١٦٠
الدخان	٧٤٠٠ طن	١٧ ألف طن	٢٣٠
أغراس مثمرة	١,٢٥ مليون	٢,٢ مليون	١٧٦
أغراس الحراج	٧٠٠ ألف	٥ ملايين	٧٠٠
فحول السفاد	—	١٧٠ ألف فحل	

ويجب أن لا نفهم من هذه الأرقام أكثر من أنها تشير إلى اتجاهات عامة ، فقد يتفاوت الانتاج المحقق بين سنة وأخرى بسبب الظروف المناخية أو تغيرات الأسعار النسبية بسبب عوامل العرض والطلب المحلى والعالمى .

وقد سبق بيان مجموع الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية التى بلغت فى القطاعين العام والخاص (١١٠٠) مليون منها (٧٨٥) مليونا فى القطاع العام و (٣١٥) مليونا فى القطاع الخاص . وأن تنفيذ المشاريع الملحوظة كلها يؤمن زيادة فى الدخل القومى تقدر بـ ٣١٠ ملايين ليرة فى السنة الخامسة ترتفع إلى ٣٦٥ مليونا اعتبارا من السنة السادسة .

ويقدر عدد العمال الذين سيقومون بتنفيذ مشاريع الرى بنحو ٣٥ ألف عامل . أما عدد العمال الذين سيتوفر لهم العمل الزراعى فيقدر بنحو ١٧٥

ألف عامل زراعى فى السنة الخامسة بحيث يؤمن العمل الدائم لعدد كبير من العمال الزراعين الحاليين الذين لا يعملون بشكل مستمر ، ويضاف اليهم عدد جديد يقدر بنحو ٧٥ ألف عامل .

هذا ويجدر بنا أن نذكر هنا أن معظم الأراضى التى ستروى بموجب مشروعات الرى ، هى أملاك للدولة سيجرى توزيعها بعد استصلاحها على عدد لا يقل عن ٨٠ الفا من الفلاحين ضمن خطط الاصلاح الزراعى . وهذا يعنى أن هؤلاء الفلاحين سينقلبون إلى ملاك فى نهاية السنة الخامسة للخطة .

مشاريع الصناعة

اذا كانت الزراعة — ولا تزال — الركن الأساسى فى الاقتصاد السورى فان الصناعة قد أخذت طريقها فى النمو والتقدم ، فازدادت نسبة مساهمتها فى الدخل القومى سنة بعد سنة . وأصبحت أداة فعالة لتنويع الانتاج وتأمين حاجات الاقليم من مختلف السلع للاستهلاك أو للتصدير .

ولقد خصص للصناعة فى البرنامج الاستثمارى ٥٠٩ ملايين ليرة أى ١٨,٧ ٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزعت الاستثمارات على مختلف المشاريع الصناعية لتحقيق الأهداف التالية :

أولا : استخدام الطاقات المعطلة .

ثانياً : تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية سواء كانت للاستهلاك المباشر أو لمستلزمات الانتاج أو للبناء أو للتصدير .

ثالثاً : استثمار موارد الاقليم المكتشفة من النفط والمعادن والتنقيب والتحرى عن المزيد منها .

رابعاً : تدارك الخبرة الفنية اللازمة .

وبتحقيق هذه الأهداف نكون قد أمنا للصناعة مجالا رحباً للنمو والتوسع خلال الخطة الخمسية الأولى ، ووضعنا – اذا ما اقترنت التحريات الاضافية عن البترول والمعادن بالنجاح – حجر الأساس لنهضة صناعية أكبر وأوسع فى الخطة الخمسية التالية .

وفيما يلى بيان بأهم الأهداف الانتاجية الرئيسية فى القطاع الصناعى :

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج فى سنة الأساس	الانتاج فى السنة الخامسة
الكهرباء	مليون كيلوات ساعة	٣٠٠	٧٠٠
النفط الخام	مليون طن	—	٢
السماد الازوتى	ألف طن	—	١٢٠
السماد الفوسفاتى	ألف طن	—	٥٠
حمض الكبريتيك	ألف طن	—	٢٥
الصودا الكاوية	ألف طن	—	٧,٥٠
الأسمنت	ألف طن	٤٥٠	٧٠٠
السكر	ألف طن	٦١	٨٠
غزل القطن	ألف طن	١٠,٧	٢٥
غزل الصوف	طن	٣٢٢	٤٠٠
نسيج القطن والصوف	ألف طن	٢٢,٣	٣٠
الزيوت النباتية	ألف طن	٤٠	٥١

وتتضمن مشروعات الصناعة الواردة فى البرنامج الاستثمارى انشاء عشرة معامل لمختلف الصناعات الغذائية و ١٢ معملا لمختلف الصناعات الهندسية و ١٧ معملا لمختلف الصناعات الكيماوية أهمها معمل السماد الازوتى ومعمل السماد الفوسفاتى ومعمل حمض الكبريتيك ومعمل الصودا الكاوية ومعمل الخزف والبورسلين وثلاثة معامل لسحب البلاستيك وتشكيله وحقنه .

وتتضمن مشروعات التعدين والبترول استثمار حقل (كراتشوك) والتنقيب أو الاستمرار فى التنقيب عن البترول والغازات الطبيعية والحديد والفوسفات وما إلى ذلك من معادن .

أما مشاريع الكهرباء فان من شأنها أن تزيد القدرة المركبة زيادة كبيرة لتأمين متطلبات الصناعة المتزايدة .

وفيما يلى بيان بأهم مشروعات الكهرباء :

	القـــدرة المركبة	
	فى سنة الأســـاس	فى السنة الخامسة
دمشق	٢٦٥٥٠ كيلووات	٨٦٥٥٠ كيلووات
حلب	٢٥٠٠٠ كيلووات	٥٠٠٠٠ كيلووات
حمص وحماه	٦١٠٠ كيلووات	٦٣٦٠٠ كيلووات
البلديات	٨٦٠٠ كيلووات	١٩٦٠٠ كيلووات
الشركات الصناعية	٥٥٠٠٠ كيلووات	٨٠٠٠٠ كيلووات

وقد وزعت الاستثمارات الملحوظة للصناعة والتعدين والكهرباء والبترول . بين القطاعين العام والخاص على الوجه التالى :

القطاع العام ٢٤٠ مليونا أى ما يعادل ٤٧٪

القطاع الخاص ٢٦٩ مليونا أى ما يعادل ٥٣٪

وقد بنى هذا التوزيع على أساس دراسة المشاريع التى تضمنتها الخطة وتقدير ما يتلاءم منها مع طبيعة كل من القطاعين .

وهكذا ترك للقطاع الخاص ، تنفيذ المشاريع المتعلقة بالصناعات الغذائية والصناعات الهندسية ، والصناعات الكيماوية باستثناء معامل السماد ، وألقى على القطاع العام العبء الأكبر من مشاريع التعدين والتنقيب .

هذا وأن المشروعات الصناعية المختلفة التى أشرت اليها ستؤمن فى نهاية الخطة العمل لنحو ٢٥٠٠٠ عامل اضافى بحيث يصبح عدد العمال فى القطاع الصناعى ١٢٥٠٠٠ عامل .

مشاريع النقل والمواصلات

لقد وضعت خطة التنمية للسنوات الخمس الأولى فى قطاع النقل والمواصلات على أساس تنسيق مشروعات هذا القطاع مع الحاجات الفعلية للاقليم ، وتوقيت هذه المشروعات على نحو يكفل الاستفادة التامة منها بحيث يتم انجازها تدريجياً مع انجاز مشاريع الرى والتوسع الزراعى والتنمية الصناعية .

وقد أصاب قطاع النقل والمواصلات من الاستثمارات المخصصة للخطة الخمسية الأولى مبلغ ٥٣٧ مليون ليرة تشكل نسبة ٢٠٪ من مجموع الاستثمارات ، منها ٣٨٧ مليون ليرة للقطاع العام و ١٥٠ مليون ليرة للقطاع الخاص .

وقد وزعت استثمارات القطاع العام على مشاريع النقل والمواصلات على الوجه الآتى :

الطرق والجسور	٧٤ مليونا	١٩٪
البريدوالمواصلاتالسلكيةواللاسلكية ٥٩	مليونا	١٥٪
الاذاعة والتلفزيون	٨ مليونا	٢٪
مرفأ طرطوس	٣٣ ملايين	٨,٥٪
المطارات	٤٠ مليونا	١٠,٥٪
السكك الحديدية	١٧٣ مليونا	٤٥٪

أما مشاريع السكك الحديدية فقد تناولت متابعة تنفيذ الخط الحديدى الذى يصل بين اللاذقية فحلب فالقامشلى ، والذى سينتهى تنفيذه فى الخطة الخمسية الثانية . وقد صمم هذا المشروع ليكون قادرا على نقل محصولات زراعية يتوقع أن تتزايد حتى تصل إلى ١١٠٤ ملايين طن كيلومترى فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ثم ترتفع إلى ٢٠٠٠ مليون طن كيلومترى فى نهاية الخطة الخمسية الثانية .

وسيؤمن هذا المشروع تخفيض أجور نقل الحاصلات الزراعية من

المناطق الشمالية الشرقية فى الاقليم من ٩ قروش سورية للطن الكيلومترى إلى خمسة قروش سورية فى السنوات الأولى من انشاء الخط الحديدى تنخفض إلى ٣,٥٠ قرش سورى عندما يزداد حجم النقل إلى مليارى طن كيلومترى .

وينتظر أن يبلغ الدخل السنوى لهذا الخط ١١ مليون لبرة حينما تكون حركة النقل مليار طن كيلومترى ، يرتفع إلى ١٦ مليون لبرة عندما تتضاعف هذه الحركة كما هو مقدر فى نهاية الخطة الخمسية الثانية .

ولا مشاحة فى أن انشاء هذا الخط سيغير طرق التجارة العابرة فى المنطقة .

وقد تناولت مشاريع السكك الحديدية أيضاً تحسن الشبكة الحالية وتزويدها بالمعدات الحديثة بالاضافة إلى اعادة تسير الخط الحديدى الحجازى .

أما مشاريع الطرق فقد تناولت :

— انشاء شبكة طرق مزفتة رئيسية وثانوية بطول ١٤٥٠ كيلومتراً تضاف إلى الشبكات الحالية البالغ طولها ٤٠٠٠ كيلومتر .

— تقوية وتعريض أقسام من الطرق الرئيسية المزفتة على طول ١٢٠٠ كيلومتر لتتناسب مع حاجات النقل الحالية والمرتقبة .

وأما مشاريع الجسور (الكبارى) فقد تناولت انشاء جسرين على نهر الفرات وخمسة جسور على نهر الخابور .

وفى حقل المواصلات السلكية واللاسلكية لحظت الخطة زيادة ٤٤ ألف خط هاتفى آلى على الخطوط الحالية البالغ عددها ٥٤ ألف خط وكذلك ٥ الاف خط نصف آلى ويدوى . كما لحظت الخطة تنفيذ مشاريع مختلفة لتنمية الاتصال اللاسلكى .

وقد تضمنت الخطة أيضاً زيادة عدد مراكز البريد من ٦٠ مركزا إلى ٨٨ مركزا وتجهيز عدد منها بأدوات البريد الميكانيكية والسيارات اللازمة لنقل البريد من القرى النائية واليها .

أما مرفأ طرطوس الذى صمم ليستوعب تجارة المنطقتين الوسطى

والجنوبية من الاقليم فقد بدأ العمل فيه فى نيسان الماضى وينتظر انجاز معظم منشآته فى نهاية السنة الخامسة للخطة حيث يمكن وضعه موضع الاستثمار .

وقد تضمنت الخطة أيضاً انشاء مطار جديد بدمشق ، صالح لاستقبال الطائرات التجارية الحديثة بعد أن حولت شركات الطيران العالمية خطوطها عن الاقليم لعدم توفر الشروط الفنية فى مطاراته الحالية ، وسيجرى بالاضافة إلى ذلك توسيع وتحسين المطارات الرئيسية الأخرى .

هذا وأن مشاريع النقل والمواصلات التى ذكرتها سيحقق تنفيذها زيادة الدخل فى الخطة الخمسية الأولى بنحو ٦٥ مليون ليرة ، وسيؤمن تشغيل نحو ٢٠٠٠٠ عامل خلال سنوات الخطة ، كما سيتيح العمل لعدد يقدر بنحو ٢٥٠٠ عامل عند وضع هذه المشروعات موضع الاستثمار .

التربيـــة والتـــعليم

وفى قطاع التربية والتعليم لحظت الخطة استثمارات بلغ مجموعها ١٠٠ مليون ليرة توزع على المشروعات الآتية كما يلى :

- مشروعات مراحل التعليم المختلفة ٣٦ مليوناً .
- مشروعات الأبنية التعليمية ٣٥ مليوناً
- مشروعات التعليم العالى ٩ ملايين
- مشروعات الجامعات ٢٠ مليوناً

وقد بنيت مشروعات مراحل التعليم المختلفة على أساس التوسع فى سائر مراحل التعليم ، ومنح التعليم الصناعى اهتماما خاصا لاعداد جيل صناعى يخدم الحركة الصناعية والتجارية والعمرانية والانمائية .

وستحقق هذه المشروعات على اختلاف أنواعها خلال السنوات الخمس احداث ٣٥٠٤ شعب جديدة تعادل ٢٥٪ من مجموع الشعب الحالية ، كما أنها تتيح زيادة عدد الطلاب بمقدار ١٣٢٠٠٠ طالب وطالبة أى ما يقرب من ٣٣٪ من عدد الطلبة الحالى . ويقدر عدد المنتهين والخريجين من مراحل التعليم المختلفة خلال الخطة بنحو ٣٨٩٠٠٠ طالب وطالبة .

كما يقرر عدد الطلاب الجدد الذين يقبلون فى مختلف مراحل التعليم بنحو ٤٨٨٠٠٠ طالب وطالبة .

أما مشروعات المبانى التعليمية فتتناول بناء :

٢٠٠٠ شعبة فى التعليم الابتدائى .
٤٠٠ شعبة فى التعليم الاعدادى والثانوى
٥ مدارس لدور المعلمين والمعلمات
٢٠ مدرسة صناعية وفنية .

وبالنسبة للتعليم العالى والجامعات ، سيجرى احداث معاهد فنية عالية لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين الفنيين الذين يحتاج اليهم الاقليم .

وهذه المعاهد هى :

معهد زراعى عال بدمشق
معهد تجارى عال بحلب
معهد للفنون الجميلة بدمشق
معاهد صناعية فى دمشق وحلب

وستحدث جامعة جديدة فى مدينة حلب تضم كلية الهندسة الحالية ويضاف اليها كلية جديدة للزراعة .

وسيجرى انفاق المبلغ المخصص لمشروعات الجامعات لانشاء الأبنية الجامعية ومبانى المدينة الجامعية علاوة على توفير التجهيزات التى تتطلبها جامعتا دمشق وحلب وخاصة كليات الهندسة والزراعة والعلوم .

المرافق العامة والإسكان والخدمات

تبين أن الخطة منحت الأولوية للمشاريع الانتاجية ، وانها مع ذلك لم تهمل مشاريع الخدمات التى تستوجبها الأهداف الاجتماعية البعيدة .

وقد خصص فى الخطة الخمسية الأولى لقطاع الخدمات مبلغ ٣٧٧

مليون لبرة تشكل – اذا ما أضيفت اليها الاستثمارات المخصصة للتربية والتعليم– نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزع هذا المبلغ بين المشروعات المختلفة وبين المشروعين العام والخاص على الوجه الاتى :

نوع الخدمة	عـــام	خاص	جمـــلة
الخدمات الصحية	٤٦ مليونا	١٠ ملايين	٥٦ مليونا
المرافق العامة والسياحة	٣٢ مليونا	—	٣٢ مليونا
الاسكان	١٥ مليونا	٢٤٥ مليونا	٢٦٠ مليونا
الخدمات الاجتماعية	١٨ مليونا	—	١٨ مليونا
خدمات مختلفة	—	١١ مليونا	١١ مليونا
المجموع	١١١ مليونا	٢٦٦ مليونا	٣٧٧ مليونا

أما فى حقل الخدمات الصحية ، فقد حددت أهداف الخطة بزيادة عدد الأطباء والممرضين والممرضات والقابلات ، وعدد الأسرة فى المستشفيات على الوجه الآتى :

	العدد الحالى	العدد فى السنة الخامسة
أطـــبـــــاء	١٠٠٠	١٥٠٠
ممرضـــــون وممرضـــــات	٥٠٠	١٠٠٠
قابلات	٢٥٠	١٠٠٠
الأسرة	٢٩٣٠	٥٠٠٠

علماً بأن نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان وهى طبيب لكل ٤٥٠٠ نسمة فى الوقت الحاضر ستصبح فى نهاية الخطة طبيبا لكل ٣٤٠٠ نسمة بعد أخذ زيادة عدد السكان بعين الاعتبار . وأن الزيادة فى عدد الأسرة ، ستؤمن عن طريق انشاء مستشفيات جديدة وتوسيع بعض المستشفيات الحالية فى الاقليم .

وبالاضافة إلى ذلك سينشأ عدد من المصحات والمراكز الصحية وستحدث

وحدات صحية سيارة لخدمة المناطق النائية ، كما ستحدث مدارس للتمريض في كل من دمشق ودير الزور واللاذقية .

وفى حقل المرافق العامة استهدفت الخطة المضى فى مشروعات تأمين مياه الشرب بحيث يزداد عدد المنتفعين منها فى الاقليم من ٣٢٪ إلى ٥٢٪ .

أما فى حقل السياحة والاصطياف فقد لحظت الخطة مشروعات لتحسين مراكز السياحة والاصطياف الحالية لتشجيع حركة الاصطياف والسياحة داخل الاقليم والعمل على مضاعفة عدد السائحين الأجانب وبالتالى مضاعفة الدخل بالنقد الأجنبي الذى يأتى عن هذا الطريق .

أما مشروعات الخدمات الاجتماعية فقد تناولت تدريب عمال الصناعة والزراعة مهنياً لزيادة الانتاج وتأمين الكفاية الانتاجية وانشاء مستوصفات وصيدليات عمالية كما تناولت تقوية أجهزة الارشاد والتوجيه الاجتماعى ، والعناية بالاحداث والعاجزين وتحسين الصناعات الريفية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والعمرانية للمواطنين فى الريف .

وقد رمت الخطة بنوع خاص إلى نشر العقيدة التعاونية وتعميم النظام التعاونى فى مختلف أنواع النشاط الاقتصادى وبصورة خاصة فى الحقل الزراعى حتى تؤتى قوانين الاصلاح الزراعى الثمرة المرجوة،ولا يقف عمل الجمعيات التعاونية عند حدود الانتاج بل يتعداها إلى ميدان الاستهلاك وتقديم الخدمات المختلفة .

الدخل واهداف الإنتاج

هذه هى باختصار وإيجاز الخطوط الرئيسية للبرنامج الاستثمارى ومختلف المشاريع الواردة فيه . وسوف نستعرض الآثار التى يحدثها تنفيذ هذا البرنامج فى الدخل وفى الاستهلاك الخاص للتنسيق بين أهداف الانتاج والاستهلاك الخـــــاص :

ان تنفيذ البرنامج الاستثمارى من شأنه زيادة الدخل القومى من ٢٤٠٠ مليون ليرة إلى ٣٣٦٠ مليون ليرة أى بزيادة ٤٠٪ وبتنمية وسطية قدرها

٦,٩٪ سنوياً . وتتطلب مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات زيادة هذه التنمية إلى ٧,٤٪ فى الخطة الخمسية الثانية ، وهذا تطور طبيعى ومعقول .

وفيما يلى بيان بتوزيع الزيادة المرتقبة فى الدخل فى نهاية الخطة الخمسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية :

القطاع	الزيادة فى الدخل	رقم الاساس	السنة الخامسة
الزراعة	٣١٠ ملايين	٩٦٥ مليونا	١٢٧٥ مليونا
الصناعة	١٥٠ مليونا	٢٧٥ مليونا	٤٢٥ مليونا
البناء والتشييد	١٠٩ ملايين	١٠١ مليون	٢١٠ ملايين
ايجارات السكن	٣٦ مليونا	١٤١ مليونا	١٧٧ مليونا
مـــــــالى	١٨ مليونا	٤٥ مليونا	٦٣ مليونا
حكومى	٦٣ مليونا	١٧٩ مليونا	٢٤٢ مليونا
نقل ومواصلات	٦٥ مليونا	١٤٤ مليونا	٢٠٩ ملايين
تجارى	١٤٦ مليونا	٣٨٦ مليونا	٥٣٢ مليونا
خدمات	٦٣ مليونا	١٦٤ مليونا	٢٢٧ مليونا

أما الفرد فسوف يزيد دخله من ٥٢٧ لبرة فى سنة الأساس إلى ٦٥٦ لبرة فى السنة الخامسة أى بزيادة قدرها ٢٤,٥٠٪ وبمعدل وسطى قدره ٤,٥ ٪ سنوياً . ويزيد انفاق الفرد على الاستهلاك من ٣٧٩ لبرة إلى ٤٥٣ لبرة فى السنة أى بنسبة ١٩,٥٠ فى السنة الخامسة وبمعدل وسطى قدره ٣,٥٠٪ سنوياً . كل ذلك مع أخذ زيادة السكان بعين الاعتبار .

وعلى هذا فان الاستهلاك الخاص سيزداد من ١٧٢٥ مليون لبرة فى سنة الأساس إلى ٢٣٢٠ مليون لبرة فى السنة الخامسة ، ولذلك فقد لحظت الخطة عند تحديد الأهداف الانتاجية تأمين السلع اللازمة والكافية لمواجهة الزيادة المرتقبة فى الاستهلاك تجنباً لحدوث آثار تضخمية ضارة .

العمـــالة

يقدر عدد السكان الحالى فى الاقليم بـ ٤٥٥٠٠٠٠ نسمة ، ويقدر عدد العمال بنحو ١٥٣٠٠٠٠ شخص وذلك على أساس السن والجنس والظروف الاجتماعية السائدة بعد استبعاد الأرقام التقديرية للقوات المسلحة والطلبة ممن لا يدخلون فى القوة العاملة .

وأن توزيع هذا المجموع بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوره نتيجة لتنفيذ البرنامج الاستثمارى هو كما يلى :

	عدد العمال الحالى	عدد العمال فى الخامسة	الزيادة
فى الزراعة	٨٢٠ ألفا	٨٩٥ ألفا	٧٥ ألفا
فى الصناعة والتشييد	١١٠ الاف	١٨٥ ألفا	٧٥ ألفا
فى الخدمات	٦٠٠ ألف	٦٤٠ ألفا	٤٠ ألفا
المجموع	١,٥٣٠ مليون	١,٧٣٠ مليون	١٩٠ ألفا

ويجب أن يلحظ أن تأثير البرنامج فى العمالة لا يقتصر على زيادة عدد العمال بنحو ١٩٠ ألف عامل ، بل أنه سيؤمن فى الوقت نفسه تشغيل اليد العاملة المتعطلة جزئياً أو كلياً وخصوصاً فى القساع الزراعى .

ولا شك أن ما اتخذ فى الخطة من اجراءات كالسعى لتمويل الانتاج فى القطاعات المختلفة والتوزيع الجغرافى لعمليات البناء والتشييد وللصناعات وتسهيل تنقل العمال بانشاء المساكن والمرافق العامة ونشر المدارس ومراكز التدريب الزراعية والصناعية والمستوصفات والمستشفيات والخدمات الاجتماعية والعمالية فى أنحاء كثيرة من الاقليم : جميع هذه الاجراءات يجب أن ينظر اليها على أنها عناصر فى برنامج موحد يسعى إلى خلق وتأمين فرص جديدة للعمل وتهيئة السبيل لدخول العمال اليها وزيادة انتاجيتهم

وهكذا نجد أن خطة التنمية هدفت إلى القضاء قضاء مبرماً على البطالة الكلية أو الجزئية فى الريف أو المدن الى جانب تشغيل الأيدى العاملة المضافة سنوياً نتيجة الزيادة فى السكان .



الإقليم المصري
في ٨ سنوات



مكاتب البعثات بالخارج :

وتبعاً لهذا التوسع وحتى يتسنى الاشراف على الدارسين جميعاً والعمل على تحقيق الأهداف من سفرهم ، زيد عدد مكاتب البعثات فى الخارج من ٦ فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٤ فى سنة ١٩٦٠ .

القانون الموحد للبعثات :

وعندما قامت الجمهورية العربية المتحدة وبدأ العمل على توحيد القوانين ونظم العمل فى اقليمى الجمهورية العربية صدر قانون لتنظيم أمور البعثات فى الاقليمين بحيث تجرى فى سهولة ويسر مع ضمان تكافؤ الفرص للمواطنين جميعـــــاً .

الادارات الفنية الجديدة

ادارة البحوث الفنية :

قامت ادارة البحوث بتجربة بعض الطرق الحديثة فى التدريس ، كما اهتمت بطريقة تدريس القراءة والكتابة بالمرحلة الابتدائية وأعدت بطاقات مدرسية للتلاميذ حتى يمكن توجيههم فى المراحل المختلفة الوجهة التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم ، كما قامت بدراسات فى جهاز التفتيش الفنى وبتجارب فى اللامركزية تمهيداً لقيام نظام الحكم المحلى .

واهتمت بمتابعة سير المشروعات التى تقوم بها المناطق التعليمية وبالبحوث المتعلقة بالامتحانات مما أدى إلى تحسين مستوى الاختبارات والغاء امتحانات النقل والامتحان النهائى بالمرحلة الابتدائية وامتحانات الدور الثانى .

كما نظمت المدارس التجريبية والنموذجية وأنشئت فى عام ١٩٥٥ مدرسة للمتفوقين .

ادارة التدريب :

كان عدد المدربين فى البرامج المختلفة التى أعدتها الوزارة ١٥٦٩٣ فى عام ٥٦–١٩٥٧ ارتفع إلى ٢٥٥١٢ فى عام ١٩٥٨–١٩٥٩ .

وتهدف هذه البرامج إلى رفع مستوى الكفاية بين القائمين بالعمل فى الميدانين التعليمى والادارى وإلى تعريفهم بالجديد فى مجال عملهم والى تبصير المرتقين منهم إلى وظائف جديدة بطبيعة العمل الجديد :

ادارة الوسائل التعليمية :

وفى عام ١٩٥٦ تم انشاء ادارة للوسائل التعليمية وهدفها تنظيم الدراسات اللازمة لاعداد وانتاج الوسائل المعينة للتدريس من سمعية وبصرية وتزويد المدارس بها وتنظيم تداولها واستعمالها .

مركز الوثائق التربوية :

وفى نفس العام أنشىء مركز الوثائق التربوية ليكون مرجعاً للبحوث والوثائق ذات القيمة التربوية والعمل على الافادة منها ، وتطويرها بما يتمشى مع النهضة التعليمية ، كما يقوم بالاجابة عن الاستفتاءات التى توجهها الهيئات الدولية والمنظمات العمالية المهتمة بالتربية والتعليم .

الشؤون الثقافية

لم تكن المكتبات المدرسية تحظى بشىء من العناية قبل الثورة ، هذا إلى قلة عددها وقلة ما تحتوى عليه من الكتب .

ومنذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم أنشئت ٥٨٤ مكتبة نموذجية وفى عام ١٩٥٧ . تم انشاء مكتبة نموذجية بديوان كل منطقة تعليمية وقد امتدت خدمات بعض هذه المكتبات إلى البيئات المحلية .

الصحافة المدرسية :

بذلت عناية بالصحافة لنشر الوعى الصحفى بين طلبة المدارس الاعدادية والثانوية والمعاهد وليتصلوا بالاحداث العامة اتصالاً مباشراً .

وتشجيعاً لهذا الاتجاه تعتقد وزارة التربية والتعليم سنوياً مسابقات تقدم فيها الجوائز للمدارس التى تفوز مجلاتها فى هذه المسابقة وجوائز تشجيعية للطلبة الذين أسهموا فيها بنشاط يستحق التقدير .

حركة الترجمة :

وبدأت حركة الترجمة في الوزارة منذ عام ١٩٣٩ ولكنها لم تخرج حتى عام ١٩٥٢ الا ٣٦ كتاباً ومنذ عام ١٩٥٢ بذلت عناية جادة بحركة الترجمة والتأليف لنشر الثقافة داخل المدرسة وخارجها فبلغ عدد الكتب المترجمة في السنوات التسع الاخيرة ١١٦ كتاباً .

مشروع الألف كتاب :

منذ خمس سنوات تم انشاء مشروع الألف كتاب ويهدف إلى انشاء مكتبة عربية تجمع بين الكتب المؤلفة والمترجمة وقد صدر في هذا المشروع منذ انشائه في أغسطس ١٩٥٥ حتى الآن ٢٩٨ كتاباً ويعاون المجلس الأعلى للعلوم وكذلك المجلس الأعلى للفنون والاداب والعلوم الاجتماعية في هذا المشروع .

جوائز الدولة التقديرية :

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون الذى ينظم منح جوائز الدولة التقديرية لمن يرشحهم المجلس الأعلى للفنون والاداب والمجلس الأعلى للعلوم من علمائنا الأعلام تتويجاً لحياتهم العلمية وقد اتخذ من (عيد العلم) مناسبة طيبة لتقديم هذه الجوائز .

التبادل الثقافي :

وفي ميدان التبادل الثقافي تبذل عناية خاصة باعارة المدرسين للدول الشقيقة والصديقة ، وبالطلبة الوافدين منها للدراسة بمعاهدنا وجامعاتنا ، وذلك تدعيما للعلاقات الثقافية بيننا وبين هذه الدول .

ففي عام ١٩٥٢ كان عدد المدرسين المعارين للخارج ٤٥٨ مدرساً ومدرسة لثلاث عشرة دولة فارتفع حتى بلغ هذا العام ٣٠٩١ مدرساً ومدرسة لاحدى وعشرين دولة و ٦٨ استاذا جامعياً في بعض جامعات البلاد العربية الشقيقة .

قطاع غزة :

وفى قطاع غزة أعيد تعمير المدارس التى دمرها العدوان الغاشم ، وتقدم للقطاع كل المساعدات التعليمية المختلفة فى جميع مراحل التعليم ، وتستقبل جامعاتنا ومعاهدنا عدداً من طلابه .

الطلبة الوافدون :

زاد عدد الطلبة الوافدين من الدول الشقيقة والافريقية والاسيوية فبعد أن كان عام ١٩٥٢ — ٣٥٣٣ طالباً وطالبة ارتفع هذا العام عددهم الى ١٤٣٤٩ طالبا وطالبة .

وفى عام ١٩٥٧ تم انشاء ناد بالقاهرة زود بمكتبة وبوسائل النشاط الفنى والرياضى والموسيقى وفيه يجتمع هؤلاء الطلبة للتعارف والتعاون وتدعيم الروابط بينهم .

تعبئة الشباب

الفتوة :.

ولما كان الشباب هم عدة المستقبل وأمل الغد المشرق فقد أعدت البرامج لتعبئتهم روحياً وقومياً .

فصارت الفتوة مادة اجبارية ضمن خطة الدراسة بالمدارس الثانوية وما فى مستواها بالمعاهد والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم . ابتداء من العام الدراسى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ .

وانشئت هيئة الفتوة التى تستهدف بعث الوعى القومى واعداد الشباب اعداداً عسكرياً لتجعل منهم جيش الوطن الثانى .

التربية الرياضية والاجتماعية :

كما زادت العناية بالتربية الرياضية والاجتماعية ، وتتعاون وزارة التربية والتعليم مع المجلس الأعلى لرعاية الشباب فى تنظيم معسكرات الشباب التى بدأت منذ عام ١٩٥٥ وكان أهم هذه المعسكرات ما أقيم لتعمير قنا ولاعادة بناء بور سعيد ومعسكرات العمل لاسهام الشباب فى توسيع قناة السويس .

التقدم الاجتماعى

حددت ثورة ٢٣ يوليـه سـنة ١٩٥٢ المقومات الاساسية لبنـاء المجتمع الجديد على أساس من العزة والكرامة والعدالة الاجتماعية

ـ فأوجب دستورها على الدولة أن تعمل لكى تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة .

ـ ونص على أن التضامن الاجتماعى اساس المجتمع .

ـ وأعطى للمواطنين حق العمل ، وأوجب على الدولة أن تعنى بتوفيره وكفل لهم معاملة عادلة حسبما يؤدونه من أعمال ودعا إلى أن ينظم القانون العلاقة بين العمال واصحاب الأعمال على أسس اقتصادية سليمة ، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية ، وكفل الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

ـ وجعل الأسرة اساساً للمجتمع وأن تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها وواجباتها فى الاسرة وأن تحمى النشىء من الاستغلال ، وتقيه الاهمال الأدبى والجسمانى .

وكفل الدستور للمواطنين الحق فى المعونة عند الشيخوخة ، وفى حالة المرض والعجز عن العمل . كما وفر لهم التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية وجعلهم متضامنين فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة ، وأن ترعى الدولة المصابين بأضرار الحرب . وأوجب على الدولة أن تشجع التعاون وتدعم المنشئات التعاونية بمختلف صورها وأن تعمل على تنظيم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

هذه هى الأهداف والمبادىء التى وضعتها الثورة لتكون دعائم المجتمع الذى تبلورت صورته ، وتحددت ملامحه ، والذى أعلن السيد الرئيس مولده يوم أن نادى بقيام المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

اولا ــ العمل والعمال

عنيت الدولة بالقوى العاملة باعتبارها العنصر الثالث من عناصر الانتاج، والذى لو وضعت القواعد العلمية الرشيدة لاستغلاله الامثل ، وأحسن تدريبه وتوجيهه ، لارتفع مستوى ثورتنا المباركة التى قامت لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، والرفاهية والعيش الكريم لابناء الشعب .

لهذا ، صدرت قوانين وتشريعات تكفل حماية العامل وتأمينه وأسرته من مخاطر الحياة ، وتحميه من الاستغلال ، ويوطد علاقته باصحاب الأعمال على أساس من العدالة ووفرة الانتاج .

وما أن تمت الوحدة الطبيعية بين الاقليمين ، المصرى والسورى ، حتى صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وبه معالم الرعاية الاجتماعية العمالية .

وقد أعيد تنظيم النقابات على أسس ديمقراطية وبذلك أمكن القضاء على التفتت النقابى ، وأصبح التنظيم متدرجاً من القاعدة إلى القمة ، من لجان نقابية ، إلى نقابة فرعية ، إلى نقابات عامة ، إلى اتحاد للاقليم ، ثم اتحاد عام يضم عمال الاقليمين .

ولما كانت معرفة التغيرات التى تحدث فى سوق العمل بالنسبة للعمالة ، أو البطالة والوقوف على اتجاهات مختلف انواع النشاط الاقتصادى الناشئة عن تغيرات حركة القوى العاملة داخل هذا النشاط ، لهما أهميتهما القصوى عند وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك ، بدىء بحصر القوى العاملة على أساس علمى من يوليو سنة ١٩٥٧ كما انشئت مكاتب للتخديم والتوظيف ، ويقدر عدد الذين تم تسجيل تعيينهم فى فى هذه المكاتب بـ ٤٥٨١٦ متعطلا فى عام ١٩٥٨ و ٦٦٢٧٤ متعطلا فى عام ١٩٥٩ .

وحماية للصالح العـــام ، وضمانا لعدم مزاحمة الايدى العاملة العربية تقوم

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ببحث حالات الأجانب اذا ما رغبوا فى العمل فى بلادنا ، ولا تصرح لاحدهم بالعمل الا اذا كان سوق العمل يحتاجه فعلا ، وبشرط أن يعين له مساعد عربى ، توطئة ليحل مكان الأجنبى عندما يكمل مرانه وخبرته .

ولما كانت دراسة البيانات المستخلصة من نتائج تحليل الوظائف ، تعين فى التوجيه المهنى ، وتقييم الاعمال والعمال ، وتهيىء ايسر السبل لرفع الكفاية الانتاجية ، والحد من اصابات العمل وأمراض المهنة ، لذلك انشأت الوزارة قسما خاصاً لتحليل الوظائف والتصنيف المهنى .

ثانيا — التعاون

فى سنة ١٩٥٦ صدر قانون ينظم الحركة التعاونية من قاعدتها فى الجمعية المحلية حتى الاتحادات النوعية والاقليمية فى اطار الاتحاد العام ، وطبقاً لهذا القانون تم تسجيل ٥١٠٣ جمعيات تعاونية حتى آخر مارس سنة ١٩٦٠ منها ٣٣٠ جمعية تعمل فى مناطق الاصلاح الزراعى .

ولدعم الرسالة التعاونية تعمد الدولة إلى تشجيع عقد المؤتمرات التعاونية سواء منها المؤتمرات العامة أو الاقليمية لدراسة شئون التعاون من الناحية التخطيطية ووضع السياسة القصيرة والطويلة الأجل لتحقيق اهدافه . كما تقوم بتشجيع الاتحادات التعاونية واعانتها ماليا وتقدر جملة هذه الاعانات بمبلغ ٦٨,٠٠٠ جنيه و ١٣٠ ألف جنيه فى السنتين الاخيرتين على التوالى :

ومن ناحية تمويل الجمعيات التعاونية فان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يقوم بهذه العملية :

ولما كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية عاملا حاسما فى مكافحة الغلاء وخفض نفقات المعيشة للمواطنين بما توفره لهم من خدمات ، فقد دعمت هذه الجمعيات فأصبح عدد اعضائها ٢٣٧,٣٧٢ عضوا .

وأعدت دراسات للمشتغلين بالتعاون حتى يتفهموا رسالته وفلسفته ومبادئه وبذلك يكون عملهم فى هذا الميدان عن فهم وادراك ويساهمون فى ارساء قواعد التعاون على أساس علمى سليم :

الائتمان الزراعى والتعاونى :

يقوم على فلسفة جديدة فى التمويل التعاونى تتلخص فى استيعاب الجمعية التعاونية للخدمات التى يحتاجها الزراع ويفتقرون اليها فى منطقة عملها وأن تتولى الجمعية تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لزراعاتهم وتقدمها لهم بضمان المحصول علاوة على توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

وقد بدىء فى تجربة هذا النظام فى عام ١٩٥٧ فى ثلاثة مراكز ادارية ثم تدرج فى نشره حتى أصبح الآن عدد الجمعيات التى تنفذ نظام الائتمان الزراعى ٣٠٢٢ جمعية فى ٨٦ مركزاً ادارياً .

وبلغ عدد المتعاملين فى عام ١٩٥٩ مع الجمعيات ٤٣١,٥٩٧ عضوا وقيمة السلف المقدمة لهم ١٠,٢١٨,٧٥٦ جنيها ولا أدل على نجاح هذا النظام ومتانته وايمان الزراع به من أن نسبة التحصيل كانت ١٠٠٪ .

وتقوم جمعيات الائتمان باعباء مقاومة الآفات الزراعية وقد اشتركت فى عام ١٩٥٩ فى عمليات المقاومة ٢٠٤٦ جمعية شمل نشاطها مليوناً من الأفدنة منزرعة قطناً ، كما قامت بانشاء محطات بترولية يبلغ عددها الآن ١١٩ محطة .

كما ساهمت هذه الجمعيات فى تحسين الخدمة البريدية بما أنشأته من مكاتب للبريد يبلغ عددها ٢٥ مكتباً عارس منها العمل الآن ٨ مكاتب وسيبدأ عمل الباقى فى أعياد الثورة ان شاء الله .

الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة :

وتتولى توزيع الكسب على الجمعيات التعاونية بسعر موحد وتتحمل الجمعية نفقات النقل وهكذا قضى التعاون على السوق السوداء وعلى شكاوى المربين من التلاعب فى استلام وتوزيع هذه المادة الأساسية فى تنمية الثروة الحيوانية .

ويتجلى أثر نظام الائتمان الزراعى فى زيادة الدخل القومى بما حققه من زيادة فى الانتاج الزراعى — بلغ معدله فى الفدان المنزرع قطناً ١,٢ قنطار قيمتها الاجمالية ١٥ مليون جنيه — كما بلغت قيمة هذه الزيادة فى

محصول القمح ٣,٥ مليون جنيه — هذه الزيادة ستطرد نتيجة للتوسع فى الزراعات التى تخدمها نظام الائتمان الزراعى حتى تغطى كافة المساحة المنزرعة عام ١٩٦١ وينعكس أثرها الطيب على زيادة دخل الفلاح ورفع مستواه .

ثالثا — النشاط الاهلى

صدر القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وبمقتضاه تم شهر ٣٠٠٠ جمعية تبلغ ايراداتها سنوياً خمسة ملايين من الجنيهات وتؤدى الكثير من الخدمات فى جميع ميادين الرعاية الاجتماعية . وبلغت جملة الاعانات التى حصلت عليها هذه الجمعيات فى الأربع سنوات الأخيرة حوالى ٣ ملايين من الجنيهات.

وفى ميدان رعاية الشباب تم شهر ٧١٤ نادياً ، كما تمت اعانة الهيئات الرياضية والساحات الشعبية والمعسكرات والمشروعات الجديدة التى تهدف إلى خلق جيل جديد من الشباب القوى فى ايمانه وفى جسمه وروحه بالأموال والخبرات الفنية حتى تتحقق رسالتها كاملة فى هذا الميدان الحيوى ولا تقتصر خدمات رعاية الشباب على المدن فقط ، بل إن المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة والكثير من الجمعيات التعاونية الزراعية المنبثة فى الريف قد قامت بانشاء اندية ريفية تجمع بين وسائل الرياضة الجسمية والعقلية والذهنية .

التأهيل المهنى :

أنشىء فى عهد الثورة خمس مؤسسات لتدريب وتأهيل وتوجيه المواطنين الذين تحول اصاباتهم أو عجزهم الجزئى أو الكلى عن التكسب . ويقدر عدد الذين انتفعوا بخدمات هذه المؤسسات حوالى ١٩ ألف مواطن والاعانات المالية التى صرفت لتأهيلهم واعدادهم لكى يكونوا افرادا منتجين فى السنتين الاخيرتين بحوالى ١٥٠ ألف جنيه غير ما انفقته الجمعيات المتخصصة فى هذا الصدد .

المساعدات الاجتماعية :

ترعى الدولة قرابة ٥٢٩,٤٣٨ أسرة تصرف لها مساعدات نقدية ، تقرب من المليون من الجنيهات فى السنة ، كما ترعى الموظفين السابقين واسرهم ممن لم ينتفعوا بقوانين المعاشات التى استحدثتها الثورة . وتصرف فى هذا السبيل حوالى ٩٠ الف جنيه فى العام .

وقدمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المعونة العاجلة التى تستوجبها الظروف الطارئة وبلغت جملة هذه المعونات حوالى ٩,٥ مليون جنيه ، لتعويض المواطنين ممن أصابهم الاعتداء الثلاثى الغاشم بأضرار فى النفس والمال وفى اغاثة منكوبى السيل فى قنا وفى حريق صهرجت .

كان الريف مرتعاً للاقطاع حرم أهله طويلا من الرعاية الاجتماعية السليمة ، لذلك بذلت عناية بالريف وأهله بما أقيم من وحدات اجتماعية ريفية يبلغ عددها الآن ١٧١ وحدة تخدم ١,١٤٥,٠٠٠ مواطن فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية .

ولم تقف خدمات الدولة عند حد انشاء هذه الوحدات . فما أن أسفرت الدراسات الاجتماعية عن ضرورة التوسع فى مشروعات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والربط بينهما بما يعود اثره على رفع مستوى الخدمة الريفية حتى بدىء فى انشاء الوحدات المجمعة ، التى يبلغ عددها ٢٥٠ وحدة تخدم ٣,٧٥٠,٠٠٠ مواطن كانوا محرومين من ابسط انواع الخدمات الاجتماعية وهذه الوحدات مراكز اشعاع ونور تتناول خدماتها جميع ما تحتاجه البيئة الريفية فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية . وبهذا تنهض القرية ويزداد بالتالى دخل الفرد فيها .

الصناعات الريفية :

لما كانت الصناعات الريفية والبيئية ذات أثر واضح فى انعاش اقتصاديات فريف عن طريق الاستفادة من الخامات المتوافرة فيه والتى يمكن تصنيعها ، علاوة على استيعاب جهود الريفيين الفائضة عن حاجة العمل واستثمار أوقات الفراغ محدودى الدخل ، بما يعود عليهم بالنفع المادى ، علاوة على حماية الشباب من الانحراف . لذلك بذلت الجهود لنشر هذه الصناعات وتعميمها بناء على ما تسفر عنه الدراسات الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية . كما انشىء صندوق لدعم الصناعات الريفية والبيئية يعمل على تمويل هذه الصناعات حتى لا يكون المال عقبة فى سبيل نشرها . ولتسهيل تصريف المنتجات الريفية والزراعية والبيئية تقيم الوزارة معارض اقليمية عـــلاوة على المعرض الدائم بالقاهرة :

الرعاية الصحية

تستهدف الدولة توفير الرعاية الصحية للمواطنين جميعاً :

الخدمات العلاجية :

تقوم الخدمات العلاجية على أساس تحقيق اهدافها الرئيسية وهى :

أولا — زيادة عدد الوحدات العلاجية زيادة منسقة تتمشى مع الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والخدمات العامة :

ثانياً — تعزيز فروع التخصص .

ثالثاً — رفع المستوى الفنى للافراد المتولين هذه الخدمة .

وتحقيقاً لهذه الأغراض راعى النظام الجديد لوزارة الصحة أن تشرف على الخدمات العلاجية وحدة وهى الادارة العامة للطب العلاجي وتضم الأجهزة التى تقدم خدمات علاجية للشعب فى كل فروع التخصص حتى تتناسق الجهود التى تهدف إلى تعزيز العلاج لكل مواطن اينما كان ومهما كان المرض ، الذى يعانيه .

المستشفيات العامة :

منذ عام ١٩٥٢ تمت الأعمال الانشائية التالية :—

١ — افتتاح مستشفى بيلا المركزى ومستشفى ايتاى البارود المركزى .
٢ — افتتاح مستشفى أبنوب المركزى وأبو المطامير (عيادة خارجية) .
٣ — افتتاح مستشفى بلقاس طما المركزى واحمد ماهر وام المصريين بالجيزة .
٤ — افتتاح مستشفى الكلب .
٥ — افتتاح مستشفى ابو حماد المركزى ومستشفى كفر صقر .

افتتاح مستشفى المراغة المركزى (بمناسبة تحويله من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى .

٦ — افتتاح مستشفى سمسطا الوقف (بمناسبة تحويله من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى)

٧ — افتتاح مستشفى الخانكة (بمناسبة تحويله من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى .

٨ — استلام مستشفى العمال بحلوان .

٩ — استلام مستشفيات العمال بكرموز باسكندرية وشبرا الخيمة والتضامن ببور سعيد .

١٠ — تحويل مستشفى التفتيش من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى .

١١ — تحويل مستشفى البدرشين من مجموعة صحية إلى مستشفى مركزى .

١٢ — تحويل مستشفى طامية من مجموعة صحية إلى مستشفى مركزى .

١٣ — افتتاح مستشفى التضامن ببور سعيد والعريش والموظفين بامبابه والعمال بزينهم .

١٤ — افتتاح عيادة الجمهورية العربية المتحدة بدمياط .

١٥ — تغذية مستشفى أبو المطامير المركزى بالمياه العذبة وافتتاح الأقسام الداخلية به .

١٦ — تحويل مستشفى سيدى سالم من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى .

١٧ — تحويل مستشفى أولاد طوق شرق من مجموعة صحية قروية إلى مستشفى مركزى .

١٨ — تجهيز وحدات لعلاج الأمراض الجلدية والتناسلية بعواصم المحافظات بأدوات معملية وهى :

المنصورة – بور سعيد – دمنهور – المنيا – سوهاج – طنطا .

١٩ – تجهيز وادارة ٥ وحدات اسنان بمستشفيات دسوق – كفر الزيات – كوم حماده – بيلا – بنى مزار .

٢٠ – تجهيز وادارة ٥ أقسام جديدة للاسنان بمستشفيات منيا القمح – فاقوس – الواسطى – العياط – الدلنجات .

٢١ – تجهيز وادارة ٣ مراكز لنقل الدم ببنى سويف – شبين الكوم – كفر الشيخ .

٢٢ – تكملة تجهيز ٦ مستشفيات حميات جديدة بالعياط – منوف – كفر الدوار – ايتاى البارود – دسوق – فارسكور .

٢٣ – تجهيز وادارة ٣ فروع لعلاج الكلب بمستشفيات بور سعيد – طما – مغاغة .

٢٤ – تجهيز وادارة مركز لجراحة الصدر .

٢٥ – فتح مركزين لنقل الدم بمستشفى قنا ومستشفى بنها .

٢٦ – فتح خمسة أقسام اسنان جديدة بمستشفيات أبو حمص – السنبلاوين – العريش – أبو تيج – الفشن .

٢٧ – فتح قسم اسنان جديد بمستشفى صدر المعمورة باسكندرية .

٢٨ – فتح معمل لصناعة الأسنان بمستشفى احمد ماهر .

٢٩ – فتح مكتبين لفحص الراغبين فى الزواج بالمحلة الكبرى ودمنهور .

الموقف الاحصائى :

كان من نتيجة هذا التوسع فى المشروعات الذى صاحبه التقدم المطرد فى وسائل تحسين الخدمة بالمستشفيات بالاضافة إلى رفع مستوى الكفاية الفنية بين الأفراد العاملين فى هذه الخدمات وتنوع اختصاصهم ان أدى كل هذا إلى زيادة الثقة بين جمهور المنتفعين من هذه المؤسسات وإقبالهم عليها حتى ارتفع عدد مرضى العيادات الخارجية من ٤ ملايين سنة ١٩٥١ إلى ٨ ملايين

سنة ٥٨—١٩٥٩ كما زاد عدد مرضى الأقسام الداخلية من ١٢٠ ألفاً سنة ١٩٥١ إلى ٢٣٠ ألفاً سنة ١٩٥٨—١٩٥٩ وفيما يلى البيانات الاحصائية خلال سنين الثورة المتتابعة :

احصاءات عن المستشفيات منذ قيام الثورة الى الآن — بيـــان عـــدد الوحـــدات وعـــــد الاســـرة

السنة	عدد الوحدات	عدد الاسرة
١٩٥٢	٩٠	٦١٤٧
١٩٥٣	٩٤	٥٤١٦
١٩٥٤	٩٥	٩٥٩٨
١٩٥٥	٩٦	٦٦٩٧
١٩٥٦	٩٧	٧١٠٥
١٩٥٧	٩٩	٧١٤٥
١٩٥٨	١٠٤	٧١٧١
١٩٥٩	١٣٧	٨٣٧٢

الامراض الصدرية

بذلت جهود كبيرة لعلاج مشكلة الأمراض الصدرية .

ففى عام ٥٢ كان عدد الأسرة ٣٧٧٠ فأصبح فى عام ١٩٦٠ — ٨٧٨٤ وفى العام الأخير فقط انشىء ١٠٦٠ سريراً دفعة واحدة وبالنسبة للمستوصفات الدرنية كان عددها عام ١٩٥٢ ٢٧ مستوصفاً وحتى عام ١٩٦٠ تضاعف عددها إلى ٥٢ مستوصفاً وفى العام الأخير فقط أنشىء اثنا عشر مستوصفاً وهذه الأرقام تدل دلالة واضحة على مدى التقدم المطرد فى توفير الخدمات الصحية لمرضى الدرن .

وبدىء فى مشروع العلاج المنزلى الذى يغطى احتياجات كثير من المرضى الذين قد لا تتاح لهم فرصة العلاج بهذه المستشفيات وهذه صورة

رائعة لاشتراكية الخدمة الطبية التى تصل برعايتها إلى المريض فى سريره بين أهله وبيئته دون أن تنال عن ذلك اجراً وقد كلف هذا البرنامج الضخم مبالغ طائلة بلغت قيمتها ١١٨٠٠٠٠ ج علاوة على ما اعتمد فى الميزانية العامة . وفيما يلى المشروعات بكافة انواعها سواء فى ذلك التحصين أو الفحص الجموعى والخدمات المتعددة منذ عام ٥١ حتى الآن :

١ — فى عام ٥٢ — ١٩٥٣ :

زيدت أسرة مصحة ألماظه ٣٥٠ سريرا ومصحة المحلة الكبرى ٢٥٠ سريراً ومستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية ٥٠ سريراً ومصح بحرى بور سعيد ٤٠ سريراً ومستشفى جراحة العظام بحلوان ٥٠ سريراً كما تم افتتاح مستوصفات الأمراض الصدرية بكل من باب الشعرية واسنا وبنها وافتتح كذلك المركز التدريبى للشرق الأوسط لمكافحة الدرن بباب الشعرية ومهمة هذا المركز هى تدريب الأطباء على أحدث الوسائل لمكافحة وعلاج مرضى الدرن . كما تم شراء وحدتين متنقلتين للفحص الجموعى للصدر بالاشعة .

٢ — فى عام ٥٣ — ١٩٥٤ :

تم بناء مستشفى الأمراض الصدرية بالمنيا وزيدت اسرته إلى ٥٠ سريراً كما تم افتتاح القسم الداخلى بمستشفى منوف به ٩٠ سريراً . وافتتح عنبر الدرن بمستشفى بلبيس وبه ٢٠ سريراً . كما زيدت أسرة مستوصف الصدر بأسيوط ٥٠ سريراً ومصح بحرى بور سعيد ٥٠ سريراً . وتم افتتاح القسم الداخلى لمستوصف اسنا وبه ٣٠ سريراً .

٣ — فى عام ٥٤ — ١٩٥٥ :

تم تحويل ثلاثة مستشفيات مركزية إلى مستشفيات للامراض الصدرية وهى :

(ا) مستشفى منشأة البدراوى ببهوت وسعته ٨٠ سريراً .

(ب) مستشفى انشاص المركزى وسعته ٥٠ سريراً (لعلاج درن العظام)

(ج) مستشفى ادفينا المركزى وسعته ٥٠ سريراً .

كما زيدت أسرة مستشفى الأمراض الصدرية بالمنصورة ٢٠٠ سريراً ومصحة الجيزة القروية ٢٠ سريراً وكل من مستشفى الأمراض الصدرية بالمنيا وأسيوط وطنطا ٣٠ سريراً و ٣٠٠ سرير بمستشفيات الحميات فى جميع انحاء الجمهورية .

وكذلك تم انشاء ١٢٠ سريراً بمستشفيات ههيا ومنفلوط وايتاى البارود وسنورس وطما وأبنوب (٢٠ سريراً لكل منها) . وتم انشاء عنابر جديدة فى بعض المصحات والمستشفيات القائمة وأمكن بذلك زيادة ٤٥٢ سريراً بمستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية بالقاهرة و ١٠٠ سرير فى كل من مستشفى الأمراض الصدرية بالمنيا وبنوى والزقازيق السويس ودمنهور . كما تم انشاء قسم داخلى بمستعمرة الناقهين بالمرج وبه ٢٠ سريراً . كما تم افتتاح مستشفى الامراض الصدرية بالقصاصين وسمى مصحة الزعيم احمد عرابى وسعته ٣٠٠ سريراً وافتتحت أيضاً مستوصفات خارجية بكل من ادفينا وبهوت وديروط .

٤ — فى عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ :

تم افتتاح مستشفى قناطر زفتى بدهتوره وسعته ٢٥ سريراً كما تم زيادة ١٠٠ سرير بمصحة الأمراض الصدرية بالاسكندرية و ٧٠ سريراً بمستشفى منشأة البدراوى ببهوت و ٢٥٠ بمستشفى الأمراض الصدرية بدمياط و ٣٠ سريراً بمستشفى جراحة العظام بحلوان و ٣٠ سريراً للاطفال بمستشفى الأمراض الصدرية بالعباسية و ٤٠ سريراً بمصحة احمد عرابى بالقصاصين .

كما تم افتتاح مستوصفات الأمراض الصدرية بجهات سمالوط ودسوق والاسماعيلية وأم المصريين بالجيزة وحلوان . ومستوصف احمد ماهر بمستشفى احمد ماهر بالقاهرة ومستوصف الأمراض الصدرية بمنفلوط .

٥ — فى عام ١٩٥٦ — ١٩٥٧ :

زيدت أسرة مصح بحرى بور سعيد بمقدار ٤٠ سريراً . ومستشفى جراحة العظام بانشاص ١٥٠ سريراً . كما تم افتتاح مستوصفات فاقوس والسنبلاوين ومغاغة وتم افتتاح ثلاثة مستشفيات بجرجا وقنا وكفر الشيخ سعة كل منها ١٦٠ سريراً .

٦ – ٥٧ – ١٩٥٨ :

تم افتتاح مصحة الجيزة الجديدة وعدد اسرتها ٥٠٠ سرير كما تم افتتاح مستوصفات الصدر بأبى قرقاص وبلبيس والعباسية وسمنود وكفر الزيات .

٧ – ٥٨ – ١٩٥٩ :

تم افتتاح مصحتى المرج والمعمورة وعدد اسرة كل منهما ٥٠٠ سرير كما تم افتتاح مستوصفات الصدر برشيد ونجع حماد وشبين القناطر ومنيا القمح وبنى مزار والبلينا وطما والواسطى والعياط وسنورس والمنزلة .

الخدمة الاجتماعية :

عنيت حكومة الثورة بالخدمات الاجتماعية لمرضى الدرن عناية لم يكن لها مثيل من قبل فقد زاد اعتماد الاعانات للمرضى من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ ج وبلغ عدد المرضى الذين ينتفعون بهذه الاعانات ٧٣٧٤ مريضا كما عنى بفروع الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتأهيل والتشغيل والترفيه إلى غير ذلك وانشيء لهذا الغرض مكتب للخدمة الاجتماعية دعم بعدد مناسب من الاخصائيين الاجتماعيين ليقوم على تنفيذ هذه البرامج وأهم الأعمال التى قام بها هذا المكتب هى كالآتى :

عدد المرضى الذين يمنحون الاعانات	٤٢٧٤
عدد المرضى الذين صرفت لهم اعانات عاجلة على ذمة توجيههم مهنياً	٤٤٣
عدد المشروعات التجارية والمهنية التى اقيمت للناقهين	١٧٢
عدد الناقهين الذين حولوا لمراكز التأهيل المهنى	١٤٥
عدد الحفلات الترفيهية فى المصحات	٢٢٤

التأهيل المهنى :

أدخل نظام التأهيل المهنى لأول مرة فى مصر بمستشفى العظام بحلوان بالقاهرة واسكندرية فى سنتى ٥٤ ، ١٩٥٥ فاصبح المرضى يتقنون حرفاً مناسبة لقدرتهم وحالتهم الصحية اثناء اقامتهم بالمستشفى .

وفيما يلى بيان بمراكز التأهيل المهنى :

عدد مراكز داخل المصحات : ٥

(العباسية — الجيزة — كوم الشقافة — المحلة — أسيوط) .

عدد مراكز تأهيل خارجية :

(٢ بالقاهرة و ٢ بالاسكندرية و ١ بمنوف) .

التدريب :

تم تدريب الموظفين الفنيين بمستشفى ومستوصف الأمراض الصدرية بالعباسية اطباء اخصائيين — اجتماعيين — حكيمات — ممرضات — مساعدى أشعـــــة .

كما تم التوسع فى بعثات الأمراض الصدرية سواء الداخلية أو الخارجية منها ، حيث بلغ عدد المبعوثين للتخصص فى عام ١٩٦٠ (١٦) طبيباً .

يوجد معمل مركزى بالقاهرة لتشخيص الدرن يقوم بعمل الاختبارات المعملية الخاصة بالدرن كالمزرعة واختبارات الحساسية والأدوية النوعية :

النشاط الأهلى :

تقوم وزارة الصحة باعانة الجمعيات الأهلية التى تساهم بنصيب وافر فى مكافحة هذه المشكلة وبلغ جملة الاعانة التى تمنح سنوياً لهذه الجمعيات ١٤٤,٠٠٠ جنيه .

الامراض العقليـــة والنفســـية

عند قيام الثورة كان كل النشاط الموجود بميدان الصحة العقلية والنفسية مقصوراً على مستشفين للأمراض العقلية بالعباسية والخانكة . وعيادتين نفسيتين خارجيتين ملحقتين بمستشفين عامين بمدينة القاهرة بمستشفى المنيرة — وبولاق) .

وتحقيقاً لاهداف الثورة من نشر الخدمات الصحية بين المواطنين فى أنحاء الجمهورية جميعاً ورفع مستوى هذه الخدمات حتى تحقق خير ثمارها

عملت الوزارة على التوسع فى هذه الخدمات بحيث تشمل القطاع الريفى وفيما يلى بيان ما قامت به فى هذا السبيل .

أولا — تحسين مستوى الخدمة فى المنشآت الحالية وزيادة عددها :

أ — بذلت الجهود للنهوض بالمستشفيات العقلية حتى تتبع فى نظامها وطرائق العلاج بها أحدث ما وصل اليه العلم فى رعاية المرض العقلى وعلاجه وجهدت فى الربط بين العلاج البدنى والعلاج النفسى حتى يتحقق المفهوم الموحد فى علاج الفرد المريض . كما لم تدخر وسعاً فى أن يقوم المستشفى على فكرة المجتمع العلاجى الذى يحقق للمريض اكبر فرص الشفاء فى أقل وقت ممكن .

وتحقيقاً لذلك أصبحت العقاقير الحديدة فى متناول المرضى جميعاً كما انشئت أقسام خاصة للعلاج بالانسولين والعلاج بالعمل والترفيه .

وفى سبيل ذلك ورفع مستوى العلاج أيضاً انشىء معمل كيماوى حيوى بمستشفى العباسية يقوم بعمل الفحوص المعملية اللازمة مع اجراء بحوث علمية .

كما انشىء مركز لبحوث الصرع زود بجهاز لرسم المخ الكهربائى يستخدم فى أغراض التشخيص الدقيق والبحث العلمى لمرضى الصرع .

وافتتحت اقسام خاصة لهذا المرض فى كل من المستشفين . ويقوم بالعمل بهذا المركز طبيب اخصائى أوفد لدراسة هذا الفرع فى المعاهد الطبية الخاصة به بالخارج .

كما أوفدت طبيبة لهذا الغرض أيضاً لمقابلة حاجات التوسع مستقبلا .

الهيئة الفنية للعلاج :

نظراً لما لوحظ عن قلة عدد الأطباء وهيئة التمريض بالنسبة لعدد المرضى فقد تم العمل على زيادة عددهم على نحو يكفل الارتفاع بمستوى الرعاية للمرضى فزاد عدد الأطباء من ٢٩ فى عام ٥٢ إلى ٥٩ الآن . كما زاد عدد الممرضات من ٤٥ إلى ١٢٩ وزيدت وظائف الممرضين الرجال ٣٠ وظيفة . كما دعمت الهيئة الفنية المعالجة بتعيين اخصائيين من الفئات الاتية :

اخصائيين اجتماعيين ، مدربين مهنيين ، ومدربين رياضيين .

وقد كان من نتيجة هذه الجهود كلها وتحسين مستوى الخدمة داخل المستشفيات أن نقصت المدة اللازمة للعلاج فى نسبة غير قليلة فى الحالات فأصبح أكثر من ٥٠٪ من المرضى الجدد يغادرون — المستشفى بعد ثلاثة شهور بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٣٠ ٪ ومن المنتظر أن تطرد هذه النسبة ارتفاعاً بتوافر الامكانيات لرفع مستوى الخدمة والعلاج .

وقد زاد عدد أطباء البعثات الداخلية إلى أكثر من ضعف عددهم فى عام ١٩٥٢ كما أوفد أيضاً عدد من الاطباء فى بعثات خارجية لدراسة أحدث النظم فى رعاية مرضى العقل وعلاجهم واقتباس ما يلائم مجتمعنا وأوضاعنا من هذه النظم .

ب — عيادات نفسية خارجية :

عند قيام الثورة لم يكن يوجد من هذه العيادات سوى عيادتين نفسيتين خارجيتين بالقاهرة ملحقتين بمستشفيى المنيرة وبولاق تعملان يوماً واحداً فى الاسبوع بعد الظهر .

ونظراً لما تقوم هذه العيادات به من مجهودات وقائية فى مكافحة الاضطرابات النفسية والعقلية فقد تم التوسع فيها فزاد عددها إلى سبع منها أربع عيادات بالقاهرة بعد الظهر .

المنيرة وبولاق وتعملان يومين فى الاسبوع بدلا من يوم واحد .

احمد ماهر ومدينة نصر وتعملان صباحا طوال أيام الأسبوع .

وثلاث خارج القاهرة

الخانكة وتعمل يومياً صباحاً .

وطنطا وبور سعيد وتعملان يومين فى الاسبوع صباحاً .

كما تم انشاء عيادة هى الأولى من نوعها لتشخيص مرض الصرع وعلاجه على أحسن النظم — الحقت بمستشفى احمد ماهر .

أما بالنسبة لعيادات الطلبة فقد كان الموجود من هذه العيادات فى عام ٥٢ عيادة واحدة مركزها القاهرة .

وقد اصبح عدد هذه العيادات الآن ثلاثا بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط .

ج – التثقيف الصحى النفسى :

بذلت الجهود فى سبيل نشر الثقافة الصحية النفسية بالاتصال بالموظفين الفنيين الذين قد يتصل عملهم بمشكلات الصحة النفسية دون أن يكونوا من العاملين بالميدان بادخال منهج الصحة النفسية فى برامج اعداد مساعدات الممرضات كما أتاحت لاطباء الصحة الوقائية ومساعدى مديرى المناطق الطبية فرص التزود بالمعلومات الصحية اللازمة لعملهم عن الاضطرابات النفسية والعقلية .

مكافحة وعلاج الارماد

يتولى الاشراف عليها جهاز خاص «ادارة طب العيون» سواء من الناحية الوقائية أو العلاجية وقد بذلت العناية بهذا النظام العلاجى الهام فوفرت له الامكانيات والوسائل المختلفة كما يتبين من الأعمال والمشروعات التى نفذت منذ قيام الثورة إلى الآن ويمكن تلخيصها فى الآتى :–

أولا – الاعمال التى تمت من سنة ١٩٥٢ إلى الآن :

١ – تثبيت جميع الوحدات المتنقلة فى الجهات الهامة التى تعتبر اشد حاجة من غيرها بعد تعميم الفروع الرمدية بالوحدات المركزية .

٢ – انشاء فروع رمدية جديدة بالجهات الآتية :
أبو حماد – احمد ماهر – ابنوب – المنزلة – كفر صقر – أبو المطامير – بيلا

٣ – تم انشاء فروع الرمد بأبى حماد ثم نقل مستشفى الخيام الذى كان بهذه الناحية إلى مشتول السوق .

٤ – استبدلت بالخيام أكشاك خشبية فى المستشفيات الرمدية الآتية :
الأزهر – الشرابية .

٥ — تم انشاء عيادتين لعلاج الحول بروض الفرج والجيزة .

٦ — تشترك وزارة الصحة العالمية وهيئة اغاثة الطفولة فى مشروع لمكافحة الأرماد ضمن مشروعات مركز التنظيم والتدريب بقليوب .

٧ — انشاء فروع رمدية جديدة بالجهات الآتية :

العريش — الباجور .

٨ — استبدلت بالخيام أكشاك خشبية فى المستشفيات الرمدية الآتية : امبابه — ديرب نجم — بسيون — ابو حمص — كفر ربيع .

٩ — تم اعداد عيادتين لعلاج الحول بأسيوط والمنصورة ستفتحان فى شهر يوليو سنة ١٩٦٠ .

١٠ — تم تنظيم قسم التصوير الفوتوغرافى فى المعهد الرمدى التذكارى بالجيزة ، وأصبح معـــداً لتصوير الحالات الهامة التى ترسل اليه

الخدمات العلاجية بالسجون

تتولى الاشراف عليها الادارة الطبية للسجون ومنذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو وهذه المؤسسات تلقى رعاية الثورة وعنايتها سواء من الناحية الاجتماعية أو الصحية .. فمن الناحية الصحية :

أولا — لقد خطت الادارة الطبية للسجون خطوات واسعة فى سبيل النهوض بالمستوى الصحى بمستشفيات السجون بتوفير الأدوية وتوفير أدوات الفحص .

وتوفير أقسام الجراحة — الاسنان والرمد والانف والاذن والحنجرة .

انشاء قسمى اشعة بكل من منطقة القناطر وسجن القاهرة .

وأمكن التغلب على قلة عدد الأطباء بوحدات الادارة الطبية للسجون بندب أطباء من المستشفيات الأميرية وتكليف اخصائيين للاسنان والرمد والانف والاذن والحنجرة بزيارة وحدات السجون مما كان له فضل كبير فى رفع

مستوى الخدمة وزيادة عدد أسرة مصحة الدرن من ٢٥ إلى ١٥٠ سريراً : والبدء فى انشاء مستشفى مركزى للسجون يسع ٤٠٠ سرير — روعى فيه أن يكون وافياً بجميع الامكانيات لتسهيل علاج المسجونين .

واتخذت الاجراءات الكفيلة بتزويد وحدات السجون بشتى التخصصات العلاجية مما كان له أثره المحمود فى رفع مستوى الخدمات فى هذه الوحدات .

أولا — اصدار القوانين الصحية ولوائح الحجز الصحى :

صدرت عدة قوانين لادخال احدث النظم المعروفة وتخفيف الاجراءات الصحية والاجراءات المتعلقة بالبضائع الخاضعة لاجراءات الحجر الصحى التى ترد من الخارج بما لا يتعارض وكفالة وقاية البلاد من خطر دخول الامراض الكورنتينية والمعدية احكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ .

كما تم الغاء رسم الحراسة الصحية الذى كان يفرض على الحجاج القادمين من البلاد العربية المجاورة تشجيعاً لهم فى اتخاذ طريقهم إلى الحجاز عن طريق الاقليم الجنوبى من الجمهورية .

ثانياً — تجديد المنشئات وبناء المعازل :

تم بناء أربعة أقسام جديدة لاستقبال حجاج الطائرات بمحجر الطور على أحدث طراز — كما تم بناء معزل جديد بمطار القاهرة وآخر فى بورسعيد واجرى تجديد معزل مطار الاسكندرية .

ثالثا — تجهيز وحدات الحجر الصحى بمنشئات وادارات حديثة :

اجرى تركيب ماكينة للثلج بمحجر الطور وماكينتين للانارة وانشئت غرفة للتبريد لحفظ الاطعمة استكمالا لراحة الحجاج .

ولما كانت هذه التجهيزات قد سرقت أثناء العدوان الغاشم فقد جرى استبدالها باقامة مصنع للثلج كما يجرى استيراد ماكينتين جديدتين للانارة .

وكذا تم تركيب اجهزة كلايتون لابادة الجرذان وشراء مهمات لمقاومة الجرذان بالموانى وثلاثة أجهزة كهربائية لابادة البعوض فى السفن .

رابعاً — التحسينات الادارية والهندسية :

قام الحجر الصحى بارسال بعثين للخارج للاطلاع على نظم الحجر الصحى المتبعة فى الدول الأخرى .

وقد أجرى تجديد وسائل الانتقال التى يستعملها الأطباء للوصول إلى البواخر فى عرض البحر بشراء ست ماكينات للنشات مع تجديد ابدانها .

خامساً — الخدمات الاجتماعية :

تم توصيل المياه الصالحة للشرب إلى بلدة الطور وكذا التيار الكهربائى لمساعدة الأهالى بهذه المنطقة .

سادساً — العدوان الغاشم :

رغم العدوان الغاشم الذى تسبب عنه اتلاف المحاجر والمستشفيات بمحجر الطور وبور سعيد وسرقة ما بها من مهمات فانه قد تم استكمال واستبدال جميع المهمات والادوات المسروقة وكذا اصلاح ما تلف من المنشئات والمرافق .

رعاية الأمومة والطفولة

قسم رعاية الأمومة والطفولة :

تهدف رسالة هذا القسم إلى تقليل اخطار الحمل والوضع وإلى خفض نسبة وفيات الرضيع والاطفال وايجاد نسل سليم قوى خال من العلل والأمراض المختلفة حتى ينشأ منه شعب صحيح الجسم صحيح العقل يشغل مكاناً مرموقاً بين شعوب العالم فى المجتمع الدولى وذلك لاننا نعانى عدة مشاكل صحية منها زيادة نسبة وفيات الرضع وكثرة وفيات الوالدات وتعرضهن للكثير من المضاعفات وهذه الزيادة تترجم عنها الاحصائيات العامة الرسمية .

ويبلغ عدد الوحدات ٩٣ وحدة موزعة على القاهرة والمحافظات والمديريات وذلك بخلاف ثلاث دور لحضانة الأطفال أولاد الأمهات العاملات و٢٢ مدرسة لمساعدات المولدات و١٥ مدرسة للدايات وملجأ للاطفال اللقطاء .

ومن هذا العدد جميعه انشىء منذ قيام الثورة للآن ١٠ مراكز لرعاية الأمومة والطفولة منها خمسة مراكز تم انشاؤها منذ قيام الوحدة للآن وهى : مراكز الدقى — سمسطا ، الوقف — ساحل سليم — البساتين — المراغة .

وتبعاً لذلك زاد عدد المترددات على مراكز رعاية الأمومة من ٢٤٥٠٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى حوالى مليون سنة ١٩٥٩ — وعدد الولادات عام ١٩٥٢ — ١٣٨٠٠٠ فأصبح فى عام ١٩٥٩ — ١٧٠٠٠٠ وكان عدد الأطفال الذين عولجوا بهذه المراكز عام ١٩٥٢ — ١٩٠٠,٠٠٠ وزاد عددهم سنة ١٩٥٩ فأصبح ٣,٥٠٠,٠٠٠ طفل .

كما انشىء أيضاً ١١ مدرسة لمساعدة المولدات الزائرات و ٣ دور كفالة لاطفال الأمهات العاملات .

وبذلك تضاعف فى خلال الثمانى سنوات الأخيرة عدد مدارس مساعدات المولدات فأصبح ٢٢ مدرسة بدلا من ١١ مدرسة وأصبح عدد خريجات هذه المدارس سنوياً نحو ٧٥٠ تلميذة مساعدة مولدة مزودة بالثقافة الفنية والصحية اللازمة حتى يمكن الاقلال من مضاعفات الحمل والوضع بين الامهات .

ملجأ الاطفال :

يتبع قسم رعاية الأمومة والطفولة ملجأ للاطفال اللقطاء من جميع انحاء الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة عدا مدينتى القاهرة والاسكندرية لوجود مؤسسة بكل منهما لرعاية هؤلاء الاطفال — كما يرعى الأطفال الذين تستوجب ظروفهم الاجتماعية هذه الرعاية .

دور الكفالة :

يتبع قسم رعاية الأمومة والطفولة ثلاث دور لكفالة الأطفال — الأولى بمنشية البكرى — والثانية بالسيدة زينب — والثالثة بالمحلة الكبرى .

الثقافة الصحية :

تبذل الجهود لنشر الوعى الصحى فى البلاد ومن أجل تحقيق هذا الهدف

انشىء مركز ثقــافى صحى بمستشفى القــاهرة للامراض التناسليـــة وانشئت وحدة ثقافية صحية متنقلة لمناطق الحدود . وزودت مدينة كفر الشيخ بمكتب ثقافة صحية وأقيم مكتب صحى اقليمى بكل من طنطا وبنها — كما زودت متحف القاهرة الصحى ببعض نماذج ومعروضات حديثة . واعدت ورشة لصنع وصيانة النماذج تمهيداً لانشاء متاحف صحية . كما تم التعاون بين وزارة الصحة والجهــات الحكومية وغير الحكومية فى المشروعات الصحية والحملات مثل مكافحة الذباب والملاريا واسابيع النظافة .

مكافحة الجذام

تبذل الجهود لاستئصال شأفة هذا المرض المزمن من البلاد وذلك باكتشافه ودراسة الأسباب والظروف التى ساعدت على ظهور المرض على المصابين وعزل مرضى الجذام فى أماكن خاصة بهم بعيدين عن الاتصال بالمجتمع السليم مع العناية التامة بشئونهم الاجتماعية عناية تشجعهم على البقاء فى هذه الأماكن وعلاجهم بأحدث الطرق والمستحضرات الطبية .

وقد تم انشاء مستعمرتين زراعيتين صناعيتين كل منهما مستكملة لأسباب الحياة الطبيعية احداهما فى ابى زعبل والاخرى بجهة العامرية ويعالج المرضى بهما علاوة على مرض الجذام من جميع الأمراض الأخرى التى قد يصابون بها .

وقد انشئت جمعية أهلية ارعاية مرضى الجذام واسرهم وضمنت اعانة قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه حتى يمكن أن تقوم برسالتها على الوجه الأكمل .

وقد امكن لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة تحضير مادة اللبرومين التى تستعمل لمعرفة مقاومة الجسم عند مرضى الجذام ومخالطيهم وامكن تحضير هذه المادة فى معمل المصل واللقاح بالعجوزة بوزارة الصحة وقد جرب اللبرومين فى ١٢٨ حالة من مختلف انواع الجذام للتأكد من صلاحيته للاستعمال مع مقارنة نتائجه بنتائج اللبرومين المستورد من الخارج وقد اثبتت التجارب نجاح هذا التحضير وأنه صالح للاستعمال على نطاق واسع .

هذا وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٠ لعام ١٩٥٧ بالموافقة

على انتداب الموظفين والمستخدمين المصابين بمرض الجذام للعمل بمستعمرات الجذام حتى لا تنقطع عنهم مرتباتهم التى هى مورد رزقهم ورزق عائلاتهم .

ثم صدر قرار جمهورى آخر رقم ٨٠١ لعام ١٩٥٨ بسريان احكام القرار الجمهورى الأول على عمال اليومية المصابين بمرض الجذام اسوة بالمرضى من الموظفين والمستخدمين .

معهد التغذية

لما كانت التغذية التى تقوم على اساس سليم من أهم العوامل لتحسين صحة الفرد وانتاجه فقد تم انشاء معهد للتغذية لاجراء البحوث العلمية على المواد الغذائية وبحث الحالة الغذائية وكشف حالات سوء التغذية والعمل على مكافحتها فى جميع انحاء الجمهورية .

وقد تمكن معهد التغذية بوضعه الحالى أن يخطو خطوات واسعة نحو الكمال وتمكن فى هذه الفترة الوجيزة من تأدية اجل الخدمات كانت البلاد فى مسيس الحاجة اليها كما يتضح مما يلى :—

الحالة الغذائية فى الجمهورية — (الاقليم الجنوبى) :

تم تقدير الاحتياجات الغذائية للجمهورية (اقليم مصر) على ضوء المعلومات الحديثة ، وعلى هذا الأساس اشتركت وزارتا الصحة والزراعة فى وضع سياسة زراعية قريبة المدى لسنة ١٩٦٠ على ضوء الاحتياجات الغذائية ومتمشية مع الحالة الاقتصادية للبلاد وقد أقرها خبراء التغذية العالميون وقد زاد نصيب الفرد من جميع المواد الغذائية زيادة ملحوظة فى السنوات الأخيرة فزاد نصيب الفرد من السعرات فى اليوم من ٢٣٠٠ إلى ٢٦٠٠ سعر يومياً ونصيب الفرد من البروتين من ٢٨ إلى ٧٦ جراما واصبح الغذاء القومى كافياً لسد احتياجات الفرد من السعرات والبروتينات .

وقام المعهد بتقدير الاحتياجات الغذائية لوحدات الجيش المختلفة . وتغذية طلبة المدارس والمعاهد وتغذية نزلاء ملاجىء الأطفال والعجزة والمعوزين والمعوزات . وتغـــذية العمال والتغذية فى الريف والتغذية فى الجهات النائية كالمنطقة الجنوبية للسد العالى . وقد ادخلت وزارة التربية علم التغذية

ضمن برامج التعليم فى المرحلتين الاعدادية والثانوية والجامعات ، وقد انشئت منذ قيام الثورة للآن ١٩ وحدة فى مختلف محافظات ومديريات الاقليم الجنوبى لمراقبة الاغذية فأصبح عدد الوحدات ٥٦ وحدة .

ولما كان الاشراف على الباعة الجائلين أمراً هاما للغاية وهم فئة كبيرة ولهم اتصال مباشر بالجمهور ، لذلك كان من المفيد انشاء مكاتب لمراقبة الباعة الجائلين لهذا الغرض ولتيسير استخراج التصاريح الصحية لاحكام الرقابة عليهم منعاً من تسرب الأمراض المعدية إلى المستهلكين . وقد انشئت ٦ مكاتب لمراقبة الباعة الجائلين .

وقد بلغ عدد العينات التى اخذت بمعرفة الجمارك لغاية عام ١٩٥٩ ٩٠٩٧ عينـــة من الرسائل الواردة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ومطابقتها للقوانين الخاصة بالمواد الغذائية للجمهور فوجد منها ٩١٨ عينة غير مطابقة فرفضت .

كما اخذت ١٠٨٩٣٦ عينة ألبان وجد منها حوالى ١١٧٢١ عينة معشوشة وأخذت ٢٩٤٤٣٥ عينة اغذية مختلفة فوجد منها حوالى ١٦١٤٧ عينة مغشوشة وتالفة وقد قدم اصحاب العينات المغشوشة للمحاكمة .

صحة البيئة

لما كانت الصحة العامة للمواطنين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التى يعيشون فيها حيث عن طريقه ينتقل اغلب الامراض ، لذلك تبذل الجهود لرفع مستوى البيئة حتى يمكن القضاء على العوامل التى تساعد على انتشار الامراض لذلك وجهت عناية على أن تكون مياه الشرب مأمونة ونقية خالية من الرائحة ذات طعم مستساغ .

أعمال المياه :

تمت دراسة عدة موضوعات حيوية واتخذت فيها قرارات مثل :

الابعاد الواجب توافرها بالنسبة للطلمبات الميكانيكية واليدوية والبعد عن مصادر التلوث واستعمال الكربون المنشط لمقاومة الطحالب فى النيل ، ووضع مواصفات الجير الذى يصرح باستعماله مع الشب فى ترويق المياه . وتطهير المياه بواسطة الاوزون أو ايون الفضة وتطهير المياه بالكلور فى

ادارة مكافحة الأمراض المعدية

تهدف الخطة إلى تغطية جميع المناطق بمكاتب الصحة وقد بلغ عدد هذه المكاتب التي انشئت منذ قيام الثورة حتى الآن ٣٣ مكتباً – هذا فضلا عن التشريعات الحديثة التي صدرت في الفترة الأخيرة والتي تتمشى مع روح العصر والتطور العلمي الذي شمل جميع المرافق الصحية والطبية .

تحسين وسائل مكافحة الأمراض المعدية :

١ – ادخلت احدث الوسائل المستعملة في ارقى الدول في مكافحة الأمراض المعدية فامكن حماية البلاد نهائياً من أمراض الكوليرا والطاعون والجدري والراجعة والحمى الصفراء – وانخفضت نسبة الاصابة بالتيفوس والوفاة بهذا المرض وغيره من الأمراض المعدية .

٢ – التوسع في التحصين ضد الدفتريا وانتاج كميات وفيرة من الطعوم والامصال الواقية من الامراض المعدية .

٣ – تم انتاج مادة جدرية جافة واجريت التجارب عليها بنجاح تام .

٤ – تم وضع مذكرة مبسطة عن تشخيص مرض شلل الأطفال للممارس العام ووزعت على المناطق الطبية واعطيت التعليمات اللازمة للاطباء بضرورة التبليغ عن اصابات شلل الأطفال وكيفية تطعيم الأطفال وعمل حملة ارشادية لحث الأهالي على تحصين اطفالهم ضد هذا المرض .

٥ – تم تشكيل لجنة الشئون الوقائية العليا للنظر في المشاكل المتعلقة بمكافحة الأمراض المعدية ووضع أنجع الحلول لها .

ادارة الحجر الصحى

ادارة الحجر الصحى هى أحد الأجهزة الحيوية الهامة التى تشكل سياجاً منيعاً يحمى البلاد من غائلة الامراض الوافدة ويقيها من شر الأمراض الكورنتينية المختلفة – ونظرا لما لهذا الجهاز من أهمية كبرى تحمى مصالح البلاد الحيوية لم تضن عليه الثورة بكل الامكانيات والوسائل التى تلتزمها الأعباء الملقاة على عاتقه – وفيما يلى موجز للمشروعات والخطوات التى اتخذت لدفع هذا الجهاز إلى الأمام .

تمشياً مع سياسة الثورة الرشيدة سارت ادارة الصحة القروية قدماً فى الاغراض التى انشئت من اجلها وحققت الكثير لاهالى الريف وان نظرة إلى ازدياد واطراد الخدمات التى تتجلى فى البيانات التاليـــة لتدل دلالة واضحة على مدى اهتمام حكومة الثورة بالعناية باهل الريف .

بيانات احصائية عن عدد المجموعات العاملة وعدد السكان فى مناطقها وعدد الاقسام الداخلية بها وعدد الاسرة حتى نهاية عام ١٩٥٩

السنة	عدد المجموعات	عدد الاقسام	عدد اقسام الامراض المتوطنة	عدد فروع رعاية الطفل	مكاتب الصحة المجموعات الصحية	عدد الاسرة
١٩٥٠	١٧٨	٩٨	١٧٨	١٢٤	١٧٨	١٤٣٠
١٩٥١	٢٠٥	١١٩	١٩٨	١٤٩	١٩٥	١٦٠٣
١٩٥٢	٢٢٢	١٤٤	٢٢١	١٤٩	٢١٠	١٨٢٦
١٩٥٣	٢٣٢	١٤١	٢٣٧	١٦٨	٢٢١	١٩٧٣
١٩٥٤	٢٤٣	١٤١	٢٤١	١٧٩	٢٣٠	٢٢٥٢
١٩٥٥	٢٤٢	٢٠٥	٢٣٩	٢٠٢	٢٢٨	٣٥٠٥
١٩٥٦	٢٥٦	٢١٠	٢٥٤	٢١٦	٢٤٣	٣٨٣٢
١٩٥٧	٢٥١	٢٠٦	٢٤٩	٢١٩	٢٣٨	٣٧٨٤
١٩٥٨	٢٥٣	٢٠٨	٢٤٦	٢٢٢	٢٣٥	٣٧٣٢
١٩٥٩	٢٤٧	٢٠٨	٢٤٧	٢٢٢	٢٣٠	٣٧٣٢

وفى خلال عام ١٩٥٧ اصبحت مقار المجموعات الصحية (بوش – طاميه – البدرشين – سيدى سالم – اولاد طوق) بنادر مراكز ادارية الأمر الذى استدعى تحويل هذه المجموعات إلى مستشفيات مركزية .

وفى سنة ١٩٥٨ تم افتتاح مجموعتى جهينة الغربية بسوهاج والقنطرة غرب بمنطقة القنال .

وفى سنة ١٩٥٩ سلمت مبانى مجموعات تفهنا العزب والفرشية بمديرية الغربية ودرين بمديرية الدقهلية وقلندول بمديرية المنيا إلى جهات اخرى حيث يوجد بمقارها وحدات مجمعة عاملة .

السنة	عدد المرضى الجدد	
١٩٥١	٢٨٨	١١١٣
١٩٥٢	٤٥٩	١٣٦٢
١٩٥٣	٥٦١	١٦٩٤
١٩٥٤	٢١٦	١٣٤٩
١٩٥٥	٣٠٢	١٤١٣
١٩٥٦	٢٦٤	١٤٩٩
١٩٥٧	٥١٠	١٣٩٤
١٩٥٨	٩٨٠	١٥٢٣
١٩٥٩	٤٩٢	١٧٠٩

اعمال مكافحة البلهارسيا

زاد عدد المعامل الفرعية التى تقوم بفحص القواقع لمذنبات البلهارسيا من ١٢ إلى ٧٠ معملا كما زاد عدد القواقع المفحوصة سنوياً من حوالى ٥٠٠ ألف قوقعة إلى ٦ ملايين قوقعة أى حوالى اثنى عشر ضعفاً وذلك للكشف عن القواقع الخطرة من حيث نقل العدوى والمبادرة بمعالجتها بمبيدات القواقع ويقوم القسم بفحص ما يزيد على مليون وربع مليون من قنوات الرى والصرف سنوياً يعالج فيها بمبيدات القواقع نحو ٢٠ ألف مجرى طولها نحو ١٥ ألف كيلو متر مما أدى إلى انخفاض نسبة الاصابة بالبلهارسيا هيما توبيوم فى القواقع من ٠,٤٣ ٪ إلى ٠,١٣٪ وبالبلهارسيا ما تسونى من ١,٢٨٪ إلى ٠,١٦٪ .

كما تمت ابادة القواقع للبلهارسيا من الواحات الداخلة والواحات الخارجة ابادة تامة واحتفظ بسلبيتها من قواقع البلهارسيا .

ولما كان قوقع الليمنيا هو الحائل الوسيط لمرض الدودة الكبدية التى تصيب المواشى والاغنام وتؤثر تأثيراً سيئا على الاقتصاد القومى وبالتالى على الصحة العامة فقد بدأ القسم فى ادراج قواقع ضمن احصائياته توطئة للتعاون فى مكافحتها مع وزارة الزراعة صيانة للثروة الحيوانية فى البلاد . وقد شكلت لجنـــة مشتركة مع وزارة الزراعة وتم اختيار منطقتين بمديرية الفيوم فى مشروع مشترك لتجربة الوسائل المختلفة لمكافحة هذا المرض .

ونظراً لنجاح مادة بنتا كلوروميتات الصوديوم فى ابادة قواقع البلهارسيا من منطقة وراق العرب التجريبية كما انها تقتل القواقع واجنة البلهارسيا ومذنباتها بنفس النسبة التى تقتل بها القواقع فقد تقرر استعمال هذه المادة جنبا إلى جنب مع مادة سلفات النحاس فى أعمال المكافحة وسيبدأ فى استعمالها فى ابادة قواقع البلانوريس من مصر الوسطى بمجرد استكمال استيراد المهمات اللازمة لاستعمال هذه المادة .

وتجرى تجارب هامة فى مديرية التحرير لمنع الأعشاب العائمة بما تحمله من القواقع من التسرب للمديريـــة كما أقيم حاجز كيمائى بنسبـــة ١٢٥ ر جزء فى المليون وكان من نتيجة ذلك أن القواقع الناقلة للبلهارسيا لم تكتشف الا فى مواضع قليلة محدودة بالمديريات وتمت ابادتها منها فوراً .

وتجرى الآن بالتعاون مع الهيئة الصحية العالمية . ابحاث حقلية متعددة للوصول إلى أنجع السبل فى مكافحة البلهارسيا وذلك بدراسة نمو وتوالد القواقع واصابة الانسان والقواقع بالبلهارسيا ومدى علاقة ذلك بالبيئة وبدراسة الحواجز الميكانيكية والكيمائية على مآخذ الترع وبتجربة استعمال مبيدات القواقع بطرق مختلفة وبنسب متفاوتة ولمدد مختلفة بقصد الوصول إلى أوفى وأوفر الطرق فى استعمالها .

مكافحة الملاريا

لاشك أن مرض الملاريا من الأمراض التى تؤثر فى الطاقة البدنية وبالتالى الانتاجية للمواطنين .

ويشرف على حملة مكافحة الملاريا بالوزارة قسم الملاريا الذى تتلخص رسالته الاساسية فى :—

١ — معالجة مرض الملاريا .

٢ — مقاومة يرقات البعوض فى أماكن توالده .

٣ — مقاومة البعوض البالغ فى أماكن تواجده .

ولذلك عمل على زيادة محطات الملاريا فى جهات متفرقة من الاقليم الجنوبى ففى عام ١٩٥٢ كانت تتبع هذا القسم ٣٩ محطة رئيسية و ٧٤ مأمورية

فرعية لها ، تزايد عددها حتى صارت فى عام ١٩٥٩ – ٤٧ محطة رئيسية و ٧٥ مأمورية فرعية لها تمشياً مع سياسة العهد الحاضر فى زيادة الخدمات للجمهور ومنع انتشار الأمراض الضارة :

وقد ترتب على زيادة عدد المحطات زيادة قوة القسم العاملة حتى صارت فى عام ١٩٦٠ : ١٩ طبيباً و ٣١ مهندساً زراعياً و٥٣ كاتبا و ٣٠ مساعد كاتب و٤٧ مساعد معمل و ٥ رسامين و ٦ معاونين و ٣٩ مشرفا و٥٦ مراقبا و١٠٩ كشافا و٢٩٩ ملاحظا و٥٣ ساعيـا و٥٠ تمورجيـا و٥٢ فراشا و٤٢ سائق سيارة و٧ سائقى موتوسيكل و ٦ ميكانيكيا و ٧ مساعدين ميكانيكين و٤ سمكريا و٤ رؤساء عمـال و٩٩٣ عاملا و١٢٥ عاملا موسميـا و٧٥ عمالا معاونين من الوحدات الأخرى .

مكافحة الحشرات الطبية :

أولا – انشئت معامل القسم بالدقى فى أوائل عام ١٩٥٣ والغرض من انشائها هو عمل الابحاث المعملية عن الحشرات الطبية ومدى اختلاف بيئتها فى مصر عن غيرها من الدول وتشتمل على معامل لفحص الانواع المختلفة للبعـوض سواء الناقـل للملاريا والفيلاريا ، كذا فحص عينات الدم التى ترد من الجهات المختلفة ، ومعمل للاختبارات البيولوجية لمعرفة مدى تأثير الحشرات المبيدات الحشرية على الأنواع المختلفة من الحشرات ومدى تكون اجيال منيعة ضد هذه المبيدات ، ومعمل لتربية الحشرات وبحتفظ بأنواع مختلفة من الحشرات ذات الأهمية الطبية فى مصر ، وكذا معمل لفحص وتحليل المبيدات الحشرية الموردة لوزارة الصحة للحكم على مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

وتوجد بها مدرسة خاصة لتدريب الموظفين والمستخدمين والمشتغلين فى مكافحة الحشرات .

ثانياً – اجريت مقاومة البعوض الناقل للملاريا بواحة سيوه عن طريق دهان المنازل والمنشئات للقضاء على مرض الملاريا المستوطن هناك ، وقد تم استئصال الملاريا نهائياً حسب البيان التالى :

السنة	عدد عينات الدم المفحوصة	عدد عينات الدم الايجابية للملاريا	النسبةالمئوية
١٩٥١–٥٠	٢٨٢٤	٥١٨	–١٨,٥
١٩٥٦–٥٥	١٥٩٠	٣	–٢

وقد قضى على الملاريا نهائياً تقريباً .

ثالثاً – انشاء منطقة الابحاث الفيلاريا عرصفا : انشئت عام ١٩٥٥ بيلدة مرصفا لابحاث مرض الفيلاريا المتوطن بتلك الجهة والأماكن المجاورة لها فبعد أن كانت نسبة الفيلاريا بها ١٦ ٪ هبطت الآن إلى ١,٢ ٪ ونقلت الحملة إلى مناطق اخرى .

رابعاً – انشئت حملة لاستكشاف الحشرات بأنحاء الجمهورية وتحديد انواعها وأماكن تولدها وطرق التخلص منها للعمل على استئصالها .

خامساً – سنة ٥٩ – ١٩٦٠ تم انشاء مركز التدريب الاقليمى لاستئصال الملاريا بالاشتراك مع الهيئة الصحية العالمية لتدريب الاطباء ومساعديهم من الجمهورية العربية المتحدة ودول اقليما شمال البحر الأبيض المتوسط ويشمل الدول العربية الشقيقة وقد تخرجت دفعتان من المشرفين بلغ عددهم ٤٤ ودفعة من الأطباء بلغ عددها ١٨ طبيباً ومهندسا وكان منهم مبعوثون من السودان والصومال ولبنان والباكستان .

كما قام القسم بابحاث فى دراسة :

(أ) تقييم الطرق المختلفة فى مكافحة مرض الفيلاريا وانشاء وحدة لابحاث الفيلاريا بادارة أعمال الحقل بعين شمس تعمل فى الوقت الحاضر فى المطرية والمرج وشبرا البلد وشبرا الخيمة .

(ب) تقييم المبيدات الحشرية المستعملة فى مكافحة القمل والتيفوس وقياس حساسية القمل لهذه المبيدات مع تدريب بعض الفرق لتقييم عمليات التعفير وقد فحصت ٤٠٠ قرية لهذا الغرض .

(ج) دراسة اكولوجيا البعوض الناقل للملاريا (الانوفيل الفرعونى) وقياس حساسيته للمبيدات وقد اكتشف مركز للتدريب الاقليمى القائم بهذا البحث وجود مناعة ذلك البعوض للمبيد الحشرى ديالدرين .

٥ — قام القسم كذلك بمكافحة الملاريا بالواحات البحرية بنجاح حيث انخفضت نسبة المرضى بها من ١٥ ٪ فى عام ١٩٥٦ إلى أقل من ٨ ٪ عام ١٩٥٩ وتم القضاء عليها فى عام ١٩٦٠ اذ أصبحت النسبة صفر ٪

معهد الابحاث :

تقدم معهد الأبحاث منذ قيام الثورة تقدماً يسترعى النظر فقد توسع فى أقسامه الداخلية واضاف اليها اقساما جديدة مسايرا بذلك التطور الحديث للبحوث الطبية وانشأت فيه وزارة الصحة فى المعهد الحاضر الوحدات الحديثة الآتية :—

١ — وحدة البحوث الراديوبيولوجية لفحص تأثير الاشعاع على الانسان .

٢ — قسم التجارب البيولوجية .

٣ — قسم الفسيولوجى والفارماكولوجى .

٤ — قسم البكتريولوجى وقد الحق به قسم للميكولوجى جارى انشاؤه وتجهيزه .

٥ — وحدة لبحوث الأمراض الفيروسية لطب المناطق الحارة وزرع الأنسجة الخاصة بهذه البحوث .

٦ — وقد تم انشاء عيادة خارجية بمستشفى المعهد على نمط نموذجى لعيادة تشخيصية مزودة بجميع المعامل التى تحتاجها لاجراء الفحوص المعملية والاكلينيكية الخاصة بالمرضى .

٧ — مركز التدريب على مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة وهو مزود بوحدة حقلية مجهزة على أحد النظم البحثية فى وراق العرب .

٨ — تم انشاء طابق جديد للاقسام الداخلية وزود بما يلزمه من أجهزة ومهمات لاستيعاب ٧٥ سريراً أى بزيادة ثلاثين سريراً عما سبق وقد خصص

جزء منه لمرضى الحريم لعدم توافر ذلك قبلا . وفى العامين الاخيرين أى بعد قيام الوحدة استمرت الاعمال الانشائية على نطاق أوسع .

٩ – توسع المعهد فى قبول مرضى جدد بالعيادة الخارجية مع صرف الأدوية اللازمة للعلاج وقد أضيف ١٥ سريراً للقسم الداخلى بالمعهد بعد ضم مرضى القسم الداخلى بمستشفى الأمراض المتوطنة بفم الخليج لنقل هذا المستشفى لجهة اخرى .

١٠ – يجرى حاليا اعداد وتجهيز قسم النظائر المشعة بالتعاون الفنى مع مؤسسة الطاقة الذرية وقد ارسل المعهد ثلاث بعثات داخلية وبعثتين فى الخارج لدراسة الاتجاهات العملية المختلفة للطاقة الذرية ويقوم هذا القسم ببعض البحوث التشخيصية للامراض المتوطنة باستعمال النظائر المشعة كما قام بقيام اليود المشع نتيجة للسقوط الذرى . وذلك بواسطة تقديره فى الغدد الدرقية فى الحيوانات وكذلك قيام مادة الاسترونشيوم المشع بواسطة الفيلم المصبوغ والاناء المجمع .

١١ – انشأ المعهد معملا لتخليق مركبات كيمائية جديدة لاستعمالها فى علاج البلهارسيا وعلاج سرطان المثانة .

١٢ – تم تجهيز قسم للفسيولوجيا والفارماكولوجيا ومهمته الحالية هى دراسة التأثيرات الفسيولوجية للعقارات المستحدثة على وظائف الجسم المختلفة توطئة لاستعمالها فى الانسان . كما يقوم القسم بدراسات اخرى متعددة .

(الصحة المدرسية)

تشكل الخدمات التى تؤديها وزارة الصحة للطلبة فى مختلف المراحل وكذا حيويا فى جملة الخدمات العلاجية الوقائية للمواطنين والدولة تؤمن اعاناً عميقاً بأهمية الدور الذى سيضطلع به هذا الجيل فى عملية البناء والتعمير التى شملت المجتمع الذى نعيش فيه .

وقد تم انشاء الوحدات المتعددة وبيانها كالآتى :

١ – انشاء ١٧ وحدة ثابتة ومنتظمة بالمحافظات لعلاج القراع بالأشعة السطحية .

٢ – انشاء ٩٧ وحدة علاجية فرعية ببنادر المراكز .

٣ – انشاء عيادة نفسية بالاسكندرية وأسيوط .

٤ – انشاء تفتيش الصحة المدرسية بكل من القاهرة التعليمية الوسطى والسويس .

٥ – انشاء عيادة للأمراض الصدرية مزودة بجهاز للفحص الجموعى بمدينة القاهرة .

٦ – انشاء مجموعة علاجية للطلبة بكل من المنيل بقسم مصر القديمة وحلوان .

٧ – انشاء وحدة لقيام السمع بالقاهرة .

٨ – تزويد مستشفى الطلبة بالقاهرة بالآتى :

(أ) مركز لعلاج الروماتزم ومضاعفاته وقد زود برسام كهربائى للقلب .

(ب) انشاء غرفة عمليات اخرى بالمستشفى .

(ج) توسيع مستشفى الطلبة بالقاهرة بانشاء جناح جديد يسع ٤٠ سريراً .

(د) انشاء وحدة علاجية متنقلة لعلاج التلاميذ بمدارسهم .

تمت الأعمال التالية :

١ – انشاء معامل بكترولوجية جديدة لتشخيص الأمراض المعدية بالبلاد الآتية :–

(أ) بنى سويف لخدمة مديرية بنى سويف والمنطقة الطبية .

(ب) الاسكندرية ودائرة اختصاصه خدمة الاسكندرية والصحراء الغربية .

٢ – معامل باثولوجية اكلينيكية لتشخيص الأمراض غير المعدية .

مدينة القاهرة فى مستشفيات بولاق – المنيرة – احمد ماهر – أم المصريين – الأمراض العقلية بالعباسية – مستشفى حميات امبابه – باب الشعرية .

كما فتحت فروع فى كل من مستشفى المنصورة ومستشفى التضامن ببور سعيد الذى انشىء فى عهد الوحدة .

٣ – معامل كيماوية تختص بفحص الأغذية بجميع انواعها .

١ – معمل السويس الكيمائى

٢ – معمل بنى سويف الكيمائى .

٣ – معمل المنيا الكيمائى الذى انشىء فى عهد الوحدة .

٤ – ونظراً للزيادة المطردة فى عدد المعقورين وتسهيلا لسرعة علاج المواطنين وعدم انتقالهم للقاهرة وتكليفهم مشقة السفر انشأت الادارة بعض وحدات جديدة لهذا الغرض فى المدن الآتية :

الاسكندرية – طنطا – المنصورة – اسيوط – بور سعيد – مغاغة – طما – وقد تم انشاء الثلاث وحدات الأخيرة فى عهد الثورة .

٥ – انشاء معمل المستحضرات الحيوية بالعجوزة الذى سد فراغاً كبيراً له بتصدير الفائض من بعض منتجاته للبلاد الواقعة فى شرق البحر الأبيض المتوسط .

ويشمل هذا المعمل الاقسام الآتية :–

(أ) مركز نقل الدم .

(ب) معمل تحضير البلازما الادمية بأنواعها السائلة والمتجمدة .

(ج) معمل الفيروس الجديد : لتشخيص الأمراض المتسببة عن فيروسات مثل الجدرى والانفلوانزا وشلل الأطفال والحصبة وغيرها بخلاف تحضير بعض اللقاحات الواقية من هذه الأمراض مثل لقاح التيفوس .

(د) معمل لقاح الدرن والتوبيركلين .

(هـ) الابحاث التطبيقية : بذلت العناية بالبحوث التطبيقية كان من أثره أن نجحت المعامل فى تحضير المستحضرات الآتية :—

(ا) لقاح الجدرى الجاف ، ولا يخفى اهمية هذا اللقاح من حيث درجة نقاوته ومن حيث قوة صلاحية استعماله وينتظر تعميمه قريباً فى المناطق النائية .

(ب) الامصال النقية المركزة لاستعمالها بدلا من المصافى العادية .

(ج) لقاح الدرن الجاف ، وله اهمية خاصة لطول مدة صلاحيته للاستعمال خصوصاً فى الأجواء الحارة .

(د) وتمشياً مع النهضة العلمية الشاملة انشىء قسم خاص للابحاث الكيمائية والطبيعية والحيوية المتعلقة بأعمال المعامل وزودت بأحدث الأجهزة العلمية كما اختير لها نخبة من الأفراد العلميين للنهوض بالمستوى العلمى .

٦ — معمل تشخيص الدرن : — انشىء معمل تشخيص الدرن فى عام ١٩٥٤ وزود بالاخصائيين الذين اوفدوا إلى بعثات فى الخارج لهذا الغرض وقد ساهمت الهيئة الصحية العالمية فى تجهيز هذا المعمل واتفق معها على أن يكون مركزا اقليمياً لتدريب الاطباء والمساعدين الفنيين للجمهورية العربية المتحدة وكذلك اطباء ومساعدين من جميع الأقطار التى تدخل فى نطاق المركز الاقليمى للهيئة الصحية العالمية .

٧ — وبخلاف المنشئات الحديدة السابق ذكرها فقد دعمت أقسام اخرى تدعيما كبيراً ، وضمن هذه الأقسام ما يأتى :

(أ) معامل الباثولوجيا الاكلينيكية وذلك نظراً لاهميتها فى تشخيص الأمراض المختلفة التى يتوقف عليها العلاج وقد ظهر اثر ذلك جلياً فى رفع مستوى العلاج بالمستشفيات التى افتتحت المعامل فروعاً بها .

(ب) معامل القسم الكيمائى لفحص الأغذية المختلفة وذلك لمقابلة الزيادة فى أعماله الناشئة عن تنفيذ القرارات والمراسيم الخاصة بوقاية الأغذية .

(ج) معامل فحص المياه لتواجه مشروعات الثورة الخاصة بتعميم مياه الشرب النقية فى جميع انحاء الاقليم .

(د) معامل تحليل الأدوية ، وذلك لاحكام الرقابة على الأدوية المنتجة محلياً والتى ازدهرت صناعتها فى عهد الثورة ، وعلى الأدوية المستوردة من الخارج قبل السماح باستعمالها .

(هـ) وضعت التنظيمات الادارية المختلفة التى تكفل سرعة الانتاج واستخلاص النتائج المطلوبة ودقتها .

التقدم الاقتصادى

إتسمت تصرفات الحكومة فى الماضى بالاسراف ، فتضخمت المصروفات واختل توازن الميزانية ، ونفد معظم الاحتياطى الحر ، الامر الذى اظهر عجزاً مستمراً فى الميزانية وكان من نتيجة ذلك عرقلة النمو الاقتصادى للبلاد .

ولما كنا نبنى مجتمعاً جديداً على أسس جديدة ، فان ذلك يتطلب منا أن نضع التخطيط اللازم قبل البناء ، وأن نعد جميع الامكانيات المطلوبة للاستمرار فيه .

لذلك قامت حكومة الثورة ببسط ظلها على الميدان الاقتصادى ، لانها باسم الشعب الذى اخذت مكان الطليعة منه ، تنفذ ارادته ، وتحقق اماله فى رسم الخطة الكاملة لتطويره الاقتصادى ، فقانون الاصلاح الزراعى الذى عمل على اعادة توزيع الملكية على أسس عادلة طرف من الخطة ، كما أن حسن توزيع الدخل ، ورفع الكفاية الانتاجية للطبقة العاملة ، وتشجيع الاستثمار فى مختلف النواحى ، والمشروعات العديدة التى خرجت إلى حيز التنفيذ ، واحاطته بسياج من الضمانات التى توفر له النجاح .

التجارة الخارجية :

كان ميدان الاستيراد والتصدير قبل قيام الثورة مرتعاً خصباً للراغبين فى تحقيق الثروات العاجلة . والمضاربين على العماية ، ولم تكن هناك خطة مرسومة طويلة الأجل تهدف إلى تنظيم الاستيراد وفقاً لامكانيات البلاد من العملات الأجنبية ، ولا إلى تدبير العملات اللازمة لسد احتياجات البلاد من السلع اللازمة للتنمية الاقتصادية ، والسلع الضرورية للاستهلاك المحلى ، وكثيراً ما كانت تستنزف العملات الأجنبية فى استيراد الكماليات . والانفاق على السياحة فى الخارج ، وكان من أثر هذا الارتجال والاسراف أن وجدت الثورة احتياطات البلاد من الاسترلينى الحر التى ارتفعت إلى ٨٥ مليون جنيه عام ٤٩ قد نفدت تماماً فى منتصف عام ١٩٥٢ .

وكان على حكومة الثورة أن تواجه هذا الاسراف والارتجال فى تجارتنا الخارجية ، ولهذا عمدت الى ارسائها على قواعد وطيدة تتسم بالمرونة ، بحيث أمكن تعديلها كلما اقتضى ذلك الصالح العام .

وها هى ذى الخطوط الرئيسية للسياسة الحالية للتجارة الخارجية .

سياسة التصدير :

للتغلب على اثار العدوان الثلاثى الغاشم الذى قامت به دول الأعداء فى اكتوبر ١٩٥٦ ولمقابلة اجراءات الحصار الاقتصادى الذى حاولت هذه الدول والدول الضالعة معها فرضه علينا ، لجأت البلاد إلى اتباع وسائل استثنائية فى التجارة الخارجية ، تكفل لها الحصول على حاجاتها من السلع الاجنبية ، فسمحت بنظام المبادلات والعمليات الثلاثية ، كما انشأت حسابات التصدير ، وقد نجحت هذه الاجراءات مع غيرها من الوسائل فى تحقيق الأغراض التى قصدت من أجلها ، وامكن للبلاد التغلب على ما قابلها من صعوبات ، واحباط ماكان يحاك لها من دسائس ومؤامرات كانت تستهدف حرمان الشعب من مقومات حياته .

وكان لزاماً أن تنتهى الاجراءات غير العادية التى استدعتها الظروف الاستثنائية ، ولذلك كان من المحتم أن تعود الأوضاع الطبيعية فى تجارتنا الخارجية .

وقد اعلنت السياسة الجديدة فى هذا الشأن بمناسبة بدء الموسم القطنى فى ١-٩-١٩٥٩ وتقضى فيما يتعلق بالتصدير عامة ، بالغاء نظام المبادلة فى عمليات التصدير ، والقضاء على العمليات الثلاثية ، ومنع عمليات اعادة التصدير ، والعمل على فتح أسواق جديدة ، وتشجيع البيع بالعملات الحرة ... وتهدف هذه السياسة إلى تحديد أسعار الصادرات بما يتمشى مع الأسعار العالمية ، وتحقيق المرونة فى عمليات التصدير ، وتحسين سعر الجنيه المصرى فى الأسواق الأجنبية ، واستعادة الأسواق التقليدية للصادرات المصرية .

وكانت الحكومة منذ قيام الثورة قد اتخذت اجراءات متعددة ، تهدف إلى تنمية حركة الصادرات ، وهو ما جعل نظام التصدير خاضعاً لقوانين وقرارات متعددة ... ولذلك رئى توحيد هذه القواعد فى تشريع موحد ، يهدف إلى تشجيع التصدير ، وتبسيط اجراءاته ، ومرونة عملياته ... وصدر لذلك القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير ويتضمن ما يلى :—

١ — اباحة تصدير سلع الاقليم الجنوبى وحاصلاته فيما عدا السلع المحظور أو المقيد تصديرها ، والمحددة على سبيل الحصر ، وهى التى تتصل بتموين البلاد ، أو بالمجهود الحربى ، مع تشجيع التصدير بالعملات الحرة ، والتوسع فيه لكافة الأسواق دون التقيد بمجموعة معينة ، لتفادى اثار الهزات السياسية . وبذلك اصبحت اباحة التصدير هى المبدأ ، بعد أن كان الأصل هو الحظر ، والاباحة هى الاستثناء .

٢ — تيسير اجراءات التصدير وتبسيط عملياته ومن ذلك :

أ — وضع قواعد واضحة لعمليات التصدير ، واعلانها على جمهور المصدرين أولا بأول رغبة فى المامهم جميعاً بهذه التعليمات ، وعملا بمبدأ تكافؤ الفرص .

ب — انشاء فرع للادارة العامة للتصدير بالاسكندرية ، توفيرا لوقت المصدرين وجهدهم .

جـ — تشكيل لجنة مشتركة تجتمع اسبوعياً وبصفة دورية تضم مندوبين من الوزارات والهيئات العامة المعنية بشئون التصدير ، للنظر فى الطلبات التى تستلزم موافقة اكثر من جهة حكومية واحدة . وبذلك امكن سرعة البت فى الطلبات والقضاء على شكوى المصدرين فى هذا الشأن .

٣ — تعديل مواصفات فحص الصادرات بما يشجع التصدير ، ويحقق مطالب المصدرين ، ويحافظ على سمعة صادراتنا فى الأسواق الخارجية ، ومنع تصدير مالا يطابق الشروط والمواصفات الموضوعة .

٤ — تنظيم مهنة التصدير ، بانشاء سجل للمصدرين وقيدهم فيه طبقاً لشروط معينة ، بما يكفل ابعاد الدخلاء وغير الجديين عن عمليات التصدير ،

ويحفظ سمعة المشتغلين بهذه المهنة ، مع السماح للمنتجين بقيد أسمائهم فى السجل دون التزامهم بتوافر شروط القيد .

٥ — العمل على تنويع وتشجيع ورعاية الصادرات ، وانشئت لذلك ، «هيئة تنمية الصادرات» .

٦ — الاشراف على تصدير السلع الرئيسية الهامة ، كالقطن والغزل والمنسوجات والارز والبصل والبطاطس والفول السودانى والخضر والفاكهة . بانشاء مجالس لتسويق هذه السلع ، وتنسيق تصديرها ومنع المنافسة غير المشروعة بين المشتغلين فيها ، وضمان حسن تصريفها ، والرقابة على اسعارها .

٧ — تشجيع تصدير السلع التى تحتاج إلى دعم لتمكينها من فتح اسواق جديدة لها ، أو لمجابهة المنافسة الأجنبية غير المشروعة ، عن طريق منحها اعانات تشجيعية .

٨ — الاهتمام بتجارة الترانزيت عن طريق التوسع فى انشاء المناطق الجمركية الحرة ، وتشجيع انشاء صناعات التجميع فى هذه المناطق .

مجالس تسويق الصادرات :

دعت بعض الأوضاع والظروف السائدة فى التجارة العالمية إلى اخضاع الهيئات المشتغلة باعمال التجارة الخارجية لتنظيمات معينة ، وذلك عملا على تحقيق أهدافنا الاقتصادية والاجتماعية وحتى يمكن لهذه التنظيمات أن تتعامل مع الهيئات المماثلة لها فى الدول الأخرى على قدم المساواة .

كما أدى انشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى بين الدول المتقدمة إلى اظهار الحاجة إلى تنسيق السياسة الاقتصادية بين الدول الحديثة النمو اقتصادياً ، حتى يمكنها مواجهة هذه التكتلات والحصول على أفضل الشروط للتبادل التجارى معها ، وهو أمر يحتاج إلى أن تشرف على التجارة الخارجية لهذه الدول منظمات توجهها الحكومة ، لتيسر لها النجاح فى مهمتها .

هذا بالاضافة إلى أن الرغبة فى تنمية الصادرات فى اسواق تشتد فيها المنافسة . تستدعى وجود هيئات تتولى رقابة هذه الصادرات وتتبعها ، ودراسة الاسواق والالمام باتجاهاتها ، وتوجيه المصدرين لتلبية رغباتها .

وتحقيقاً لذلك انشىء – بجانب الهيئة العامة لتنمية الصادرات – مجالس لتسويق وتصدير السلع الرئيسية من الحاصلات الزراعية ، الحقت بالادارة العامة للتصدير ، وتمثل فيها الوزارات المختصة . والشركات شبه الحكومية ، وغيرها من المصدرين والمنتجين ، وتتولى وضع سياسة تصدير هذه السلع بما يكفل تنظيم تصديرها ، والرقابة عليها ، والمحافظة على سمعتها فى الخارج ، واقتراح الوسائل اللازمة للدعاية لها ، وتنظيم تسويقها ، واجراء بحوث تسويقية فى الخارج ترمى إلى التوسع فى التصدير ، وفتح أسواق جديدة له ، مع اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تؤدى إلى منع التلاعب والمضاربات فى عمليات التصدير .

فأعيد تنظيم اتحاد مصدرى القطن ، وانشىء مكتب للتسويق الاسمنت ، وآخر لتسويق وتصدير الأرز ، وثالث لتسويق وتصدير البصل والبطاطس والفول السودانى ، وتتخذ الاجراءات لانشاء اتحاد لمصدرى الخضر والفاكهة والزهور ومنتجاتها ، وكذلك انشاء مجلس لتسويق خامات المناجم .

وفيما يلى بيان بتطور حركة صادرات بعض السلع التى تشرف عليها هذه المجالس :

	الكمية بالآف الاطنان			القيمة بالآف الجنيهات		
	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٩
البصل	٩٣	١٧٧	١٨٠	٢٥٩٧	٢٦٣٣	٤٦٠٤
البطاطس	١١	٣٥	٩٩	٢١١	٥٥١	١٨٩٧
الفول السودانى	١,	٥	١٢,٤	١٢	٩٩٦	١٤٧٧
الغزل والمنسوجات	٧,٧	١٣,٥	٢٠,٤	٤٣٦٨	٦٦١٩	١٠٦٠١
الأسمنت	١٩	٤٠	٤٢٦	١٠٠	٢١٩	١٧١٧
الموالح والفاكهة	١,٥	٤,٤	٨,٩	٥٣	١٥٦	٦٩٩

القطن

يحتل القطن مركز الصدارة فى اقتصاديات البلاد ، اذ يعتبر المحصول النقدى الأول بين حاصلاتنا الزراعية ، وعلى صادراته يتوقف – إلى درجة

كبيرة – تحقيق فائض أو عجز فى ميزاننا التجارى ، وتمثل صادرات القطن فى عام ١٩٥٩ : ٦٩٪ من اجمالى الصادرات .

ولذلك توليه الحكومة عنايتها ، فتعمل على تحسين انتاجه والاشراف على مراحل تسويقه المختلفة ، والعمل على استعادة أسواقه التقليدية وفتح أسواق جديدة له .

وقد دعت الظروف الاستثنائية التى مرت بها البلاد منذ أكتوبر ١٩٥٦ إلى اتباع وسائل استثنائية فى تجارتها الخارجية ، فسمحت بالمبادلات والعمليات الثلاثية ، وانشأت حسابات التصدير . وقد حققت هذه الوسائل الأغراض التى قصدت من أجلها . على أنه بزوال الظروف التى دعت اليها ، اصبح من الضرورى العودة بتجارة الصادر إلى أوضاعها الطبيعية . وهو ما تقرر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وتقوم السياسة القطنية الجديدة على :–

١ – الغاء نظام المبادلة فى عمليات التصدير ، والقضاء على العمليات الثلاثية ، ومنع اعادة التصدير ، مما يؤدى فى النهاية إلى توحيد سعر بيع القطن فى الأسواق العالمية ، مع منع خصم موحد على الأقطان المصدرة بعملات حرة وبذلك تمشت اسعار القطن مع المستوى العالمى .

٢ – ضمان سعر مجز للمنتج يغطى تكاليف الانتاج ، ويحقق له ربحاً يفى بحاجاته ، ولذلك اعلنت الحكومة استعدادها لشراء ما يعرض عليها من أقطان الموسم الحالى بأسعار الحد الادنى – ابتداء من أول سبتمبر ١٩٥٩ حتى نهاية أغسطس ١٩٦٠ .

كما قررت الغاء ضريبة الصادر التى يتحملها المنتج عادة ، فيما عدا ضريبة الصادر على الأشمونى ، تشجيعاً للمغازل المحلية عند تصدير منتجاتها ، ولزيادة قدرتها على الصمود أمام المنافسة الاجنبية .

٣ – توزيع المحصول عن طريق التصدير والاستهلاك المحلى ، مع بقاء الفضلة الفنية الواجب توافرها فى نهاية كل موسم .

وقد نجحت هذه السياسة فى تصريف جزء كبير من المعروض خلال الموسم الحالى .

فقد بلغت صادرات القطن من أول الموسم حتى ٨ يونيو سنة ١٩٦٠ : ٧,٠٥٤,١٢٣ قنطاراً مقابل ٥,٨٣٧,٠٥٦ قنطاراً فى الفترة المقابلة من الموسم السابق أى بزيادة قدرها ١,٢١٧,٠٦٧ قنطاراً .

كما نشطت أيضاً صادراتنا من غزل القطن ومنتجاته ، اذ بلغت ٢٢,٥٩١ طناً قيمتها ١١,٣ مليون جنيه ، منها ٥٢٪ تمت بالعملات الحرة فى الفترة من سبتمبر ١٩٥٩ إلى أبريل ١٩٦٠ ، مقابل ١٢,٠٧٦ طناً قيمتها ٦,٨ مليون جنيه فى الفترة المقابلة من الموسم الماضى ، هذا بالاضافة إلى أن ٥٦٪ من الارتباطات تمت بالعملات الحرة .

وقد بذلت الجهود للدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، سواء عن طريق اللجنة الدائمة للدعاية للقطن المصرى أو عن طريق الهيئات الدولية ، أو المكاتب التى تنشأ خصيصاً لهذا الغرض .

وكذلك بالمساهمة فى المؤتمرات الدولية للقطن ، وفى اجتماعات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن . كما استأنفت اللجنة المشتركة المصرية لاتحاد غزالى القطن الدولى بزيورخ — اجتماعاتها فى أبريل سنة ١٩٦٠ .

ومن الناحية الداخلية ، فقد والت الحكومة تنفيذ سياستها الانتاجية التى تقوم على تناسب المعروض مع حجم الطلب على الأقطان المصرية . كما أنشأت صندوق تحسين الأقطان المصرية بمقتضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ لتوفير تقاوى القطن النقية ، والعمل على النهوض بالاقطان المصرية ، وتحسين الانتاج بكافة الوسائل واستنباط أصناف جديدة ، وتعريف الغزالين بها ، كما أعيد تنظيم اتحاد مصدرى الأقطان ، وأعيد تكوين الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن المصرى ، وأعد تشريع لتنظيم تجارة القطن بالداخل .

تشريعات القطن :

وتوالى الحكومة النظر فى التشريعات الخاصة بالقطن لتعديلها ، طبقاً لما تقتضيه الظروف الاقتصادية المنظورة .

فعدلت اللوائح المنظمة للبورصة حتى يمكنها استعادة مركزها الطبيعى باعتبارها أداة للتغطية .

وتم تعديل أساس العقد الطويل التيلة من الكرنك إلى المنوفى الذى أصبح أكثر تمثيلا لمحصول الأقطان طويلة التيلة ، اذ تزايد انتاجه حتى بلغ حوالى أربعة أمثال الكرنك ...

كما تم تحديد علاوة رتبة الأساس التى تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد فروق الرتب التى تعلو رتبة الأساس بما لا يزيد عن ٢,٥ ٪ من سعر العقد ، وذلك رغبة فى العمل على توازن التعامل فى البورصة وحدا من المضاربة دون أن يتعرضوا لخسارة فادحة ، ويؤدى هذا الاجراء إلى وضع المشترى والبائع على قدم المساواة عند استلام وتسلم الفليارات ، بحيث لا يتحكم احدهما فى الآخر .

ورغبة فى استقرار الأسعار ، والابتعاد بها عن المضاربات العنيفة ، فقد تم وضع حد أقصى للمراكز المفتوحة ، سواء فى سوق البضاعة الحاضرة أو فى سوق العقود بحيث لا يتجاوز هذا المركز أربعين الف قنطار ، على الا يزيد المركز المفتوح فى العقود وحدها على خمسة عشر ألف قنطار .

تنظيم تجارة القطن فى الداخل :

للرغبة فى تنظيم تداول القطن فى الريف ، ولكى يتحدد سعره فى مناطق انتاجه وفقاً لعوامل طبيعية بعيدة عن المؤثرات المفتعلة ، أعدت الحكومة مشروعاً فى هذا الشأن يتضمن :

١ – تنظيم طوائف المشتغلين فى هذه المهنة ، وتحديد الاشتراطات الخاصة بكل طائفة ، بما يكفل مستوى خاصاً لكل منها ، ويؤدى إلى تنقية السوق من العناصر الدخيلة .

٢ – قيام لجان محلية إقليمية بالاشراف على هذه التجارة ومراقبة سلامة العمليات فى مراحلها المختلفة ، وتسجيل اسعار الصفقات واعلانها ، حتى يكون المنتج والتاجر على بينة بحقيقة الأسعار الجارية فى المنطقة .

٣ – تشكيل لجنة عامة تمثل فيها اللجان الاقليمية للعمل على تنسيق جهود المشتغلين بالقطن فى أنحاء البلاد ، وتتولى الاشراف على اللجان المحلية.

٤ – التمهيد لاقامة اسواق منظمة للقطن فى الداخل ، يتم التعامل فيها وفقاً لقواعد ثابتة تحت اشراف مندوبى الحكومة .

التمويل الخارجى

نظراً لاهمية توفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، وخاصة فى فترة اعداد مشروعات هذه البرامج ، فقد قامت الحكومة بعقد عدة اتفاقيات لقروض وتسهيلات ائتمانية مع الدول التى تربطنا بها علاقات اقتصادية طيبة ، وهى الاتحاد السوفييتى وأمريكا والمانيا الشرقية ، وفرنسا ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

سياسة الأستيراد

تهدف السياسة العامة للاستيراد إلى توجيه القدر الأكبر من حصيلة البلاد من العملات الأجنبية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، تحقيقاً للسياسة العامة للدولة ، بالعمل على زيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة .

ووضعت الخطوط الرئيسية لهذه السياسة ، بما يكفل تحقيق الموازنة الحكيمة بين استيراد السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ، والحد من الواردات غير الضرورية ، مع مراعاة تفادى ندرة السلع أو ارتفاع اسعارها ، ولا سيما السلع الشعبية .

وتقوم هذه السياسة على اساس تبسيط اجراءات الاستيراد وتنسيق الاستيراد مع خطة التصنيع وفق البرنامج العام للتنمية الاقتصادية .

واعطاء الأولوية فى الاستيراد للسلع الانتاجية ، والمواد الخام اللازمة للصناعة ، وما يتطلبه تنفيذ برامج التصنيع .

وتفضيل الطلبات ذات السعر الأقل لنفس المواصفات ، أو التى تسدد قيمتها بطريقة دفع أيسر على تكوين أسعار السلع المستوردة مطابقة للاسعار

وتنظيم تجارة الاستيراد ، وقصر الاشتغال بها على الأشخاص والشركات المقيدة اسماؤهم بسجل المستوردين المنشأ ، وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ والذين تتوافر فيهم شروط القيد ؛ وذلك احكاماً للرقابة على عمليات الاستيراد ، وحماية لهذه التجارة من الدخلاء والمتلاعبين. والتوسع فى الاستيراد من البلاد التى ترتبط معها باتفاقات دفع بالعملة المصرية .

والقضاء على احتكار استيراد بعض السلع التموينية الهامة كالقمح والذرة واللحوم والشاى والبن ، بضمان توزيعها بأسعار معتدلة تتفق مع المقدرة الشرائية للشعب ، وذلك عن طريق قصر استيرادها بمعرفة شركات المؤسسة الاقتصادية .

وحصر الاستيراد في حدود امكانيات البلاد النقدية ، وتحديد حصص للسلع المطلوب استيرادها خلال مدة ستة أشهر . وذلك على اساس الاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات ، وما يتوفر منها فى الانتاج المحلى .

السياسة النقدية :

عملت الحكومة على التوسع فى عقد اتفاقيات الدفع مع الدول الاجنبية المختلفة ، حتى بلغت بعد الثورة ٣٩ اتفاقاً بعد أن كانت عشرة اتفاقات فقط قبل الثورة .

وكان الدافع الأساسى للتوسع فى اتفاقات الدفع ، هو الرغبة فى توسيع دائرة نطاق التعامل بالجنيه المصرى ، وتدعيم سعره فى الأسواق الخارجية ، وعدم الاعتماد على مجموعة من الدول دون غيرها فى تجارتنا الخارجية ، وعملا بسياسة الحياد الايجابى ، عقدت اتفاقات الدفع مع دول الكتلة الشرقية ، كما عقدت مع دول أوروبا الغربية وبلاد اسيا ، وافريقيا ، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية .

وأبرمت الحكومة عدة اتفاقات للتسهيلات الائتمانية ، تستخدم هذه التسهيلات حسب الحاجة لمقابلة النفقات الخارجية لبعض المشروعات الانتاجية ، مما سيؤدى إلى زيادة قدرة الدولة على التصدير ، وانتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلى ، بدلا من الاستيراد ، فضلا عما يتبع ذلك من تحسين ميزان المدفوعات .

الأرصدة الاسترلينية :

تمكنت مصر بفضل تمسكها بحقوقها من عقد اتفاقية الافراجات الاسترلينية عام ١٩٥٥ وأخيرا أبرم الاتفاق المالى والتجارى مع المملكة المتحدة ، وبذلك تمكنت البلاد من ضمان الافراج عن كافة الأرصدة الاسترلينية المجمدة المملوكة لنا ، والتى تراكمت نتيجة للحرب العالمية

الثانية والحصار الاقتصادى . كما تمت تسوية شئون المنشئات التى فرضت عليها الحراسة ، وسويت المسائل النقدية والتجارية بين البلدين ، قبل استئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما .

دعم الجنيه المصرى فى الخارج :

ورغبة فى دعم قيمة الجنيه المصرى فى الخارج ، نتيجة لوجود كميات كبيرة من البنكنوت المهرب ، عن طريق أفواج النازحين من مصر عقب ازمة قناة السويس ، قررت الحكومة ما يأتى :

أ – استعدادها لقبول أوراق البنكنوت فى تسديد قيمة الصادرات المصرية من الأفلام – والكتب والجرائد والمجلات والمطبوعات ، أو دفع ٢٥ فى المائة من قيمة الصادرات الأخرى باستثناء بعض المواد – على أن يدفع الـ ٧٥ فى المائة الباقية باحدى طرق الدفع المقبولة لدى الادارة العامة للنقد .

ب – أجازت الحكومة دخول أية كمية من البنكنوت المصرى صحبة القادمين إلى مصر ، للصرف منها أثناء اقامتهم .

جـ – أجازت الحكومة امكان قبول الجنيه المصرى ، على أن يدفع فى حساب خاص غير مقيم لصالح الأجانب – يستعمل فيما بعد – فى شراء الصادرات المصرية ، أو الانفاق فى الداخل بالنسبة للسياح الأجانب .

د – عمدت الحكومة اعتبارا من ١ سبتمبر ١٩٥٩ إلى التوسع فى المعاملات على أساس الدفع بالعملات الحرة ، والغاء نظم المبادلات ، والعمليات الثلاثية ، والغاء الخصم المسموح به على السلع المصرية تدريجياً ، للوصول بأسعارها إلى مستوى الأسعار العالمية .

هـ – الزام المصدرين بتوريد حصيلة الصادرات للحكومة ، وتمويل الواردات بالنقد الأجنبى اللازم لها مباشرة .

الميزانية النقدية :

على أثر الحصار الاقتصادى ، وامتناع بعض الدول الغربية عن استيراد المنتجات المصرية ، اقتضى الأمر توجيه الاستيراد إلى البلاد التى

تسمح حركة التجارة والمدفوعات الجارية بينها وبين مصر من الاستيراد منها ، دون أن يترتب على ذلك التزامات نقدية ، أو يؤدى إلى تفاقم تدهور الاحتياطيات النقدية .

ولذلك تقرر تنظيم الاستيراد فى حدود ميزانية نقدية ، تقدر فيها حصيلة البلاد من العملات الأجنبية خلال فترة محددة ، وتوزع فيها هذه الحصيلة على القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى ، بتحديد حصة منها لكل قطاع ، تبعاً لاحتياجاته ، ولما يقتضيه تنفيذ الخطة العامة للدولة ، وبذلك يتحدد الاستيراد فى نطاق ايراداتنا من العملات الاجنبية ، مما يمكن معه تلافى ماكان يحدث من تخلخل فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات .

وقد بدىء بوضع هذه الميزانية النقدية كل ثلاثة أشهر عام ١٩٥٧ ثم كل ستة أشهر عام ١٩٥٨ ، وتتخذ الاجراءات لاعدادها عن عام كامل ، بحيث ترتبط بميزانية الدولة ، وذلك بمناسبة تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

وقد يسر هذا الاجراء تنظيم الاستيراد بالنسبة للسلع الرأسمالية ، واعطاء الأفضلية فى الاستيراد للمواد الأولية ، وقطع الغيار على اختلاف انواعها ، والعدد والآلات اللازمة للصناعة ، وان كان قد ترتب على التوسع فى استيراد المعدات اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية عجز مؤقت فى الميزان الحسابى إلا أن ذلك سيتبعه زيادة فى الانتاج والتصدير ، مما يترتب عليه زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ، خاصة وقد أدى تأميم قناة السويس إلى ايجاد مورد جديد للعملات الأجنبية الحرة التى بلغت عام ١٩٥٧ ما يزيد عن ٤٤ مليون جنيه مصرى .

الخطوات التى اتخذت فى سبيل دعم الوحدة الاقتصادية بين اقليمى الجمهورية :

كان التبادل التجارى بين حكومتى الجمهوريتين المصرية والسورية قبل الوحدة ، يتم وفقاً لاتفاق التجارة والدفع المعقود بين الدولتين ، وفى ظل احكام اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت بين دول الجامعة العربية ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الجمهوريتين .

ولكن بعد انضمام مصر وسوريا فى جمهورية عربية متحدة ، عملت

الحكومة على دعم أسس الوحدة الاقتصادية بين اقليمى الجمهورية ، فقد تقرر الغاء الرسوم الجمركية على السلع المنتجة فى أحد الاقليمين والمتبادلة بينهما ، باستثناء بعض السلع التى تؤثر فى ايرادات أحد أقليمى الدولة ، وهى التبغ والسكر والملح وبعض الصناعات التى اخضعت منتجاتها لرسوم استهلاك حتى توضع هذه الصناعات فى وضع متكافىء من حيث التكلفة ، فلا تضار صناعة منها على حساب اخرى .

كما تم الغاء قائمة المحظورات ، وتبادل جميع السلع المنتجة محلياً بدون تراخيص استيراد واتخذت التدابير النقدية والمصرفية والادارية التى تكفل تفضيل السلع المنتجة محليا على السلع المستوردة من الخارج ، وكذلك تفادى المنافسة غير العادلة بين منتجات الاقليم .

وقد نتج عن هذه الاجراءات أن زادت قيمة الصادرات المصرية إلى الاقليم السورى من ٠,٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ ، إلى ٢,٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ، وإلى ٦,٢ مليــون جنيه فى سنة ١٩٥٩ ، كما ارتفعت قيمة الواردات من الاقليم السورى من ٠,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ وإلى ٧,٧ مليون جنيه فى ســنة ١٩٥٩ ، كما زاد حجم التبـادل التجــارى فى ســنة ١٩٥٨ ، وهى السنة الأولى للوحدة .

تطور التجارة الخارجية مع الدول العربية :

بذلت عناية كبيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجامعة العربية ، وتم الارتياح معها باتفاقية تسهيل التبادل التجارى ، وتنظيم تجارة الترانزيت التى تسمح بتبادل بعض السلع العربية معفاة من الرسوم الجمركية ، والبعض الآخر يتم تبادله برسوم مخفضة قدرها ٢٥٪ ، ٥٠٪ من الرسوم المقررة .

كما قامت الحكومة بعقد اتفاقات تجارة ودفع ثنائية مع المغرب ، وتونس وليبيا ، والسودان والسعودية ، ولبنان ، والعراق ، والاردن ، وذلك لتنمية التبادل التجارى معها ، ويلاحظ أن بعض هذه الاتفاقات تسمح باعفاءات جمركية تفوق الاعفاءات المقررة باتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة العربية ، وقد نجحت هذه السياسة فى زيادة حجم التبادل التجارى مع دول الجامعة العربية (حيث زاد حجم التجارة إلى ٢٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ مقابل ١٩,٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ ، كما زادت

الاهمية النسبية لحجم التجارة معها بالنسبة إلى حجم التجارة الكلى للاقليم المصرى من ٩,٧ فى المائة فى سنة ١٩٥٢ إلى ١١,٦ فى المائة فى سنة ١٩٥٩)

تطور التجارة الخارجية بعد الثورة :

الصادرات :

زادت صادراتنا إلى البلاد المختلفة من نحو ١٤٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى نحو ١٦٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ ، وان كانت قيمتها قد هبطت إلى نحو ١٥٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ فانما يرجع ذلك إلى عجز طارىء فى محصول الارز فى عام ١٩٥٩ هبط بقيمة المصدر منه إلى ٢ مليونى جنيه مقابل ١٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ .

كما هبطت نسبة القطن المصدر من أجمالى الصادرات المصرية من ٨٥ فى المائة سنة ١٩٥٢ إلى ٦٧ فى المائة فى سنة ١٩٥٨ ، ثم زادت إلى ٦٩ فى المائة فى سنة ١٩٥٩ ، وذلك فى الوقت الذى زادت فيه أهمية الصادرات الأخرى بخلاف القطن من ١٥ فى المائة سنة ١٩٥٢ إلى ٣٣ فى المائة فى سنة ١٩٥٨ وإلى ٣١ فى المائة فى سنة ١٩٥٩ ، وذلك نتيجة لسياسة تنويع الصادرات .

وكانت أهم الصادرات المصرية التى زادت قيمة المصدر منها خلال السنوات الاخيرة هى : البصل والبطاطس والفول السودانى والاقمشة وغزل القطن ومنسوجات الحرير الصناعى والبترول الخام واطارات الكاوتشوك وفوسفات الحجر الطبيعى والاسمنت والمنجنيز ، وبعد أن كانت قيمة الصادرات باستثناء القطن ٢٣,٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ زادت إلى ٣٨,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٥ وطفرت إلى ٥٠,٣ مليون جنيه فى ١٩٥٩ .

الواردات :

اطردت الزيادة فى وارداتنا من السلع الانتاجية والخامات اللازمة للصناعة والتنمية الاقتصادية ، اذ ارتفعت من ٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ، إلى ١٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ، ثم بلغت ١١٧ مليون جنيهسنة ١٩٥٩ ، ولا يرجع هذا النقص إلى قلة الوارد من الآلات والمعدات ، وانما إلى زيادة انتاجنا من بعض أصناف هذه المجموعة كالأسمدة والبترول الخام وغيرها ، وإلى بعض الترتيبات الخاصة بالاحصاءات الجمركية .

وقد ظهر أثر ذلك فى ارقام اجمالى الواردات ، اذ ارتفعت من نحو ٢٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٢٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ثم بلغت ٢٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ .

وقد هبطت قيمة المستورد من السلع التموينية المختلفة من ٦٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى نحو ٥٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ ، والى نحو ٥٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ ، ويعزى هذا النقص إلى هبوط الوارد من بعض السلع التموينية وخصوصاً الكيروسين ، وذلك لزيادة الانتاج المحلى ، كما يرجع إلى اشراف الحكومة على استيراد بعض المواد التموينية .

وكذلك قل الوارد من السلع الرئيسية الاخرى من ٧٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ ، وإلى حوالى ٥٣ مليونا فى سنة ١٩٥٩ ، وهبطت الاهمية النسبية لهذه السلع من اجمالى قيمة الواردات من نحو ٣٣ فى المائة فى سنة ١٩٥٢ إلى نحو ٢١ فى المائة سنة ١٩٥٨ ، وإلى نحو ٢٤ فى المائة فى سنة ١٩٥٩ ، ويعزى ذلك إلى وفرة الانتاج المحلى من بعض أصناف هذه المجموعة بشكل ملحوظ ، كالاقمشة القطنية والمنسوجات الصوفية وغزل وخيوط الحرير الصناعى ، واطارات الكاوتشوك ، والفاكهة ، فى الوقت الذى زادت فيه قيمة وارداتنا من المواد الخام اللازمة للصناعة ، كالكاوتشوك الخام والصوف الخام وعجينة صنع الورق .

الميزان التجارى

بالرغم من زيادة قيمة الصادرات المصرية بعد الثورة ، الا أن من الملاحظ أن قيمة الواردات فى تزايد مستمر ، تفوق معدل الزيادة فى قيمة الصادرات ، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والتموينية والمواد الخام ، نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية فضلا عن الحاجة إلى توفير السلع التموينية والاستهلاكية فى الأسواق المحلية ، مما أدى إلى وجود عجز فى الميزان التجارى فى سنة ١٩٥٩ بلغ ٦١،٦ مليون جنيه مقابل عجز فى الميزان التجارى فى سنة ١٩٥٢ بلغ ٧٧ مليون جنيه ، ولم يكن هناك من مبرر لوجود مثل هذا العجز سوى ما اتسمت به السياسة الاقتصادية فى هذا الوقت من الاسراف فى استيراد الكماليات ، وعدم وجود سياسة رشيدة نحو التنمية الاقتصادية .

الهيئة العامة لتنمية الصادرات :

انشئت الهيئة العامة لتنمية الصادرات فى سبتمبر ١٩٥٧ للعمل على تسهيل تصريف منتجات الاقليم الجنوبى فى الاسواق الخارجية بشتى الطرق ، واقتراح السياسة العامة المؤدية إلى زيادة حجم الصادرات ، ووضع شروط فرز المنتجات الزراعية وتصنيعها ، وتعبئتها والرقابة على تصديرها .

وقد أنشأت الهيئة معرضاً دائماً ومركزا تجارياً فى مدينة جدة وانشأت سوقا سياحية بمطار القاهرة الدولى وسوقا أخرى .

وبذلت عناية للنهوض بصناعات خان الخليلى ، وتشجيع تصديرها ، ومن ذلك قيامها بشراء هذه المنتجات وبيعها فى الأسواق والمعارض الخارجية ، وتخصيص الارباح الناتجة منها لانشاء جمعية تعاونية للنهوض بهذه الصناعة .

وتباشرا الهيئة اجــراءات دعم بعض الصنــاعات التى تلقى منافسة قوية فى الأسواق الخارجية بمنح الاعانات لمصدريها ، ومن ذلك صرف الاعانات المقررة لتشجيع تصدير الأسمنت .

كما تساهم الهيئة فى رسم وتنسيق سياسة التسويق الخارجى ، لأهم محاصيل التصدير ، بالاشتراك مع مجالس التسويق التى انشئت لهذا الغرض .

لذلك أشرفت الهيئة على اقامة سوق الانتاج الزراعى والصناعى ، فى أوائل عامى ٥٩ ، ٦٠ للدعاية للمنتجات المحلية ولاظهار مدى ما وصل اليه التقدم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة .

التمثيل التجارى :

رغبة فى تنشيط التبادل التجارى مع الدول الأجنبية انشئت فى سنة ١٩٥٨ ادارة عامة للتمثيل التجارى ، وتم توسيع نشاطها وتعزيزها بالممثلين التجاريين ، مما أدى إلى تضاعف عدد المكاتب التجارية فى الخارج ، كما انشئت مكاتب جديدة فى كوبا والباكستان وبورما والبرازيل واليونان وقبرص . واصبح عدد المكاتب فى الوقت الحاضر ٣٥ مكتباً .

ويقوم التمثيل التجارى بدور هام فى دعم وتنشيط علاقاتنا التجارية مع الدول الأجنبية ، ويتولى تتبع تفاصيل علاقاتنا التجارية مع مختلف الدول ، واعداد التقارير الدورية عن شتى التطورات الاقتصادية العالمية .

الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية :

صدر القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ بانشاء الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية وتختص بالاشراف على اقامة المعارض والأسواق الدولية فى الداخل والخارج للدعاية لمنتجات البلاد وحاصلاتها .

وقد زاد عدد المعارض التى اشترك فيها الاقليم المصرى من ١٤ معرضاً وسوقا دولية فى السنوات الثمانى السابقة للثورة الى ٥٥ معرضاً وسوقاً دولية فى الثمانى السنوات التى انقضت منذ قيام الثورة .

ويراعى فى الاشتراك فى المعارض توزيعها فى مختلف انحاء العالم، بحسب أهمية المنطقة والدولة وتقدير مدى الفائدة التى تعود على البلاد منها .

كما تم التوسع فى اقامة المعارض الداخلية التى أثمرت فى تعريف المواطنين حقيقة نهضة البلاد فى مختلف الميادين .

وبقيام الوحدة أصبح اشتراك الجمهورية العربية المتحدة باقليميها فى جناح موحد بمعرض دمشق الدولى اظهاراً التكامل الاقتصادى بين الاقليمين .

ومنذ قيام الثورة أقام عدد كبير من الدول الصديقة معارض واسواقاً صناعية وزراعية كبرى ، ومعارض دائمة ومراكز تجارية ، مما يساعد المستورد العربى على الاتصال بالدول الاجنبية لاقامة علاقات تجارية معها .

وقد تقرر الاشتراك فى النصف الثانى من عام ١٩٦٠ فى ٤ معارض فى أوروبا ومعرض بأمريكا اللاتينية .

السياحة :

تعتبر السياحة أحد عناصر التجارة الخارجية غير المتطورة ، وتتولى مصلحة السياحة تنظيم العلاقة بين السياح وبين الهيئات التى تقدم لهم مختلف انواع الخدمات ، وقد صدر القانون رقم ٥٨٤ لتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ويهدف إلى :

- تطهير السوق السياحية من الدخلاء
- الاشراف على الشركات السياحية

– تقديم التسهيلات اللازمة لشركات السياحة :

– تنظيم الترخيص بمزاولة الأعمال السياحية .

ولايجاد الرابطة بين مصلحة السياحة والجهات الأخرى التى يتصل عملها بشئون السياحة صدر القانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الأعلى للسياحة ، بحيث تمثل فيه كافة الجهات الحكومية المعنية بالامر ، وأعضاء خارجين من المهتمين بشئون السياحة .

وقد باشر المجلس اعماله وكان له أثر ملموس فى تنشيط حركة السياحة .

ونتيجة للجهود المستمرة زاد عدد فنادق الدرجة الأولى من ٢٣ فندقاً قبل الثورة إلى ٢٩ فندقاً فى الوقت الحاضر ، وعدد فنادق الدرجة الثانية من ٣٧ إلى ١٠٣ أى أن مجموع الزيادة ٧٢ فندقاً . وزاد عدد الغرف من ٤٦٤٥ غرفة إلى ٦٦٥٣ غرفة وزاد عدد السائحين الأجانب من ٢٠٦ الاف سائح فى سنة ١٩٥٢ إلى ٤٠٠ ألف سائح فى سنة ١٩٥٥ ، وإلى ٤١٨ الف سائح فى سنة ١٩٥٩ .

وقد تم تسهيل كافة اجراءات الجمارك والنقد والجوازات واجراءات الدخول التى تشجع السائحين .

كما تساهم فى كثير من الهيئات والمنظمات الدولية ذات النشاط السياحى ، وتشجع انشاء الفنادق .

النقل البحرى :

فى سنة ١٩٥٣ قد انشأت الحكومة اتحاد شركات الملاحة المصرية ، وتبعت ذلك بانشاء اللجنة العامة لشئون النقل البحرى فى سنة ١٩٥٧ ، وقد حولت إلى هيئة عامة بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ، وكان من نتيجة الجهود المبذولة فى هذا السبيل تحقيق النتائج الآتية :

١ – تفضيل الشحن على السفن التى ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة .

٢ – تأجير السفن العالمية بأسعار ارخص من الاسعار السابقة نسبيا وضمان شحن الاصناف التموينية وورودها فى الوقت المناسب .

٣ ــ عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من المانيا الدمقراطية ، المانيا الغربية ، اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية . وتكفل هذه الاتفاقات حق معاملة الدولة الأكثر رعاية والاعتراف بالشهادات الرسمية .

٤ ــ عقد اتفاقيات مع مؤتمرات الملاحة العالمية كفلت لسفن الاقليم المصرى عدة ميزات كما كفلت لها حق السير بصفة منتظمة على خطوط تلك المؤتمرات .

٥ ــ تجنب الشحن على سفن اسرائيلية أو سفن معادية .

٦ ــ تأسيس مكاتب ملاحية فى هامبورج وتريستا ولندن ونيويورك ، وذلك علاوة على مكاتب وكلاء الهيئة العامة فى مختلف الموانى .

٧ ــ تأسيس الشركة العامة للملاحة البحرية برأس مال قدره ٣ ملايين جنيه ، وبدأت الشركة عملها بشراء ٦ سفن وناقلة بترول ، وبذلك اضافت ٣٩ ألف طن إلى حمولة اسطولنا البحرى ، كما أنها بصدد شراء قطع اخرى (ناقلات بترول وثلاجات) وتعمل سفننا على موانى البحر الاسود السوفييتية .

وموانى المانيا الشرقية وشمال أوروبا ، وقد اصبح الاسطول التجارى مكوناً من ٢٨ سفينة كبيرة تبلغ حمولتها ١٥٣٠٠٠ طن .

قناة السويس :

كان للخطوة المباركة التى اتخذتها الحكومة فى ٢٦ــ٧ــ١٩٥٦ بتأميم قناة السويس . ذلك الممر المائى الحيوى . أثرها الفعال فى الملاحة عبر هذا المرفق والايرادات المحصلة فى المدة من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٩ .

السنة	عدد السفن	الحمولة الصافية طن	الايرادات جنيه مصرى
١٩٥٥	١٤٦٦٦	١١٥٧٥٦٠٠٠	٢٢٢٣٣٥٠٤
١٩٥٦	١٣٢٩١	١٠٧٠٠٦٠٠٠	٢٩٣٨٠٣٢٢
١٩٥٧	١٠٩٥٨	٨٩٩١١٠٠٠	٢٤٤٧٩٩٨٥
١٩٥٨	١٧٨٤٢	١٥٤٤٧٩٠٠٠	٤٢١٥٧٤٩٠
١٩٥٩	١٧٧٠٠	١٦٢٢٨٦٠٠٠	٤٤٥٢٦٠٨٥

تعمل الحكومة على الاستفادة مما تهيئه هذه المؤسسات من خدمات ، ومن ذلك القرض الذى قدمه البنك الدولى للانشاء والتعمير لهيئة قناة السويس لتعميق وتوسيع القناة وقدره ، ٥٦,٥ مليون جنيه . وكذلك سحب بعض المبالغ من صندوق النقد الدولى . كما ساهم صندوق المشروعات الخاصة فى تنفيذ مشروع مسح الاراضى من الجو ، والمشروع التجريبى لصرف الأراضى المروية بالاقليم المصرى . والمساهمة فى مكافحة الجراد . ومشروع انشاء مركز التدريب الاقليمى للطيران المدنى . كذلك ساهم البرنامج الموسع للمعونة الفنية فى انشاء المركز الدولى للتربية الاساسية فى العالم العربى . بسرس الليان ، والمعهد العالى للتمريض بالاسكندرية

الاقتصاد الداخلى

التمويل الداخلى :

وجهت الحكومة جل عنايتها إلى جمع الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج، سواء من القطاع الحكومى أو القطاع الأهلى . مستخدمة فى ذلك الوسائل غير التضخمية فى التمويل . ومعتمدة على المدخرات الحقيقية للمجتمع فى تمويل النهضة الاقتصادية للبلاد . ولجأت إلى عقد القروض العامة للمساهمة فىالتمويل الداخلى . وبلغت جملة القروض التى عقدتها الحكومة من السوق الداخلية والقائمة حتى الان ١٠٠ مليون جنيه .

كما وحدت طريقة اصدار أذون الخزانة بمقتضى القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ ورخص للوزير المختص باصدار هذه الاذون بما لا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه .

الادخار والاستثمار :

بذلت الجهود لزيادة الوعى الادخارى وتجميع المدخرات . حتى يتيسر تمويل برامج التنمية بالطرق المالية السليمة . مع تفادى الاساليب التضخمية.

ففى القطاع العام ، تبذل الجهود لضغط مصروفات الميزانية حتى يتحقق فائض يمكن توجيهه لتنفيذ المشروعات الانتاجية ، كما اتخذت خطوات هامة لتنفيذ مشروعات تحسين الملاحة فى قناة السويس للعمل على زيادة ايرادتها من العملات الصعبة .

كما أدى انشاء صناديق التأمين والمعاشات إلى نوع من الادخار الاجبارى ، فهى علاوة على أنها تكفل صالح المشتركين وذويهم بتقرير معاشات شهرية للمستحقين منهم فقد أوجدت هيئات عامة تتجمع فيها الاقساط المستحقة ، حيث يمكن توجيهها بعد ذلك لتمويل اعمال التنمية وتولى الحكومة عنايتها لهذه الصناديق وتصدر التشريعات لكى تطبق نظمها على كافة طوائف الموظفين والمستخدمين والعمال .

وقد زاد رصيد صناديق التأمين والمعاشات الحكومية من ٤,٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٤ إلى ٥٤,٨ مليون فى ١٩٥٩ .

كما زاد رصيد صندوق التأمين والادخار للمعاش الذى تحول إلى صندوق التأمين والمعاشات من ٠,٩ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٥٦ إلى ٨ ملايين جنيه فى ديسمبر ١٩٥٩ .

ويقوم التأمين بوظيفة هامة فى تجميع المدخرات الفردية وتكتلها لتدخل فى بناء رأس المال القومى العامل ، كما هو الحال فى تأمينات الحياة. وتكوين الاموال . وتولى الحكومة عنايتها لشركات التأمين . وتتولى مصلحة التأمين الرقابة عليها طبقاً للقانون ، كما صدر القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاشراف على هيئات التأمين وتكوين الأموال متضمناً احكاما تهدف إلى تنظيم سوق التأمين واعادة التأمين فى الاقليم المصرى بما يتفق وصالح الاقتصاد القومى كما انشئت أول شركة مصرية لاعادة التأمين وقامت بالعمل فعلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٨ فسدت بذلك الفراغ الذى كان شاغرا فى سوق اعادة التأمين .

وقد ارتفعت الأقساط السنوية التى حصلتها شركات التأمين على الحياة وتكوين الأموال من ٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٧

كما ارتفعت قيمة استثمارات هذه الشركات واموالها السائلة من ٢٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٤٧ مليون جنيه عام ١٩٥٨ .

كما أولت الحكومة عنايتها للهيئات المختلفة التي تتجمع فيها المدخرات. وعملت على زيادة قدرتها على القيام بوظيفتها فاهتمت بصندوق توفير البريد وحولته إلى هيئة مستقلة يشرف عليها مجلس ادارة مختص . واحاطت أموال المدخرين بسياج من الضمانات والامتيازات . كان منها زيادة سعر الفائدة إلى ٢,٥٪ ابتداء من عام ١٩٥٧ .

وقد زادت أموال الصندوق من ٢٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٤٥,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة ١٨,٢ مليون جنيه .

كما زادت الودائع الادخارية لاجل . وللتوفير . لدى جميع البنوك من ٣٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٨٨,١ مليون جنيه عام ١٩٥٩ .

وقد صحب النشاط الادخارى نشاط استثمارى .

فزاد مجموع رؤوس أموال الشركات والصناعية المسجلة من ٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٠١,٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة ٦٨,٢ مليون جنيه .

كما زاد مجموع رووس اموال الشركات التجارية المسجلة من ١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة ٥٤,٦ مليون جنيه .

وتعمل الحكومة على توجيه المدخرات وجهة تتفق واهداف التنمية الاقتصادية . فقد أدى صدور قانون الاصلاح الزراعى إلى توجه جزء كبير من المدخرات التى كانت توجه للاستثمار فى الأراضى الزراعية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وعلى أثر ما لوحظ من زيادة نسبة الاستثمار فى المبانى مع الاتجاه إلى اقامة العمارات الفاخرة اصدرت الحكومة القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن توجيه اعمال البناء والهدم للحد من هذه الاستثمارات وحصره فى النطاق

الذى تراه اللجنة المنوط بها تنفيذ القانون وتعطى اللجنة النصيب الأكبر من تراخيص البناء التى تصدرها للمساكن الشعبية والمتوسطة بنسبة ٩٠٪ منها

كما أصدرت الحكومة التشريعات الخاصة بتشجيع استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى كفلت لاصحاب رؤوس الأموال الواردة من الخارج – بالشروط والاوضاع المناسبة – تحويل اموالهم وارباحهم ومرتباتهم إلى الخارج .

المؤسسة الاقتصادية :

لتنفيذ ما تهدف إليه الثورة من ايجاد التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص مع تحقيق الاهداف الاجتماعية ورفاء الشعب، انشئت المؤسسة الاقتصادية بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ للاشراف على استثمارات الدولة والعمل على تنميتها وضمان كفايتها .

وقد اتخذت المؤسسة منذ بدء تأسيسها خطوات ايجابية لتحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الاجنبية وسيطرة رأس المال على الحكم والعمل على مقاومة الاحتكار .

وتتولى المؤسسة انشاء المشروعات الجيدة والمخاطرة فى الميادين التى يحجم القطـــاع الخاص عن المساهمة فيها وهى بذلك تعمل على تنميـة الاستثمارات فى القطاع العام بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى كله دون أن يحد ذلك من نشاط القطاع الخاص .

وقد نجحت شركات المؤسسة – فى توفير حاجة البلاد من كثير من السلع التموينية والمواد الاساسية باسعار معتدلة وبذلك أمكن تفادى الاستغلال الذى ينشأ من احتكار أو تحكم بعض الأفراد فى أسواق هذه السلع . ومن ذلك ايضاً ما تم من تنظيم عملية استيراد الشاى من مناطق انتاجه . وبشرائه رأسا من المزادات التى تعقد فيها ، كما انشىء مكتب رئيسى لشراء الشاى فى كالكتا بالهند للعمل على شراء أجود الأصناف بأنسب الاسعار . وكذلك توفير حاجة البلاد من الاسمدة باسعار تقل كثيرا عما كان يتيسر للبلاد الحصول عليها من قبل .

وهكذا ساهمت المؤسسة فى استغلال الثروات الطبيعية للبلاد ،
وهو ميدان طالما حجم رأس المال الخاص عن ارتياده لارتفاع مدى المخاطرة
فيه ولحاجته الى رؤوس أموال كبيرة وبذلك قامت المؤسسة بمهمتها فى
التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره وبيعه . وذلك عدا مساهمتها فى
قطاع الثروة المعدنية لغرض زيادة الانتاج من خامات المناجم والعمل على
تسويقها وفتح اسواق جديدة لها .

كما عاونت المؤسسة على انشاء المشروعات الكبرى التى كان يمكن
ن تتم لولا مساهمتها كمشروعات الحديد والصلب والاسمدة والورق .

وقد بلغت استثمارات المؤسسة فى آخر ديسمبر ١٩٥٩ — ١٩٦٤ مليون
جنيه مقابل ١٧ مليون جنيه فى يناير ١٩٥٧ .

وتساهم المؤسسة بانصبة متفاوتة فى رؤوس اموال ٥٧ شركة مختلفة
فى شتى القطاعات منها عشر شركات أنشأتها المؤسسة برؤوس أموال تملكها
بالكامل و ٣٧ شركة تزيد قيمة حصتها فيها عن ٣٥ ٪ وعشر شركات تقل فيها
حصتها عن ٢٥ ٪ .

كما تساهم المؤسسة بنصيب كبير فى تنفيذ مشروعات برنامج السنوات
الخمس الثانى ، اذ بلغ نصيبها فى هذه المشروعات أكثر من ٨٠ مشروعاً
تكاليفها الاجمالية حوالى ٢١٠ ملايين جنيه .

وقد زادت استثمارات المؤسسة فى جميع القطاعات مع مراعاة مبد
التعامل الاقتصادى وكانت الزيادة متفاوتة النسبة فى مختلف القطاعات الا أن
الاستثمارات فى الشركات الصناعية ظلت تحتل المركز الأول باعتبارها محور
التنمية ، فبلغت نسبة الاستثمارات فيها نحواً من ٧٣٪ من جملة الاستثمارات .
وتكاد الزيادة فى الشركات الصناعية تتركز فى قطاع الغزل والنسيج وقطاع
الصناعات الكيماوية .

وفيما يلى بيانات مقارنة لاستثمارات المؤسسة فى القطاعات المختلفة :ـ

بيان القطاعات	٥٧/١/١٤	٥٧/١٢/٣١	٥٨/١٢/٣١	٥٩/١٢/٣١
بنوك	١,٧٩٤,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٤٧,٤٥٠,٠٠٠	٥,١٤١,٠٠٠
بنك الائتمان العقارى		١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
شركات التأمين		٣٦٣,٠٠٠	١,٠٠٦,٠٠٠	١,٠١٦,٠٠٠
شركات تعدين وبترول	٢,٣٤١,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠	٤,٣٨٠,٠٠٠	٦,١٨٠,٠٠٠
شركات صناعية	١٢,٥١٥,٠٠٠	٣٣,٣٦٧,٠٠٠	٤٠,٩٤٦,٠٠٠	٤,٦٤٥,٠٠٠
شركات تجارة ونقل	٧١٥,٠٠٠	٣,٣٠٣,٠٠٠	٥,١٩٧,٠٠٠	٥,٥٥٧,٠٠٠
شركات متنوعة	٢,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣,٠٠٠
المجموع	١٧,٣٦٧,٠٠٠	٤٤,٩٥٢,٠٠٠	٥٧,٨٠٤,٠٠٠	٦,٤٦٩,٠٠٠

بورصة الأوراق المالية :

أولت الحكومة عنايتها لبورصات الأوراق المالية فاصدرت لها لائحة عامة جديدة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ ولائحة داخلية فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ لتنظيم التعامل فى بورصات الأوراق المالية ولمعالجة نواحى النقص المتعدد فى اللائحة القديمة التى كان معمولا بها بما يقرب من ربع قرن . تغيرت خلال الظروف المالية والاقتصادية تغيراً بعيد المدى .

وقد استهدفت الحكومة من اللائحة الجديدة تحقيق اغراض عديدة أهمها تمصير البورصة وتسهيل التعامل وكفالة الضمانات للمتعاملين كما تضمنت خفض الحد الادنى لرأس مال الشركة المدفوع لقيد اوراقها فى الجدول من ٧٥,٠٠٠ جنيه إلى ٥٠,٠٠٠ جنيه وأن تكون الاسهم فى صكوك من فئات صغيرة لا يتجاوز الصك ٢٥ سهماً وذلك تسهيلا للتعامل .

واشترط فيمن يقبل سمساراً أو مندوباً رئيسا أو وسيطاً أن يكون مصرياً وأن يؤدى بنجاح امتحانا باللغة العربية . وتيسيرا لقبول الراغبين فى العمل كسماسرة وتدعيما للبورصة بالعناصر الجديدة ، أصدرت الوزارة القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٨ بمنح سلفة قدرها ١٠٠,٠٠٠ ج. للراغبين فى الاشتغال بمهنة السمسرة ولا يتوفر لديهم نصاب رأس المال المطلوب .
ورغبة فى استيفاء النقص فى عدد السماسرة بعد مغادرة كثير من الأجانب المشتغلين بالمهنة للبلاد بعد سنة ١٩٥٦ قبلت بورصة الاوراق المالية بالقاهرة ٢٥ وسيطاً ومندوباً رئيسيا و ٦ سماسرة .

وتبين الاحصائيات الخاصة ببورصة الأوراق المالية اتجاها عاماً نحو الزيادة فيما بين سنتى ١٩٥٢ — ١٩٥٩ .

فقد زادت القيمة الاسمية للاوراق المالية المقيدة فى جدول الاسعار من ٢٤٦,٦ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٥٢ إلى ٣٦٣,٦ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٥٩ .

كما زادت القيمة السوقية من ٢٦٧,١ مليون جنيه فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى ٤٩٤ مليون جنيه فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

ومما يدل على ملاءمة الظروف للاستثمار فى الأوراق المالية أن الارباح الصافية الموزعة لاوراق الشركات المقيدة بلغت عام ١٩٥٩ — ١٧,١ مليون جنيه مقابل ١٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٨ أى بزيادة ٣,٤ مليون جنيه. كما بلغت الكوبونات الصافية الموزعة للسندات والقروض الحكومية ٥,٩ مليون جنيه عام ١٩٥٩ مقابل ٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٨ أى بزيادة ١,٣ مليون جنيه.

البنوك والائتمان

تمصير البنوك :

قضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون اسهمها جميعاً اسمية مملوكة للمصريين دائماً والا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن نصف مليون جنيه.

وقد قامت الحراسة التى فرضت على أموال الاعداء على أثر العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ فى التمصير. فباعت البنوك البريطانية والفرنسية إلى مؤسسات مصرية مراعية فى ذلك دعم النظام المصرفى مع السماح بقدر من المنافسة بين المؤسسات المصرفية كما منحت باقى البنوك التى لم تتوافر فيها كل شروط القانون، مهلة لتنفيذه اقصاها خمس سنوات.

وكان من نتائج هذا القانون ان استعادت البلاد حقها فى ادارة اموالها وتوجيه مدخراتها الوجهة التى تتفق ومصالحها الاقتصادية.

قانون البنوك والائتمان:

وقد اتخذت الثورة أول اجراء فى التشريع المصرى يهدف إلى فرض نظام للرقابة المحكمة على البنوك بجميع أنواعها ضمانا لقيامها بوظيفتها الائتمانية بالكفاية الواجبة، مع المحافظة على أموال المدخرين والمستثمرين ولهذا اصدرت القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان متضمناً توسيع اختصاصات البنك الأهلى بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى ويتخذ البنك فى سبيل تحقيق اغراضه الوسائل الآتية :—

١) التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى .

٢) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة أو المحلية .

٣ – مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى .

٤) ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى .

وقد أنشأ البنك تبعاً لذلك ادارة للرقابة على البنوك وادارة اخرى لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى .

ويباشر البنك بنجاح ملحوظ الاختصاصات المخولة له فى هذا القانون والتى منها تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية بمقدار ٣٠ فى المائة وكذلك تحديد نسبة الاحتياطى النقدى الذى تحتفظ به هذه البنوك لدى البنك المركزى على أساس مرن وطبقاً لاحتياجات التمويل المحلية كما عين البنك حداً اقصى لسعر الفائدة الدائنة التى تحتسبها البنوك على حسابات العملاء رغبة فى الحد من المنافسة بين البنوك والاحتفاظ باسعار فى مستوى مناسب .

وقد عاون هذا التشريع على تدعيم الائتمان المصرى وتوجيهه وفقاً لمصالح البلاد العليا .

كما استمر نشاط البنوك فى ازدياد مستمر منذ قيام الثورة وهو ما توضحه ارقام الميزانية المجملة للبنوك التجارية فى الاقليم المصرى .

ففيما بين ديسمبر ١٩٥٢ وديسمبر ١٩٥٩ زاد رأس مال هذه البنوك واحتياطياتها وارباحها غير الموزعة من ١٧,٩ مليون جنيه إلى ٢٦,٩ مليون جنيه أى بزيادة ٩ ملايين جنيه كما زادت ودائعها من ١٥٥,٢ مليون جنيه إلى ٢٧١,٧ مليون جنيه ، أى بزيادة ١١٦,٥ مليون جنيه بينما زاد ما خصمته من أوراق تجارية من ٨,٨ مليون جنيه إلى ٢٠,١ مليون جنيه أى بزيادة ١١,٣ مليون جنيه وزادت استثماراتها وما لديها من أوراق مالية من ١٩,٢ مليون جنيه إلى ٤٣ مليون جنيه أى بزيادة ٢٣,٨ مليون جنيه . وزاد ما منحته من قروض وسلفيات من ١٠٢,٧ مليون جنيه ، كما زاد ما منحته من قروض

بضمان قطن من ٤٠ مليون جنيه إلى ٧٧,٤ مليون جنيه أى بزيادة ٣٧,٤ مليون جنيه .

تأميم البنك الأهلى المصرى وبنك مصر :

وكان آخر الخطوات التى اتخذتها الحكومة فى قطاع البنوك وما قررته من نقل ملكية البنك الأهلى المصرى وبنك مصر إلى الدولة باعتبارهما مؤسستين عامتين وتحويل اسهمهما إلى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة بفائدة ٥ فى المائة ، وتحديد سعر السند على اساس اقفال بورصة القاهرة فى ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ .

فقد كان البنك الأهلى المصرى يقوم بأعمال البنك المركزى للدولة وفقاً للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وله وحده امتياز اصدار اوراق النقد ، كما يتولى أعمال الرقابة على البنوك وقد كان من التناقض أن يخول البنك كل هذه الاختصاصات ويترك مع ذلك ملكاً للافراد يساهمون فى الارباح الناتجة من اصدار البنكنوت ومن عمليات النقد الاجنبى بينما لا يقومون فى ذلك الحين بعمل ايجابى ، لذلك كان تأميم البنك المركزى للدولة امرا طبيعياً سبقتنا اليه غالبية الدول الغربية والشرقية .

أما بنك مصر فكان يمتلك محفظة كبيرة من الأوراق المالية على خلاف ما يقضى به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وكان اضطرار البنك إلى بيع هذه المحفظة سيؤدى إلى تدهور اسعار اسهم الشركات التى يساهم فيها وما يترتب على ذلك من تأثير فى البورصة يضر بكافة المساهمين .

كما كان البنك مديناً للحكومة بمبالغ كبيرة ترتبت على تنفيذ قانون دعمه رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ وكانت مطالبة الحكومة للبنك بسداد هذه الأموال ستضطره إلى تصفية جزء كبير من استثماراته ، واضعاف مركزه وتكبد اصحاب الأسهم خسائر فادحة .

كما ترتب على مساهمة البنك فى شركات عديدة ، أن تركزت فى يده قوة اقتصادية كبيرة بينما كان الابقاء على مثل هذه القوة فى أيدى مجموعة صغيرة من كبار المساهمين هو مما يتعارض مع السياسة الاقتصادية السليمة .

لذلك تقرر تأميم بنك مصر ، وبهذا اصبح جهازا اشتراكياً قوياً يعمل

بجانب المؤسسة الاقتصادية وهيئة السنوات الخمس للصناعة والمصانع الحربية لخدمة الشعب و دعم النهضة الاقتصادية واستقرار قواعد المجتمع الاشتراكى الدمقراطى التعاونى .

تنظيم تبادل التمويل بين اقليمى الجمهورية :

ورغبة فى تنظيم تبادل التمويل بين اقليمى الجمهورية صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ ويهدف إلى تمكين كل اقليم من المساهمة فى النشاط الاقتصادى فى الاقليم الآخر .

ويخول القانون للبنك المركزى فى كل من الاقليمين أعطاء قروض لأغراض التنمية الاقتصادية للاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى الاقليم الاخر تخصص لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .

وقد عاون هذا التشريع بنوك الاقليم الجنوبى على اتخاذ خطوات ايجابية للمساهمة فى تدعيم الائتمان بالاقليم السورى بانشاء فروع لها فيه تقوم إلى جانب تأدية خدماتها المصرفية بنشر الوعى بين الزراع حتى لا يستغلهم الوسطاء كما تنشىء الشون والمستودعات الحديثة والحلقات لتسويق القطن والحاصلات الأخرى بحيث تصبح سوقاً منظمة للتجارة فى المحصولات الرئيسية .

التأمين :

اخذت حكومة الثورة من بداية عهدها توجه عنايتها إلى فروع التأمين التى تكفل حماية المجتمع والاسرة فاوفدت بعوثاً عملية إلى جانب البعوث النظرية لاقتباس ما يتلاءم من نظم التأمين المختلفة مع ظروفنا الاقتصادية وحالتنا الاجتماعية واصدرت تشريعات تصون مستقبل موظفى الحكومة وعمالها كذلك مستقبل موظفى المؤسسات الأهلية وعمالها .

وانتهاجا لهذه السياسة الرشيدة اخذت تعالج بالوسائل التأمينية مغالبة الكوارث التى قد تصيب عائل الأسرة فى حياته أو تسبب له الوفاة المفاجئة فاصدرت القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات الذى وضع نظاماً لهذا التأمين تمنح فيه

وثائق التأمين ضمانا كاملا للوفاء بتعويض الجمهور عن الاصابة أو الوفاة التي تسببها السيارة للغير أيا كان نوع السيارة . وللركاب أيضاً فى سيارة الأجرة والنقل الخاص أو العام للركاب .

كما صدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالاجل بما يعمل على تشجيع الادخار ويضمن لكل من البائع والمشترى حقوقه ويحول دون قيام بعض الأشخاص والهيئات بعمليات بيع وهمية للاستيلاء على اموال الغير بطريق غير مشروع .

وعندما حدث العدوان الغادر على مصر سنحت الفرصة للتخلص من السيطرة الأجنبية على سوق التأمين والعمل على تمصيرها فاصدرت الحكومة القانونين رقمي ٢٣ ، ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ اللذين حظرا انشاء شركات تأمين جديدة فى مصر أو ادراج مزاولة اعمال التأمين ضمن اغراض اية شركة الا بترخيص خاص يصدر من وزير الاقتصاد اذا رأى فى ذلك مصلحة قومية كما حظرا تسجيل أية شركة فى سجل التأمين الا اذا كانت شركة مساهمة مصرية يملكها دائماً مصريون يقوم على ادارتها مصريون كما انهما نصا على امكان تسجيل شركات خاصة باعادة التأمين ومنحها جزءا اجباريا من عمليات اعادة التأمين .

وقد انتهى الوضع إلى محو تسجيل معظم شركات الأعداء وعددها ٦٤ ، بالاضافة إلى ٢٣ سمسارا لجماعة اللويدز وتم تمصير الست عشرة شركة الباقية منها فانشئت شركات مصرية جديدة استوعبت بعضها وضمت الأخرى ىلى باقى الشركات المصرية القائمة وبذلك انتقلت اعمال جميع هذه الشركات لى الشركات المصرية .

أما الشركات الأجنبية الأخرى فقد منحت مهلة لا تجاوز خمس سنوات لاتمام تمصيرها وفعلا رخص بتأسيس شركة مصرية جديدة لشراء محفظة اعمال احدى الشركات السويسرية التى تعمل فى مصر .

وكان من اثر تمصير شركات التأمين ان تركزت ادارة معظم هذه الشركات فى أيد مصرية صميمة تتوخى صالح الاقتصاد القومى للبلاد والعمل على ازدهار الصناعة فيها فوجهت استثمار اموالها فى الشركات الصناعية التى تأسست حديثا كشركة الحديد والصلب والشركة القومية لانتاج الأسمنت وشركة الصناعات الكيماوية.

كذلك أدى التمصير إلى بقاء فائض عمليات الشركات الأجنبية التى تم تمصيرها مستمرا فى مصر ، كما ساهم تحويل محافظ الشركات الاجنبية إلى الشركات المصرية على رفع الحد الذى تحتفظ به فى مصر كل ذلك بالاضافة إلى أن انشاء سوق اعادة التأمين فى مصر ، ادى إلى الحد من تسرب اموال التأمين إلى الخارج .

وكان من نتيجة تقدم الصناعة والتجارة واتساع نطاقهما فى السنين الأخيرة أن اصبح التأمين وضعاً مألوفاً فى نطاق التعامل له اكبر الأثر فى تشجيع الادخار والانتفاع وبالتالى فى تدعيم اقتصاديات البلاد .

هذا وقد ظهر اثر الوحدة جلياً فى التأمين بصدور قانون موحد للجمهورية العربية المتحدة باقليميها فى شأن هيئات التأمين برقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ .

الغرف التجارية :

تم انشاء اتحاد عام للغرف التجارية فى مارس ١٩٥٥ روعيت المرونة فى تحديد اختصاصه بحيث يمكن التوسع فيها طبقاً للظروف ، وعمل الاتحاد على انعقاد المؤتمر التجارى الأول فى أوائل عام ١٩٥٦ للنظر فى مطالب التجار والعمل على تحقيقها ، ودعا الاتحاد إلى عقد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، فعقد دورته السابعة بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ — بحيث قرر انشاء السوق العربية المشتركة خاصة وأن البلاد العربية تكون فيما بينها وحدة اقتصادية متكاملة — كما عقد المؤتمر دورته الثامنة فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٨ ، والتى صحبها انعقاد المؤتمر الاقتصادى لمجموعة البلاد الافريقية والاسيوية ، الذى قرر انشاء هيئة بمدينة القاهرة لتنسيق التعاون الاقتصادى بين اتحادات الغرف التجارية والهيئات الاقتصادية فى أفريقيا واسيا ، وذلك للعمل على مقاومة الأضرار التى تلحق بهذه البلاد من قيام السوق الاوروبية المشتركة .

وقد انشىء بغرفة القاهرة التجارية معهد تجارى علمى ، أعدت برامجه بحيث تجمع بين الناحيتين النظرية والعملية ، وبحيث تسد حاجة السوق المتزايدة إلى هذه الخبرات ، تبعاً للتوسع فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

مكافحة الغش التجارى :

وصدر قانون بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات فى اقليمى الجمهورية محافظة على قومية البلاد ولغتها ، ورفع شأنها ولتسهيل معرفة البيانات المحررة على السلع المستوردة .

وقد أمكن تنسيق تنفيذ هذا القانون فى اقليمى الجمهورية بما يقضى به الصالح العام فى سهولة ويسر .

مراقبة البيع بالتقسيط والمزاد :

ولامكان فرض الرقابة على الانواع المختلفة من البيوع التجارية ، صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية ، ويضمن وضع نظام للرقابة على ثلاثة انواع من البيوع .

(١) البيع بالمزاد العلنى للمنقولات المستعملة ومنح وزارة الاقتصاد حق الاشراف على هذه العمليات ، والتفتيش على المنقولات المعروفة ، وحضور جلسات المزاد ، والتأكد من جدية المعاملات ، وعدم التغرير بالمشتركين . كما انشأ القانون سجلا لقيد الخبراء المثمنين الذين يصرح لهم بمزاولة المهنة ، واعتبرت اعمال السنديك والحارس القضائى و المصفى مناظرة لأعمال الخبرة والتثمين .

(٢) التصفيات الموسمية والتصفيات النهائية : بتحديد مواعيد التصفيات الموسمية على فترتين فى العام ، وتشرف الوزارة على هذه التصفيات بمراقبة الأسعار ، والتأكد من جدية التخفيض المعلن عنه .

(٣) البيع بالتقسيط ، فحدد نصاب مالى يجب توافره فى التاجر الذى يصرح له بمزاولة هذه العمليات ، كما حددت الشروط التى يلتزم بها البائع فى البيع بالتقسيط . وتقوم الوزارة بمراجعة الدفاتر المالية بهذه المحلات ، وسجلات البيع بالتقسيط للتأكد من مطابقتها للقانون .

ورغبة فى تيسير حصول المستهلكين على بعض أنواع السلع ، فقد رأت الوزارة تعديل شروط الائتمان الخاصة بها ، فقررت تقسيط المتبقى من ثمن بيع السيارات على خمس سنوات بدلاً من سنتين . وتحديد المعجل

النقدى بنسبة ١٠ فى المائة من ثمن بيع الثلاجات الكهربائية ، والاثاثات المعدنية المصنوعة محلياً .

التسجيل التجارى :

وتبذل الجهود لتحقيق العلانية اللازمة للنشاط التجارى . وتوفير الثقة بين المتعاملين وحماية حقوق اصحاب العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ، فعدل قانون السجل التجارى بحيث أصبح السجل يشتمل على البيانات الدقيقة التى تعطى صورة صحيحة للمركز المالى للتاجر فردا كان أو شركة ، كما اصبح واجب التسجيل سارياً على الشركات جميعها مهما كان غرضها ، اذا اتخذت شكل شركة مساهمة أو توصية بالاسهم أو ذات مسئولية محدودة .

ورغبة فى العمل على تحديد المركز المالى للتاجر ، صدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية ، يحدد الملزمين بامساكها وطريقة امساكها ، كما نص على اعفاء صغار الممولين الذين لا يتجاوز رأس مالهم الف جنيه من هذا الالتزام .

تمصير الوكالات التجارية :

وكان من جراء العدوان الثلاثى الغادر على البلاد عام ١٩٥٦ ان أمكن تنظيم عمل الوكلاء التجاريين وقصره على المصريين ، نظراً لما تؤديه هذه الفئة من دور عام فى تزويد البلاد بما تحتاج اليه من السلع المستوردة ، وتفادياً لما كان يمارسه بعض الوكلاء الاجانب من اعمال تضر الاقتصاد القومى ، وصدر بذلك القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ حظرت بمقتضاه اعمال الوكالة التجارية الا بالنسبة للافراد من المواطنين أو شركات المساهمة التى تكون اسهمها اسمية ومملوكة دائماً للمواطنين ، كما يكون اعضاء مجالس ادارتها والمسئولون عن الادارة فيها من المواطنين . ومنح القانون مهلة لا تجاوز خمس سنوات للمشتغلين بأعمال الوكالة التجارية قبل العمل باحكامه لاستيفاء الشروط المقررة فيه ، وبذلك وضع هذا القانون أمر هذه الوكالات فى أيد وطنية صميمة ، تراعى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقق مصلحة البلاد العليا وذلك اسوة بما تم بشأن تمصير البنوك وهيئات التأمين .

وقد انضم الاقليم المصرى إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية ، وبذلك اصبح عضوا فى المجتمع الدولى المعنى بهذه المسائل .

الدمغ والموازين :

صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن القيام بأعمال الدعاية والارشاد اللازمة ليتعود الجمهور استخدام الوحدات المترية ولتبادر المصالح الحكومية إلى استخدام هذه الوحدات فى أعمالها الانشائية والعادية . وذلك حماية لمصالح المواطنين ، ولسهولة استعمال وحدات هذا النظام السائد فى مختلف البلاد المتحضرة .

الشركات :

تضمنت اهداف الثورة القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الحكم ، وتحقيق التوافيق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص ، لذلك اهتمت من بادىء الأمر بتنظيم اعمال الشركات واحاطتها بسياج من الضمانات يكفل ادارتها وتنظيمها وفقاً للاهداف المرسومة .

ولذلك صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وقد استحدث هذا التشريع نوعاً جديداً من الشركات هو الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وبذلك تدارك نقصاً طالما أحس به المشتغلون بالتجارة من أصحاب المنشئات الصغيرة والمتوسطة .

وقد تضمن القانون الكثير من النصوص التى تهدف إلى اصلاح اساليب الادارة فى الشركات ، كما تضمن نصوصاً خاصة بالتفتيش على الشركات ، ومعالجة أى انحراف يبدو من المسئولين عليها .

وقد توالت التعديلات على احكام هذا القانون بما يلائم الظروف الاقتصادية المتطورة ، استكمالا لبسط رقابة الدولة من ناحية ، ولتحقيق الحماية لصغار المدخرين وحثهم على استثمار مدخراتهم فى أوراق هذه الشركات .

فنص على عدم جواز التعيين لعضوية مجلس ادارة الشركات القائمة على ادارة استغلال المرافق العامة الا بعد موافقة الوزير المشرف على ذلك

المرفق ، كما حرم الجميع بين عضوية مجلس ادارة بنكين فى وقت واحد ، حماية لاسرار الائتمان المصرفى .

ورغبة فى افساح مجال العمل للجميع ، حدد سن التقاعد لاعضاء مجلس الادارة بستين سنة مع استثناءات خاصة .

وحدد عدد اعضاء مجلس الادارة بما لايقل عن ثلاثة ولا يجاوز سبعة ، كما حدد مجموع ما يحصل عليه العضو من الشركة بما لا يجاوز ٢٥٠٠ جنيهسنوياً .

ورئى الا يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركتين ، وأن يقصر العضو المنتدب على شركة واحدة .

كما حدد القانون مدة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الادارة بمدة سنة من تاريخ مصادقة الجمعية العمومية على تقرير مجلس الادارة ، فاذا كان العمل الموجب للمسئولية يكون جناية أو جنحة فلا تسقط الدعوى المدنية الا بسقوط الدعوى العمومية .

ورغبة فى تدعيم الاقتصاد القومى ومحافظة على أموال المدخرين والمستثمرين ، ومنعاً للمضاربات الضارة ، فقد استوجب الأمر وضع رقابة خاصة على ارباح الشركات وكيفية التصرف فيها وتوزيعها ، وهو ما يؤدى إلى حماية المدخرين والمستثمرين من آثار التقلبات المفتعلة فى أسعار الأوراق المالية ، والمضاربات غير المشروعة التى تؤدى إلى شراء فئة من المتعاملين على حساب الاخرين ، والمحافظة على احتياطيات الشركات لضمان استمرار التوسع فى المشروعات القائمة ، وزيادة كفايتها الانتاجية ، أو توجيهها إلى أوجه النشاط المتصلة بهذه المشروعات فى السنوات المقبلة ، وضمان توزيع مستوى معتدل من الارباح بحيث لا يتعرض هذا المستوى إلى التقلبات العنيفة فى السنوات المختلفة .

وعملت الثورة على استقرار رؤوس الأموال المستغلة فى البلاد ، وخلق الجو الملائم للانتاج السليم ، لما فى ذلك من فوائد جليلة للاقتصاد القومى ، فاستصدرت القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة مصرية لما لوحظ من أن هذه الشركات اقدر من غيرها على تجميع رؤوس الأموال التى تحتاج اليها البلاد فى نهضتها الحالية .

واستكمالا لهذه الأغراض ، صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة ، مستهدفاً تشجيع اندماج شركات المساهمة ، وشركات التوصية بنوعيها ، والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وشركات التضامن ، فى شركات مساهمة مصرية للوصول إلى وحدة انتاجية كبيرة تحتاج اليها الجمهورية العربية المتحدة فى عهد الانشاء والتعمير ، حتى تتمكن من القيام بالمشروعات الاقتصادية الكبيرة .

وقد ظهر اثر السياسات السابقة فى جميع نواحي النشاط الاقتصادى فى البلاد . اذ ارتفع الدخل القومى ، فقد كان يقدر فى سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٧٤٢,٤ مليون جنيه فصار فى سنة ١٩٥٥ : ٨٨٧,٩ مليون جنيه وزاد فى سنة ١٩٥٧ إلى ٩٣١,٤ مليون جنيه . وقفز فى سنة ١٩٥٩ حتى بلغ ١٢٩٤ مليون جنيه ، وزاد حجم التجارة الخارجية من ٣٨٠,٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٣٣٣,٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ وإلى ٣٨٢,٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٩

وزاد الانتاج الزراعي والصناعى ، ولم ترتفع الاسعار الا زيادة طفيفة هى مما يصاحب عادة فترة بدء مشروعات التنمية الاقتصادية .

الانتاج الصناعى :

ارتفع الرقم القياسى للانتاج الصناعى من ١٠٠ فى سنة ١٩٥٤ إلى ١٠٨,٨ فى سنة ١٩٥٥ ثم إلى ١٢٢,٩ فى سنة ١٩٥٧ وقد ارتفع انتاج البترول الخام من ٢,٣ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣,٢ مليون طن فى سنة ١٩٥٩ ، والفوسفات من ٤٧٨ الف طن سنة ١٩٥٢ إلى ٦٢٩ الف طن سنة ١٩٥٩ ، وبلغ انتاج الحديد الخام ٢٤٦ الف طن فى سنة ١٩٥٩ ، والرصاص ٣٥ طنا فى سنة ١٩٥٩ مقابل ٥٥ طناً سنة ١٩٥٢ ، وزاد انتاج الحديد المبروم من ٥٠ الف طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٣٠ الف طن سنة ١٩٥٩ ، والاسمنت من ٩٤٧ الف طن سنة ١٩٥٢ إلى ١,٨ مليون طن سنة ١٩٥٩ .

كذلك ارتفع انتاج غزل القطن من ٥٦ الف طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٩١ الف طن سنة ١٩٥٩ والمنسوجات القطنية من ٣١٧ مليون متر إلى ٤٤٩ مليون متر سنة ١٩٤٩ ، وغزل الصوف للمنسوجات من ٢٠٣٣ طنا إلى ٥٥٠٢ طن.

وزاد انتاج السكر الخام من ١٨٨ الف طن إلى ٣٢٩ الف طن ، وسماد السوبر فوسفات من ١٠٦ آلاف طن إلى ١٦٧ الف طن ، وسماد نترات

الجير من ١٠٠ الف طن إلى ٢٤٦ الف طن .

كما بلغ انتاجنا فى سنة ١٩٥٩ من اطارات الكاوتش ١٨٨ الف اطار خارجى و ١٠٣ الاف اطار داخلى ، وعربات السكك الحديدية ٤٩٢ عربة ، وغاز الاستصباح ١٦ مليون متر مكعب ، وغاز الاستولين ٤٦٥ الف متر مكعب ، وغاز الاكسوجين ١,٩ مليون متر مكعب .

الانتاج الزراعى :

كما ارتفع الرقم القياسى للانتاج الزراعى من ١١٠ سنة ١٩٥٢ إلى ١١٩ سنة ١٩٥٥ ثم إلى ١٣١ لسنة ١٩٥٨ ، وقد بلغ انتاج القمح ٩,٦ مليون اردب فى سنة ١٩٥٩ مقابل ٧,٢ مليون اردب فى سنة ١٩٥٢ ، والقطن ١٠,١ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٩ مقابل ٩,٩ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٢ ، كما زاد محصول الارز من نصف مليون ضريبة فى سنة ١٩٥٢ إلى ١,٦ مليون ضريبة سنة ١٩٥٩ ، والذرة الشامية من ١٠,٧ مليون اردب إلى ١٠,٩ مليون اردب فى سنة ١٩٥٩ ، والبصل من ٥,٨ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٢,٤ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٩ ، وقصب السكر من ٧٢ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٢ إلى ٩٢ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٩ .

الارقام القياسية للاسعار :

وقد عملت الحكومة على المحافظة على مستوى الاسعار فى نطاق الحدود الطبيعية ، وذلك لدعم الاستقرار الاقتصادى ، وخلق البيئة الملائمة للاستثمار ، ومحافظة على مستوى معيشة الطبقات العاملة ، وزيادة مقدرتها على الانتاج ، وحتى تعم منافع التنمية طبقات الشعب المختلفة .

فقد بلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية ، باعتبار اسعار ديسمبر ١٩٤٨ ١٠٠ فى ديسمبر ١٩٥٩ مقابل ١٢٥ فى ديسمبر ١٩٦٠ .

كما بلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة للمنتجات والمواد الصناعية ١٢٩ فى ديسمبر ١٩٥٩ مقابل ١٢٠ فى ديسمبر ١٩٥٦ .

وبلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة عامة ١٢٩ فى ديسمبر ١٩٥٩ مقابل ١٢٨ فى ديسمبر سنة ١٩٥٦

ان الزيادة التى قد يعكسها تطور الاسعار ، انما هى زيادة طفيفة اذا ما قيست بالارتفاع فى مستوى المعيشة الذى يصاحب التنمية الاقتصادية التى تمر بها البلاد .

الانشاء والتعمير

تهدف الدولة إلى رفع مستوى المرافق العامة والخدمات البلدية فى الريف والحضر ورفع مستوى البيئة بما يناسب النهضة التى شملت جميع ميادين الاصلاح .

١ — مياه الشرب :

كان تعميم مياه الشرب النقية بالريف من أهم ما عنيت به حكومة الثورة وقد نالت مشروعاته أولوية التنفيذ لحماية سكان الريف من الأمراض التى يسببها استعمال المياه الملوثة وذلك بقصد رفع مستوى المعيشة وتحسين الصحة العامة بما يترتب عنه زيادة الانتاج

وقد وضعت الخطط النهائية لهذا المشروع الحيوى ورسمت سياسة ثابتة لتنفيذه وتمويله وبذلك أمكن السير قدماً فى تحقيقه وتم حتى الآن اقامة عمليات مياه صغرى فى المناطق التى تصلح مياهها الجوفية للشرب ويبلغ عددها ١١٨٠ عملية ميكانيكية كل منها تخدم قرية أو مجموعة متقاربة من القرى و ٦٥٠ عملية يدوية للعزب والكفور القليلة السكان — كما تمت الاعمال المتبقية فى العمليات الكبرى للمياه المرشحة وانشأت محطات جديدة أخرى وبذلك أصبح عدد هذه العمليات الكبرى ست عمليات ، خمسا منها فى الوجه البحرى والسادسة بالفيوم — وبذلك بلغ عدد المنتفعين من هذه المشروعات حوالى ١٫٢ مليون نسمة من سكان الريف فتكون نسبة المنتفعين من مياه الشرب النقية بالريف قد ارتفعت من ١٥ ٪ إلى أكثر من ٨٠ ٪ خلال السنوات الثمان منذ قيام الثورة وبلغ المنصرف على هذه المشروعات حوالى ٢٥ مليون جنيه على حين لم يصرف على مشروعات مياه الشرب بالريف فى فترة الخمسة عشر عاماً التى سبقت الثورة الا حوالى ٧٫٥ مليون جنيه .

كما تمت عمليات المياه المرشحة الكبرى بأبى حمص وفوه والعباسه علاوة على ١٢٠٠ عملية مياه جوفية بين ميكانيكية ويدوية ، مع تدعيم العمليات السابق انشاؤها والتوسع فى مد شبكات المواسير وتحسين الضغوط

بها وزيادة عدد مناهل الشرب العامة وتعزيز مآخذ اطفاء الحريق فزاد بذلك عدد المنتفعين بما يقدر بحوالى ٥ ملايين نسمه ، وبلغ ما صرف على هذه الأعمال حوالى ١١ مليون جنيه .

وتم انشاء أو تدعيم أو استكمال عمليات المياه فى ٥٠ مدينة منها ٤٠ مدينة فى السنوات الثلاث الأخيرة ، ومن أحدث هذه العمليات محطة المياه المرشحة لمدينة أسيوط ، وكذا توسيع ومد شبكات المواسير فى ٦٧ مدينة تم منها فى السنوات الثلاث الأخيرة ٤٥ عملية — وقد بلغ المنصرف على هذه الأعمال فى السنوات الثمانى الأخيرة مليونا و ٧٠٠ الف جنيه منها ٩٠٠ ألف جنيه فى السنوات الأخيرة .

أما مدينة القاهرة ففى عام ١٩٥٧ أنشأت لها الحكومة مؤسسة عامة باسم مرفق مياه القاهرة لتحل محل الشركة التى كانت تلتزم انتاج المياه المرشحة وتوزيعها . ومن ذلك الحين يعمل المرفق جاهداً فى مواجهة احتياجات المدينة المتزايدة التى أصبحت تقصر عنها المحطات القائمة ، فبدأ فى انشاء محطة جديدة فى شمال القاهرة على الترعة الاسماعيلية يجرى العمل بهمة لاتمامها وتشغيلها فى القريب العاجل سنة ١٩٦١ لتغطى تصرفا قدره ٣٠٠ ألف متر مكعب يومياً — كما يوالى تجديد شبكات المواسير وامتدادها وتوسيعها مع ما يلزم لرفع الضغوط بها وسيصير توسيع المحطات الأخرى لتكملة التصرف المطلوب ، وبلغ مجموع ما أنفق على هذه المشروعات فى السنوات الثلاث الأخيرة مبلغا حوالى ٤ ملايين جنيه .

٢ — الكهرباء والانارة :

يعتبر تعميم استعمال الكهرباء ومقدار متوسط استهلاك الفرد منها من معايير تقدم المدنية فى الأمم المتحضرة ، وقد اهتمت حكومة الثورة بهذا المرفق الهام فأدرجت فى ميزانية الدولة الاعانات السنوية المتتالية للمجالس البلدية لتنهض بتنفيذ مشروعات الكهرباء فى المدن لتساير نهضة البلاد وازدياد العمران — فقد كان عدد المدن التى غذيت بالكهرباء حتى عام ١٩٥٢ خمسا وخمسين مدينة ،ومنذ قيام الثورة زاد هذا العدد إلى ٦٨ مدينة بخلاف مدينتى القاهرة والاسكندرية وقد تم تغذية ٩ مدن منها بالكهرباء خلال السنوات الثلاث الأخيرة بعد عام ١٩٥٧ — هذا بالاضافة إلى تدعيم المحطات القائمة

وامتداد شبكاتها الكهربائية التى كانت تقصر عن مواجهة الاحتياجات الفعلية — وقد بلغت قيمة المشروعات التى تمت فعلا منذ قيام الثورة والتى يجرى العمل فيها حالياً ما يزيد على ٤ ملايين و ٦٠٠ ألف جنيه .
كما تبلغ قيمة المشروعات التى طرحت فى مناقصات عامة وسيشرع فى تنفيذها فور اعتماد العطاءات مايزيد على ٨٥٠ ألف جنيه أخرى ، وبذلك ارتفع معدل الانفاق السنوى على مشروعات الكهرباء بالمدن إلى حوالى ٥٧٦ ألف جنيه فى مقابل حوالى ١٢٠ ألف جنيه سنوياً قبل الثورة .

أما فى الريف فقد تم تركيب مجموعات كهربائية صغيرة فى ١٤٣ مجموعة صحية ، كما تم تركيب المولدات الكهربائية للوحدات المجمعة عددها ٢٠٠ .

وقد وضعت خطة للاستعاضة بالانارة الكهربائية تدريجياً عن فوانيس الغاز ، وانارة واجهات المبانى العامة ذات الأهمية بالطرق الانعكاسية ، وكل ما من شأنه تحقيق الرفاهية للشعب ، ففى القاهرة وحدها زاد عدد اللمبات الكهربائية المركبة لاغراض الانارة العامة بالمدينة إلى ٣٠ الف لمبة من مختلف الأنواع بعد أن كان ٥٠٠٠ لمبة فقط قبل عهد الثورة وبذا زادت شدة الاضاءة إلى ثلاثة أضعافها . وقد تم ايفاد مجموعة من المهندسين الاخصائيين للتدريب فى المصانع بالخارج ومتابعة الصناعة والتشغيل حتى تكون الأجهزة الفنية دائماً على بينة ومعرفة تامة بالاجهزة والآلات التى تستخدمها وما يتناولها من تطور .

٣ — المجارى العامة بالمدن :

فى مقدمة المشروعات التى تهتم الأمم المتحضرة بتنفيذها ، مشروعات المجارى العامة ، لتكفل للسكان الحياة الهانئة فى المسكن الصحى والمدينة الصحية — ولم تحظ مشروعات المجارى فى الماضى بما تستحقه من عناية ، فحتى عام ١٩٥٢ لم تنشأ مشروعات المجارى العامة الا فى عشر مدن فقط من مدن الاقليم المصرى .

ومنذ قيام الثورة تم تنفيذ مشروعات مجار عامة بثمانى مدن تبلغ جملة تكاليفها ما يزيد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وانتفع منها حوالى ٦٠٠ ألف من السكان ، وتم فى عيد الثورة السابع افتتاح مشروعات

مجارى كفر الشيخ وبنى سويف وأسيوط — هذا بالاضافة إلى اتمام الجزء الأكبر من مشروع توسيع مجارى بور سعيد الذى تقدر تكاليفه بحوالى ٦٢٠ ألف جنيه — كما تم التعاقد على المشروع العام لمجارى مدينة الاسكندرية الذى تقدر تكاليفه بحوالى ٤ ملايين جنيه ويشمل انشاء مجارى عامة بالمنطقتين الشرقية والغربية من المدينة وتدعيم وتجديد مجارى المنطقة الوسطى أما فى مدينة القاهرة فيجرى تنفيذ الاعمال العاجلة الضرورية لمواجهة التصرفات المتزايدة بها والتى تكاد تعجز العمليات القديمة عن استيعابها ، وتبلغ تكاليف هذه الأعمال حوالى ٨٠٠ ألف جنيه .

وقد بدأت الوزارة هذا العام فى تنفيذ مشروعات عامة لثلاث مدن وهى المنيا والاسماعيلية وبور توفيق تقدر جملة تكاليفها بحوالى مليون و ٦٠٠ ألف جنيه ، وتخدم هذه المشروعات حوالى ٢٠٥ الآف من السكان وينتظر أن تبدأ الاستفادة منها عام ١٩٦٣ .

ونظراً لارتفاع منسوب مياه الرشح ببعض المدن الأمر الذى تتفاقم معه مشكلة الصرف المحلى للمتخلفات والذى يؤثر على سلامة المبانى ويزيد من تكاليف انشائها ، فقد بدئ فى تنفيذ مشروعات لتخفيض منسوب مياه الرشح فى مدن ، طلخا ، وكفر الدوار ، ودسوق ، والمنزلة وبدأ الانتفاع منها هذا العام ، كما بدىء أيضاً فى تنفيذ مشروع مماثل بمدينة بلقاس — وقد روعى فى هذه الأعمال امكان الاستفادة منها فى مشروعات المجارى العامة مستقبلا .

وتمشياً مع سياسة التوسع فى انشاء المصانع بدأت مشروعات معالجة وصرف متخلفات الصناعة كطلب الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة وينفذ حالياً مشروع صرف متخلفات مصنع الغزل الرفيع بطنطا .

وتم اعداد مشروع مجار لمدينة غزة ، وقد أوشك العمل على الانتهاء منه وتبلغ تكاليفه حوالى ٢٥ ألف جنيه .

٤ — التخطيط والتنظيم :

تجتاز البلاد مرحلة حاسمة فى نهضتها نتيجة للنشاط الدافق فى مختلف

الميادين وتتقدم فيها مشروعات الانتاج والتعمير بخطى سريعة كما يتزايد تعداد سكان الاقليم المصرى بنسبة حوالى ١,٩٪ سنوياً حسب آخر تعداد للسكان ، وقد أولت الثورة مشروعات التخطيط كل عنايتها وبدأت فى اعداد مشروعات التخطيط العامة للمدن والقرى ليسير التعمير والنمو والتوسع والتحسين طبقاً لسياسة مرسومة على أسس فنية واجتماعية واقتصادية سليمة تكفل استغلال كامل الامكانيات المحلية والاقليمية لرفع مستوى الفرد والمجتمع ليحقق الاهداف لسنوات عديدة مقبلة .

وقد تم منذ قيام الثورة اعداد مشروعات عامة لتخطيط ١٢ مدينة يبلغ تعداد سكانها حوالى ٥ ملايين نسمة ، بالاضافة إلى اعداد التخطيط العام لمدينة القاهرة ، ومدينة الاسكندرية ومدينة بور سعيد بعد أن تعرضت للعدوان الثلاثى الغاشم عام ١٩٥٦ ، ومنطقة السد العالى ومدن السويس ، وبنها ، وأسوان ، ومرسى مطروح ، وبورسعيد ، ومنطقة السيول بقنا .

ولم تقتصر العناية على المدن بل أوليت القرى عناية خاصة بتوجيه مشروعات الخدمات العامة بالريف باختيار المواقع المناسبة للمنشئات المختلفة كالمدارس والوحدات المجمعة وما فى حكمها كما تم تخطيط ٦٠ قرية يبلغ تعداد سكانها حوالى ٢٥٠ ألف نسمة .

٥ — الحدائق العامة والتشجير :

كانت مساحة الحدائق العامة بمدينة القاهرة حوالى ٢٥٧ فدانا حتى عام ١٩٥٢ فزادت إلى حوالى ٧٠٠ فدان كما أنشىء مشتل البراجيل ومساحته ٨٠ فدانا ويعتبر مشتلا نموذجياً عالمياً .

وقد اتجه الرأى إلى تحويل التلال والخرائب المحيطة بالمدينة إلى حدائق تجلها الرياح من تلك التلال من جهة أخرى ، فتم زراعة حدائق وغابات بتلال زينهم وبمناطق الاسكان الحديدة وأخرى بحلوان ومنطقة الاستاد بالعباسية ، هذا بخلاف زراعة الحدائق فى كل مساحة ممكنة بالميادين العامة وعلى جانبى الشوارع أو بوسطها أو على شواطىء وملاعب الأطفال والمقاصف وانارتها — وبالمرور السريع على هذه الحدائق يتبين جلياً مدى استمتاع الشعب واستفادته منها .

وبمدينة الاسكندرية تم انشاء الكثير من الحدائق العامة بالاحياء الشعبية وغيرها بمختلف مناطق المدينة وتحسين وتجميل القائم منها ، فبلغت مساحة الحدائق والمساحات بها حوالى ٩٠٠ فدان ، كما تم تعديل وتجميل حديقة الحيوان باضافة حوالى ١٤ فدانا إلى مساحتها التى لم تكن تزيد على ٣,٥ فدان فقط ، وتسير باقى مدن الاقليم فى نفس السبيل بالاهتمام بانشاء حدائق عامة وأركان الاطفال وحدائق الحيوان ومشروعات التشجير وتحسين المتنزهات الحالية واستكمال وسائل الراحة والترفيه بها .

٦ ــ الطرق والكبارى داخل المدن :

نشطت أعمال الطرق ورصفها داخل المدن خلال السنوات الثمانى الاخيرة نشاطاً ملحوظاً ــ وقد بلغ ما صرف على هذه الأعمال ، بخلاف مدينتى القاهرة والاسكندرية ، ما يزيد على ٤ ملايين جنيه بزيادة قدرها أكثر من ٢,٥ مليون جنيه عما سبق صرفه فى فترة مماثلة قبل الثورة وقد بلغت مسطحات الشوارع والطرق التى رصفت حوالى ٤,٥ مليون متر مسطح رغم ما تحتم تأجيله من أعمال الرصف الجديدة حتى الانتهاء من مشروعات المياه والمجارى الجارية ببعض المدن ــ وقد بلغ ما تم رصفه من الطرق خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عام ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ حوالى مليونى متر مسطح تكلفت حوالى ١,٥٠ مليون جنيه .

وفى القاهرة وحدها بلغ جملة المنصرف على أعمالى ورصف الطرق وتبليط الأرصفة خلال السنوات الثمانى الماضية حوالى ٥ ملايين و ٨٠٠ ألف جنيه وأعمال الكبارى والانفاق حوالى مليونى جنيه ومن أهمها كوبرى الجامعة الذى افتتح للمرور عام ١٩٥٨ وبلغت تكاليفه مليونا و ٢٠٠ ألف جنيه وكوبرى سيالة الروضة الذى يجرى العمل فى انهائه وتكاليفه ٥٦ ألف جنيه ــ وبلغ ما أنفق على مشروعات الطرق وصيانتها بالاسكندرية فى السنوات الثمانى الأخيرة حوالى ٣ ملايين جنيه ــ كما تم انشاء الانفاق تحت طريق الكورنيش أمام خمسة من أكثر شواطىء الاستحمام ازدحاماً ونفق كبير بميدان محطة الرمل لعبور القادمين من منطقة الرمل بسلام وأمن إلى الشوارع الرئيسية المتفرعة من الميدان .

٧ — النظافة العامة وتحسين البيئة :

تبذل الجهود لتحسين البيئة ومحيط المعيشة والعمل سائر سكان الريف والمدن وتعمل على رفع مستوى النظافة العامة بها لتهيئة الحالة الصحية اللازمة للحياة الهنيئة — فيجرى ردم البرك والمستنقعات بالريف للقضاء على مصدر من أهم مصادر انتشار الأمراض به بالاضافة إلى زيادة الرقعة العمرانية والزراعية ، وقد تم فى السنوات الثمانى الأخيرة ردم ٣٨٠ بركة مساحتها حوالى ٥٠٠ فدان ثم ردم ٣٥٠ بركة منها مساحتها ٤٠٠ فدان خلال السنوات الثلاث الماضية بعد عام ١٩٥٧ .

وقد عززت الحملة الميكانيكية التى تشمل المعدات والاجهزة التى تعمل اليا فى أغراض النظافة العامة من كنس ورش وكسح ، والوقاية الصحية من نقل اللحوم والتطهير والتعفير ، واغراض التخطيط من نقل متخلفات وأتربة وطمى ، وأغراض اطفاء الحرائق والانقاذ — وقد بلغ جملة المنصرف على الحملة الميكانيكية خلال السنوات الثمانى الأخيرة حوالى خمسة ملايين جنيه — وجدير بالذكر أنه فى القاهرة زادعدد السيارات المخصصة لهذه الأغراض من ٢٣٠ سيارة من أنواع مختلفة فى عام ١٩٥٢ الى ٥٣٠ سيارة فى العام الحالى ، كما تم تنفيذ مشروع استبدال النقل الحيوانى بنقل ميكانيكى بمدينة الاسكندرية تكلف ١٦٠ ألف جنيه فى ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٥٦ .

البلدية لخدمة المواطنين :

كما بذلت عناية بالاسواق العامة والسويقات وتنظيم الباعة الجائلين بالمدن حتى تكون المواد الغذائية وبائعوها تحت رقابة صحية سليمة واستكمالا لذلك صدرت تشريعات لتنظيم حالة الباعة الجائلين وتسهيل اجراءات الكشف الطبى عليهم وكذلك لتنظيم تداول الخبز ومنع تلوثه واختبار المواشى والكشف عليها وذبح المصاب منها وتعويض أصحابها وكذلك بالنسبة لحماية اللحوم ونقلها من المجازر إلى محلات البيع طبقاً لاشتراطات صحية معينة .

٨ — المبانى العامة :

تم تنفيذ مايزيد على ألف مبنى لمدارس المرحلة الأولى وحدها كما تم بناء حوالى مائة مبنى لمدارس التعليم الفنى والعام ، ومبان للجامعات تبلغ

تكاليفها حوالى ٤ ملايين جنيه إلى غير ذلك من مبانى المستشفيات ومجمعات المحاكم والوحدات المجمعة ومراكز ونقط الشرطة ومبنى للمنظار الفلكى على أحدث طراز تبلغ تكاليفه حوالى ٢٥٠ ألف جنيه ومنشئات رعاية الشباب ، ومبان لمختلف الوزارات والمصالح ولمختلف الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والزراعية والامن والعدل وغيرها إلى جانب المنشات العامة للخدمات البلدية كدور البلديات والمجازر ومظلات مواقف السيارات ونقط الاطفاء ودورات المياه العامة ومجمعات للورش والمخازن وغيرها .

وتبلغ تكاليف ما أقيم من مبان عامة فى السنوات الثمانى الاخيرة حوالى ٥٥ مليون جنيه .

ولامكان تدبير الأموال اللازمة لهذه المشروعات الحيوية دون ارهاق لميزانية الدولة انشأت حكومة الثورة مؤسسة للابنية العامة لتتولى تدبير تمويل بعض هذه المشروعات عن طريق القروض والاشتراك فى سياسة التنفيذ — كما تم انشاء معهد لابحاث البناء للقيام ببحوث منسقة للمشكلات الهامة فى مختلف نواحى البناء وهو ماكانت تفتقر اليه البلاد أشد الافتقار ، ويقوم المعهد ببذل الجهود فى سبيل تحقيق رسالته بوضع مشروعات للمواصفات القياسية وتعريب المصطلحات الفنية واصدار النشرات بنتائج الدراسات التى يجريها .

٩ — المشروعات السياحية والترويحية :

جعلت حكومة الثورة من أول أهدافها تدعيم صناعة السياحة فقامت الحكومة والبلديات بدراسة الامكانيات السياحية وعملت على استكمال ما ينقصها من مرافق عامة وخدمات كما مهدت الطرق الموصلة اليها وأخلت مجاورات الاثار التى كانت تخفيها عن الاعين وعملت على اضاءتها ليلا كما توسعت فى اقامة المقاصف ومحال بيع الصناعات الوطنية والتذكارية وما إلى ذلك — ولم يقتصر جهد الحكومة والبلديات على مجال السياحة الخارجية بل شمل السياحة الداخلية وتشجيع الاصطياف وتعميم وسائل الترفيه والرياضة فى المصايف باقامة الكباين والمنشئات العامة والمرافق التى تناسب الحاجات وتوفر أكبر قسط من الرفاهية والتسلية ، مع تحسين الطرق بداخلها والموصلة

اليها كما عنيت كذلك بتهيئة وسائل الاصطياف للتلاميذ والطلبة وذوى الدخل المحدود .

ولقد كان من أهم ما عنيت به الثورة أن ترعى الشباب وتخلق منه جيلا جديداً ، ومن ثم عنيت المجالس البلدية بالمنشئات الرياضية وبيوت الشباب والمعسكرات والساحات الشعبية فأدرجت بميزانياتها اعتمادات كثيرة لهذا الغرض .

وقد عنيت بلدية الاسكندرية بادخال تحسينات كثيرة على شواطئ المدينة وانارتها وزودتها بالكباين ووحدات خلع الملابس والمقاصف والكازينات بتكاليف بلغت حوالى ٤٠٠ ألف جنيه فى السنوات الثمانى الأخيرة كما أسند أمر استغلال الأراضى الزراعية بمنطقة المعمورة إلى شركة سياحية مصرية فخططت الاراضى وقسمتها لاقامة مدينة سكنية عليها ، ولاهمية الشاطىء فى هذه المنطقة ومجاورته لمنطقة قصر المنتزه السياحية الممتازة فقد زود هذا بمنشآت عامة من كباين ممتازة وشاليهات ومحال عامة وملاعب مما يخلق منه منطقة اصطياف وسياحة عالمية .

كما بذلت عناية لتحسين مدينة بورسعيد ، ورأس البر ومرسى مطروح حتى تصبح من أرقى المصايف العالمية .

أما القاهرة فلم تدخر بلديتها جهدا فى تحسينها وتنفيذ برامج التخطيط والمنشآت العمرانية والسياحية والترفيهية فيها واستكمال ما ينقصها منها ففى عام ١٩٥٦ تقرر انشاء مدينة الاستاد الرياضى ضمن مدينة نصر بالعباسية تضم الملاعب الرئيسية وحلبات السباق لاقامة المباريات الدولية والاولمبية والمهرجانات الرياضية والعسكرية — وقد صرف عليه حتى الان حوالى ٤ ملايين جنيه ، تم منشاته الرئيسية فى يوليو ١٩٦٠ . وبذلت عناية كبيرة بمنطقة المقطم ، وتعميرها بانشاء مدينة سكنية عليها . كذلك اهتمت حكومة الثورة بمدن السياحة والاثار الكبرى الاخرى : ففى مدينة الاقصر أعيد تخطيطها وتعدل اختصاص بلديتها ليشمل البر الغربى حيث انشئت الطرق المرصوفة والاستراحات كما تم وضع تخطيط عام جديد لمدينة أسوان لرعاية سكناها والنهوض بها فى عصر أصبحت أعمال السد العالى — ومشروعاته بها — تجذب السياح والمواطنين ، علاوة على مابها من مناظر أخاذة فريدة .

١٠ — النقل العام داخل المدن :

بذلت عناية كبيرة للاهتمام بالنقل العام داخل المدن

ثانياً — الاسكان

يعتبر المسكن من أهم الاسس التى يقوم عليها تقدير مستوى المعيشة وتولى جميع الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً لتوفير المسكن الصحى الملائم لطبقات الشعب العاملة ، وتعتبره ضرورة واجبة لاتقل فى الاهمية عن التعليم وتوفير وسائل الوقاية والعلاج الطبى لطبقات الشعب وذلك لرفع مستوى كفايتها الانتاجية والاجتماعية . اذ ثبت أن البيئة التى يتربى فيها الانسان ينعكس أثرها على تكوينه الخلقى والاجتماعى ، ومرفق الاسكان بوضعه السليم يعتبر وسيلة هامة لتقدير هدف من أهم أهداف الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكوين المجتمع الاشتراكى الذى تقل فيه الفوارق بين الطبقات .

لذلك كان من الطبيعى وقد أصبح الاسكان على الوضع المتقدم مرفقاً عاماً ، أن توليه الدولة العناية التى توليها عادة لجميع المرافق العامة وأن تضع الخطط اللازمة لتوفير المساكن الصحية الملائمة لمختلف الطبقات وخاصة لمحدودى الدخل .

ولم تأل الحكولة جهدا فى خلال الاعوام الثمانية الأخيرة فى بذل الجهد بالنهوض بقدر كبير بمرفق الاسكان اذ قامت بتنسيق التشريعات التى صدرت فى هذا الشأن كما أصدرت تشريعات جديدة تنظم الاجراءات الخاصة بالمساكن الاقتصادية ومساكن محدودى الدخل والمساكن التعاونية وقامت الحكومة والهيئات العامة أيضاً للمساهمة فى انشاء المساكن الاقتصادية.

وتتلخص هذه الجهود فى الآتى :

أولا : أصدار التشريعات والقوانين .

ثانياً : المساهمة الفعلية فى انشاء المساكن الاقتصادية .

ثالثاً : تشجيع الجمعيات التعاونية للبناء .

صدر القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ الذى رخص للحكومة بالاشتراك فى تأسيس شركة مساهمة تتولى القيام بكافة الأعمال المتعلقةبالمساكن الشعبية اطلق عليها (شركة التعمير والمساكن الشعبية) وقد ساهمت الحكومة فى رأس مال هذه الشركة بنسبة ٢٠٪ ورخصت لها باصدار سندات فى حدود عشرة أمثال رأس المال بغرض توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الاسكان وقد ضمن القانون للمساهمين حدا أدنى للربح قدره ٤٪ سنوياً وضمن قيمة ما تصدره من سندات . كما صدرت عدة قوانين منها ما هو خاص باعفاء الهيئات القائمة بتنفيذ مشروعات المساكن الشعبية والتعاونية اعفاء كاملا من رسوم التسجيل والشهر العقارى مع تقرير رسم شامل قدره خمسة جنيهات للمنتفعين الذين تنشىء هذه الجهات مساكن تملك لهم

وقد أصبح عدد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ١١٠ جمعيات تضم حوالى ٢٥٠٠٠ أسرة ويبلغ ماتم تنفيذه من المساكن التعاونية خلال السنوات الأخيرة حوالى ١٧٠٠ مسكن لعدد ٢٠ جمعية منها ١٥٩١ سكناً مستقلا و ١٠٨ شقق فى ثلاث عمارات سكنية .

قيام الحكومة بالمساهمة فى توفير المساكن للطبقات ذات الدخل المحدود :

كانت الجهود الكبيرة التى بذلت فى مجال الاسكان فى خلال الأعوام الثمانية الأخيرة جهوداً شاملة تضمنت الآتى :

١ — قيام الحكومة بتطبيق قانون المساكن الشعبية ووضعه موضع التنفيذ بتشجيع صغار المدخرين على تملك مساكن تنشئها شركة التعمير والمساكن الشعبية بعد دفع جزء يسير من تكاليفها مع تقسيط باقى التكاليف كما ساهمت الحكومة فى تخفيض القيمة الاجمالية لهذه المساكن عن طريق الامتيازات والاعفاءات الاتية :

ا — اعانة كل منتفع بما يتراوح بين ٥٠ , ٩٠ جنيهاً لغرض تخفيض اقساط الاستهلاك المستحقة عن المسكن .

ب — اعفاء المساكن من مصاريف الشهر العقارى البالغ قدرها حوالى ٩٠ جنيها للمسكن اكتفاء بسداد رسم شامل قدره خمسة جنيهات بموجب القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ .

ج – مساهمة الحكومة فى تحمل تكاليف المرافق الاستغلالية من مياه وكهرباء ... الخ .

د – تيسير الحصول على أراض بسعر التكلفة سواء أكانت مملوكة للحكومة أم منزوعة ملكيتها بأسعار مناسبة .

هـ – تحمل الحكومة نفقات تصميم المشروع واعداده للتنفيذ .

٢ – مساهمة الحكومة بمبلغ قدره ١,٧٦٣,٧٥٠ جنيها فى ميزانية المجلس الدائم للخدمات العامة . من الاموال المصادرة لانشاء مساكن للعمال والموظفين بواسطة المجالس البلدية والهيئات .

٣ – تمشياً مع السياسة السابقة تم انشاء المساكن الاتية :–

ا – مساكن للتمليك :

قامت شركة التعمير والمساكن الشعبية بانشاء مساكن شعبية للتمليك ساهم أصحابها قبل البناء بجزء من تكاليفها ويقومون بتقسيط المتبقى على أقساط سنوية وبلغ مجموع هذه المساكن ٤٠٦٦ مسكناً بالقاهرة .

ب – مساكن للايجار :

عاونت الحكومة على بناء عمارات سكنية قليلة التكاليف وبأجور مخفضة بلغ مجموعها ٢٣١١٠ مساكن و ٤٦٢ عنبرا فى أنحاء الجمهورية .

هيئة اعادة تعمير مدينة بور سعيد :

– شقق بعمارات سكنية بحى المناخ .

– شقق بعمارات سكنية متلاصقة بحى الحرية .

– وحدات سكنية متلاصقة بمنطقة الحظائر بحى القابوطى .

– مساكن شعبية للايجار لتكملة مشروع تعمير المدينة .

وزارة الأوقاف:

مساكن شعبية بجهات :
المطرية – القلعة – امبابه – طريق المعاهدة – شجرة مريم – وكالة المشنات – مجلس الأمة – باب الوزير – تاج الدول بامبابه – ربيع الجيزى – القواوير بالسيدة زينب – تل البارود – عزبة الورد

مساكن لذوى الدخل المحدود بجهات :
ربيع الجيزى – الخازنداره بشبرا – وقف حفيظة الالفيـة بسكة الحجر – شارع مصر والسودان بالقبة – وقف مرجان أغا بسكة السويس

مساكن فوق المتوسط بجهات :

عمارة وقف الاحمدى بطنطا – وقف يوسف نجيب بالعتبة . وقف الخازندار بميدان الخازندار .

مجلس بلدى طنطا .

– مساكن للموظفين

– مساكن للعمال

مجلس بلدى المنيا :

– مساكن للموظفين .

وبذلك يصبح ما تم بناؤه وما أوشك على الانتهاء من المساكن الشعبية أو لذوى الدخل المحدود ٢٧١٧٦ مسكنا :

منهـــا ٤٠٦٦ للتمليك

ومنهـــا ٢٣١١٠ للتأجير .

بخلاف العنابر المنشأة بمشروعات الاسكان للطلاب والعمال وعددها ٤٦٢ عنبرا .

المواصلات

كان النهوض بوسائل النقل والمواصلات من أهم الأهداف التى عنيت الثورة بتحقيقها لارتباطها الوثيق بمشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والعمرانية والسياحية فضلا عن أهميتها القصوى لشؤون الأمن الداخلى والدفاع عن البلاد .

ولقد رسمت سياسة النهوض بمرافق النقل والتنسيق بينها على أساس من البحث العلمى الصحيح والتحليل الدقيق المنبعث من واقع احتياجاتنا وظروف وحالة كل مرفق من مرافق النقل . فكان من الضرورى الاستعانة بعدد كبير من الخبراء المتخصصين فى النواحى المختلفة ، فكونت لجان عديدة لبحث كافة النواحى المختلفة وضمت مايربو على المائة وخمسين خبيراً .

ولقد اقتضى الأمر التنسيق بين توصيات هذه اللجان ثم دراسة الدراسات ثم وضع التوصيات الخاصة بالنهوض بالسكك الحديدية ورسم السياسة العامة للنهوض بوسائل النقل المختلفة والتنسيق بينها .

اهمية التنسيق بين وسائل النقل :

تعتبر وسائل النقل المختلفة وحدة متكاملة تهدف إلى تحقيق هدف مشترك غايته خدمة الاقتصاد القومى ومقتضيات الدفاع عن البلاد .

كما أن برامج التنمية الاقتصادية تتطلب تنسيقاً شاملا للعلاقة بينها يجنبها من ناحية المنافسة التى تعود عليها جميعاً بالخسارة ، ومن ناحية أخرى تمكن الدولة من الافادة بالطاقة الكامنة لكل وسيلة من وسائل النقل وكذا حسن توجيه الاعتمادات اللازمة من نقد محلى وعملات أجنبية للنهوض بكل مرفق على حدة .

وتحقيقاً لسياسة التنسيق بين وسائل النقل المختلفة صدر القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٧ فى ٩-٥-١٩٥٧ بانشاء «اللجنة العامة لشئون النقل الداخلى» تلحق بوزارة المواصلات وتختص فى :

أ – بالتنسيق بين مشروعات المواصلات المختلفة بما يكفل تحقيق الصالح القومي .

ب – واصدار توصيات فى وضع أو تعديل تعريفات وأجور ورسوم النقـــــل .

ﺟ – والتوصية بتوزيع حركة المنقولات بين مشروعات النقل المختلفة توزيعاً يحقق المصلحة العامة .

د – والتوصيات بقيام وسائل النقل المختلفة بالتعاون فى القيام بعمليات النقل فى أية منطقة من المناطق أو فيما بين عدة مناطق .

كما صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بانشاء مؤسسة عامة للنقل المائى الداخلى والحاقها بوزارة المواصلات والقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة النقل البرى وبذلك استكملت وزارة المواصلات اشرافها على مرافق النقل العام سواء النقل الحديدى أو النقل على الطرق أو النقل النهرى و أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع تخطيط شامل للوسائل المختلفة باعتبارها وحدة متكاملة تهدف إلى تحقيق غرض واحد وهو النهوض بالنقل الداخلى .

ولكى تتمكن الدولة من الافادة الكاملة بكافة وسائل النقل التى تقوم بالاشراف عليها والتنسيق بين هذه الوسائل وتجنيبها المنافسة المدمرة فيما بينها وبالتالى توجيه ما ينفق على هذا القطاع توجيها يتفق مع الصالح العام . فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٩٤١ فى ٢٣–٥–١٩٦٠ بتشكيل اللجنة العامة لشئون النقل الداخلى مثلت فيها الوزارات التى يعنيها الأمر وكذلك الخبراء الفنيين المتخصصين فى شئون النقل .

اجهزة الاحصاء الآلى فى خدمة وسائل النقل :

بعد أن صدر القرار الجمهورى بانشاء اللجنة العامة لشئون النقل الداخلى ولكى يمكن للجنة ممارسة أختصاصاتها والقيام بدراساتها على أساس واقعى من البيانات والاحصاءات الصحيحة فقد تم اعداد اجهزة الاحصاء الالى فى كل من هيئة السكة الحديد ومؤسسة النقل على الطرق وجارى اعداد الجهاز الاحصائى لهيئة النقل المائى الداخلى وذلك للحصول على البيانات الآتية :–

أ — حجم حركة النقل على كل طريق على مدار السنة لوضعها فى الاعتبار عند اعداد برامج انشاء الطرق وصيانتها .

ب — مدى الاستفادة من الوحدات المتحركة لكل وسيلة من وسائل النقل حتى يمكن رسم السياسة الخاصة بتحديدها .

ﺟ — حركة النقل على مدار السنة إلى مدن الجمهورية المهمة لامكان الوقوف على كافة البيانات الخاصة بشئون التموين وكذلك تنظيم نقل مختلف أنواع البضائع على الأشهر المختلفة .

د — تكاليف النقل بكل وسيلة على مدار السنة اذ يعتبر اساسا للتخطيط الاقتصادى فى ميدان النقل .

السكك الحديدية :

تعتبر السكك الحديدية الدعامة الأساسية التى يعتمد عليها النقل فى الاقليم الجنوبى ... وتبلغ أطوال الشبكة الحديدية من خطوط رئيسية وفرعية حوالى ٤٤٠٠ كيلومتر ، يضاف اليها ٣٠٠٠ كيلومتر أطوال المخازن والسكك الاضافية الأخرى ، ويبلغ مجموع عدد المحطات ٧٤٥ محطة بما فى ذلك الهلتات ، ويبلغ عدد القطارات الشغالة على الشبكة الحديدية ١٢٢٣ قطاراً تنقل ٢٣ مليون راكب وحوالى ٨ ملايين طن تجارى من البضائع .

ويبلغ عدد عربات الركاب الموجودة بالخدمة ١٤٠٨ عربات خلاف عربات منوعة وسبنسات ، وتبلغ عربات البضائع ١٧٨٠٠ عربة والقطارات البخارية ٦٦٦ قاطرة وعدد قاطرات ووحدات الديزل ٢٦٨ منها ١١٢ جرار مناورة وعدد الوحدات الكهربائية ٢٥ ولديها جميع الورش اللازمة لأعمال الصيانة والتجديد بكافة مهماتها .

ويقدر رأس مال السكك الحديدية بحوالى ٥٢ مليون جنيه و تقدر ايراداتها عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ بـ ٢٤,٤٧٠,٠٠٠ جم .

حالة السكك الحديدية قبل الثورة :

خرجت السكك الحديدية من الحرب العالمية الثانية وهى فى حالة كبيرة من الاستهلاك نتيجة لوقف كافة أعمال التجديدات لبدل المستهلك

من مهماتها فى سنوات الحرب وما تلاها ، وعندما جاءت حكومة الثورة فى سنة ١٩٥٢ واجهت حالة لا مثيل لها ، اذ تسلمت مرفقاً يكاد يكون منهارا ولولا ما أولته من عناية وما اعتمد له من ملايين الجنيهات لتوقف هذا المرفق عن اداء خدمة النقل .

ولما كانت السكك تتعرض لقوى واجهادات كبيرة نتيجة لحركة القطارات عليها فانه يتحتم تجديد قضبانها تجديدا كاملا كل اربعين عاما وتغيير فلنكاتها كل عشرين عاما ، ومعنى ذلك أنه يجب أن تشمل ميزانية السكك الحديدية سنوياً الاعتمادات اللازمة لتجديد ١١٠ كيلومتر قضبان وتغيير ٢٢٠ كيلومتر فلنكات سنوياً .

أما سكك المخازن والسكك الاضافية التى يبلغ طولها ٣٠٠٠ كيلومتر فتجدد من ناتج تجديدات الخطوط الطوالى ويلزم الأمر اعتماد المبالغ اللازمة لذلك .

ولقد نتج عن سنوات الحرب الماضية وما تلاها أن اوقفت معظم عمليات التجديدات والتغييرات فى سنتى ١٩٤٠ / ١٩٤١ وكذلك فى ١٩٤٣—١٩٤٤ لم يجدد شيء اطلاقا أما فى السنوات ١٩٤٢—١٩٤٣ ، ١٩٤٤، ١٩٤٥—١٩٤٦—١٩٤٧ ، ١٩٤٧—١٩٤٨ ، ١٩٤٩—١٩٥٠ ، ١٩٥٠—١٩٥١ فلم تتعدد التجديدات عشرين كيلومترا فى السنة ، كما أن التجديدات فى السنوات التى لم تذكر لم تصل اطلاقا إلى تجديد المستهلك ســــــنوياً .

وقد رصدت المبالغ اللازمة لتجديد ٥٠٠ كيلومتر سكة فى ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى .

وقامت وزارة المواصلات فى السنوات الماضية بتضمين ميزانيتها شراء المهمات الاتية التى تم التعاقد عليها وجارى ورودها تباعا .

١٢٠ قاطرة ديزل للمناورة قوة ٣٥٠ حصانا بدل مستهلك ورد منها ٧٨ قاطرة

٤٥ قاطرة ديزل ثقيلة للخط الطوالى قوة ٩٥٠ حصانا ، ١٩٠٠ حصان تم توريدها لنقل خام الحديد .

١٠٨ قاطرة ديزل هنشل قوة ٢٠٠٠ حصان ، ١٤٠٠ حصان .
٧٤ قاطرة ديزل جنرال موتورز قوة ٢٠٠٠ حصان ، ١٤٠٠ حصان ورد منها ٣٦ قاطرة
٣٥٠ اوتوبيس ديزل من اليابان للمسافات القصيرة ، وتحل محل القاطرات البخارية ورد منها ٢٠ وحدة .
٣٩٢ عربة ركاب وردت جميعها .
٢٠ وحدة ديزل كل منها ٣ عربات تم توريدها .
٢٤٨٣ عربة بضاعة بانواعها المختلفة ورد معظمها

تجديد الات ورش الانتاج والصيانة :

وبدىء فعلا فى تنفيذ هذا البرنامج ، وقد تم تجديد ٥٢٠ كيلومترا فى الثلاث سنوات الأخيرة .

وقد اتبعت السياسة الاتية فى تجديد الوحدات المتحركة .

أولا : ادخال مشروع اتوبيس الديزل الذى يحقق وفرا قدره ١٢ مليوناً من الجنيهات كانت تلزم لتجديد الوحدات المتحركة على الخطوط الفرعية وقطارات الركاب الشغالة على الخطوط الرئيسية التى سيحل اتوبيس الديزل محلها .

ويتكلف المشروع حوالى ٩ ملايين جنيه ويوفر عند تنفيذه مليونى جنيه سنوياً تقريباً فى مصروفات التشغيل ويمول هذا المشروع من هذه الوفورات .

وقد تم التعاقد على ٣٥٠ وحدة ديزل بكل منها ١٣٠ مقعدا ، وينفذ المشروع على أربع مراحل وبتنفيذه يتبقى بالخدمة ٦٥٠ عربة ركاب كلها ستكون اعمارها أقل من المدة المحددة لاستهلاكها .

ثانياً : استبدال القاطرات البخارية المتبقية بقاطرات ديزل يوفر مليونى جنيه سنوياً تستخدم فى تمويل هذه العملية .

ثالثاً : تم إدراج المبالغ اللازمة لتجديد السكك والورش والجسور وعربات البضاعة وغيرها ضمن خطة الوزارة فى مشروعات السنوات الخمس

القادمة وتمول من الاستثمارات المتاحة للخطة بالاضافة إلى فائض مصروفات التشغيل .

ومما هو جدير بالذكر أن المبالغ المخصصة لهذه المشروعات سينفق أكثر من نصفها محلياً اذ يقوم مصنع الحديد والصلب بتوريد معظم مهمات السكة اللازمة ، كما تقوم شركة عربات السكك الحديدية «سيماف» بتوريد عربات البضاعة اللازمة بجانب ما ستقوم بتوريده من عربات ركاب الدرجة الثالثة .

تنمية ايرادات السكك الحديدية :

كانت مصروفات السكك الحديدية تزيد على ايراداتها بصفة مستمرة بحوالى من ٢ – ٣ ملايين من الجنيهات ، وذلك رغم عدم اشتمال ميزانيتها على المبالغ اللازمة لتجديد بدل المستهلك سنوياً ويرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى ازدياد المصروفات والقصور فى أجور نقل الركاب والبضائع .

ولقد كانت مصروفات نقل الطن كيلومتر فى عام ١٩٥٥–١٩٥٦ تقدر بحوالى ٤,٧٨ مليما بينما بلغ متوسط ايراد الطن كيلومتر فى نفس السنة ٣,٩٥ مليما ، أى أن الحكومة كانت تنقل البضائع بخسارة اذ قيدت السكك الحديدية بنقل الكثير من السلع التموينية ومواد البناء بأجور مخفضة جداً .

وجدير بالذكر أن أجور النقل بالسكك الحديدية فى عام ١٩٥٦ كانت تقل عن أجور النقل بها علم ١٩٠٣ رغم الارتفاع الهائل فى ثمن المواد وأجور العمال .

كما أن السكك الحديدية كانت تنقل جميع ركاب الدرجة الثالثة بخسارة وهم يمثلون ٨٠٪ من ركاب السكك الحديدية تقريباً .

وازاء هذه الحالة لم تجد الحكومة مناصا من زيادة اجور تعريفات النقل بالسكك الحديدية زيادة طفيفة حتى يمكن العمل على موازنة الميزانية العادية للسكك الحديدية بدون ادخال المبالغ اللازمة للتجديدات المختلفة التى تقدر بأربعة ملايين من الجنيهات سنوياً .

أما عن تخفيض المصروفات فسيتم ذلك بالتحول من البخار إلى الديزل وزيادة كفاءة التشغيل واحكام الرقابة على جميع نواحى الصرف ، وقد بدأت نتائج هذه السياسة فى الظهور فعلا اذ بلغت جملة الزيادة فى الايرادات

عن مصروفات التشغيل للسكك الحديدية فى عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ حوالى اربعة ملايين من الجنيهات استخدمت فى تمويل بدل مستهلك وجانب من المشروعات الحديدة للهيئة ، وينتظر فى نهاية السنوات الخمس القادمة أن تبلغ جملة الزيادة فى الايرادات عن المصروفات مبلغ تسعة ملايين جنيه منها أربعة ملايين جنيه نتيجة احلال الديزل محل البخار — وبذلك تتمكن السكك الحديدية من تمويل بدل مستهلك والمشروعات الجديدة من فائض ايرادها .

إعادة تنظيم المرفق :

ان الهدف الثالث للنهوض بالسكك الحديدية هو اعادة تنظيم المرفق من الناحية المالية والادارية وتحقيقاً لهذه السياسة أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بانشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، الغرض الأساسى منه ، الحرص على تحقيق حسن سير العمل بهذا المرفق العام وانتظامه مع تحرره من الروتين الحكومى فى ادارته وتنظيمه وأن تكون له ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى فى وضعها القواعد المتبعة فى المشروعات التجارية .

التحول من البخار إلى ديزل :

ان التحول من البخار إلى الديزل يعتبر بحق الدعامة التى يمكن الاعتماد عليها فى خفض مصروفات التشغيل ففى الوقت الذى تدل فيه الاحصاءات على أن القاطرة البخارية تحرق ١٧ كيلوجراماً من المازوت فى مسيرها كيلومتر واحد فان القاطرة الديزل تحرق ما يساوى كيلوجرامين فقط من زيت الديزل لمسيرها كيلومتر واحد أى أن السكك الحديدية اذا تحولت إلى الديزل ستستهلك ٨-١ مما تستهلكه حالياً من الوقود وهذا يعنى وفراً كبيراً فى مصروفات نقل الوقود وتخزينه كما يجعل أى زيادة فى ثمن الوقود لاتؤثر تأثيرا كبيرا على مصروفات التشغيل وهو عكس ما يحدث الآن .

وقد تم اعداد ورشة الديزل الحديدة ببولاق وهى تعتبر من أحدث الورش وبلغت جملة تكاليف انشائها واعدادها حوالى المليون جنيه وقد اتخذت الاستعدادات اللازمة لاعداد الفنيين اللازمين لمواجهة هذا البرنامج .

ماتم من مشروعات السكك الحديدية فى عهد الثورة ١٩٥٢–١٩٦٠

١ – انشاء كوبرى الفردان على قنال السويس وافتتاحه لمسير القطارات سنة ١٩٥٤ بلغت تكاليفه مبلغ ٥٥٠ ألف جنيه وقد اعيد اصلاحه اثر العدوان الثلاثى .

٢ – تجديد محطة كفر الزيات بمناسبة تجديد كوبرى النيل .
بلغت التكاليف الشاملة للمشروع ٩٧٠,٠٠٠ جنيه وافتتحت المحطة سنة ١٩٥٣ .

٣ – تجديد وتعديل محطة كفر الشيخ .
بلغت التكاليف النهائية ١٢٠,٠٠٠ جنيه وافتتحت سنة ١٩٥٣ .

٤ – انشاء جناح غربى لمحطة القاهرة وتحسين مرافقها .
تبلغ تكاليف هذا العمل ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، وينتهى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ .

٥ – انشاء مبنى جديد لمحطة بورسعيد .
بلغت جملة تكاليف المشروع ٢٨٠,٠٠٠ جنيه وتم افتتاح المحطة فى يونيه سنة ١٩٥٥ .

٦ – اقامة مبنى جديد لمحطة «أبوقير»
بلغت جملة التكاليف النهائية ٣٠,٠٠٠ جنيه وافتتحت المحطة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦ .

٧ – تجديد مبنى محطة المحلة الكبرى .
جملة تكاليف المشروع ١٠٠,٠٠٠ جنيه انتهى العمل فى سنة ١٩٥٦ .

٨ – انشاء ورشة وابورات القاهرة .
بلغت تكاليف المشروع ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه وافتتحت سنة ١٩٥٤ وستخصص هذه الورشة لاصلاح القاطرات الديزل .

٩ – انشاء سقايف الديزل بعنابر بولاق .
تبلغ التكاليف الشاملة للمشروع ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

١٠ – كهربة خط حلوان والعمليات المترتبة عليه وتحسين محطاته وخلافه :
بلغت جملة الاعتمادات حوالى ٥,٥ مليون جنيه وبدىء فيه فى يناير

سنة ١٩٥٣ وتم المشروع فيما عدا اقامة محطة التحويل الخاصة بخط حلوان بتكاليف ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

١١ مد خط حديدى لخدمة مصانع الجيش بحلوان .
تم العمل لحساب وزارة الحربية سنة ١٩٥٥ وبلغ المنصرف ٣٠٦,٠٠٠ جنيه .

١٢ – ايصال خط القاهرة – الشلال بخط حلوان .
لنقل خام الحديد إلى المصنع بحلوان ويشمل اقامة كوبرى على النيل عند بلدة المرازيق وبلغت تكاليف المشروع ٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

١٣ – انشاء الخطوط الحديدية لمصنع الحديد والصلب بحلوان :
تبلغ التكاليف النهائية ١–٢ مليون جنيه بدىء العمل فى سنة ١٩٥٥ .

١٤ – انشاء خطوط حديدية بأسوان لنقل خام الحديد من الكسارات إلى مصنع الصلب بحلوان :

١٥ – انشاء نفق الخليفة المأمون .
تم انشاؤه فى يوليو سنة ١٩٥٥ وتكلف ١٨٠,٠٠٠ جنيه .

١٦ – انشاء نفق شبرا القبلى .
تبلغ التكاليف النهائية ٣١٢,٠٠٠ جنيه .

١٧ – انشاء نفق ترعة الفرخة :
بين محطة الحضرة والاسكندرية تم وبلغت التكاليف النهائية للمشروع ٧٣٤,٠٠٠ جنيه تتحمل السكك الحديدية ثلثها والبلدية الثلثين .

١٨ – عملية الفاتح (اصلاح خط سيناء)
كان من آثار العدوان الثلاثى على البلاد اتلاف منشآت السكك الحديدية بسيناء . ولقد تم اصلاح الخط وأعيد تشغيله فى ثلاثة اشهر ويعتبر ذلك زمنا قياسياً لانجاز مثل هذا العمل .

الطرق والكبارى .

أولا – مشروعات الطرق :

وضعت سياسة تهدف إلى خدمة برنامج تنمية الثروة القومية ورفع

مستوى المعيشة فى البلاد ولذلك بذلت الجهود لانشاء شبكة جيدة من الطرق ، لتصل بين مختلف بلاد الاقليم الجنوبى ومراكز الانتاج والتعدين والتجارة والصناعة والسياحة : ولم تغفل ضرورات الدفاع عن البلاد ، وقسمت شبكة الطرق إلى ثلاث درجات :

طرق الدرجة الأولى — التى تصل بين عواصم المديريات .

طرق الدرجة الثانية — التى تصل بين المراكز وعواصم المديريات .

طرق الدرجة الثالثة — التى تربط القرى ببعضها مع شبكة الطرق .

وقد بلغت الاعتمادات التى خصصت للصرف على مشروعات الطرق منذ قيام الثورة إلى الان نحو ٢٧,٥ مليون من الجنيهات لانشاء ورصف طرق بلغت مجموع اطوالها ٤٢٠٠ كيلومتر تم منها فعلا ٢٦٠٠ كيلومتر وجارى العمل فى ١٦٠٠ كيلومتر بمعدل ٤٥٠ كيلومترا سنويا وأطوال هذه الطرق تزيد على مجموع أطوال ما رصف خلال الأربعين سنة السابقة لقيام الثورة .

كما تضاعف انشاء الكبارى فى عهد الثورة ، حتى بلغ جملة ما انشىء حوالى ٣٦٠ كوبرياً من الكبارى الثابتة والمتحركة والكبارى العلوية بلغت تكاليفها نحو ٥,٢ مليون من الجنيهات فى حين بلغت تكاليف الكبارى التى انشئت خلال الثمانى سنوات السابقة على قيام الثورة ١,٢٥ مليون من الجنيهات، أى بزيادة أربعة أمثال ما قبل الثورة .

وقد اعطيت الأولوية فى الانشاء وفقاً لحجم الحركة على الطرق وكذلك للمناطق المطرة ، كما شملت السياسة انشاء طرق عرضية لربط جميع انحاء الاقليم الجنوبى وكذلك بدىء فى انشاء الطرق اللازمة لوصل جميع القرى والوحدات المجمعة بشبكة الطرق العامة .

وقد انشىء معمل للابحاث مزود بأحدث الالات والاجهزة وقامت مصلحة الطرق بعمل دراسات وحصر لجميع المواد والمحاجر الموجودة بالاقليم الجنوبى للاستفادة منها فى اعمال رصف الطرق وصيانتها واجريت عدة تجارب على انواع الرصف المختلفة لاستنباط ارخص واحسن وسائل

الرصف بالنسبة لدرجات الطرق المختلفة باستخدام المحاجر المحلية من الزلط الطبيعي والاحجار المكسرة والرمل ، كما استخدمت المعدات الميكانيكية الحديثة في الانشاء مما أدى إلى وفر في الوقت والجهد مع جودة التنفيذ

كما انشىء مركز للتدريب بمدينة نصر بالعباسية ليتولى تدريب المهندسين والعمال كما تم ايفاد عدد من المهندسين إلى الخارج لزيادة معلوماتهم الفنية والاطلاع على أحدث التطورات في انشاء الطرق .

٢ – مشروعات الطرق التي تم انجازها :

تم تنفيذ ٢٠٠ مشروع في مختلف انحاء الاقليم الجنوبي – وكبرى هذه المشروعات هي :

طريق القاهرة – اسكندرية السريع :

يعد هذا المشروع من أضخم المشروعات العمرانية التي تم تنفيذها في عهد الثورة ، وهو أطول طريق في الشرق الأوسط انشىء بعرض ٢٤ متراً ويبلغ طوله حوالى ٢٢٠ كيلومتراً وقد صمم على أحدث النظريات الهندسية ، وأهمها فصل حركة المرور في الاتجاهين بواسطة جزيرة ، كما روعي في تصميمه أن يسمح بمرور السيارات بدون توقف في جميع نقطه ، وذلك بانشاء ممرات علوية أو سفلية عند تقاطعه مع خطوط السكك الحديدية والمجاري المائية .

ويتسع هذا الطريق لحركة مرور تزيد على عشرة الاف سيارة يومياً بسرعة متوسطها ١٠٠ كيلومتر في الساعة وحمولات مختلفة تصل إلى ٧٠ طنا .

طريق القاهرة – أسوان :

اعد مشروع لربط القاهرة بأسوان بطريق مرصوف من الدرجة الأولى وقد تم فعلا في عهد الثورة رصف المسافات الآتية :

الشراهنة – اطسا وديروط – ابو قرقاص وأسيوط – سوهاج وادفو – كوم أمبو واسوان .

ويبلغ مجموع اطوال هذه المسافات ٣٢٥ كيلومترا ويجرى العمل حالياً فى رصف المسافة من سوهاج إلى نجع حمادى وطولها ٨٥ كيلو متراً .

وبدراسة الوفر الذى ينتظر تحقيقه من تحسين شبكة الطرق وجد أنه يبلغ عشرة ملايين من الجنيهات سنوياً على النحو الآتى :

١ – فى استهلاك السيارات	٧,٠٠٠ مليون جنيه سنوياً
٢ – فى استهلاك الوقود	١,٧٠٠ مليون جنيه سنوياً
٣ – فى أجور السائقين	٠,٧٥٠ مليون جنيه سنوياً
٤ – من تقليل الحوادث	٠,٢٥٠ مليون جنيه سنوياً
٥ – تلافى الاضرار التى تلحق بالمزروعات نتيجة لتطاير الاتربة وتأثيرها السيء عليها	٠,٤٠٠ مليون جنيه سنوياً

(أولا) – مشروعات الطرق

الطرق المؤدية إلى السد العالى ومناجم الحديد بأسوان :

يعد مشروع السد العالى من أهم المشروعات – الكبرى التى تقوم الثورة بتنفيذها ، ولذلك ساهمت الوزارة فى هذا المشروع بانشاء شبكة من الطرق التى توصل إلى موقع المشروع حتى يتيسر نقل المهمات والمعدات اللازمة لبناء السد .

كما تم ايضاً انشاء ورصف الطرق الذى تؤدى إلى مناجم الحديد بأسوان .

طريق الشمال :

تم انشاء طريق من الدرجة الأولى من ابى المطامير غرباً إلى المطرية ، شرقاً ، وهو بطول ٢٢٠ كيلومتراً ، وهو يربط مديريات البحيرة وكفر الشيخ – والدقهلية ، وسيكون له أكبر الأثر فى انعاش منطقة شمال الدلتا اقتصاديا وسياحياً خصوصاً بعد أن يتم انشاء ورصف طريق بور سعيد المطرية عبر بحيرة المنزلة .

طريق الوادى الجديد :

نظراً للتوسع المنتظر فى اصلاح وزراعة الواحات وانشاء الوادى الجديد استلزم الأمر انشاء طريق يربط الوادى الجديد بوادى النيل . تم انشاء طريق يصل بين اسيوط والواحات الخارجة ويبلغ طوله ٢١٣ كيلومتراً

ويجرى العمل حالياً فى استكمال رصفه إلى الواحات الداخلة بطول حوالى ٢٠٠ كيلومتر .

مشروعات الطرق الاقليمية :

أمكن النهوض بهذه المشروعات والارتفاع برقم الاطوال التى تم تنفيذها سنوياً ، اذ تقدر اطوال الطرق الاقليمية التى تم تنفيذها من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢ بحوالى ٣٨٠ كيلومتراً بمعدل ٤٨ كيلومتراً سنوياً وبتكاليف ٩٠٥,٠٠٠ من الجنيهات فى حين تقدر اطوال الطرق التى تم تنفيذها من عام ١٩٥٣ إلى الآن بحوالى ٧٣٠ كيلومتراً بمعدل ٩٠ كيلومتراً سنوياً وتكاليف ٢,١ مليون من الجنيهات

صيانة الطرق :

١ — الطرق المرصوفة :

وضعت الثورة برنامجاً شاملا لصيانة هذه الطرق لجعلها صالحة للمرور بصفة دائمة وقد بلغ مجموع ما صرف على أعمال الصيانة منذ قيام الثورة حوالى ٥ ملايين من الجنيهات ، وتم فيها صيانة ٣٦٠٠ كم ، بينما بلغ مجموع ما صرف عليها فى السنوات التى سبقت الثورة ١,٠١٧٠٠٠ من الجنيهات .

٢ — الطرق الترابية :

بذلت العناية اللازمة نحو صيانة الطرق الترابية التى يبلغ اطوالها حوالى ١٣,٦٥٠ كم لجعلها صالحة للمرور على مدار السنة فاستوردت المعدات الميكانيكية الحديثة اللازمة لرش وتمهيد هذه الطرق .

٣ — تشجير الطرق :

لم يقتصر الامر على انشاء الطرق والكبارى فحسب بل شمل زراعة الأشجار على جوانب الطرق لما لها من فوائد اقتصادية هامة .

وقد بلغ مجموع الأشجار التى تم زراعتها على جوانب الطريق منذ قيام الثورة للان ما يزيد على نصف مليون شجرة .

ثالثا — مشروعات الكبارى:

١ — انشاء الكبارى :

تضاعف انشاء الكبارى فى عهد الثورة حتى بلغ جملة ما أنشىء منذ قيام الثورة حوالى ٣٦٠ كوبرياً بلغت تكاليفها ٥,٢ مليون من الجنيهات فى حين بلغت تكاليف الكبارى التى انشئت خلال الثمانى سنوات السابقة على قيام الثورة ١,٢٥ مليون من الجنيهات .

وقد اتبعت فى هذه الناحية سياسة انشائية جديدة وذلك باقامة الممرات العلوية فوق المجارى المائية وخطوط السكك الحديدية حتى يمكن تفادى تعطيل حركة المرور على الطريق ويظهر واضحا فى طريق القاهرة — الاسكندرية السريع حيث انشئت الممرات العلوية الآتية :

الممر العلوى فوق سكة حديد قليوب — القناطر الخيرية عند قليوب .

الممر العلوى فوق خط سكة حديد القاهرة — اسكندرية عند قها .

الممر العلوى فوق سكة حديد بنها — الزقازيق .

الممر العلوى فوق الرياح التوفيقى عند بنها .

الممر العلوى على بحر شبين عند بركة السبع .

الممر العلوى على ترعة الباجورية عند الدلحمون جارى انشائها .

وفضلا عن هذه الممرات العلوية فقد تم فى عهد الثورة انشاء ٢٤ كوبرياً متحركاً على النيل والمجارى المائية الأخرى فى مختلف انحاء الاقليم الجنوبى وهى الموضحة فيما بعد :

كوبرى سوهاج على النيل .

كوبرى منيا القمح المتحرك على بحر مويس .

كوبرى أبو حماد .

كوبرى بحر فاقوس .

كوبرى علوى مصرف بحر البقر .

كوبرى أجا :

الكبارى المتحركة على ترعة المنصورية والبحر الصغير وعددها أربعة كبارى .

كوبرى السنطة على بحر شبين ..

كوبرى قناة طنطا الملاحية وعددها اربعة كبارى .

كوبريان متحركان على الرياح العباسى وبحر شبين عند بلدة ميت المخلص .

كوبرى دمه .

كبارى الطريق الموصل من دسوق إلى فوه ومطوبس وعددها اربعة كبارى .

كوبرى منفلوط
كوبرى الحواتكه } جارى انشاؤهما .

٢ — صيانة الكبارى :

بذلت عناية كبيرة بجميع الكبارى وزيدت ميزانية الصيانة حتى بلغت عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل الثورة اذ أن اعتماداتها فى سنة ١٩٥١ والسنين التى قبلها لم تكن تتجاوز ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً اما الان فقد بلغت هذه الاعتمادات مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه سنوياً وذلك لتحسين هذه الكبارى ومواجهة الحمولات المتزايدة لوسائل النقل الحديثة .

(رابعاً) — الايدى العاملة والفنيون الذين قاموا بتنفيذ المشروعات ورؤوس الأموال المستخدمة :

استلزم تنفيذ المشروعات التى قامت الثورة بتنفيذها تشغيل ايد عاملة زيادة عن العمال الذين يعملون فى صناعة الطرق بحوالى ٢٠٠٠٠ عامل وتقدر المبالغ التى تصرف لهم كأجور بحوالى مليون جنيه فى العام كما قام بتنفيذ هذه المشروعات مجموعة من الشركات والمقاولين والمتخصصين فى هذه الصناعة وبلغت رؤوس الأموال المستخدمة سنوياً حوالى ٣,٥ مليون من الجنيهات .

هذا بخلاف تشغيل عدد من الفنيين بالقطاعين الحكومي والأهلي من مهندسين وفنيين يقدر عددهم بحوالى ٧٠٠ بخلاف الكتابيين والاداريين.

(خامساً) الوفر الاقتصادى نتيجة ما تم انجازه من هذه المشروعات :

وقد ظهرت نتيجة رصف شبكة الطرق وانعكست على جميع أعمال البلاد الاجتماعية والزراعية والصناعية مما كان له كبير الأثر فى اقتصاديات البلاد العامة .

ويقدر الوفر الذى حققه رصف الشبكة التى تمت خلال هذه الفترة من استهلاك الوقود والسيارات بما يزيد على مليون ونصف مليون من الجنيهات فى العام .

هذا بخلاف الوفر الناتج عن زيادة السرعة وتقصير وقت الرحلات ولذلك تكون جملة المبالغ التى توفرت نتيجة لذلك فى السنوات الخمس الماضية حوالى اربعة ملايين من الجنيهات تبعاً للاستفادة الفعلية من مشروعات الطرق بعد تنفيذها .

١ — النقل العام للركاب :

كانت التراخيص الخاصة بسيارات نقل الركاب على الطرق العامة — فيما قبل الثورة — تمنح على أساس غير ثابت وغير منظم للعلاقة بين الملتزم وصاحب الالتزام علاوة على اغفال حقوق الجمهور وهو صاحب المنفعة الاولى التى تنجم عن تنظيم وسائل النقل المختلفة ومن أجل ذلك صدرت عدة قوانين منها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتحديد مواصفات السيارات وراحة وامن وسلامة الركاب وتنظيم الاتاوات التى يؤديها الملتزم بنسبة مئوية ثابتة من اجمالى الايرادات .

كما صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ يبيح فرض رسم نقل على اجور السفر للركاب تخصص حصيلته لاعمال صيانة الطرق وتقدر المبالغ التى تحصل سنوياً بحوالى ٧٥٠ ألف جنيه .

وبهذه الطريقة أمكن صيانة الطرق بالاقليم الجنوبى بطريقة منتظمة بدون الاعتماد على ميزانية الدولة مما يضمن اطراد تقدم النقل على الطر حتى تعود بالفائدة المضاعفة على الافراد والشركات .

٢ – نقل البضائع :

تقدر حركة مرور سيارات نقل البضائع والمهمات على الطرق العامة بما يتراوح مابين ٦٠ و ٨٠٪ من حركة النقل العام – ونظرا لما هو متوقع من ازدياد مطرد فى النشاط التجارى والصناعى والزراعى وما يستتبعه من تقدم فى حركة النقل ولكى تدار هذه العملية بطريقة اقتصادية سليمة لا تتعارض مع المصلحة العامة – فقد صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ الذى يهدف إلى تنظيم نقل البضائع والمهمات على الطرق العامة بما يكفل قيام هذا المرفق بنشاطه على خير وجه متعاوناً مع وسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية والملاحة النهرية وقيام التناسق بينهما لخدمة الاقتصاد القومى .

٣ – المركز الاحصائى :

لما كانت البيانات الاحصائية لها اهميتها عند وضع الخطط ورسم سياسة سليمة على ضوء الحقائق المستمدة من الماضى والحاضر، فقد تم اعداد المركز الاحصائى لشئون النقل على الطرق لجميع الاحصاءات والبيانات المختلفة سواء لنقل الركاب أو البضائع وذلك لتنظيم عملية النقل بطريق ادق وعلى مبادىء اساسها التعاون وتوجيه امكانيات وسائل النقل بما يكفل راحة المواطنين وعلى أساس المنافسة المشروعة التى تحددها وتنظمها القوانين.

٤ – انشاء مؤسسة عامة لشئون النقل البرى على الطرق بالاقليم الجنوبى :

كان آخر التشريعات التى صدرت لتنظيم عمليات النقل على الطرق أن صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة عامة تعمل على تنظيم مرفق النقل على الطرق ، على أسس جديدة تتمشى مع آخر ما وصلت اليه الدول الحديثة فى هذا السبيل .

واحكاماً للرقابة على شركات النقل وضماناً لحسن سير المرفق فقد نص فى القانون بأن يكون للهيئة ممثلون فى مجالس ادارة الشركات التى يكون للمؤسسة نصيب فى رأس مالها – كما اشترط أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل فى مجالس ادارات الشركات حتى ولو لم يكن للهيئة نصيب فى رأس مالها

مشروعات النقل المائي الداخلي في عهد الثورة :

ان حكومة الثورة لاتألو جهدا في العمل وبذل الجهود لتحسين حالة مرفق النقل المائي الداخلي – كما يتبين من المشروعات التي تم تنفيذها وتلخصها فيما يلي :

أولا : مشروعات تقوم بتنفيذها هيئة النقل المائي الداخلي:

١ – انشاء موانى ومراسى في المجارى المائية الملاحية لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ وعدد هذه المراسى يبلغ ٢٤ فى الوجه البحري منها خمسة من الدرجة الأولى ، ١٠ من الدرجة الثانية ، ٩ من الدرجة الثالثة .

أما مراسى الوجه القبلى فعددها ٣٠ منها اثنان من الدرجة الأولى ، ١١ من الدرجة الثانية ١٤ من الدرجة الثالثة ، ٣ مراسى اخرى للركاب فى اسوان والاقصر والبليا .

ولما كانت الحاجة ملحة للاسراع فى انشاء هذه المراسى لتنشيط الحركة التجارية الداخلية فان هيئة النقل المائي الداخلي شرعت فعلا فى انشاء بعضها فى كفر الدوار ودمنهور على الخط الملاحي بين القاهرة والاسكندرية وطرحت عمليات إنشاء مراسي اخرى فى مناقصة عامة منها مرسي اثر النبي وجارى عمل ابحاث وتصميمات لباقى المراسى على أن يتم تنفيذ هذا المشروع فى خلال الخمس سنوات القادمة وتبلغ التكاليف الكلية ٢,٥ مليون من الجنيهات .

٢ – انشاء شرطه للنقل المائي الداخلي لمعاونة الهيئة فى تنفيذ القوانين والمحافظة على قواعد السير ومنع وقوع الحوادث وتحقيقها عند وقوعها مع قيام أعمال الاسعاف والانقاذ وخلافه من الأعمال المرتبطة بسلامة الجمهور وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنية

٣ انارة الكبارى وتحسين سبل الملاحة ووسائل التعدية :

والغرض من هذا المشروع تيسير الملاحة ليلا حتى يقل بذلك زمن الرحلات فتزيد طاقة الانتاج وكذلك لزيادة عدد فتحات الكبارى وايجاد وسائل آلية للتعديه ، ويتكلف هذا المشروع مبلغاً قدره ١٦٠٠٠٠ جنيه :

٤ — وضع علامات ارشاد فى مجرى نهر النيل ما بين القاهرة وأسوان :

وذلك تسهيلا للملاحة وضماناً لسلامة السير فى هذا المجرى الهام وستضاء هذه العلامات ليلا حتى تصبح الملاحة ميسورة فى جميع الأوقات مما يساعد على زيادة طاقة الانتاج تبعاً لذلك ويتكلف هذا المشروع ٧٥٠٠٠ جنيه .

ثانياً — مشروعات تقوم بتنفيذها وزارة الأشغال العمومية :

١ — تكملة خط القاهرة — الاسكندرية الملاحى عن طريق رياح البحيرة وترعة الخندق الشرقى وترعة المحمودية .

وقد تم هذا المشروع فعلا وبدىء فى استغلاله باعتباره خطاً ملاحياً من الدرجة الأولى ولم يبق منه إلا بعض الأعمال التكميلية ، ومن مزايا هذا الخط أن المدة التى تقطعها فيه الوحدات المائية الالية وصلت إلى أقل من نصف المدة التى كانت تقطعها فى الخط القديم ، وقد بلغت التكاليف الكلية لهذا المشروع مبلغ ١,٧٥ مليون جنيه .

٢ — تهذيب مجرى نهر النيل ما بين القاهرة وأسوان وشراء كراكات :

ويتضمن هذا المشروع تحسين الملاحة فى مجرى نهر النيل من أسوان إلى القاهرة ليكون صالحاً للملاحة طوال العام بعمق لايقل عن ١,٥٠ متر والتكاليف الكلية تقدر بمبلغ ٤١٠٠٠٠ جنيه .

٣ — اتمام قناة طنطا الملاحية من الفم إلى مصبها بترعة الباجورية وتحسين الملاحة بترعة الباجورية :

والغرض من هذا المشروع ربط شبين الكوم بطنطا ثم كفر الزيات بخط ملاحى من الدرجة الأولى عن طريق بحر شبين وترعة القاصد حتى مدينة طنطا ، ثم انشاء قناة ملاحية من طنطا حتى ترعة الباجورية عند كفر الزيات (الدلحمون) ثم تحسين ترعة الباجورية من الدلحمون حتى هويس القضابة على فرع رشيد ، والتكاليف الكلية لهذين المشروعين تقدر بمبلغ ١,٩٧٥ مليون جنيه .

ثالثاً – مشروعات تقوم بتنفيذها بعض المصالح والهيئات الأخرى :

فتح وغلق الأهوسة والكبارى بطرق آلية بدلا من الطرق البدائية المتبعة حالياً توفيراً للوقت والجهد ويتكلف هذا المشروع مبلغاً قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه .

رابعاً – أسطول ناصر :

تمشياً مع سياسة الثورة فى تصنيع البلاد وتخفيفاً للضغط على السكك الحديدية تقرر بناء أسطول ناصر النهرى لاستخدامه فى نقل ركاز الحديد من اسوان إلى حلوان عبر نهر النيل ، ولقد روعى فى الاسطول الجديد تطوير الطرقة المتبعة حالياً بالاستفادة من الطرق الحديثة المتبعة فى الدول الأخرى

مرفق النقل ببحيرة المنزلة :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ١٦–٦–١٩٥٦ على انهاء أمر التكليف الذى كان صادرا لشركة قناة المنزلة والملاحة بادارة مرفق النقل ببحيرة المنزلة لنقل الركاب والبضائع ما بين بور سعيد والمطرية ودمياط وتسليمه إلى هيئة النقل المائى الداخلى (ادارة الملاحة الداخلية – سابقاً) لادارته لحسابها والاشراف عليه بواسطة مجلس ادارة :

وقد استلمت الادارة الجديدة هذا المرفق من الشركة المذكورة من أول يوليو عام ١٩٥٦ فوجدته فى حالة سيئة من الناحيتين الفنية والادارية وفى حاجة ماسة إلى الاصلاح فقامت الادارة الجديدة باصلاحات شاملة فى هذا المرفق وشراء لنشات جديدة وتنظيم الاعمال الادارية بما يتفق وراحة الجمهور وزيادة الايراد .

خطوط منتظمة لنقل الركاب :

وتوفيراً لوسائل النقل فى جميع المناطق قد تم تحديد تسعة خطوط ملاحية منتظمة لنقل الركاب فى المناطق التى لا تتوفر فيها وسائل النقل الاخرى وذلك بشروط خاصة نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاحة الداخلية تتضمن صلاحية الوحدات وتحديد عدد الركاب وتجهيز هذه الوحدات بكافة المعدات حفظاً على سلامة المواطنين وراحتهم :

رسمت مشروعات النهوض بهذه المواصلات على أساس سليم من البحث والدراسة وكان من أثر ذلك التوسع فى انشاء السنترالات بالمدن والإقاليم وكذلك زيادة كفاية الخدمات التى تؤديها مشروعات المخابرات الخارجية الترنك مما يساعد على انشاء شبكة متصلة للمواصلات التليفونية داخل الجمهورية فضلا عن التلغراف واللاسلكى .

وتبلغ نسبة عدد التليفونات إلى نسبة عدد السكان بمدينة القاهرة فى الوقت الحالى ٣٠ فى الألف . بينما تبلغ هذه النسبة فى جميع انحاء الجمهورية ٥,٨ فى الألف

وقد بلغت جملة الخطوط التى انشئت بمدينة القاهرة منذ سنة ١٩٢٦ إلى يونيه ١٩٥٢ — ٤٠٦٠٠ خط يقابلها ٤٨٠٠٠ خط جديد انشئت فى المدة من ٣١ يوليه سنة ١٩٥٢ إلى يونيه سنة ١٩٦٠.

ولقد زادت كذلك ايرادات التليفونات زيادة كبيرة فبينما كانت ٣,٤٨٩,٠٠٠ جم فى سنة ٥٠—٥١ اذ بها تبلغ ٧,٢٥٠,٠٠٠ جم فى سنة ١٩٥٨—١٩٥٩

السنترالات بمنطقة القاهرة :

وفى الثمانى سنوات الماضية تم تنفيذ مشروعات السنترالات الآتية بمدينة القاهرة

١ — سنترال باب اللوق	بسعة ١٤٠٠٠ خط
٢ — سنترال المعادى	بسعة ٢٠٠٠ خط
٣ — سنترال حلوان	بسعة ٢٠٠٠ خط
٤ — سنترال الزمالك	بسعة ١٦٠٠٠ خط
٥ — سنترال مصر الجديدة الجديد	بسعة ٩٠٠٠ خط
٦ — زيادة سعة مصر الجديدة القديم	بمقدار ٨٠٠ خط
٧ — زيادة سعة الجيزة	بمقدار ١٠٠٠ خط

السنترالات بمنطقة الاسكندرية :

أما مدينة الاسكندرية فقد نالت هى الأخرى عناية هذه الوزارة بحيث أمكن مقابلة الحاجة الملحة فيها لانشاء خطوط تليفونية جديدة .

وقد تمت زيادة سعة السنترالات الاتية :

سنترال البلد أو الأسكندرية ٤٠٠٠ خط فأصبح ٢٠٠٠٠ خط

سنترال الابراهيمية ٢٠٠٠ خط فأصبح ٨٠٠٠ خط

كما تم التعاقد على الأعمال الآتية :

زيادة سعة سنترال الابراهيمية ٢٠٠٠ خط جديد ليصبح ١٠٠٠٠ خط

زيادة سعة سنترال الرمل ٤٠٠٠ خط جديد ليصبح ١٠٠٠٠ خط

سنترالات منطقتى الوجه البحرى والقبلى :

بذلت عناية بسنترالات الوجه البحرى والقبلى ، فلقد تم زيادة ٢٤٠٠ خط بسنترالات المنصورة وبور سعيد وطنطا

وهى :-

سنترال الاسماعيلية بسعة ١٦٠٠ خط .

سنترال الزقازيق بسعة ٢٠٠٠ خط .

سنترال دمياط بسعة ١٠٠٠ خط .

ويوضح البيان التالى سعة السنترالات الاوتوماتيكية سنة ١٩٥٢ وما تم تنفيذه فى الثمانى سنوات الماضية والمشروعات التى بدأت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية فى تنفيذها وتم الارتباط على أغلب اجهزتها .

كذلك يوضح المشروعات الجديدة المقترح اتمامها خلال الفترة ٦٠-٦١ ٦٤-٦٥ لحل أزمة التليفون فى جميع احياء مدينتى القاهرة والاسكندرية والسنترالات الرئيسية بالاقاليم :

المنطقة	السعة فى ٩٥٢	السعة الحالية	سعة المشروعات المرتبط بها	سعة المشروعات الجديدة	السعة فى ١٩٦٥
القاهرة	٣٧٠٠٠	٨٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤١٠٠٠	١٩٥٠٠٠
الاسكندرية	١٨٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢٦٠٠٠	—	٦٠٠٠٠
الوجه البحرى	٧٠٠٠	١٣٤٠٠	١٩٠٠٠	٣٤٠٠	٣٥٨٠٠
الوجه القبلى	—	—	٩٦٠٠	٣٦٠٠	١٣٢٠٠
المجموع	٦٢٠٠٠	١٣١٤٠٠	١٢٤٦٠٠	٤٨٠٠٠	٣٠٤٠٠٠

المخابرات المجانية :

وإلى جانب هذه العناية بالخدمة التليفونية قد تقرر تعميم المخابرات المجانية بين السنترالات الواقعة فى دائرة المركز الواحد والمتصلة اتصالا مباشراً وتستفيد من هذا النظام حالياً مناطق دمياط وأجا والمنصورة .

المخابرات الخارجية (الترنك) :

تم توسيع لوحة الترنك فى القاهرة والاسكندرية كما اعدت لوحات جديدة فى السنترالات الاوتوماتيكية بالاقاليم ، كما شرع فى انشاء كابل محورى جديد تحت الارض بين القاهرة والاسكندرية يمكن أن يتفرع منه ١٩٢٠ خطاً يستعمل بين القاهرة والاسكندرية وبين البلاد الواقعة على طول هذا الطريق . وكذلك شرع فى انشاء كابل آخر من طنطا للمنصورة يمكن أن يتفرع منه ٩٦٠ خطاً وكابل مماثل من القاهرة للاسماعيلية سعته ٩٦٠ خطاً .

وقد تم تنفيذ الكوابل وجارى تركيب الأجهزة وينتظر أن يتم المشروع خلال السنوات الثلاث القادمة .

هذا وقد بلغت اطوال خطوط الترنكات بالاقليم الجنوبى ١٣٠,٠٠٠ كيلومتر تقريباً موزعة على ١٨٩٧ دائرة ينتظر زيادتها إلى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ كيلومتر فى خلال السنتين القادمتين .

أما الكوابل المحورية بالوجه البحرى فان السعة الابتدائية للدوائر المتعاقد على تنفيذها هى كما يلى :

٧٩٢ دائرة تليفونية طولها ١٠١,١٥٢ كيلومترا .
١١١ دائرة تلغرافية طولها ١٨,١٥٦ كيلومترا .
٢٢ دائرة للاذاعة طولها ٣,١٦٦ كيلومترا
١٢ دائرة تليفونية بين القاهرة والسويس .

أما دوائر الوجه القبلى فستزيد بمقدار ٤٥ دائرة تليفونية ، و٣٤ دائرة تلغرافية .

المواصلات اللاسلكية :

بذلت جهود كبيرة لتحسين خدمات المواصلات التلغرافية والتليفونية اللاسلكية مع بلاد العالم الخارجى والبلاد العربية الشقيقة وخاصة بعد الاعتداء الثلاثى الغاشم فى عام ١٩٥٦ ونقل جميع الخدمات التى كانت ترسل على الكابل البحرى إلى دوائر لاسلكية وقد زيدت الاتصالات المباشرة اللاسلكية مع كثير من الدول منذ الحين حتى أصبحت القاهرة تتصل اتصالا مباشرا مع ثمان وعشرين دولة ومع باقى دول العالم أو البواخر عابرات المحيط عن طريق محطات مناولة وزاد دخل الدولة من هذه الخدمات زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة من قيام الثورة كما كان عليه من قبل .

ففى عام ١٩٥١ بلغ عدد المكالمات اللاسلكية الصادرة من القاهرة ٨ مليون كلمة تقريباً زادت إلى ٢٤ مليون كلمة فى عام ١٩٥٨ . أما الكلمات الواردة فقد زادت من ٨ مليون كلمة إلى ١٦ مليون كلمة فى نفس المدة وازداد ايراد الحركة التلغرافية تبعاً لذلك من ٢٦٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ إلى ٦٩٤٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨ .

كما بلغت دقائق المكالمات التليفونية اللاسلكية الصادرة ٦٠٠٠٠ دقيقة عام ١٩٥١ زادت إلى ١٢٠٠٠٠ دقيقة عام ١٩٥٨ ، وبلغت دقائق المكالمات الواردة ٥٩٠٠٠ دقيقة عام ١٩٥١ زادت إلى ١٧٥٠٠٠ دقيقة عام ١٩٥٨ وازدادت ايرادات الحركة التليفونية اللاسلكية فى نفس المدة من ٤٦٠٠٠ جنيه إلى ٨٦٠٠٠ جنيه .

الصور اللاسلكية :

زادت حركة ارسال واستقبال الصور لاسلكياً زيادة محسوسة ، فبينما كانت مساحة الصور المرسلة من القاهرة ٤٥٠٠٠ سنتيمتر مربع عام

١٩٥١ زادت إلى ١٠٦٠٠٠ سنتيمتر مربع عام ١٩٥٨ والصور الواردة من ١١٠٠٠ سم٢ إلى ٩٣٠٠٠ سم٢ وزاد ايراد هذه الخدمة من ٥٠٠ جنيه عام ١٩٥١ إلى ٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٨

مشروعات اللاسلكي الجديدة :

وتمشياً مع هذه السياسة البناءة وللوصول إلى اتصالات لاسلكية سريعة تمت عدة مشروعات هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط قوة واستعداداً منها :

١ — مشروع محطة الارسال اللاسلكية بطريق القاهرة — اسكندرية الصحراوى :

اقيمت المحطة وملحقاتها على قطعة من الأرض مساحتها حوالى ١٠٠٠ فدان بالكيلو ٣٠ طريق القاهرة — اسكندرية الصحراوى وتكلفت ٦٥٠٠٠٠ جنيه رسمياً للخدمة فى أعياد الثورة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٨ .

٢ — مشروع محطة الاستقبال اللاسلكية بالمعادى :

اقيمت المحطة وملحقاتها على قطعة ارض مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان بضاحية المعادى وتكلفت ٣٠٠٠٠٠ جنيه باحدث اجهزة الاستقبال اللاسلكية للتلغراف والتليفون للاتصال وقد افتتحت للخدمة رسمياً فى أعياد الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٨

٣ — مشروع المحطة الانتهائية لربط المحطات اللاسلكية :

ادرج لهذا المشروع مبلغ ٤٨٠٠٠٠ جنيه وركبت الاجهزة التلغرافية والتليفونية الخاصة به وقد افتتحت المحطة بأجهزة المرحلة الأولى فى أول اغسطس سنة ١٩٥٩ — وسوف ترتفع تكاليف هذا المشروع إلى ٧٥٠٠٠٠ جنيه وستكون هذه المحطة بما زودت به من أجهزة حديثة وبما ستزود به فى المرحلة الثانية اكبر محطة من نوعها فى الشرق الأوسط .

وهذه المحطات الثلاث تكمل الواحدة منها عمل الأخرى على أحدث النظم اللاسلكية فى العالم .

المشروعات اللاسلكية فى المجال الداخلى :

أما فى المجال الداخلى فهناك مشروعات لاسلكية هامة نورد منها

١ ـ تعميم نظام لاسلكي الشرطة :

بعد أن ثبت نجاح المشروع الابتدائى الذى عمل للمحافظة على الامن ومطاردة المخلين والعابثين بالقانون فى أقرب وقت مستطاع اعدت وزارة المواصلات متعاونة مع وزارتي الداخلية والحربية مشروعاً تكميلياً لربط جميع بلاد الاقليم الجنوبى بشبكة لاسلكية كبرى بالسيارات وقد تم تشغيل مرحلتين من مراحل هذا المشروع الثلاث فى القاهرة وبلاد الوجه البحرى ، وسيتم تشغيل المرحلة الثالثة والأخيرة بالوجه القبلى فى أعياد الثورة هذا العام وقد بلغت تكاليف هذا المشروع حوالى ٧٥٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠٠ جنيه ثمناً للأجهزة اللاسلكية .

٢ ـ مشروع الرقابة اللاسلكية :

والغرض من هذا المشرع رقابة الدولة على جميع الموجات اللاسلكية المحلية والدولية للمحافظة على أمن الدولة وذلك وفقاً لجدول توزيع الموجات طبقاً للاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية الموقع عليها من الجمهورية العربية المتحدة وقد تم التعاقد على الأجهزة اللازمة للمشروع الذى قدرت تكاليفه بمبلغ ١٣٠٠٠٠ جنيه وستركب محطة الجيزة اللاسلكية وبعض المحطات الفرعية الأخرى لتكون معدة جميعاً للخدمة فى اواخر هذا العام

٣ ـ محطة لاسلكية للبواخر ببور سعيد :

فور اعلان القرار التاريخى بتأميم شركة قناة السويس ولاهمية هذه القناة فى الخدمة الملاحية وللزيادة المطردة فى عدد البواخر المارة بها فقد رأت وزارة المواصلات إقامة محطة لاسلكية جديدة ببور سعيد لخدمة هذه البواخر ولخدمة الجمهور المتعامل معها ولسلامة الملاحة فى البحار وقد اختيرت قطعة الأرض التى ستنشأ عليها المحطة ببور سعيد وستقوم هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتنفيذ المشروع فور وصول الأجهزة والمعدات وستكون المحطة الجديدة معدة للخدمة بعد سنتين وتبلغ تكاليفها ٧٠٠٠٠ جنيه

٤ ـ الاتصالات اللاسلكية للارصاد الجوية :

تقوم وزارة المواصلات بادارة وتشغيل المحطات اللاسلكية التابعة لمصلحة الأرصاد الجوية ولما لهذه المحطات من أهمية فى خدمة الطيران الدولى فان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لاتدخر جهدا فى ادخال التحسينات

والنظم الحديثة فى هذه المحطات لتساير مثيلاتها فى الأمم المتحضرة كما تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ مشروع الاتصال اللاسلكى بين الاقليم المصرى وروما بتكاليف قدرها ٥٠ الفا من الجنيهات ومشروع اخر بتحويل الاذاعات الجزء قارية من طريقة المورس إلى طريقة التلغراف الكاتب اللاسلكى تنفيذا لتوصيات الهيئة الدولية العامة للارصاد وتكاليف هذا المشروع الأخير تبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه .

٥ – اعمال لاسلكى التعدين :

تم تركيب وادارة مشروع لاسلكى جديد لمصلحة المناجم قوامه خمس محطات لاسلكية رئيسية بمرسى علم والقصير والداخلة والخارجة والقاهرة مع امكان استعمال هذه الشبكة لجمهور هذه المناطق البعيدة والمحرومة من الاتصال فى الوقت الحاضر .

٦ – ادخال نظام اللاسلكى لبلدية القاهرة :

أدخل نظام اللاسلكى لبلدية القاهرة لخدمة اعمال الوقاية من الحريق وذلك باقامة محطة ثابتة وسبع محطات متنقلة على سيارات المطافىء وقد تم تنفيذ هذا المشروع الذى بلغت تكاليفه ٩٠٠٠ جنيه تقريباً .

٧ – التجديدات بالمحطات اللاسلكية :

تم تجديد أجهزة المحطات اللاسلكية التى اشترتها من شركة ماركونى السابقة لتحسين الخدمة الحالية ومواجهة الزيادة المطردة الناتجة عن فتح دوائر تلغرافية وتليفونية جديدة بين الاقليم الجنوبى وباقى دول العالم وانفقت فى ذلك حوالى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، كما تقوم الوزارة بدرج المبالغ اللازمة لمواجهة بعض التجديدات الحيوية الأخرى منها ١٨٠٠٠ جنيه لشراء ٣ هوائيات لمحطة ابو زعبل ، ٤٣٠٠٠ جنيه لاستبدال اجهزة استقبال لاسلكية بمحطة المعادى ثم ٩٠٠٠ جنيه لشراء جهاز جديد لنقل الصور .

مرفق البريد :

تناولت الثورة مرافق الدولة بالاصلاح والنهوض ، و لما كان مرفق البريد أحد المرافق الهامة التى لها أهمية خاصة فقد تطور هذا المرفق تطورا كبيرا وأظهر نشاطاً ملحوظاً فى السنوات التى تلت قيام الثورة حتى عام

١٩٦٠ بقصد الوصول بالخدمة البريدية إلى الكمال ويتضح ذلك من العرض الذى نقدمه فى هذه العجالة .

الناحية المالية : زادت ايرادات الهيئة عما كانت عليه من قبل اذ بلغت فى سنة ١٩٥١ ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه بينما كانت مصروفات نفس السنة والمصروفات ١,٧٧٥,٢٦٩ جنيه أى ارتفع فائض الايراد بمقدار نصف مليون جنيه عما كان عليه فى عام ١٩٥١ .

وازداد حجم الخدمة البريدية ازديادا ملحوظاً وصل إلى نسبة ٣٠٠٪ كما يتضح ذلك من البيان التالى :

المراسلات الداخلية	١٩٥١	١٩٥٩
خطابات داخلية عددها	٨٦٨٤٨٠٠٠	١١٠٩٤٥٠٠٠
مراسلات الحكومة عددها	١٦٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٣٤٠٠٠
مراسلات مسجلة عددها	٢٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠
تذاكر البريد عددها	٣٤٠٢٠٠٠	٤٥٨٣٠٠٠
الجرائد والمطبوعات عددها	٢٣٩٠٠٠٠٠	٣٤٩٦٩٠٠٠
الطرود :	**١٩٥١**	**١٩٥٩**
العادية عددها	٦٦٠٠٠٠	٧٤٨٠٠٠
الطرود المؤمن عليها عددها	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
الطرود المحول عليها عددها	١٠٤٠٠٠	٨٢٠٠٠
أشغال النقود الداخلية :	**جنيه**	**جنيه**
الحولات وقيمتها	٨٨٢٦٦٩٨	٨٨٨١١٨٠
أذون البريد قيمتها	٧٥٧٠٠٠	١٠٣٦٠٠٠
خطابات مؤمن عليها	١٠٣٦٦١٢٧	٨٨٤٢٩٤٢
المراسلات الخارجية :		
خطابات عادية صادرة وواردة	٢٣٥٠٠٠٠٠	٤٨٨٠٠٠٠٠
خطابات مسجلة صادرة وواردة	١٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
تذاكر البريد صادرة وواردة	١٧٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠
الجرائد والمطبوعات صادرة وواردة	١٦٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠

الطوابع التذكارية

تطور اصدار الطوابع التذكارية تبعاً لاهمية طابع البريد كرسول دعاية ومعبر عن أحداث الدولة فى المناسبات القومية والتاريخية ولكونه هواية لها اهميتها فى نفوس الكثيرين فارتفع ايراد الهيئة من بيع الطوابع إلى ٢٢٠,٠٠٠ جنيه منها عملة اجنبية تقدر بحوالى ٨٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨—١٩٥٩ .

مطبعة البريد :

تم انشاء مطبعة تختص بطبع الطوابع بالوان متعددة للاقليم المصرى والاقليم السورى والبلاد العربية الأخرى التى ترغب فى ذلك ، كذلك طبع الأوراق ذات القيمة والمطبوعات التى تحتاج اليها هيئة البريد وبلغت التكاليف الكلية لانشاء هذه المطبعة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

الحملة الميكانيكية

توسعت هيئة البريد فى زيادة حملتهـــــا الميكانيكية من السيارات والتريسكلات والدراجات البخارية واستعملت الترولى لنقل المواد البريدية بين أقسام الفرز والتوزيع وسوف يكفل ذلك انتظام وسرعة توزيع الطرود البريدية وخفض نفقات التشغيل وايصال خدمة البريد بسرعة إلى المناطق البعيدة .

مراكز تأدية الخدمة البريدية :

بذلت الجهود لانشاء المكاتب البريدية بدرجاتها الثلاث وتجديد الغير صالح تجديداً يتناسب مع طبيعة العمل ، وزيادة خطوط الطوافه إلى ٧٧ خط تخدم ٥٠٠ محطة طوافه والأخذ بنظام مكاتب البريد الأهلية الذى يقضى بتولى أحد الأهالى بعد تدريبه بالهيئة القيام بالخدمات البريدية نظير عمولة ومكافأة وقد تم افتتاح ٩٦ مكتباً اهلياً فى خلال عامى ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، ١٩٥٩ — ١٩٦٠ .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه إلى تطبيق نظام انشاء الوكالات البريدية وذلك بقيام اصحاب المتاجر بأعمال بيع طوابع وأذون البريد وطوابع الدمغة مقابل عمولة بسيطة مع بيعها بالسعر الرسمى وفى هذا

توفير لمشقة الانتقال وتخفيف الضغط على المكاتب البريدية الأصلية . وقد تم افتتاح ٧٠ وكالة بريدية وتجارية

كما يسرت الوزارة الخدمة البريدية لافراد القوات المسلحة فاقامت مكاتب بريد فى المعسكرات تؤدى الخدمات البريدية داخلها . كما تم تحويل ٣٨ مكتباً بريدياً إلى النظام النموذجى واستخدام نظام مكاتب البريد المتنقل كما ادخل نظام البريد الالى :

كما بذلت العناية بمتحف البريد أيضاً ، وقد ساهمت هيئة البريد فى توحيد رسوم البريد المتبادلة بين اقليمى الجمهورية وجعله مطابقاً لرسوم البريد .

المشروعات الـكبرى

السد العالى

مشروع مثالى للتخزين طويل الأمد يضمن الاستفادة الكاملة السريعة بمياه الفيضان التى تذهب إلى البحر سدى كل عام واستغلالها فى أغراض التوسع الزراعى وتوليد الكهرباء فضلا عن ضمان احتياجات الرى للزراعة المختلفة فى جميع السنين ووقاية البلاد وقاية تامة من غوائل الفيضانات مع العمل على تحسين حالة الملاحة وصرف الأراضى بما يزيد من غلتها .

والمشروع عبارة عن جبل من ركام الجرانيت بارتفاع ١١١ متراً وعرضه عند القاعدة ١٠٠٠ متر وعرض الطريق فوقه ٣٢ مترا وطوله بستارة رأسية قاطعة للمياه بطريقة الحقن بعمق ٢١٠ أمتار تحت قاع النهر ويعترض السد مجرى النهر على بعد ٧ كيلومترات جنوبى سد أسوان الحالى ويحجز المياه إلى منسوب ١٨٢ مترا لتخزين ١٣٠ ملياراً من الأمتار المكعبة .

وعلى الضفة اليمنى قناة لتحويل مياه النهر يبلغ طولها ١٢٠٠ متر وعرض قاعها ٦٠ متراً ومزودة ببوابات حديدية لموازنة المياه تسمح بتمرير مليار متر مكعب فى اليوم .

وبالضفة اليسرى تقع محطة فى باطن الجبل لتوليد الكهرباء من سقوط المياه تبلغ قوتها ٢,٤ مليون كيلوات .

ويكون السد أمامه أكبر بحيرة صناعية فى العالم يبلغ مسطحها ٤٠٠٠ كيلو متر مربع ومتوسط عرضها ٨ كيلومترات وطولها ٥٠٠ كيلومتر .

ويتكون السد نفسه من ثلاثة أجزاء رئيسية هى السد الجزئى الأمامى والسد الخلفى والسد الرئيسى .

السد الجزئى الأمامى :

جزء من السد الرئيسى وظيفته تحويل مياه النهر إلى القناة الجانبية خلال فترة انشاء السد الرئيسى وتمثل سدا بارتفاع ٥٠ مترا وطول ٥٠٠ متر عند القاع ، وسينشأ من الركام الصخرى المستخرج من ناتج حفر القناة

الجانبية بعد استبعاد الاحجار الصغيرة منه وملء الفراغات الموجودة بين الصخور بالرمال الكثبانية مع تغطية الميّل الأمامى للسد بالرمال الكثبانية أيضاً . وسيستفاد من هذا السد فى الوقت نفسه فى استعماله كخزان سنوى للمياه إلى منسوب ١٣٣ متراً مما يتيح زيادة مياه التخزين بنحو ٨ مليار متر مكعب يمكن استغلالها فى استصلاح مليون فدان جديد مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة ٧٠٠ ألف فدان إلى الرى الصيفى .

السد الجزئى الخلفى :

ويكون جزءاً من السد الرئيسى أيضاً ووظيفته منع دخول المياه الحمراء المحملة بالطمى إلى الموقع الذى سيقام عليه السد الرئيسى حتى لا يرسب الطمى بهذا الموقع كما وأنه يسهل عملية انشاء السد الرئيسى وسينشأ من الركام الصخرى بارتفاع ٣٥ متراً فوق قاع النهر ويزود بمرشح مغطى بكتل من الاحجار الكبيرة لوقاية القدمة الخلفية للسد الرئيسى .

السد الرئيسى :

عبارة عن سد من الركام الصخرى بارتفاع ١١١ متراً بداخله نواة صماء وفرشة أفقية صماء من الأمام تحتها طبقة من الرمال المكثفة مستمرة حتى قاع النهر ثم قاطع رأسى للمياه يمتد من منسوب القاع حتى طبقة الصخر بواسطة حقن التربة بالطين والاسمنت ونواة السد مزودة بثلاثة ممرات معدة بالاجهزة اللازمة للكشف عن التسرب وقياس الضغوط والقيام بأعمال الصيانة اللازمة للستارة الرأسية وسيزود السد الرئيسى من الخلف بآبار للتخلص من ضغط مياه التسرب التى قد توجد بنهاية السد .

تنفيذ المشروع :

كان من المقرر أن يتم تنفيذ السد العالى على ثلاث مراحل

١ — المرحلة الأولى — تشمل انشاء قناة تحويل مجرى النهر والسد الجزئى الامامى والسد الجزئى الخلفى وباتمام هذه المرحلة يمكن حجز ١٣ مليار متر مكعب منها ٥ مليار عبارة عن محتويات خزان أسوان الحالى وبذلك يكون التخزين الاضافى عبارة عن ٨ مليارات تكفى لتحويل جميع حياض الوجه القبلى فى مساحة ٧٠٠ ألف فدان إلى نظام الرى المستديم والتوسع الزراعى فى مساحة مليون فدان جديدة مع الحد جزئياً من خطورة الفيضانات العالية.

الا أن التخزين فى هذه المرحلة سيكون سنوياً وليس من قبيل التخزين المستمر والمدة المقررة لنهو العمل فى هذه المرحلة خمس سنوات .

٢ ــ المرحلة الثانية وفيها يتم انشاء السد الرئيسى والمغيض والاعمال المدنية اللازمة لتوليد الكهرباء مع تركيب ثمانى تربينات ومد خط كهربائى للقاهرة . ويحتاج اتمام هذه المرحلة إلى ست سنوات ــ وباتمامها يقوم السد بوظيفة التخزين المستمر وتصل محتوياته إلى ١٣٠ مليارا من الامتار المكعبة كما يقى البلاد وقاية تامة من غوائل الفيضانات . ومياه هذه المرحلة لا تسمح بزيادة التوسع فى مصر ولكنها تضمن احتياجات الرى فى المساحات المتزرعة فى كافة السنين حتى أقلها ايراداً كما يستفاد من توليد الكهرباء وينقل معظمها للقاهرة لاستغلالها فى الصناعات المختلفة ورى الأراضى العالية .

وتسمح هذه المرحلة بالتوسع الزراعى فى السودان .

٣ ــ المرحلة الثالثة ــ ويتم فيها تركيب الثمانى تربينات الباقية بمحطة توليد الكهرباء مما يساعد على الاستمرار فى تصنيع البلاد والمساهمة فى الانتعاش الاقتصادى .

ثم رؤىء ادماج هذه المراحل فى برنامج موحد فجاء هذا القرار الحكيم خطوة رائعة فى سبيل التقدم فى قطاعى الزراعة والصناعة .

وكانت المرحلة الأولى التى بدء فى تنفيذها فى ٩ يناير الماضى مقصورة كما سبق الذكر على شق قناة تحويل مياه النهر وعلى بناء السدين الجزئين الأمامى والخلفى وكان ذلك يهىء تخزيناً موسمياً فقط ، شبيهاً بالتخزين الحالى فى خزان اسوان ، فلم تكن مزايا هذه المرحلة الأولى لتتعدى توفير مخزون اضافى فوق الكميات الميسرة فى الوقت الحاضر مقداره فى أكثر السنين ٧ مليار متر مكعب من المياه مما يكفل تحويل ٧٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى الرى المستديم واصلاح مليون فدان من الأراضى البور .

أما العيب الذى يتسم به التخزين الموسمى بوجه عام فينحصر فى أنه يعتمد على مرحلة الفيضان فى كل سنة على حدة فاذا جاء الفيضان شاذا فى انخفاضه ــ كما حدث فى بعض السنين ــ فانه سيتعذر ملء الخزان للسعة المقررة له الأمر الذى يعود بأفدح الخسائر على ثروتنا الزراعية .

ولكن البرنامج المتكامل لمشروع السد كفيل بالقضاء على هذا العيب لأنه يقوم على أساس التخزين المستمر لمياه الفيضان ، فهو يحتجز كميات هائلة من فائض السنين العالية ليسد العجز فى السنين التى تدهمنا فيها فيضانات شديدة الانخفاض .

واذن فالمرحلة الأولى للسد العالى كانت تكفل مطالبنا المائية فى أغلب السنين ولكنها لا تضمنها فى كل السنين ولذلك كان لزاماً ما دمنا بصدد وضع البرامج لمضاعفة الانتاج القومى فى عشر سنوات — أن نعمل على استكمال المشروع فى أسرع وقت لان المشروع المتكامل هو وحده الذى يؤمن ثروتنا الزراعية ويحيطها بسياج منيع يحميها من أضرار الفيضانات الشحيحة .

وفيما يختص بالقطاع الصناعى فقد شمله إقرار ادماج مراحل تنفيذ المشروع ، اذ أن التبكير فى توليد الطاقة الكهربائية بعد أن أصبح معروفاً أن الافادة من محطة التوليد ، ستبدأ طبقاً للبرنامج الموحد اعتبارا من أول عام ١٩٦٥ بدلا من عام ١٩٦٨ ، وبالاضافة إلى ذلك فعنصر الوقت له اعتباره الهام ، من ناحية التعجيل بالانتفاع بمزايا المشروع فالمنتظر أن توفر ثلاثة أعوام نتيجة لقرار الادماج وبذلك ينتهى المشروع فى عام ١٩٦٧ بدلا من عام ١٩٧٠ كما كان مقررا من قبل .

كميات ومعدات التنفيذ :

ان كميات المواد المختلفة التى تلزم لانشاء هذا العمل العظيم تبلغ حوالى ٤٠ مليون متر مكعب من ركام الجرانيت وخلافه من رمال وطمى .

وكثير من هذا المكعب سيصير تشغيله — تحت ظروف قاسية — داخل حوض الخزان الحالى فى أعمال كبيرة من المياه وفى وقت محدود .

كما تبلغ كمية الحدايد اللازمة حوالى ٥ ألف طن بما فيها بوابات الموازنة وهى تحتاج إلى عناية خاصة من حيث التصميم والتنفذ لامكان موازنة مياه النهر .

ومثل هذا العمل الضخم يحتاج تنفيذه إلى معدات ميكانيكية هائلة يبلغ وزنها ٢٥ ألف طن من الطراز الحديث ذات الكفاءة والمقدرة الممتازة حتى يمكنها تشغيل حوالى ٣٦٠٠٠ متر مكعب يومياً فى بعض المواسم كما أن

مثل هذه الآلات تحتاج إلى قوة كبيرة لادارتها قد تصل إلى ٢٠ ألف كيلوات يمكن الحصول عليها من كهربة خزان أسوان ، هى قوة كبيرة تكفى لانارة عدة مدن كبيرة .

والايدى العاملة قد تصل فى بعض سنى التشغيل إلى ٦٠٠٠ عامل يومياً .

والعمل بهذا الوصف يحتاج إلى مقدرة فنية ممتازة وخبرة فائقة فى تنظيم العمل ووضع برامج وخطط التنفيذ علاوة على دراية واسعة لطبيعة النهر وموازنته وتصرفاته حتى يمكن تحويل مياه النهر العظيم بالسياسة واللين عن مجراه الطبيعى إلى مجرى صناعى فى جبل من الجرانيت دون التدخل بأى حال فى الوفاء باحتياجات الزراعات القائمة من المياه .

تكاليف المشروع والأعمال المترتبة عليه :

١ ـ تكاليف انشاء السد العالى بما فى ذلك
الاعمال المدنية لمحطة الكهرباء والتعويضات (١٢١,٥ مليون جنيه)

٢ ـ تكاليف ١٦ تربينة وما يتبعها من أعمال كهربائية
والخط الكهربائى وفروعه . (٨١,٥ مليون جنيه)

٣ ـ تكاليف مشروعات الرى والصرف لتحويل
الحياض والتوسع فى مليون فدان . (٥٨,٠ مليون جنيه)

٤ ـ الطرق والمرافق العامة فى أراضى التوسع . (١٠,٠ مليون جنيه)
اجمالى الاستثمارات العام

٥ ـ تكاليف تهيئة الحياض للرى المستديم (٢٧١,٠ مليون جنيه)

٦ ـ تكاليف استصلاح مليون فدان (٧,٠ مليون جنيه)

٧ ـ مساكن للمساحات الجديدة مليون جنيه
اجمالى الاستثمارات الخاص

التكاليف الكلية للمشروع خلاف ربح رأس المال أثناء التنفيذ (٣٦٧,٠ مليون جنيه) .

فوائد المشروع :

أولا : المزايا التى يتيحها المشروع للجمهورية العربية المتحدة :

١ – التوسع الزراعى فى مساحة حوالى مليون فدان مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة حوالى ٧٠٠ ألف فدان إلى الرى المستديم بما يزيد المساحة المنزرعة الحالية بحوالى ٣٠٪ .

٢ – ضمان احتياجات الرى لجميع الاراضى المنزرعة – الحالية فى جميع السنين حتى فى أقل السنين ايرادا مع ضمان وصول مياه الرى للزراعات المختلفة بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة مما يزيد من غلتها .

٣ – تحسين صرف جميع الأراضى الزراعية بما يزيد غلتها فضلا عن تبسيط مشروعات الصرف وتوفير كثير من نفقاتها .

٤ – ضمان زراعة ٧٠٠,٠٠٠ فدان أرز سنوياً مهما كان ايراد النهر .

٥ – الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية دون الحاجة الى تعلية جسور النيل الحالية أو تقويتها الأمر الذى تصرف عليه مصلحة الرى فى الوقت الحاضر مبالغ باهظة سنوياً فضلا عن تفادى تلف كثير من الزراعات نتيجة لرشح المياه بها وتوفير جهود عمال مراقبة جسور النيل اثناء الفيضانات والاستفادة بهم فى الشئون الزراعية .

٦ – تحسين حالة الملاحة .

٧ – تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان بما يضاعف الطاقة الكهربائية الثابتة للمحطة .

٨ – امكان ضمان وجود فرق توازن على القناطر الكبرى المقامة على النيل طول العام مما يهيء توليد القوى الكهربائية منها من امكان اقامة قناطر أخرى على النيل للاستفادة بجميع انحدار مياه النيل فى توليد الكهرباء .

٩ — توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليار كيلوات ساعة سنوياً أو ما يعادل ستة أمثال الطاقة الكهربائية المستعملة بمصر فى الوقت الحاضر

١٠ — توفير حوالى ٢,٥ مليون طن مازوت سنوياً .

١١ — توفير العملات الصعبة نتيجة الاستغناء عن كثير من المواد المستوردة .

١٢ — تشغيل مئات الألوف من العمال فى اصلاح الأراضى والصناعات الجديدة .

وبتحويل هذه المزايا إلى ارقام يتضح أن الزيادة فى الدخل القومى والدخل الحكومى التى يمكن أن تحصل عليه الجمهورية العربية المتحدة نتيجة تنفيذ هذا المشروع والمشروعات المترتبة عليه مقدرة بملايين الجنيهات المصرية كالاتى :

الزيادة فى الدخل القومى :

البيان	القيمة
١ — التوسع فى زراعة حوالى مليون فدان جديد مع تحويل حياض الوجه القبلى إلى نظام الرى المستديم	٦٣
٢ — ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة الحالية والمستجدة فى جميع السنين حتى فى أقل السنين ايرادا وتحسين صرفها وضمان زراعة ٧٠٠,٠٠٠ فدان ارز سنوياً .	٥٦
٣ — وقاية البلاد من اخطار الفيضانات العالية ومنع الرشح بالاراضى المجاورة وتلافى غرق السواحل والجزر .	١٠
٤ — تحسين حالة الملاحة نتيجة للتحكم فى التصرفات خلف السد	٥
٥ — انتاج طاقة كهربائية تقدر بحوالى ١٠ مليار كيلوات ساعة سنوياً مع تحسين اقتصاديات مشروع كهربة خزان أسوان .	١٠٠
الجملة	٢٣٤

الزيادة فى الدخل الحكومى :

١ – الزيادة فى الدخل الحكومى من متحصلات الأموال والضرائب على الأطيان المستجدة وزيادة انتاج الأراضى الحالية . ٩

٢ – زيادة دخل الحكومة نتيجة تحسين الملاحة وتوفير مصاريف تحفظات النيل وخلافه . ٢,٥

٣ – زيادة دخل الحكومة من مشروع كهربة السد العالى . ١٠,٥

٢٢

يتضح من ذلك أن نسبة العائد من المشروع إلى جملة تكاليفه تبلغ حوالى ٦٤٪ وهى نسبة عالية جدا كما أن المشروع يغطى جميع تكاليفه فى أقل من سنتين وذلك بخلاف ما سيعود على الحكومة من أموال نتيجة بيعها الأراضى التى سيتم استصلاحها .

المزايا التى ستعود على السودان :

١ – التوسع الزراعى فى حوالى ثلاثة أمثال المساحة المنزرعة حالياً .

٢ – ضمان احتياجات الرى لجميع الاراضى المنزرعة حالياً والمستجدة .

٣ – التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة .

٤ – زيادة الدخل السنوى للحكومة والدخل القومى من الزراعة بحوالى ٣٠٠٪ .

٥ – الانتفاع من السدود التى تقوم حكومة السودان بانشائها واستغلال سقوط المياه منها فى توليد الكهرباء .

٦ – امكان ملء الخزانات التى يقيمها السودان من المياه الرائقة نسبياً مما يطيل فى عمرها .

منخفض القطارة

يعتبر منخفض القطارة من أعظم المنخفضات التى من نوعها فى العالم ، ويقع المنخفض بالصحراء الغربية غرب دلتا النيل ويحد المنخفض حافات مرتفعة من الشمال والغرب ولكنه مفتوح من الشرق والجنوب ، ويضم المنخفض كل المناطق من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ٢٩٨ كم ويصل اقصى اتساع له إلى ١٤٥ كم٢ ، كما تصل مساحته الاجمالية إلى ١٩,٥٠٠ كم ٢ أى أنه أكبر منخفضات الصحراء الغربية كلها وتدخل ضمن حدود المنخفض واحتان صغيرتان هما مغاره ، وقاره ، وتقع : الأولى عند النهاية الشرقية الضيقة للمنخفض التى تبعد عن القاهرة بحوالى ٢٠٥ كم وعن ساحل البحر المتوسط بحوالى ٥٦ كم . أما واحة قارة فتقع عند النهاية الغربية للمنخفض ، وتبعد عن اقرب مراكز العمران فى منخفض سيوه بحوالى ٨٠ كم ، كما تبعد عن الحدود العربية الليبية بنحو ١٣٠ كم .

١ ــ قاع المنخفض

يتراوح قاع منخفض القطارة بين ٥٠ ، ٦٠ مترا تحت سطح البحر ولكن أعمق نقطة تنخفض الى ١٣٤ مترا تحت سطح البحر وتقع هذه المنطقة العميقة على بعد ٣٠ كم جنوب شرقى واحة قاره وهذه المنطقة العميقة تصل مساحتها حوالى ١٣,٥٠٠ كم ٢ أى نحو ٦٨,٤ ٪ من مساحة المنخفض الكلية .

٢ ــ مشروع القطارة

ولمشروع القطارة الذى يدرس حالياً استعدادا لتنفيذه يقوم على أساس نظرية توليد الكهرباء من مساقط المياه ، وما دام المنخفض قريباً من البحر فان الأمر لا يحتاج الا إلى توصيل مياه البحر الابيض المتوسط

اليه حتى تصب فى المنخفض فتولد الكهرباء التى ستستغل فى الصناعة وفى غيرها من الفوائد .

والقناة التى ستوصل مياه البحر إلى المنخفض تقع غربى مدينة الاسكندرية — ستكون أقصر من قناة السويس — اذ يبلغ طولها ٦٢ كم تقريباً وتصب هذه القناة فى المنخفض فتكون بحيرة طولها ٣٠٠ كم وعرضها ١٤٥ كم ويتدرج فيها منسوب المياه حتى يصل إلى أوطى نقطة فى المنخفض . ومن هذه النقطة سيساعد التفاوت بين المنسوبين فى توليد الكهرباء من المنخفض .

وقد سبق أن درس المشروع أكثر من مرة ولعل أهم الدراسات الحدية مشروع قدم سنة ١٩٥٠ ويرمى هذا الاقتراح إلى زراعة مليون ونصف مليون فدان منها مليون بالمنخفض والباقى موزع بين الساحل وجنوب ترعة النوبارية وكان المشروع يعتمد على المياه العذبة الفائضة من النيل التى يمكن نقلها إلى المنخفض بواسطة مد وتوسيع ترعة النوبارية حتى الساحل — ثم تسير بمحاذاة الساحل الغربى حتى العلمين — ثم تنحدر إلى المنخفض واستغلال هذا الانحدار فى توليد الطاقة الكهربائية قبل وصول المياه إلى الأراضى الزراعية فى قاع المنخفض .

وقد بقيت كل هذه المشروعات فى ظل النسيان حتى رأت النور ويقوم الخبراء بدراسة المشروع دراسة عملية واقعية ، وأهم هذه الدراسات عمل مسح للموقع المقترح للانفاق ولموقع البحيرة نفسها ، وهذا المسح سيكون طبوغرافيا وجيولوجياً ، وذلك لمعرفة مدى تأثير المياه الملحة على المياه الجوفية العذبة المستغلة على نطاق واسع فى مناطق الواحات وذلك لاختيار انسب المواقع لاقامة السدود وتركيب المولدات الكهربائية ، كما أن البحث سيراعى وجود الثروة المعدنية ومعدلات البحر الموجودة فى المنطقة .

وينظر الخبراء إلى مشروع كهرباء منخفض القطارة على أنه ثانى المشروعات بعد السد العالى نظراً للطاقة الكهربائية الهامة التى سيمكن توليدها ،

وهذه الطاقة الكهربائية ستفيد ، بلا شك كل مزارع الدلتا اذ أن القوة الكهربائية اللازمة لرى وصرف هذه الأراضى تبلغ حوالى ٢٧

مليون كيلوات فقط ولذا فستنقل الطاقة الكهربائية الفائضة إلى القاهرة أو الاسكندرية أو طنطا لاستخدامها فى الانارة وادارة المصانع وذلك لمواجهة الحركة الصناعية الهائلة المنتظرة فى السنوات القادمة .

ومن ناحية أخرى فسيمكن استصلاح اراضى الساحل الشمالى مع زيادة البحيرة الصناعية سيعمل على اسقاط المطر صناعياً فى هذه المناطق وأن هذه البحيرة ستعمل على تلطيف الجو فى هذه المنطقة كما ستستخدم كمزرعة للاسماك .

والمشروع فضلا عن مزاياه السابقة يعتبر مشروعاً حيوياً للصحراء الغربية واستغلاله يؤدى إلى تعمير هذه المناطق وتشجيع الهجرة كما أنه سيقدم فرص العمل لآلاف من العمال الذين سيقومون بحفر القناة المكشوفة وانشاء البحيرة الصناعية واقامة المنشئات العمرانية الحديثة .

ولما كان مشروع تعمير الوادى الجديد يتطلب نقل الطاقة الكهربائية من شبكة الضغط العالى بعد تنفيذ السد العالى ، لذا فانه يلزم تعويض الطاقة الكهربائية اللازمة للتعمير فى الوادى الجديد بطاقة كهربائية رخيصة من مشروع منخفض القطارة بتوصيله بالشبكة الكهربائية العامة للاقليم .

الوادى الجديد

المياه الجوفية هى العامل المحدد لامكانيات الزراعة فى الصحارى .

دلت الدراسات والابحاث على توفر المياه الجوفية فى مساحة تقدر بملايين الأفدنة تحيط بواحات صحراء الاقلم الجنوبى مثل الخارجة والداخلة وسيوه والفرافره .

تقرر زراعة هذه المساحات الكبيرة مكونة الوادى الجديد الأخضر .

تكون هذه المساحة سدس مساحة الأراضى المنزرعة فعلا فى وادى النيل .

قسمت بعض المناطق إلى قطاعات وقام الباحثون بتحليل عينات فى تربتها .

أثبت التحليل أن التربة تحتوى على نسب عالية من الأملاح الذائبة ونسبة متوسطة من كربونات الكالسيوم .

أجريت بعض التجارب واثبتت صلاحية التربة للزراعة .

أكد التحليل الكيماوى أن مياه العيون فى المنطقة صالحة للرى بدرجة عالية .

يتكلف البئر للمياه الجوفية من ٨ الاف إلى ١٥ ألف جنيه حسب طبيعة التربة .

تروى البئر الواحدة بين ٣٠٠ و ٥٠٠ فدان .

متوسط كمية المياه المتدفقة من البئر تبلغ حوالى ١٠ الاف متر مكعب فى اليوم ويستمر تدفقها ٣٠ سنة .

لا يزيد تكاليف رى الفدان فى السنة على جنهين بينما يتكلف فى أراضى وادى النيل أربعة جنيهات فى السنة فى المتوسط علاوة على مشروعات الرى والصرف والصيانة التى تتكلف ٣٥جنيهاً فى السنة .

ستجرى مياه الآبار فى قنوات ومصارف مبطنة الجوانب والقاع بالاسمنت وبهذه الطريقة لايتكلف رى الفدان أكثر من عشرة جنيهات .

بدىء تخطيط الوادى الجديد بالمنطقة الشرقية من الواحات الخارجة وانشئت المبانى وركبت ماكينات الأضاءة كما تم رصف ١٠٠ كيلومتر لربط الوادى الجديد بوادى النيل .

بدىء العمل فى استصلاح خمسين ألف فدان فى واحة بريز وقدرت مساحة الأراضى المقترح استصلاحها فى السنوات الخمس القادمة بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ فدان .

تدرس حالياً موضوع استغلال حركة المد والجزر فى توليد الكهرباء بالنسبة لشواطىء البحر الأبيض المتوسط القريبة .

تقرر احتجاز الأمطار الغزيرة نوعاً التى تستقبلها هذه الصحارى بانشاء الحواجز والسدود لاعداد المساحات الكبيرة من الأراضى للزراعة .

تقرر انشاء جمعيات تعاونية تتولى تصنيع المنتجات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية .

تقرر انشاء شبكة من المواصلات لتسويق الحاصلات الزراعية

تقرر انشاء بنك تعاونى للمعاونة فى تكاليف اصلاح الابار والعيون كما تقرر انشاء فرع لبنك التسليف الزراعى التعاونى

تقرر انشاء مصنع لتجفيف البلح فى واحة الخارجة .

سيشجع التوسع الزراعى والصناعى بالصحراء الهجرة إلى الوادى الجديد كما سيعمل على رفع المستوى المعيشى للافراد وبالتالى زيادة الدخل القومى .

يزرع حالياً فى منطقة الوادى القمح والذرة والارز والبطاطس والطماطم ومن الفاكهة تجود زراعة الموز والبرتقال والبطيخ .

يبلغ الدخل الأهلى من الانتاج الزراعى والحيوانى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً وقد زاد بنسبة ٧٪ فى أواخر العام

نجحت زراعة القطن وأعطى الفدان ٤ قناطير .

بدىء تنفيذ مشروعات تحسين المراعى . وقد استوردت الأغنام والماشية اللازمة لذلك . ثم غرست ٥ الاف فدان بشتلات العشب النباتى و ٤٠٠ ألف شجرة من الجازوينا والكافور كمصدات للرياح .

يوجد فى منطقة الوادى حالياً من المعادن الشبه والملح الانجليزى والحديد والفحم والفوسفات الذى يؤكد الجيولوجيون أنه يحتوى على خامات اليورانيوم .

خطة المستقبل

تم وضع اطــار الخطة الخمسية الأولى للاقليم الجنــوبى وبلغت جملة احتياجاتها الاستثمارية ١٦٩٧ مليون جنيه : ويقــدر أن تسهم الاستثمارات المتقــدمة فى السنة الخامسة من الخطــة بزيادة فى الدخــل القومى قدرها ٥١٣ مليــون جنيه .

عناصر الخطة

عنــاصر الخطة الرئيسية هى الاستثمار ، والانتــاج ، والدخل ، والاستهلاك والادخــار ، والعمــلة ثم تطور وتفاعل وتوازن كل هذه العناصر أثناء تنفيذ الخطة .

ونتكلم الآن عن كل عنصر من هذه العناصر فى خطة الإقليم الجنوبى :

الاســتثمار

لاشك أن كل مجتمع راغب فى التنميه يجب عليــه أن يحبس جــزءا من دخله عن الإنفاق فى سلع استهلاكية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها ، كى يوجه هذا الجزء الى الاستثمار ، فينتج بدوره دخلا يزيد مقدرة المجتمع على الاستهلاك والادخار فى نفس الوقت . وكلما زادت مقدرة المجتمع على الادخار كلما أمكنه الاسراع فى خطوات التنمية ورفع مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية .

وقد قدرت جملة الاستثمارات اللازمة لمشروعات الخطة فى الإقليم الجنوبى فى الخمس سنوات المقبلة لتحقيق هدف التنمية المقرر ، فبلغت هــذه الاستثمارات ١٦٩٧ مليون جنيه بمتوسط حوالى ٣٣٩ مليون جنيه سنويا ، وقد أورت الحسابات

التى عملت لاستقراء الماضى والتنبؤ بالمستقبل ، أنه يمكن تدبير هذه الاستثمارات من مواردنا المحلية مع الاستعانة بتسهيلات ائتمانية خارجية وقروض غير مشروطة بشروط سياسية من الدول الصديقة بنسبة لاتتجاوز ٣٠ ٪، وقد أخـــذت أعباء تسديدها فى الاعتبار عند تقدير موارد تمويل الخطة الحالية والمقبلة .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الآتى :

القطـــاع	ما يخصه من الاستثمار (مليون جنيه)	نسبة استثماراته إلى جملة الاستثمارات
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢,٠	٢٣,١٪
الكهرباء والصناعة	٥٧٨,٧	٣٤,١٪
النقل والمواصلات والتخزين شاملاقناة السويس	٢٧١,٨	١٦,١٪
الاســـــكان	١٧٤,٦	١٠,٣٪
المرافق العامة	٤٨,٨	٢,٩٪
الخدمات العامة	١١١,٠	٦,٥٪
التغيـــر فى المخـــزون	١٢٠,٠	٧,٠٪
	١٦٩٦,٩	١٠٠٪

الإنتـــاج

يقدر أن يبلغ الإنتاج فى نهاية سنين الخطة ٣٦٠١ مليون جنيه بعد ان كان ٢٥٢٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ١٠٧٦ مليون جنيه تبلغ نسبتها إلى الإنتاج فى سنة الاساس ٤٢,٦٪.

والبيان الآتى يوضح مدى مساهمة كل قطاع فى الزيادة فى الإنتاج ؛ وفيه قسمت القطاعات إلى سلعية وغير سلعية .

مساهمة القطاعات فى زيادة الانتاج

القطاع	إجمالى قيمة الإنتاج فى٥٩/٩٦٠	إجمالى قيمة الإنتاج فى٦٤/٩٦٥	الزيادة فى إجمالى قيمة الإنتاج	نسبة الزيادة
	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(٪)
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٥٧٤	٧٣٦	١٦٢	٢٨,٢
الكهربـاء والصناعة	١٠٩٤	١٨١٤	٧٢٠	٦٥,٨
التشييد	١١٥	١٢٢	٧	٦,١
اجمالى القطاعات السلعية	١٧٨٣	٢٦٧٢	٨٨٩	٤٩,٩

تبين ان إجمالى قيمة انتاج القطاعات السابقة سوف يزيد بنسبة ٤٩,٩٪ فى السنة

القطاع	إجمالى قيمة الإنتاج فى٥٩/٩٦٠	إجمالى قيمة الإنتاج فى٦٤/٩٦٥	الزيادة فى إجمالى قيمة الإنتاج	نسبة الزيادة
خدمات النقل والمواصلات	١٣٥	١٦٤	٣٩	٢١,٥
خدمات الإسكان	٧٦	٨٨	١٢	١٥,٨
خدمات المرافق العامة	١١	١٤	٣	٢٧,٨
خدمات التجارة والمال	١٦٣	٢٠٨	٤٥	٢٧,٦
خدمات التعليم	٦١	٧٩	١٨	٢٩,٥
خدمات الصحة	٢١	٢٩	٨	٣٨,١
الخدمات الاجتماعية والدينية	٧	١١	٤	٥٧,١
خدمات الأمن والعدالة والدفاع	٩١	١١٠	١٩	٢٠,٩
الخدمات الثقافية والترويحية	٢١	٢٩	٨	٣٧,١
خدمات تنظيمية حكومية	٤٥	٦٢	١٧	٣٧,٧
الخدمات الشخصية	١١١	١٣٥	٢٤	٢١,٦
إجمالى قطاعات الخدمة	٧٤٢	٩٢٩	١٨٧	٢٥,٢
الإجمالى العام	٢٥٢٥	٣٦٠١	١٠٧٦	٤٢,٦

نسبة الزيادة فى قيمة الانتاج ٢٥,٥

ومن هذا البيان يستدل على أن إجمالى قيمة إنتاج القطاعات السلعية وهى الزراعة والكهرباء والصناعة ، والتشييد سوف يزيد من١٧٨٣ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ٢٦٧٢ مليون جنيه فى نهاية الخطة بزيادة قدرها ٨٨٩ مليون جنيه أى بنسبة ٤٤,٩٪ فى السنة الأخيرة للخطة عنه فى سنة الأساس ، وهذه الزيادة تعادل ٨٢٪ من مجموع الزيادة فى الإنتاج فى الخطة كلها .

هذا فى حين يزيد إجمالى قيمة إنتاج قطاعات الخدمات من ٧٤٢مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ٩٢٩ مليون جنيه فى نهاية الخطة بزيادة قدرها ١٨٧ مليون جنيه أى بنسبة ٢٥,٢ ٪ فى السنة الأخيرة للخطة عنه فى سنة الأساس . وهذه الزيادة تعادل ١٨ ٪ من مجموع الزيادة فى الإنتاج فى الخطة كلها .

وهذه صورة منطقية على اعتبار أن الخطة الخمسية الأولى يجب أن يكون اهتمامها أكبر بالقطاعات السلعية .

كما أنه يلاحظ أن قطاع الكهرباء والصناعة يسهم بنصيب كبير فى الزيادة فى الإنتاج إذ تبلغ زيادة إنتاجه فى نهاية سنين الخطة عن إنتاجه فى سنة الأساس ٧٢٠ مليون جنيه . وهى ماتعادل ٦٧٪ من جملة الزيادة فى الإنتاج فى الخطة كلها .

الدخـــل :

ينتج الدخل من عملية الإنتـــاج ويقاس بالفرق بين قيمة هذا الإنتـــاج ومستلزماته التى يقدمها المجتمع فى سبيله . ويتمثل فى فائدة رأس المال والأجور والأرباح والإيجـــارات

وكلما كانت مشروعات الخطة أقدر على زيـــادة الدخل كلما كان المجتمع أقدر على الاستهلاك وفى نفس الوقت على الاستثمار وبالتالى على زيادة الدخل وهكذا.

ويقدر الدخل القومى حاليا بمبلغ ١٢٨٢ مليون جنيه وينتظر أن يرتفع الى ١٧٩٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة أى بزيادة قدرها ٥١٣ مليون جنيه منها ١١٢ مليون جنيه من الزراعـة ، ٢٦٧ مليون جنيه من الكهرباء والصناعـــة و ١٣٤ مليون جنيه من باقى القطـاعات ، أى أن أكثر من نصف الدخل الإضافى المتوقع فى السنوات الخمس القادمة سيحدث من قطاع الصناعة والكهرباء ، مما يصور بوضوح القفزة التى سيقفزها الاقتصاد القومى فى مجال التصنيع .

وقطـــاع الزراعة والرى والصرف والسد العالى ، يختص بنسبة تربو على ٢٣٪ من استثمارات الخطة ويغل حـــوالى ٢٢٪ من جملة الزيادة فى الدخل فقط فإن السبب فى ذلك يرجع إلى أن مشروع السد العالى ومشروع تحـــويل الحياض لن يظهر أثرهما إلا فى الخطـــة الخمسية الثانية ، كما أن مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة لن تصل إلى كامل إنتاجيتها فى نهاية الخطـة الخمسية الأولى لأنها بطبيعتها مشرعات طويلة المدى وكل هـذا يؤكد أن حكومة الثورة مستندة إلى الشعب يمكنها أن تبنى المستقبل على أسس متينة دون استعجال النتائج السطحية السريعة كما كانت تفعل الحكومات الحزبية .

ويبين الجدول التالى الزيادة فى الدخل فى كل قطاع ونسبة هـــذه الزيادة إلى إجمالى دخل القطاع فى سنة الأساس :

القطـــاع	إجمالى الدخل فى ١٩٥٩/١٩٦٠	إجمالى الدخل فى ١٩٦٤/١٩٦٥	الزيادة فى الدخل عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(٪)
الزراعة والرى والصرف والسد العـــــالى	٤٠٠	٥١٢	١١٢	٢٨,٠
الكهرباء والصناعة	٢٧٣	٥٤٠	٢٦٧	٩٧,٨
التشييـــد	٥٢	٥١	١	١,٩٠
إجمالى القطاعات السلعية	٧٢٥	١١٠٣	٣٧٨	٥٢,١
خدمات النقل والمواصلات	٩٧	١١٧	٢٠	٢٠,٦
خـــدمات الإسكـــــان	٧٣	٨٤	١١	١٥,١
خـــدمات المـرافق العامة	٧	٩	٢	٢٨,٦
خـــدمات التجارة والمال	١٢٧	١٦٢	٣٥	٢٧,٦
خـــدمات التعـــــليم	٥٢	٦٧	١٥	٢٨,٨
خـــدمات الصحـــة	١١	١٥	٤	٣٦,٤
الخدمات الاجتماعية والدينية	٤	٦	٢	٥٠,٠
خـــدمـــات الأمـــن والعـــدالة والدفـــاع	٥١	٦١	١٠	١٩,٦

القطـــاع	إجمالي الدخل في ١٩٥٩/١٩٦٠	إجمالي الدخل في ١٩٦٤/١٩٦٥	الزيادة في الدخل عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(٪)
الخدمات الثقافية والترويحية	١٣	١٨	٥	٣٨,٥
خدمات تنظيمية حكومية	٣٣	٤٥	١٢	٣٦,٤
الخـــدمات الشخصيـــة	٨٩	١٠٨	١٩	٢٣,٦
إجمالي قطاعات الخدمات	٥٥٧	٦٩٢	١٣٥	٢٤,٢
الإجمــــالي العــــام	١٢٨٢	١٧٩٥	٥١٣	٤٠

وإلى جانب ما تقـدم فإنه يستدل من هذا البيان على أن إجمالي قيمـــة دخل القطاعات السلعية وهي الزراعة ، والـكهرباء والصنـــاعة ، والتشييد ، سوف يزيد من ٧٢٥ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ١١٠٣ ملايين جنيه في نهاية الخطة بزيادة قدرها ٣٧٨ مليون جنيه أي بنسبة ٥٢,١٪ في السنة الأخيرة للخطة عنه في ســـنة الأساس وهذه الزيادة تعـــادل حوالي ٧٤٪ من جملة الزيادة في الدخل في الخطة كلها .

هذا في حين يزيد إجمالي قيمة دخل قطاعات الخدمات من ٥٥٧ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ٦٩٢ مليون جنيه في نهاية الخطة بزيادة قدرها ١٣٥ مليون جنيه أي بنسبة ٢٤,٢٪ في السنة الأخيرة عنه في سنة الأساس ، وهذه الزيادة تعادل حوالي ٢٦٪ من جـــلة الزيادة في الدخل في الخطة كلها .

وهذه نتيجة طبيعية على اعتبار أن الخطـــة الخمسية الأولى يجب أن يكون اهتمامها أكبر بالقطاعات السلعية .

الاستهـــلاك :

كل خطة تنمية لابد أن يكون من أهـــدافها زيادة قـــدرة الأفراد على الاستهلاك والإستمتاع بالحياة ، فاذا لازم الحديث عن التخطيط حديث عن الحد من الاستهلاك فانما يكون ذلك للتعبئة للإنتاج ولزيادة المقدرة على الاستهلاك في

المستقبل ، وخطة التنمية تكون دائماً كريمة ومعتدلة ، فهى إنما تتحدث عن الجزء من الدخل الذى سيزيد نتيجة لها ، وهى تطلب "متواضعة" الا ينفق هذا الجزء كله فى الاستهلاك ، بل يقسم بين الاستهلاك والاستثمار ليعينها على تحقيق اهدافها فى التنمية وفى الوقت نفسه يسمح بزيادة أكثر فى رفاهية الأفراد .

وقد كفلت الخطة الخمسية الأولى هذه المبادىء فزيادة الدخل التى تحققها من ١٢٨٢ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ١٧٩٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة ، هــذه الزيادة فى الدخل ومقدارها ٥١٣ مليونا بنسبة ٤٠ ٪ من الدخل فى سنة الأساس مقدر أن يوجه استهلاك جزء منها لتوالى عمليات التنمية ، ويوجه الجزء الآخر للاستهلاك، ويتضح ذلك من زيادة حجم الاستهلاك من ٨٧٨ مليون جنيه فى نهايتها بزيادة قدرها ٢١٠ ملايين جنيه بنسبة ٢٤ ٪ من الاستهلاك فى سنة الاساس

وهكــذا تكفل الخطة الزيادة المطردة فى الدخل وفى الوقت نفسه الزيادة المطردة فى الاستهلاك ، وما الزيادة فى الاستهلاك فى الواقع إلاجــزء من الزيادة فى الدخل نفسه .

ولم يفت الخطة وهى تقــدر الزيادة فى الاستهلاك على الوضع السابق أن تتنبأ بتوزيع هــذه الزيادة على مختلف السلع الاستهلاكية وذلك بدراسة ميزانية الأسرة ومرونة الطلب على هــذه السلع ، وذلك لتطمئن إلى إمكان مقابلتها من الزيادة التى تتحقق فى الإنتاج ومن الواردات المتاحة محافظة على التوازن .

ولنضرب مثلا لتقديرات الخطــة للزيادة فى بعض سلع الاستهلاك الهامه فالدقيق والقمح والذرة والشعير يقدر أن ترتفع قيمة استهلاكها من ٨٦,١ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ١٠٤,٢ مليون جنيه .

واللحوم الطازجة من ٥٩,٥ مليون جنيه إلى ٧٢,٨ مليون جنيه .

والخبز من ٥٦ مليون جنيه إلى ٦٤,٩ مليون جنيه .
والمنسوجات القطنية من ٤٩,٧ مليون جنيه إلى ٥٦,٧ مليون جنيه

ومجموعة الخضر من ٣٨,٦ مليون جنيه إلى ٤٧,٧ مليون جنيه .

والسكر من ٢٥,٣ مليون جنيه إلى ٣٠,٨ مليون جنيه والملابس من ٢٢,٢ مليون جنيه إلى ٣٨,٢ مليون جنيه والإنتاج الحيوانى من ٢١,٤ مليون جنيه إلى

٢٥,٣ مليون جنيه والمستحضرات الدوائيـــة من ٢.٠ مليون جنيه إلى ٤,٥ مليون جنيه .

وهـــكذا . . . . .

العمالة :

يقدر عدد سكان الإقليم الجنوبي حاليا بحوالى ٢٥,٤ مليون نسمة، ويقسمون إلى مجموعتين :

الأولى تضم جميع السكان القادرين على العمل ويمكن استخدامهم فى النشاط الاقتصادى للدولة وهذه هى « القوة البشرية » .

والثانية تضم بقية السكان غير القادرين على العمل كالعجزة والأطفال « ممن تقل أعمارهم عن ست سنوات » وكبار السن « ممن تجـــاوزوا ٦٥ سنة »

فإذا استبعدنا من « القوة البشرية » الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لايعملون فعلا كالطلبة وغيرهم . . نحصل على قوة العمل .

وإذا استبعدنا منهم أيضا أفراد القوات المسلحـة نحصل على « قـــوة العمل المـــدنية »

وتقـــدر « قوة العمل المـدنية » فى الإقليم الجنوبى حاليا - من مستخدمين وأصحاب أعمال - بحوالى ٧,٥ مليون شخص .

ونظراً لأن عدد السكان ينتظر أن يصل فى نهاية الخطـــة إلى ٢٨,٤ مليون شخص ، وتقدر وقتئذ « قوة العمل المدنية » بحـــوالى ٨,٤ مليون شخص فإن معنى ذلك أن « قوة العمل المدنية » ستزيد فى الخطة بحوالى ٩٠٠ ألف شخص .

وتوضح حسابات العمالة بالخطـــة أن مشروعاتها تكفل تحقيق العمالة للزيادة التى ذكرنا أنها ستدخل « قوة العمل المدنية » أثناء فترة الخطة .

وينقسم المشتغلون إلى فـــريقين ، الأول ويضم الذين يعملـــون بالأجر أى المستخدمون ، أما الثانى فيضم الذين يعملـــون لحسابهم أى أصحاب الأعمال :

وبمقارنة عدد المستخدمين فى نهاية الخطــة بعددهم فى بدايتها يتضح أن عدد مستخدمى الصناعة سيزيد بنسبة ٣٩٪ ، وأن عــدد مستخــدمى الزراعة سيزيد بنسبة ١٦٪ ، وأن عدد مستخدمى قطاعات الخدمات سيزيد بنسبة ١٥٪ ، أما الزيادة فى العدد الــكلى للمستخدمين بجميع القطــاعات فستزيد بنسبة ١٨٪

وبمقارنة الزيادة فى الأجور والمرتبات فى نهاية الخطة عنها فى بدايتها يتضح أنها ستزيد فى قطاع الصناعة بنسبة ٧٠٪ ، وتزيد فى قطاع الزراعة بنسبة ٢٧٪ . وتزيد فى قطاعات الخدمات بنسبة ٢٦٪ ، أما الزيادة الكلية فى الأجور والمرتبات فى جميع القطاعات فستزيد بنسبة ٣٣٪

ومن هنا نلاحظ أن نسبة الــزيادة فى عدد المستخــدمين فى نهاية الخطــــة وتبلغ ١٨٪ . تقل كثيرا عن نسبــة الزيــــادة فى الاجــــور والمــرتبات — وتبلغ ٣٣٪ — وهذا شاهــد واضح على أن الخطة فــوق تحقيقها لهدف العمالة ستحقق هدفها الاجتماعى المتمثل فى زيادة دخل العمال ورفع مستوى أجورهم. ويتأكد تحقيق الهدف إذا أضفنا إلى ذلك أن مشروعات الخدمات الــكثيرة التى ستقوم بها الخطـــة والتى ستبذل خدماتها بأقل الأجور أو بغير مقابل إلى طبقة العمال ومحدودى الدخل كل هـــذا سيزيد من الأجر الحقيقى للعمال ويجعلهم بالتالى أقدر على إشباع حاجتهم المختلفة.

أما عن المشتغلين من أصحـــاب الأعمـــال ، ويعنى بهم الذين يعملون بممتلكاتهم من أرض أو مؤسسات فتبلغ نسبة الزيادة فى عددهم فى نهاية الخطة عنها فى بدايتها ١٨٪ فى الزراعة ، ١١٪ فى الصناعـــة ، ١١٪ فى قطاعـــات الخـــدمات .

ويتضح من ذلك أن زيادة هـــذا العنصر من عناصر المشتغلين أكـــبر فى الزراعة وهو أمر طبيعى سينشأ مع تقدم الخطـــة نتيجة لتمليك باقى الأراضى المستولى عليها تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى ، وكذلك لتوزيع الأراضى التى سيتم استصلاحها أثناء الخطة .

ويؤيد ذلك ما يبنته تقديرات الخطة من زيادة عوائد حقوق التملك من إيجارات وأرباح وفوائد فى نهاية الخط بنسبة ٤٥٪ عنها فى بدايتها .

وهكذا تعمل الخطة على تحويل الأجراء إلى ملاك عملا بالسياسة الاشتراكية التى تدين بها البلاد .

ومما لاشك فيه أن العمل عنصر فعال من عناصر إنجاح الخطة ، وكلما حرص العامل على زيادة كفايته الإنتاجية كيفا وكما كلما ساعد ذلك على زيادة الانتاج ولذلك قيمة كبيرة فى الدول الحديثة العهد بالتخطيط حيث رأس المال هو العنصر النادر ، هـذا فوق زيادة استثمارات للتدريب المهنى وزيادة الكفاية الإنتاجية تبلغ حوالى ٥,٥ مليون جنيه طوال فترة الخطة ، وذلك بخلاف الاستثمارات الخاصة بتدعيم التعلم الفنى .

ميزان التجارة الخـارجية

تدل تقديرات الخطة على أن قيمة صادراتنا فى سنة ١٩٦٠/٥٩ بلغت ١٦٧,٥ مليون جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه وارداتنا حوالى ٢٢٩ مليون جنيه أى بعجز قدره حوالى ٦٢ مليون جنيه فى ميزاننا التجارى .

أما فى نهاية سنى الخطة الخمسية فيقدر أن تزيد صادراتنا إلى ٢١٤ مليون جنيه وتهبط وارادتنا إلى ٢٢٦ مليون جنيه ، بعجز قدره حوالى ١٢ مليون جنيه، وهو يقل عن العجز فى بداية الخطة بحوالى ٥٠ مليون جنيه

ومعنى ذلك أن تنفيذ مشروعات الخطة وما سيترتب عليه من زيادة وتنوع فى الإنتاج سيؤدى إلى العمل على تحقيق هدف رئيسى من أهداف الخطة ألا وهو تحسين ميزان مدفوعاتنا وتدعيم اقتصادنا .

ويتبين من دراسة عناصر ميزاننا التجارى وتطورها خلال الخطة أن وارداتنا من السلع الاستهلاكية ستنخفض من ٣٣,٤ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ٢٩,٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة ، وكذلك ستنخفض من وارداتنا من السلع الوسيطة أو مستلزمات الإنتـاج من ١١٨,٥ مليـون جنيه إلى ٩٢,٧ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاجنا الزراعى والصناعى من هذه السلع أثناء فترة الخطة .

أما وارداتنا من السلع الإستثمارية فإنها ستزيد من ٧٧,٣ مليون جنيه

فى بداية الخطة إلى ٩٢,٧ مليون جنيه فى نهاية الخطة وذلك نتيجة لزيادة احتياجاتنا من هذه السلع لتنفيذ مشروعات الخطة

على أن ميزان التجارة الخارجية ، ليس هو الميـزان الذى تعنى به الخطة بل إن هنـاك موازين أخرى كثيرة يجب التحقق من سلامتها ضمانا لبقاء التكامل والترابط الإقتصادى أثناء تنفيذ الخطة ويؤخر من نتائجها .

وأهم هذه الموازين :

أولا — ميزان مستلزمات الإنتاج من خامات ووقود وغيرها ، إذ مادامت الخطة قد هدفت إلى زيادة الإنتاج من ٢٥٢٥ مليون جنيه فى بدايتها إلى ٣٦٠١ مليون جنيه فى نهايتها — فلا بد من العمل على تدبير ما تتطلبه الزيادة فى الانتاج على هذا الوجه من زيادة فى مستلزماته ، وقد أوردت حسابات الخطة أن قيمة هذه المستلزمات تزداد من ١٢٤٣ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ١٨٠٦ ملايين جنيه فى نهايتها.

ثانيا — ميزان العمالة ، وهـو ما نقصـد به توفير العمال المهرة والفنيين والإداريين اللازمين لتحقيق أهداف الإنتاج . وقد تضمنت الخطة الإستثمارات اللازمة لكفالة ذلك فى قطاعات الانتاج المختلفة .

ثالثا — ميزان الاستثمار ونعنى به موازنة مواردنا من المدخرات المحليـة ، مضـافاً إليها ما يتسنى الحصول عليه من تسهيلات ائتمانية وقروض خارجية مع احتياجات الخطة الاستثمارية .

رابعاً — موازنة مجموع الواردات مضافاً إليها الإنتاج المحلى من أى سلعة مع مجموع استخداماتها فى نفس السنة .

خامساً — موازنة مجموع دخول القطاع العائلى مع إنفاقه وادخاره .

سادساً — توازن الميزانية الحكومية — قد حرص جهاز التخطيط على سلامتها فى إطار الخمسية التى أعرضها عليكم ، وذلك حتى نكون دائماً آمنين مطمئنين إلى تحقيق أهدافها .

إطارات الخطة الخمسية الأولى للإقليم الجنوبى

(أول يوليو سنة ١٩٦٠ – آخر يونيو سنة ١٩٦٥)

القطـاع	الاستثمار (مليون جنيه)	الزيادة فى الإنتاج (مليون جنيه)	الزيادة فى الدخل مليون جنيه	الزيادة فى العمالة ١٠٠٠ شخص
الرى والصرف والزراعة والسد العالى	٣٩٢	١٦٢	١١٢	٥٥٥
الكهرباء والصناعة والتشييد	٥٧٨,٧	٧٢٧	٢٦٦	٢٠٤
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٧١,٨	٢٩	٢٠	٧
الإسكان والمرافق	٢٢٣,٤	١٥	١٣	٩
الخدمات بأنواعها	١١١	١٤٣	١٠٢	٢٥١
زيادة المخزون	١٢٠	—	—	—
المجموع	١٦٩٦,٩	١٠٧٦	٥١٣	١٠٢٦

الرى والزراعة :

كانت المساحة المزروعة فى عام ١٨٩٧ – ٥,٠٤٨,٠٠٠ فدان زادت إلى ٥,٦٨٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٢ بمعدل زيادة سنوية حوالى عشرة آلاف فدان أما المساحة المحصولية فقد كانت عن نفس المدة ٦,٦٦٠,٠٠٠ فدان زادت إلى ٩,٣٠٠,٠٠٠ فدان بمعدل سنوى قدره ٥٠,٠٠٠ فدان .

وترجع أسباب هذه الزيادة إلى إنشاء خزان أسوان ثم تعليته فى سنى ١٩٠٢ ، ١٩١٢ ، ١٩٣٣ على التوالى ، ثم إلى إنشاء خزان جبل الأولياء سنة ١٩٣٨ ، وهذا بالإضافة إلى إنشاء كثير من القناطر والترع الرئيسية والفرعية

وقد ساعد كل ذلك على توفير مياه الرى وعلى تنظيم توسيعها على مدار السنة الزراعية .

هذا عن التوسيع الأفقى . الذى نعنى به زيادة الرقعة المزروعة ، أما عن التوسع الرأسى ، الذى نعنى به زيادة إنتاجية الأرض ، فقد لوحظ أن هذه الإنتاجية كانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها ، فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية . إلا أنها أخذت فى التدهور بصفة عامة فى فترة الحرب ، والفترة التى تلتها حتى قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ .

ومن ذلك العام ، وتقديرا من حكومة الثورة لأهمية الزراعة ، بدأت عناية الدولة بالزراعة من ناحية التوسع الأفقى ، حتى تزيد الرقعة الزراعيـة ، ومن ناحيـة التوسع الرأسى حتى تزيد من انتاجية الأرض فيزيد بذلك عدد الملاك ، وترتفع دخول الزراعين .

ففيما يتعلق بالتوسع الأفقى أجريت دراسات كثيرة بمجلس الإنتاج ووزارات الأشغال والزراعة . والإصلاح الزراعى وهيئات أخرى أمكن نتيجـة لها استصلاح حوالى ١٨٠,٠٠٠ فدان منذ قيام الثورة حتى الآن وزادت بذلك المساحة المزروعة إلى ٥,٨٦٠,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٩ ، أما المساحة المحصولية فقد زادت نحـو مليون فـدان (من ٩,٣٠٠,٠٠٠ إلى ١٠,٣٠٠,٠٠٠) وواضح أن معدل الزيادة فى المساحتين يزيد على ضعف هذا المعدل قبل قيام الثورة .

على أن التوسع الأفقى لم يكن ليقنع رجال حكومة الثورة ، اذ ان إمكانياته محدودة بظروف مياه الرى الحالية , فكان لا بدلها أن تتجه إلى العمل على زيادة إنتاجية الرقعة المزروعة ، فى نفس الوقت الذى أخذت تعد فيه العدة لدراسة مشروعات التخزين الكـبرى ، التى كانت تحتاج إلى إعداد طويل ومجهود كبير .

فأخذت وزارة الزراعة فى العمل على توفير مقومات الإنتاج العالى ، باستنباط السلالات الممتازة من التقاوى والحيوانات وحماية النبات والحيوان من فتك الافات والأمراض ، ونشر أساليب الزراعة الحديثة ، إلى جانب تنويع الإنتاج وتوجيهه بحيث تعطى الأرض أكبر دخل ممكن .

وقد أدت هذه الجهود فى سبيل التوسع الرأسى إلى زيادة غلة الفدان من الحاصلات الحقلية منذ قيام الثورة حتى الآن زيادة كبيرة على النحو التالى :

فى القطن من ٤,٦٦ قنطار إلى ٥,٣١ قنطار بزيادة قدرها ١٤٪
وفى القمح من ٥,١٨ أردب إلى ٦,٥٢ أردب بزيادة قدرها ٢٦٪
وفى الشعير من ٧,١٩ أردب إلى ٨,٣٨ أردب بزيادة قدرها ١٧٪
وفى الأرز من ١,٤٦ ضريبة إلى ٢,٢٣ ضريبة بزيادة قدرها ٥٣٪
وفى الذرة الرفيعة من ٨,٦٢ أردب إلى ٩,٦٤ أردب بزيادة قدرها ١٢٪
وفى القصب من ٧٨٥ قنطارا إلى ٨٤٠ قنطارا بزيادة قدرها ٧٪

وزادت مساحة الخضر من ٢٦٦ الف فدان إلى ٤٧٧ ألف فدان مما أدى إلى زيادة جملة الإنتاج منها من ١,٧ مليون طن إلى ٣,٢ مليون طن وزادت مساحة الفاكهة من نحو ٩٤ الف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٢٦ ألف فدان عام ١٩٥٩ مما أدى إلى زيادة الإنتاج من ٨٩٠ ألف طن إلى ٩٣٠ ألف طن .

كل هذا إلى جانب زيادة ثروتنا الحيوانية والسمكية .

وقد كان من نتيجة زيادة الإنتاج الزراعى وتنويعه ، أن زادت الصادرات من الحاصلات الزراعية ، إذ بلغت قيمتها فى عام ١٩٥٨ ، ١٤٨ مليونا من الجنيهات مقابل ١٣٥ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٥٢ بزيادة قدرها ١٣ مليون جنيه ، بينما نقصت الواردات الزراعية إذ بلغت ٤٢ مليونا من الجنيهات مقابل ٥٩ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٢

وانعكس أثر مابذل من جهود فى تنمية الإنتاج الزراعى على إجمالى الدخل الزراعى الأهلى فارتفع من ٢٥٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ١٤٨ مليونا من الجنيهات .!

وقد زاد قانون الإصلاح الزراعى من عدد الملاك الزراعيين وحدد الملكية الزراعية والإيجار الزراعى مماساعد على تقليل التباين بين الثروات والدخول فى الفئة الزراعية وعلى الحد من الإستغلال الإقطاعى ونشر التعاون تنفيذا للمبادىء الاشتراكية التعاونية .

هذا هو ماضى الزراعة وحاضرها فاهو مستقبلها ؟

وماهى خطة الزراعة والرى ؟

إن مدى الاهتمام بهذا القطاع الحيوى ليتضح من ضخامة الاستثمارات التى خصصت له فى الخطة وتبلغ هـذه الاستثمارات ٣٩٢ مليون جنيه بنسبة ٢٣,٤٪ من جملـة استثمارات الخطـة ، تخصص للتـوسع الزراعى باتجاهيه الأفقى والرأسى وفيما يلى توزيع هذه الاستثمارات على فروع القطاع :

خص مشروع السد العـالى استثمارات تبلـغ ٤٧,٣ مليون جنيـه (بخلاف ١٩ مليون جنيه للتعويضات) يضاف إلى ذلك ٣٠ مليون جنيه لمشروعات تحويل الحياض إلى الرى المستديم .

ونظرا لأن هذا المشروع ان يؤتى ثماره إلاخلال الخطة الخمسية الثانية فقد عملت وزارة الأشغال على إعادة دراسة المـوارد المـائية ، وأمكنها تدبير حوالى ٢ مليار متر مكعب .

وقد أخذ هذا المورد المائى فى الحسبان عنـد وضع برنامج التوسع الأفقى فى الخطة ، ذلك الـبرنامج الذى تبلـغ قيمة الاستثمارات اللازمة له ١٩٢,٣ مليون جنيه موزعة كما يلى :

٧,٥ مليون جنيه نفقات تدبير الموارد المائية .

١١,٤ مليون جنيه لمشروعات الرى والصرف فى الأراضى الجديدة .

١١١,٣ مليون جنيه تكاليف استصلاح ٥٨٥ ألف فدان بالوادى .

٦٢,١ مليون جنيه تكاليف استصلاح ٣٠٠ ألف فـدان بالوادى الجديد والصحارى والساحل الشمالى .

أى أن اجمالى الإراضى المستصلحة ، ستبلغ خـلال الخطة ٨٨٥ ألف فدان بمعدل ١٧٥ ألف فدان سنويا وهو يوازى ثمانية أمثال معدل الزيادة فى السنين من ١٩٥٢ الى ١٩٥٩

أما مشروعات التوسع الرأسى فى الخطة فقد خصها مبلغ ١٢٢,٤ مليون جنيه موزعة على الوجه التالى .

٧٠,٥ مليون جنيه لمشرعات الصرف العام فى مساحة مليون فدان والصرف الحقلى فى مساحة نصف مليون فدان ولتعديل طرق الرى والمشروعات الإحلال والتجديد

٣٠,٩ مليون جنيه لمشروعات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى والهيئات الزراعية والسواحل وغيرها .

٢١,٠ مليون جنيه لمشروعات الميكنة والحبس الزراعى وغيرها من استثمارات القطاع الأهلى

أما السد العالى فسيترتب على تنفيذه إمكان التوسع فى مليون فدان جديد إلى جانب إتمام تحويل الحياض الى الرى الدائم فى مساحة نحو ٧٠٠ ألف فدان هذا علاوة على ضمان الاحتياجات المائية لجميع الأراضى المزروعة حالياً والأراضى التى سيتم استصلاحها فى المستقبل .

وسيترتب على مشروعات الخطة فى قطاع الرى والزراعة زيادة فى إنتاج مختلف المحاصيل على الوجه الآتى :

القطن	:	حوالى ٢,٧ مليون قنطار
القمح	:	حوالى ١,٩ مليون أردب
الذرة الشامية	:	حوالى ٤,٦ مليون أردب
الذرة الرفيعة	:	حوالى ٢,٣ مليون أردب
الأرز	:	حوالى ٠,٤ مليون ضريبة
القصب	:	حوالى ٣,١ مليون قنطار

هذا بالإضافة الى أن الثروة المائية ستزيد بنسبة ٣٣ ٪ وانتاجنا من الألبـــان سيزيد بنسبة ٥٨ ٪ كما سيزيد انتاجنا من اللحوم بنسبة ٢٦ ٪ وذلك كله فى السنة الخامسة من الخطة مقارنة بسنة ١٩٥٩ .

وسيرتفع بذلك انتاجنا الزراعى الإجمالى من ٥٧٤ مليون جنيه الى٧٣٦ مليون جنيه فى نهاية الخطة ، أى بزيادة قدرها ١٦٢ مليون جنيه .

أما الدخل الزراعى فسيزيد من ٤٠٠ مليون جنيه الى ٤٦١ مليون جنيه

وأخيرا فإن جملة المشتغلين اللازمين للزراعة سيزيد عددهم من ٣,٢٤٥,٠٠٠ شخص الى ٣,٨٠٠,٠٠٠ شخص فى نهاية الخطة مما سيوفر العمل لحوالى ٥٥٥ ألف شخص كما أن جملة أجور المشتغلين بالزراعة ستزيد من ١٣٥مليون جنيه فى أول الخطة الى ١٧١ مليون جنيه فى نهاية الخطة ، أى بما يعادل ٣٦ مليون جنيه .

الكهرباء والصناعة

الكهرباء

تعتبر الكهرباء من ألزم السلع فى العصر الحديث ، ففضلا عن أن استعمالاتها المنزلية توفر لنا كثيراً من أسباب الرفاهية والاستمتاع بالحياة فإنها فى الصناعة تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نجاح المشروعات بل ان اقتصاديات كثير من المشروعات لتتوقف على امكان توفير الطاقة الكهربائية لها بأسعار رخيصة .

ومن أجل ذلك حرصت الثورة على العناية بهذا القطاع حتى طفر طفرة كبيرة فى السنين الأخيرة ، كما أحلته من الخطة مكانا رحباً بحيث ينتظر أن تزيد هذه الطفرة فى نهاية الخطة زيادة كبيرة .

ففى حين كانت الطاقة المولدة فى سنة ١٩٤٨، ٠,٧ مليار كيلوات ساعة ، فقد بلغت هذه فى سنة ١٩٥٩—٢,١ مليار كيلوات ساعة ، ويقدر لها فى ١٩٦٥ ، أن تبلغ ٦,٤ مليار كيلوات ساعة ، أما بعد السد العالى فستقفز الى ١٦,٥ مليار كيلوات ساعة ، وحينئذ ستجد الصناعات منها مدداً وفيراً رخيصاً وستنعم كثير من قرى ريفنا الحبيب بالنور والدفء وغيرها من أسباب الترفيه .

ويقدر أن يتم فى الخمس سنوات القادمة توليد ٤,٥ مليار كيلوات ساعة جديدة من الكهرباء تستهلك الصناعة منها ٧٥٪ ويخصص الباقى للتوسيع العمرانى وسيبلغ ما تنفذه الحكومة حينئذ من المنشآت الكهربائية ٨٨٪ بعد أن كان ٢٣٪ فى السنة ١٩٤٨ .

وسيتكلف هذا البرنامج ١٣٩,٥ مليون جنيه منها ٧٠ مليون جنيه لمحطة السد العالى (التى تقدر تكاليفها الكلية بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه) ، أما الباقى فسيخصص للمشروعات الآتية :

١ — توسيع محطة جنوب القاهرة ومحطة طلخا ومحطة دمنهور ومحطة السويس (بما مجموعه ٣٥٠ ألف حصان)

٢ — الربط بين محطات الكهرباء من القاهرة شمالا بشبكة موحدة .

٣ — إنشاء شبكات توزيع توصل الكهرباء إلى الكثير من المدن وعواصم المحافظات ، وستتمتع ٨٧ مدينة بالكهرباء لأول مرة وذلك فى برنامج السنوات الخمس القادمة .

٤ — تدعيم شبكات محطات المجالس البلدية فى السلوم وسيوة وسيدى برانى والقصير والواحات .

٥ — تكملة مشروع كهربة خزان أسوان واستكمال الإفادة منه .

٦ — دراسة مشروع منخفض القطارة وتوليد الكهرباء من القناطر .

وبعد إتمام مشروع محطة السد العالى الكهربائية وتوصيلها إلى القاهرة بشبكة كهربائية ذات جهد فائق يبلغ ٤٠٠ ألف فولت مع شبكة الربط بين محافظات الصعيد ، سيكون فى مقدورنا إنشاء مجموعة من الصناعات التى تعمل بالكهرباء تنتج سنوياً ما يلى : —

٦٠٠ ألف طن سماد
٣٧٠ ألف طن حديد زهر
٣٠ ألف طن ألومنيوم
٦٠ ألف طن صودا
٦٥ ألف طن سوبرفوسفات
٢٠ ألف طن جرافيت

كل هذه الخيرات التى تنتظر من هذا القطاع جعلت حكومة الثورة تنشئ له فى عام ١٩٥٩ لجنة كهربة الجمهورية لتختص بوضع الخطة العامة للكهرباء وتعميمها فى أنحاء الجمهورية ووضع مواصفات المشروعات ودراسة تعريفة الكهرباء ونظم توسيعها وتنظيم جمع وتبويب وتحليل البيانات الإحصائية عن الكهرباء : ·

وفيما يلى ملخص أهم البيانات التخطيطية عن قطاع الكهرباء فى الخمس سنوات القادمة :

البيـــــــان	١٩٥٩ / ١٩٦٠	١٩٦٤ / ١٩٦٥
الإنتـــــاج	١٨,٣ مليون جنيه	٣٥,١ مليون جنيه
الدخـــــل	١١,٩ مليون جنيه	٢٣,٦ مليون جنيه
الأجور والمرتبات	٢,٩ مليون جنيه	٤,٢ مليون جنيه
عدد المشتغلين	٨,٩ ألف شخص	١١,٠ ألف شخص

البترول

نجحت الجهود التى بذلت لاكتشاف البترول فتم اكتشاف حقول سدر وعسل وفيران وبلاعيم وأبورديس ورأس بكر فارتفع الإنتاج تدريجيا حتى وصل إلى ٢,٤ مليون طن فى عام ١٩٥٢ .

وقد أرتفع إنتاج الخام فى سنة ١٩٥٩ إلى ٣,٤ مليون طن . ومن المأمول أن يرتفع إنتاج الخام فى آخر سنة من سنوات الخطة إلى أكثر من ٨ مليون طن ، خصوصاً وقد أسفرت عمليات البحث التى أجريت فى الصحراء الغربية أخيرا عن احتمال وجود البترول هناك ، والعمل مستمر فى مواصلة الحفر والتنقيب لاستجلاء القيمة الاقتصادية لبترول هذا الحقل .

ولشعور حكومة الثورة بمسئولياتها حيال البترول الذى ما زال يحتل المركز الرئيسى فى ثروة مصر المعدنية والذى ظل مدة طويلة تحت السيطرة الأجنبية فى أغلب مراحل استخراجه وتشغيله ، فقد أنشأت الثورة الهيئة العامة للبترول سنة ١٩٥٦ للإشراف على كل ما يخص البترول الخام والمكرر المحلى والمستورد هادفة من وراء ذلك إلى تحويل تلك السيطرة من يد الأجانب

إلى أيدى المواطنين من أبناء البلاد ، وقد تم توسيع معمل التكرير فى السويس مرة ، ويجرى توسيعه مرة أخرى حتى تصل طاقته إلى ٢,٢ مليون طن فى سنة ١٩٦٢ ، وانشىء كذلك معمل للتكرير فى الاسكندرية سيصير توسيعه أثناء فترة الخطة حتى ترتفع طاقته إلى ١,٢ مليون طن .

وتبلغ طاقة معامل التكرير حالياً فى الإقليم الجنوبى حوالى ٣,٥ مليون طن من الخام سنوياً يقدر أن ترتفع فى سنوات الخطة إلى ٦,٥ مليون طن سنوياً ، وستزيد كمية المنتجات من ٣,٣ مليون طن إلى ٦,٥ مليون طن فى سنة ١٩٦٥ بزيادة قدرها ١٠٠٪ تقريباً ، وتقدر قيمة المنتجات فى نهاية فترة الخطة بمبلغ ٩٩ مليون جنيه بدلا من ٤٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ (بنفس الأسعار)

أما التطور المنتظر حدوثه فى انتاج مختلف مشتقات البترول فبيانه كالاتى بالاف الأطنان :

البيان	١٩٥٩	١٩٦٥
البترول	٣٤١	٦٥٧
الكيروسين	٢٩١	٧٩٧
السولار	٢٠٠	٢٣٢
الديزل	١٥٠	٤٦١
المازوت	٢٠٥٨	٣٨٤٨
الإسفلت	١٢٩	٢٨٠
البوتاجاز	١٦	٦٦
الزيوت المعدنية والشحومات	—	٦٦
منتجات أخرى	٨٨	١٣٢ .
المجموع	٣٢٧٣	٦٥٣٩

وتؤكد المشروعات الجارية أنه لن تمضى فترة وجيزة حتى يكون انتاجنا من البترول الخام كافياً لجميع احتياجاتنا منه .

وإن هذه النتيجة لتعظم قيمتها إذا علمنا أن ذلك سيوفر لنا كثيرا من العملات الصعبة التى يمكن استعمالها فى استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لمشروعات الخطة الأخرى .

كما أنه بسبب هذا التطور الكبير فى استخراج البترول وتكريره وتصنيعه ستحدث فى السنوات الخمس القادمة زيادة فى الدخل القومى قدرها ٥٦ مليون جنيه وستفتح أبواب الرزق لما يقرب من ٧٣٠٠ عامل يتقاضون أجوراً قدرها ٥,٥ مليون جنيه .

كل ذلك نتيجة للاستثمارات التى خصصتها الخطة لهذا القطاع وتبلغ حوالى ٨٢ مليون جنيه ، منها ١٦ مليون جنيه لعمليات الحفر والتنقيب وأجهزته ومعداته ، ومبلغ ٦٦ مليون جنيه لمشروعات التصنيع والتكرير .

المنـــاجم والمحاجر

كان استخراج المعادن ومنتجات المحاجر عندنا من الصناعات بطيئة التطور ، على الرغم من كثرة ما كان يقال عن إمكانياتها ، ويرجع ذلك على الأخص إلى أن أصحاب الأموال كانوا يعتبرون أن الاستثمار فى مشروعاتها ضرب فى المخاطرة .

حتى اذا جاءت حكومة الثورة بادرت إلى اصدار القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ أخذا بتوصيات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، مما شجع المؤسسات والأفراد على المخاطرة بجهودهم وأموالهم ، فى سبيل الكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها ، وإن زيادة قيمة مستخرجات المناجم والمحاجر من ٣,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ ، لأكبر دليل على أثر هذا القانون وأثر الاجراءات الأخرى المشجعة ، التى اتخذتها الثورة فى هذا المجال الحيوى .

واستمرارا لهذه السياسة ، خصص لهذا القطاع فى الخطة مبلغ ٢٩ مليون جنيه ، ينتظر أن تترتب عليها زيادة إنتاج مستخرجات المناجم والمحاجر إلى ٢٩,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٥ ، كما تترتب عليها زيادة فى الدخل على مستواه فى سنة ١٩٥٩ تبلغ حوالى ١٥ مليون جنيه وزيادة فى العمالة على نفس السنة تبلغ ١٧ ألف عامل .

وأهم منتجات هذا القطاع خام الحديد ، وخام المنجنيز ، والفوسفات ، والزنك ، والرصاص ، والذهب ، والرمال ، والزلط ، والبازلت ، والحجر الجيرى ، والرخام ، والجرانيت ، ومنتجات أخرى منوعة مثل الرمال السوداء التى تحوى مواد إشعاعية ذرية ، من مركبات الثوريوم واليورانيوم .

ويقدر الخبراء أن الفحم سيبدأ إنتاجه فى سنة ١٩٦٥ بما قيمته حوالى ٣ مليون جنيه سنوياً .

الصناعات التحويلية

كان لابد أن تتجه البلاد نحو الصناعة لتنمية اقتصادها القومى ورفع مستوى معيشة ابنائها ، ولم يبدأ الاهتمام الحقيقى بالصناعة وحمايتها ورعايتها إلا فى عام ١٩٣٠ إذ كان للتعديل الجمركى الذى تم فى ذلك العام أثر ملموس فى تقدم بعض الصناعات ، الا أن هذه الصناعات وإن استمر تقدمها فى خلال الحرب العالمية الثانية ، فان كثيراً منها لم يستطع — بعد أن عادت السوق إلى حالتها الطبيعية بعد الحرب — الصمود أمام سيل المنافسة الأجنبية ، لأنها كانت قد أقيمت بوسائل ارتجالية غير مدروسة . وقد ترتب على هذا أنه فى عام ١٩٥٢ لم تجاوز نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية فى الدخل القومى ١٠٪ ، وهى نسبة ضئيلة تدل على ضعف النشاط الصناعى .

وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عنيت الحكومة باصدار التشريعات وعمل التسهيلات لإزالة الكثير من العقبات والصعاب التى وقفت حائلا دون تقدم الصناعة ، كما اهتمت بتشجيع رؤوس الأموال للدخول فى ميدان الاستثمار الصناعى ، واتخذت خطوات سريعة فعالة لتنفيذ المشروعات

الأساسية فساهمت فى رؤوس أموال المشروعات الكبرى كما عملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع فى الصناعة عن طريق البنك الصناعى .

ورأت الحكومة أنه لتنظيم الجهود فى مجال الصناعة لابد من تكوين جهاز يوكل إليه الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى . وتحقيقاً لذلك أنشئت فى عام ١٩٥٦ وزارة جديدة للصناعة تختص بكل ما يتعلق بشئون تصنيع البلاد وتتبعها هيئات عديدة متخصصة .

وإن مدى التقدم والتطور الذى طرأ على الصناعات التحويلية منذ قيام الثورة ليتضح من مقارنة الإنتاج من الصناعات التحويلية فى عام ١٩٥٢ بانتاج عام ١٩٥٩ . إذ بلغ الانتاج عام ١٩٥٢ ما قيمته حوالى ٦٨٠ مليون جنيه فى حين أنه أصبح فى عام ١٩٥٩ أكثر من ٩٠٤ مليون جنيه بزيادة ٢٢٤ مليون جنيه .

ويقدر أن تؤدى مشروعات الخطة الخمسية إلى بلوغ قيمة الإنتاج من الصناعات التحويلية (بما فيها الصناعات البترولية) ١٥١٣ مليون جنيه ، بزيادة تبلغ ٦٠٩ مليون جنيه عن عام ١٩٥٩ أى بنسبة ٦٧,٤٪ مع زيادة فى الدخل القومى تبلغ ٢١١ مليون جنيه أى بنسبة ٨٨,٦٪ .

وتضم الخطة الخمسية ما يزيد على ٣٧٠ مشروعاً للصناعات التحويلية تبلغ تكاليف إنشائها حوالى ٤٠١ مليون جنيه تم إنفاق حوالى ١٩ مليون جنيه منها ، فيكون الاستثمار المطلوب خلال الخمس سنوات حوالى ٣٨٢ مليون جنيه .

وستؤدى هذه المشروعات إلى زيادة فى العمالة تقرب من ١٩٥ ألف عامل .

وتشمل الصناعات التحويلية الأنشطة الآتية :

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .
الصناعات الكيماوية والدوائية والبنائية .
صناعة تكرير البترول .
صناعة الغزل والنسيج .
الصناعات المعدنية الأساسية .
الصناعات الهندسية .

وفيما يلى بعض تفاصيل أهم هذه الصناعات :

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ :

أتاحت فترة الحرب العالمية الثانية حين تعذر ورود المنتجات الاجنبية الفرصة لنمو الصناعات الغذائية فأمكنها الوفاء بالكثير من احتياجات السوق المحلية فضلا عن إمداد الجيوش المحاربة باحتياجاتها . وبانتهاء الحرب وعودة المنتجات المستوردة لقيت الصناعات المحلية منافسة شديدة أدت إلى توقف الكثير منها .

وظل هذا الوضع قائماً إلى أن قامت الثورة ، وكان من بين أهدافها النهوض بهذه الصناعات وتدعيمها والأخذ فيها بالوسائل الحديثة للإنتاج ، وزيادته ليفى بالاحتياجات المتزايدة للسكان ، ولتصدير الفائض عن هذه الاحتياجات .

وشملت عناية الثورة هذا الفرع من الصناعات وكانت نتيجة هذه العناية زيادة قيمة منتجاتها إلى ٤٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ بعد أن كانت ٣٦٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ .

ويمضى التطور قدماً ، فتأتى خطة السنوات الخمس لتدفع بهذه الصناعات دفعة كبيرة ، واضعة فى المكان الأول ترابط المشروعات المدرجة لهذه الصناعات مع نمو الانتاج الزراعى وتنوعه

وتتضمن الخطة نحواً من سبعين مشروعاً لهذه الصناعات وفى نهاية الخطة ينتظر أن تزيد جملة قيمة الإنتاج فى هذا القطاع بحوالى ١٥٣ مليون جنيه وإجمالى قيمة الدخل بحوالى ٢٣ مليون جنيه ، أما الزيادة فى العمالة فتبلغ حوالى ٢٩ ألف عامل .

الصناعات الكيماوية والدوائية والبنائية :

قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كانت هذه الصناعات قائمة على الارتجال ، ولم يكن لها طريق مرسوم ، ولا هدف معلوم ، ولذلك لم يكن لها شأن يذكر ، وكان أغلبها مكوناً من وحدات صغيرة ، فيما عدا بعض مصانع الأسمدة الفوسفاتية ، والصابون والأسمنت ، التى أقيمت وتمت

بسبب الحرب العالمية الأخيرة، لتسد الفراغ الذى نشأ عن وقف استيراد منتجاتها.

وقد كانت البلاد تستكمل احتياجاتها من الكيماويات ، والمنتجات الكيماوية بالاستيراد . وبلغ متوسط الوارد منها فى الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ . ما قيمته ٣٣ مليوناً من الجنيهات من جملة الواردات ، التى يبلغ متوسط قيمتها فى هذه الفترة حوالى ٢٣٨ مليون جنيه .

وقد حدا ذلك بحكومة الثورة إلى النهوض بالصناعات الكيماوية ، مما دفعها خطوات كبيرة إلى الأمام . وبمقارنة الانتاج المحلى من الصناعات الكيماوية والبنائية فى سنة ١٩٥٢ بما يقابله فى سنة ١٩٥٩ يتضح مدى النمو والتطور ، الذى طرأ على هذا الفرع الهام من الصناعة ، إذ ارتفعت قيمة الانتاج من حوالى ٢٧ مليون جنيه إلى حوالى ٦١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٤ مليون جنيه .

أما بالنسبة لصناعة الأدوية . فقد تم تأليف هيئة عليا دائمة . لشئون الأدوية والمستلزمات الطبية وتأليف لجنة تنفيذية لتصنيع الأدوية ، ولذلك زادت قيمة الانتاج المحلى من الأدوية . من أقل من ٧, مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات عام ١٩٥٩ بزيادة تبلغ حوالى ٢,٣ مليون جنيه .

وقد تضمنت خطة السنوات الخمس الأولى من خطة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ما يقرب من تسعين مشروعاً للصناعات الكيماوية والدوائية والبنائية . وتقدر الاستثمارات اللازمة لها بمبلغ ٨٨,٨ مليون جنيه موزعة كالآتى :

الصناعات الكيماوية والدوائية ٦٦,٧ مليون جنيه .
صناعة الورق ٢٠,٦ مليون جنيه
مواد البناء ١,٥ مليون جنيه .

وستؤدى هذه الاستثمارات إلى زيادة قيمة الانتاج من ٦١,٤ مليون جنيه فى أول الخطة إلى ١٦٢,٩ مليون جنيه فى نهاية الخطة . بزيادة قدرها ١٠١,٥ مليون جنيه . يخص الصناعات الكيماوية والدوائية منها ٧٦,٥ مليون جنيه والورق ١٥,٣ مليون جنيه والكاوتشوك ٢,٨ مليون جنيه ومواد البناء ٦,٩ مليون جنيه .

أما الزيادة فى الدخل القومى فى نهاية الخطة فقدرت بمبلغ ٤٣ مليون جنيه موزعة كما يلى :

الصناعات الكيماوية والدوائية ٣٣,٤ مليون جنيه .

الورق ٥,٥ مليون جنيه .

الكاوتشوك ١,١ مليون جنيه .

مواد البناء ٣,٠ مليون جنيه .

وأخيرا تقدر الزيادة فى عدد المشتغلين فى هذه الصناعات الكيماوية والدوائية والبنائية فى نهاية الخطة بعدد ٤٣,٨ ألف عامل منهم ١٨,٤ ألف عامل فى الصناعات الكيماوية . وتسعة الاف عامل فى صناعة الورق و٦,٨ ألف عامل فى صناعة مواد البناء و ٦٠٠ عامل فى صناعة الكاوتشوك .

صناعة الغزل والنسج :

تعتبر صناعة الغزل والمنسوجات القطنية . من أهم الصناعات فى الاقليم الجنوبى إذ تستهلك فى المتوسط حوالى ربع محصول القطن المصرى . الأمر الذى حدا بحكومة الثورة منذ ١٩٥٢ إلى مد يد العون إليها حتى أمكن زيادة انتاجها والارتفاع بمستواها الفنى إلى الدرجة التى مكنتها من الصمود للمنافسة الاجنبية .

ومن أهم الإجراءات التى اتخذتها حكومة الثورة . لحماية هذه الصناعة والنهوض بها :

ا ــ تحديد الرسوم الجمركية على الواردات من الأقمشة القطنية ، بالقدر الذى يكفى لدرء خطر إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية .

ب ــ حظر استيراد السلع التى لها مثيل من الانتاج المحلى .

ج ــ دراسة سوق القطن ورسم السياسة التى تكفل حصول المصانع المحلية على ما يلزمها من أقطان بأسعار مناسبة ، لا تتحكم فيها عوامل المضاربة وبكميات تكفى للاستهلاك المحلى للمصانع لمدد معقولة .

د — العمل على نشر الوعى الصناعى بكافة الطرق ومنها إنشاء كثير من مراكز التدريب لخلق جيل جديد من العمال المهرة كى يكونوا نواة صالحة لتدعيم هذه الصناعة والنهوض بها .

هـ — الاتجاه إلى إنشاء أقسام جديدة بكليات الهندسة للتخصص فى صناعة الغزل والنسيج .

و — إنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

وقد كان لهذه الاجراءات وغيرها مما اتخذته حكومة الثورة أثره الواضح فى تقدم هذه الصناعة وازدهارها . فزادت قيمة إنتاجها من ٦٧,٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٦٢,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ مما ترتب عليه نقص الواردات من منتجاتها تدريجياً حتى انعدمت كلية فى سنة ١٩٥٩ بل وأمكن للبلاد أن تقوم بتصدير كميات كبيرة من الغزل والمنسوجات القطنية .

وتتضمن خطة التنمية لهذا القطاع ٧٨ مشروعاً لصناعة الغزل والنسيج روعى فيها أن يكون التوسع فى إنتاج الغزل من النمر المتوسطة والرفيعة ، وذلك إلى جانب مشروعات الاحلال والتجديد والاضافات فى المصانع الحالية .

هذا وقد بلغت جملة الاستثمارات الخاصة بالمشروعات الواردة فى الخطة عن صناعة الغزل والنسيج حوالى ٤٨ مليون جنيه ويقدر أن يرتفع إنتاج هذا القطاع فى نهاية سنى الخطة إلى ما قيمته ٢٥٢ مليون جنيه وذلك بدلا من ١٦٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٩٠ مليون جنيه . كما يزيد الدخل إلى حوالى ٨٢ مليون جنيه بدلا من ٤٧ مليون جنيه سنة ٩٥٩ بزيادة قدرها ٣٥ مليون جنيه ، ويزيد عدد العمال المشتغلين بهذه الصناعة نتيجة لمشروعات الخطة بحوالى ٢١ ألف عامل .

الصناعات المعدنية الأساسية :

ويقصد بها الصناعات التى تستخرج المعادن من خاماتها ثم تجرى عليها عمليات الدرفلة والسحب والطرق وغيرها وتعتبر عنصراً أساسياً لكل تصنيع ، وتقسم إلى صناعات حديدية وغير حديدية .

ولم يكن فى البلاد حتى سنة ١٩٤٢ من الصناعات الحديدية سوى بعض الشركات التى تنتج حديد التسليح من الخردة التى توافرت بالبلاد أثناء الحرب العالمية الثانية . أما بالنسبة للصناعات غير الحديدية وهى صناعات الألمونيوم والنحاس والزنك ، فلم يكن بالبلاد منها إلا صناعات صغيرة لتشكيل هذه المعادن التى تستورد غالباً من الخارج أو من الخردة المتخلفة من باقى القطاعات .

ونظراً لأهمية هذه الصناعات فقد حظيت بعناية الحكومة بعد قيام الثورة التى أصدرت لحمايتها قوانين تحرم تصدير الخردة وتمنع استيراد أى نوع من حديد التسليح له مثيل فى الانتاج المحلى ، وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع انتاجنا من حديد التسليح من ٢٥ ألف طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٢٨ ألف طن سنة ١٩٥٩ .

وقد زاد دور هذه الصناعات أخيراً فى اقتصاديات البلاد بانشاء شركة الحديد والصلب لاستخراج الحديد من الخامات المحلية . وقد بدأ إنتاج هذه الشركة فى سنة ١٩٥٨ وسيزداد إنتاجها حتى يصل إلى الطاقة الانتاجية المقدرة لها وهى ٢٤٠ ألف طن من الحديد الزهر أى مايوازى ٢١٠ ألف طن من منتجات الصلب .

ولقد تضمنت خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس لهذا القطاع استثمارات تصل إلى ٤٧ مليون جنيه تهدف إلى تحقيق :

١ — زيادة إنتاجنا من حديد التسليح حتى يبلغ حوالى ٢١٠ ألف طن فى نهاية الخطة .

٢ — رفع انتاج الأفران العالية بمصنع الحديد والصلب بمقدار ٢٥٪ من انتاجها الحالى واستكمال المعدات لتصنيع هذا الانتاج .

٣ — تصنيع معظم أو كل ما تحتاجه البلاد من أنواع الحديد والصلب من الحبال والأسلاك والقضبان والصاج والألواح وغيرها وتقدر هذه الاحتياجات بنحو ٤٦٥ ألف طن .

٤ — توفير الخامات المحلية لإنتاج النحاس والزنك حتى لا تعتمد الصناعات المعدنية الأساسية غير الحديدية على الاستيراد من الخارج .

وسيزيد إجمالى إنتاج هذا القطاع من ١٨,٨ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ١٢٤,٤ مليون جنيه فى نهاية الخطة بزيادة قدرها ١٠٥,٦ مليون جنيه ، كما سيزيد الدخل من ٧,٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ إلى ٤٨,٦ مليون جنيه فى نهاية الخطة بزيادة قدرها ٤١,٣ مليون جنيه وسيزيد عدد المشتغلين بصناعات هذا القطاع من ١٢,٣ ألف عامل فى سنة١٩٥٩ إلى ٥٠ ألف عامل فى نهاية الخطة أى بزيادة قدرها ٣٧,٧ ألف عامل .

الصناعات الهندسية :

تشمل هذه الصناعات إنتاج السلع المعدنية وصناعة وإصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية والصناعات الخشبية وصناعة وسائل النقل .

وقد قامت الصناعات الهندسية بالاقليم الجنوبى قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية لتوفير بعض السلع الهامة التى تحتاج اليها الاقليم . إلاأن قيامها لم يكن على أساس اقتصادى سليم . ولذلك فقد قاسى كثير منها بعد الحرب من المنافسة الخارجية .

وأهم الاجراءات التى اتخذتها الثورة للتغلب على هذه الصعوبات :

١ — إنشاء الهيئة المصرية للتوحيد القياسى لتكون المرجع القومى المعتمد للمواصفات القياسية والمعايرة بالبلاد .

٢ — قيام البنك الصناعى بالاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية .

٣ — توفير العملات الأجنبية اللازمة لإمداد الصناعة بالخامات وقطع الغيار المستوردة .

٤ — إنشاء مراكز لتدريب عمال المعادن والسيارات وإعداد معهد لتخريج الفنيين اللازمين للصناعة .ونتيجة لهذه الإجراءات ارتفع انتاج قطاع الصناعات الهندسية من ٣٧,٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥٨,٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ .

وتهدف الخطة بالنسبة لهذه الصناعات إلى زيادة الانتاج فى قطاعات معدات الانتاج ومعدات النقل لأهمية هذه الصناعات بالنسبة للمشروعات

الصناعية الأخرى وتبلغ جملة الاستثمارات المخصصة فى الخطة للصناعات الهندسية حوالى ٦٢ مليون جنيه وسيترتب على هذه الاستثمارات زيادة فى الإنتاج تبلغ حوالى ٧٠ مليون جنيه وزيادة فى الدخل تبلغ حوالى ثلاثين مليون من الجنيهات وزيادة فى العمالة تقدر بحوالى ٥١ ألف عامل .

وتبلغ جملة الاستثمارات فى قطاع الكهرباء والصناعة فى الخمس سنوات المقبلة تبلغ ٥٧٨,٧ مليون جنيه وهو ما يعادل ٣٤٪ من جملة استثمارات الخطة كلها . وستؤدى هذه الاستثمارات إلى رفع الإنتاج الصناعى من ١٠٩٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٨١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ . بزيادة قدرها ٧٢٠ مليون جنيه أى بنسبة ٦٦٪ بل إن هذه الزيادة فى الانتاج الصناعى فى نهاية الخطة تعادل أيضاً نحو ٦٧٪ من جملة الزيادة فى الانتاج فى الخطة كلها .

كما أن الدخل الصناعى نتيجة للاستثمارات المتقدمة ، سيرتفع من ٢٧٣ مليون جنيه فى أول الخطة إلى ٥٤٠ مليون جنيه فى نهايتها ، بزيادة قدرها ٢٦٧ مليون جنيه ، وهو ما يوضح مضاعفة الدخل الصناعى بعد الخطة .

هذا فضلا عما سيحققه هذا القطاع من زيادة فى العمالة تقدر بنحو ٢١٥ ألف عامل ، وهو ما يعادل حوالى ٢١٪ من جملة الزيادة فى العمالة التى تحققها الخطة .

النقل والمواصلات والتخزين

عملت حكومة الثورة على استصدار التشريعات التنظيمية التى تجعل لهذه المرافق القدرة على أداء واجباتها وفقاً لأحدث النظم والأساليب دون التقيد باللوائح والقواعد الجامدة . كما عملت على انشاء هيئات إدارية وتخطيطية لكل مرفق من هذه المرافق ، وراقبت سير العمل فيها باعتبارها مؤسسات للنفع العام ، لا ينبغى أن تقف المصالح والأهواء الشخصية حجر عثرة أمام تأديتها للخدمات

ومن أهم الهيئات التنظيمية التي انشئت بعد الثورة لخدمة فروع هذا القطاع : الهيئة العامة للملاحة الداخلية ، والهيئة العامة للنقل البحرى ، والهيئة العامة للبترول ، والهيئة العامة للتخزين ، بالاضافة إلى الهيئة العامة للسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والمؤسسة العامة لشئون النقل البرى واللجنة العامة لشئون النقل الداخلى .

ويأتى فى مقدمة هذا كله تأميم قناة السويس الذى أرجع هذا المجرى الحيوى إلى أبناء وأحفاد الذين رووه بدموعهم ودمائهم ، وأكمل بذلك إستقلالنا السياسى والاقتصادى .

وإن تزايد السكان المستمر وتوسع حركة النشاط التجارى وامتداد العمران ، ليلقى أعباء اضافية مستمرة على قطاع النقل والمواصلات الذى ظل منهكاً طوال الحرب العالمية الماضية وبعدها فى السنوات السابقة للثورة ، لذلك فانه لا مفر من أن تجابه الدولة فى السنوات المقبلة عبئاً مالياً ثقيلا لإصلاح تخلف أجهزة النقل والمواصلات ومقابلة العبء الذى يزداد عليها سنة بعد أخرى .

وقد روعيت هذه الاعتبارات فى الخطة ، فاختص هذا القطاع باستثمارات إجمالية مجموعها حوالى ٢٧٢ مليون جنيه ، أى بنسبة حوالى ١٦٪ من مجموع الاستثمارات الكلية

فيما يلى نشاط كل مرفق من مرافق هذا القطاع :—

السكة الحديد :

يعتبر مرفق النقل بالسكك الحديدية أهم مرفق للنقل الداخلى فهو ينقل ما يقرب من ٦٠٪ من مجموع عدد المسافرين وحوالى ٥٠٪ من البضائع والمهمات .

ولقد خرجت السكك الحديدية من الحرب العالمية الثانية وقد استهلكت منشئاتها بنسبة كبيرة نتيجة لوقف كافة التجديدات فيها الأمر الذى حدا بالحكومة بعد قيام الثورة إلى العناية بهذا المرفق حتى بلغ ماصرف عليه من مصروفات رأسمالية منذ قيام الثورة حتى الآن ٣٠ مليون من الجنيهات ،

كما بلغ ما خصه من الاستثمارات فى الخطة الخمسية القادمة ١٠٠ مليون جنيه ، وذلك لتنفيذ مشروعات إحلال للديزل محل البخار . واستكمال تجديدات السكك الضرورية ، وإنشاء كوبرين على النيل عند بنها وعند بركة السبع . وإدخال نظام التحكم المركزى لخط الصعيد قبلى أسيوط وبذلك يستغنى عن ازدواج الخط فى هذه المنطقة . ومشروع التحكم الآلى فى سير القطارات . ومدالخطوط الحديدية الخاصة بمشروع السد العالى وميناء الاسكندرية . مع إنشاء مدارس للتدريب ومعامل للأبحاث واختبار المواد .

وسيترتب على هذه المشروعات أن يرتفع عدد الركاب من ٩٨ مليون راكب عام ١٩٥٩ إلى ١٢٣ مليون راكب فى نهاية الخطة ، ويزيد وزن البضائع المنقولة من ٨.٤ مليون طن سنة ١٩٥٩ إلى ١٠,١٥ مليون طن فى نهاية الخطة .

الطرق والنقل البرى .

بلغت أطوال الطرق المرصوفة فى سنة ١٩٥٢ . ٣٥٠٠ كيلومتر من جملة أطوال شبكة الطرق العامة التى تبلغ حوالى ١٩٥٠٠ كيلو متر .

وقد اهتمت الثورة كثيرا برصف الطرق وأنفقت فى الفترة منذ قيامها حتى الآن حوالى ١٨ مليون جنيه مما أدى إلى زيادة أطوال الطرق المرصوفة إلى ٥٨٠٠ كيلومتر فى سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٢٣٠٠ كيلومتر عن سنة ١٩٥٢ .

وقد تضمنت الخطة الخمسية لمشروعات الطرق استثمارات قدرها ٢٠ مليون جنيه وذلك لزيادة أطوال الطرق المرصوفة بحوالى ٢٠٠٠ كيلومتر — بمعدل ٤٠٠ كيلومتر سنوياً — مع إنشاء خمسة كبارى على النيل عند الخطاطبة وشبراخيت وقنا والأقصر وإدفو .

أما بالنسبة لوسائل النقل البرى فقد زاد عدد الأوتوبيسات العامة منذ بداية الثورة حتى الآن من ١٢٠٠ إلى ١٣٨٥ أى زيادة قدرها حوالى ١٥٪ ، وتقدر كمية الحركة حالياً بحوالى ١٢٠ مليون راكب سنوياً .

وقد خصصت الخطة استثمارات قدرها خمسة ملايين من الجنيهات لشراء أوتوبيسات تحل محل المنتظر استهلاكه منها .

كما خصصت الخطة لوسائل نقل البضائع استثمارات قدرها ١٠ مليون جنيه ، منها ٨,٥ مليون جنيه لمشترى ٣٠٠٠ لورى لإحلالها محل المستهلك ، ١,٥ مليون جنيه لمشترى حوالى ١٠٠٠ مقطورة جديدة .

أما داخل المدن ، فتبلغ نسبة الطرق المرصوفة فى القاهرة والاسكندرية حوالى ٩٠٪ من مجموع مسطحات الطرق بها ، بينما تنخفض النسبة كثيراً فى عواصم المحافظات الأخرى . وقد خصصت الخطة لهذا النشاط ٦ مليون جنيه فى السنوات الخمس المقبلة .

وقد خصصت الخطة لوسائل النقل داخل المدن استثمارات قدرها ٧,٢ مليون جنيه ، منها ٥,٣ مليون جنيه للأوتوبيسات بالقاهرة والاسكندرية وداخل مدن الأقاليم ، و ١,٩ مليون جنيه للترام والترولى باس والمترو بالقاهرة والاسكندرية .

ويبلغ عدد سيارات التاكسى حوالى ١٠ آلاف سيارة ولا ينتظر زيادتها أثناء الخطة ، أما السيارات الخاصة فيصل عددها إلى ٦٠ ألف سيارة تقريباً وقد روعيت مقتضيات الاحلال فيها بادراج مبلغ ٤ مليون جنيه لهذا الغرض ضمن استثمارات الخطة الخمسية .

الملاحة الداخلية :

يعتبر هذا المرفق من أقدم مرافق النقل فى البلاد ، وهو فى الوقت ذاته لم يشهد عملية تجديد حديثة واسعة ، إلى أن قامت الثورة فأنشأت الخط الملاحى بين القاهرة والاسكندرية ، ويجرى فى الوقت الحاضر العمل فى تحسين المجرى الملاحى بين القاهرة وأسوان ، وكذا فى مشروع قناة طنطا الملاحية .

وقد تضمنت الخطة الخمسية الاستثمارات اللازمة للمشروعات الآتية :

المراسى النيلية :

تعديل الأهوسة وتذليل العقبات فى المجارى الملاحية .

إنشاء اسطول ناصر لنقل ركاز الحديد (٣٥٠ ألف طن سنوياً) من أسوان إلى حلوان مع استغلاله فى العودة لنقل المواد البترولية (١١٠ ألف طن) .

زيادة عدد الوحدات الالية والمقطورة من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠ .

وتبلغ هذه الاستثمارات فى مجموعها ٦,٧ مليون جنيه ، منها ٥ مليون جنيه للمجارى الملاحية و ١,٧ مليون جنيه للوحدات المتحركة .

وينتظر أن تؤدى هذه الاستثمارات إلى زيادة عدد الركاب من ١,٥ مليون راكب فى بداية الخطة إلى ١,٧٥٠ مليون راكب فى نهاية الخطة ، كما ستزيد البضائع المنقولة من ٢,٧٥٠ مليون طن إلى ٣,٧٥٠ مليون طن.

النقل بالأنابيب :

تعتبر خطوط الأنابيب أرخص وسائل نقل البترول .

وقد كان خط الأنابيب (عجرود — القاهرة) الذى أنشأته السلطات البريطانية عام ١٩٤٣ والذى سلم إلى مصر بعد جلاء القوات البريطانية عن البلاد هو أول خط أنابيب للبترول أنشىء بالاقليم الجنوبى ثم تلاه بعد ذلك خط أنابيب المنتجات السوداء بين القاهرة والسويس الذى تم تشغيله عام ١٩٥٦ .

ويجرى حالياً مد شبكة خطوط الأنابيب التالية ، التى تضمنت الخطة لها استثمارات مجموعها ٣,٨ مليون جنيه :—

أ — خط الاسكندرية — كفر الدوار لنقل المنتجات البيضاء .

ب — خط اسكندرية — طنطا لنقل المازوت .

ج — خط مسطرد — حلوان لنقل المازوت .

د — خط عجرود — القاهرة لنقل المنتجات البيضاء ليحل محل الخط الذى أنشأته السلطات البريطانية والذى يكاد يكون مستهلكاً .

النقل البحرى :

عنيت حكومة الثورة بتدعيم الأسطول البحرى التجارى ، وأنشأت لهذا الغرض الهيئة العامة للنقل البحرى ، وقد ارتفعت حمولة الأسطول بذلك من ٨٥ ألف طن إلى ١٥٢ ألف طن وأصبح قادرا على حمل ٤٪ من الواردات وحوالى ١٠٪ من الصادرات .

وقد تضمنت خطة التنمية فى السنوات الخمس المقبلة استثمارات قدرها ٨ مليون جنيه بغرض العمل على رفع حمولة الأسطول التجارى إلى ٢٩٢ ألف طن مما سيجعل الأسطول قادرا على حمل ٣٠٪ من واردات وصادرات الاقليم الجنوبى .

الموانى والمنائر :

ظلت الموانى المصرية سنين طويلة ، وبالأخص ميناء الاسكندرية فقيرة فى الوسائل الميكانيكية للشحن والتفريغ ، وكذلك فى عدد أحواض العمرة ، والأرصفة العميقة ، والأوناش العائمة ولنشات القطر . كذلك لم تكن تتواجد على سواحل البحر الأحمر — الممتدة لأكثر من ١٥٠٠ كيلومتر — موانىء تستحق الذكر بالرغم من وفرة لمعادن فى تلك المناطق .

وقد عملت الثورة على تحسين ميناء الإسكندرية ، وذلك بانشاء أرصفة للركاب وحوض جديد للبترول وأرصفة للأسمدة الكيماوية وإنشاء مخازن كبيرة للبضائع . كما شرع فى إنشاء أرصفة البضائع الثقيلة .

وقد شملت خطة السنوات الخمس القادمة مشروعات عديدة تهدف جميعها إلى رفع كفاية الموانى المصرية وأهم هذه المشروعات ، تجهيز الأرصفة والمخازن بأوناش مختلفة القوى ، وإنشاء أرصفة عميقة ، وشراء حوض عائم ، وانشاء محطات إرشاد ملاحية لاسلكية لتوسيع ميناء سفاجه وتحسين موانى التعدين على البحر الأحمر .

وتبلغ جملة الاستثمارات التى تضمنتها الخطة لهذه المشروعات ٧,٣ مليون جنيه .

النقل الجوى والمنشئات الجوية .

يعتبر النقل الجوى من المرافق الحيوية للدولة ، ولذا فقد أولته رعايتها للنهوض به حتى يتسنى ربط مدن الجمهورية ببعضها البعض وربط الجمهورية بأنحاء العالم .

ولا نغفل عن التنويه بالدور الهام الذى يلعبه النقل الجوى فى ربط إقليمى الجمهورية العربية المتحدة إذ يعتبر الوسيلة الفعالة للنقل بين الاقليمين لتعذر النقل بالطريق البرى ولصعوبة النقل بالبحر .

ولذلك فقد انشأت أقوى وأطول ممر لهبوط الطائرات في الشرق الأوسط بمطار القاهرة الدولى ، وقامت بانشاء مبنى الحجر الصحى لمطار القاهرة . كذلك قامت بتركيب وتشغيل جهاز الهبوط الآلى لإمكان هبوط الطائرات فى حالة رداءة الجو أو صعوبة الرؤية ، وكذلك بتركيب مبرقات لاسلكية تربط بين مطار القاهرة والمطارات الأجنبية لتبادل الرسائل اللاسلكية بسرعة تتفق وعصر الطيران الحديث .

كذلك شملت عناية الدولة مطارى مرسى مطروح والاسكندرية وأنشأت مطارا جديدا بأسوان .

أما عن مشروعات خطة السنوات الخمس القادمة فتشمل :—

استكمال مطار القاهرة الدولى .

استكمال مبانى وتشييدات وأجهزة مطارات إمبابة وأسوان ومرسى مطروح والطور والإسكندرية وأسيوط وبور سعيد والمنيا .

استكمال مطارات مناطق التعدين برأس نياز وأبو زنيمة والقصير ومرسى علم ورأس سدر .

إنشاء مركز للتدريب لإعداد الفنيين العرب .

وتبلغ جملة استثمارات هذه المشروعات ٤,٥ مليون جنيه .

أما عن وسائل النقل الجوى ، فتقوم شركة مصر للطيران حالياً بتجديد أسطولها الجوى للخدمة الداخلية والخارجية ، وذلك باستبدال طائرات الفايكنج والداكوتا بطائرات حديثة ، كما تقوم الشركة بتعزيز أسطولها من طراز الفايكونت ، فضلا عن أن الشركة قد بدأت فى تسيير طائرات الكوميت النفاثة على الخطوط الدولية . وتبلغ الاستثمارات الواردة بالخطة لهذه الأغراض ٦ مليون جنيه .

المواصلات السلكية واللاسلكية

بلغ ماتم إنشاؤه فى السنوات الخمس اللاحقة للثورة جملة ماتم انشاؤه فى العشرين عاماً السابقة لها .

وقد كان عدد الخطوط الأوتوماتيكية للإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة حوالى ٩٧ ألف خط عام ١٩٥٤ ، فزادت إلى ١٣٨ ألف خط تقريباً فى عام ١٩٥٩ .

وقد تضمنت الخطة الخمسية لهذا القطاع استثمارات قدرها ٢١,٧ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات السنترالات الجديدة ، والكوابل المحورية ، وشبكات النداء الآلى ، والمبرقات الكاتبة ، واستكمال محطة الإرسال للبلاد العربية ، ومحطة الاستقبال المركزية بالقاهرة .

وينتظر أن يصل عدد الخطوط فى نهاية الخطة إلى ٢١٢ ألف خط بزيادة قدرها ٧٤ ألف خط عن سنة ١٩٥٩ .

الإذاعة :

كانت الاذاعة قبل عام ١٩٥٢ لاتملك سوى محطة إرسال واحدة على الموجة المتوسطة ، وكانت تقدم برنامجاً عربياً واحداً لخدمة المستمع المحلى لمدة ١٢ ساعة فى اليوم .

إلى جانب برنامج أوروبى محلى لخدمة الأجانب المقيمين .

وقد شملت الثورة الاذاعة برعايتها ، فأنشأت محطات جديدة ، وزيدت ساعات الإرسال ، وأنشئت برامج موجهة إلى ما وراء الحدود لكى يتاح لها إيصال صوت الجمهورية العربية إلى الخارج لشرح وجهة النظر الوطنية فى الأحداث العالمية والاشتراك فى مناقشتها وإبداء الرأى فيها فضلا عن شرح القضايا العربية وتفنيد مزاعم الأعداء بشأنها .

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت برامج الاذعة ترسل يومياً لمدة ٢١١ ساعة ،وارتفعت قوة الارسال من ٧٢ كيلوات عام ١٩٥٢ إلى ١٠٩٢ كيلوات عام ١٩٥٨ .

وعلاوة على ذلك فقد عملت الدولة على تدعيم الارسال فأنشأت المحطات الفرعية بالمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان ، كما أنشأت محطات تقوية للموجات المتوسطة والقصيرة ، وأقيمت شبكة ضخمة للهوائيات فى مناطق متعددة ، وأسست أستديوهات جديدة على أحدث النظم الاذاعية . ولم يفت الدولة الاهتمام برفع مستوى الانتاج فأنشأت

مركزا للتدريب الإذاعي ، كما أرسلت الوفود إلى المؤتمرات الدولية للإذاعات الأخرى لتبادل الخبرات والثقافات .

وقد خص الاذاعة من استثمارات الخطة ٦,٢ مليون جنيه ، وأهم مشروعاتها مشروع التلفزيون الذى سيفتتح فى أعياد الثورة القادمة (٢٣ يوليو ١٩٦٠) وستبلغ ساعات إرساله خمس ساعات على البرنامج العربى و٣ ساعات على البرنامج الأجنبى وتبلغ عدد أجهزة التلفزيون المستوردة نحو ٣٠ ألف جهاز ، وفى المستقبل القريب ستنتج هذه الأجهزة محلياً .

البريد :

ارتفع عدد مكاتب البريد من ٧٨٩ فى عام ١٩٥٤ إلى ٨٤٠ فى سنة ١٩٥٩ ، وسيزيد هذا العدد إلى ٩٢٥ فى نهاية الخطة التى تضمنت استثمارات قدرها ٢,٨ مليون جنيه لتحسين نوع الخدمة وامتدادها إلى مناطق الوحدات المجمعة واستخدام النظام الآلى فى الفرز ، واستخدام الأجهزة الالكترونية فى أعمال الحسابات والأعمال الإحصائية ، وإنشاء مركز للتدريب ومطبعة للطوابع العادية والتذكارية

التخزين :

رأت الدولة فى عهدها الجديد العناية بالتخزين الحديث للحبوب صوناً لأقوات الشعب وتوفيراً للجهد والمال ، فأنشأت لهذا الغرض الهيئة العامة للتخزين لتتولى أمور التخزين بأنواعه ووسائله المختلفة ، وهى تشرف الآن على إنشاء صومعتى القاهرة والاسكندرية الجارى تنفيذهما ، وتسع الأولى ٤٠ ألف طن وينتظر أن تزيد إلى ٥٨ ألف طن ، وتسع الثانية ٣٠ ألف طن ، ينتظر أن تزيد إلى ٤٨ ألف طن .

وستجنى البلاد من إنشاء هاتين الصومعتين فوائد جليلة هى تجنب خسائر سوء التخزين وضمان احتياجات البلاد من الحبوب لمدة ستة عشر شهراً . هذا فضلا عن سرعة تفريغ البواخر آليا وتوفير ثمن العبوات .

وستنشأ صومعة أخرى جديدة سعتها ٢٥ ألف طن فى بور سعيد علاوة على وحدات تخزينية كثيرة فى أنحاء البلاد تسع كل منها ٤٠٠٠ طن .

وقد تضمنت الخطة لمشروعات التخزين هذه الاستثمارات قدرها ٦ مليون جنيه .

أما فيما يتعلق بالثلاجات فانه يوجد بالاقليم الجنوبى حالياً ٤٠ ثلاجة حجمها الإجمالى حوالى ١٠٠ ألف متر مكعب ، وسيتم إنشاء ١٨ ثلاجة جديدة تسع ٦٠٠٠ طن من المواد الغذائية مثل اللحوم والأسماك والخضر والفاكهة وذلك فى القاهرة والاسكندرية والسويس ، وهذا علاوة على ١٥ ثلاجة فى عواصم المحافظات .

وقد تضمنت استثمارات الخطة مبلغ مليون جنيه لمشروعات الثلاجات .

أما تخزين البترول فقد خصصت خطة التنمية له استثمارات قدرها ٢,٧ مليون جنيه وذلك لإنشاء ١٧ مستودعاً فى الأقاليم ، وهى فى مجموعها تسع لاستهلاك ثلاثة أشهر من المنتجات البترولية .

قنـــاة السويس

تبلغ الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج التحسين والتوسيع فى قناة السويس فى السنوات الخمس القادمة ٣٥ مليون جنيه ، وهى تشمل استكمال المشروع الثامن لإمكان مرور السفن التى يصل غاطسها إلى ٣٧ قدماً ، والبدء فى مشروع ناصر للوصول إلى غاطس ٤٠ قدماً ، وتوسيع قطاع كوبرى الفردان ، وإنشاء كوبرى جديد ، وكذلك إنشاء طرق وكبارى بمنطقتى الرسوة والكوبرى وتحسين ميناء بورسعيد ، وإنشاء حوض عائم لخدمة السفن التى تصل حمولتها إلى ٢٥٠٠٠ طن ، وإنشاء ترسانة بحرية ومركز للأبحاث ، وشراء مهمات وقاطرات وكراكات .

وتقدر جملة انتاج قطاع النقل والمواصلات والتخزين فى بداية الخطة بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه – تسهم فيها قناة السويس بمبلغ ٤٥ مليون جنيه – ويرتفع هذا الانتاج إلى ١٦٤ مليون جنيه فى نهاية الخطة بزيادة قدرها ٢٩ مليون جنيه .

أما الدخل فسيزيد من ٩٧ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ١١٧,٥ مليون جنيه فى نهايتها أى بنسبة ٢٠٪ ، هذا على الرغم من أن الاستثمارات المخصصة

لهذا القطاع فى الخطة تبلغ حوالى ٢٧٢ مليون جنيه أى أن معامل رأس المال إلى الدخل فى هذا القطاع يصل إلى ١٤:١ وهو معامل كبير بالنسبة للقطاعات الأخرى .

الاســكان

لم تكن هنالك سياسة مرسومة لمشروعات الاسكان فى عهد حكومات ما قبل الثورة ومع أنه صدر فى عام ١٩٥١ قانون تنظيم شئون المساكن الشعبية ، إلا أن هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ ، ولم يزد ما تم إنشاؤه من المساكن الشعبية قبل قيام الثورة على حوالى ١١٠٠ مسكن للعمال بامبابه .

ثم قامت الثورة وارتفع معدل ما يستثمر سنوياً فى الاسكان حتى بلغ حوالى ٤٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٥ نتيجة لتدفق الأموال التى حبسها قانون الاصلاح الزراعى عن الدخول فى شراء الأراضى ، وبسبب رغبة الحكومة فى تنشيط صناعة البناء لمقاومة البطالة والركود الذى نجم عن التصرفات المالية السابقة لعهد الثورة .

وقد عملت الثورة منذ سنواتها الأولى على العناية بالإسكان الشعبى وبالإسكان التعاونى ، ومنذ سنة ١٩٥٦ أوقف الهدم إلا بتصريح ، الأمر الذى أدى إلى هبوط مجموع الاستثمار الكلى فى المبانى السكنية فى المدن إلى ٢٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ ، وإلى ٢٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ . وعلى الرغم من ذلك فقد زاد عدد المساكن الشعبية والأقل من المتوسطة التى بنيت فى هاتين السنتين عنها فى أى سنة سابقة . وقد بلغ عدد المساكن الشعبية التى بنيت بعد الثورة حوالى ٣٠ ألف مسكن ، ملكتها الثورة جميعها لمحدودى الدخل بدلا من تأجيرها كما كانت تفعل الحكومات بالنسبة للمساكن الشعبية التى تم إنشاؤها قبل الثورة .

وقد عنيت حكومة الثورة بتعديل القانون الخاص بالاستيلاء على الأراضى للمساكن الشعبية ، كما أصدرت القوانين الخاصة باعفاء الهيئات القائمة على المساكن الشعبية من رسوم الشهر العقارى وبتنظيم الاشراف على المساكن الشعبية وبتنظيم إقراض الجمعيات التعاونية . كما عنيت الحكومة

بتخفيض إيجارات المساكن الحديثة بمقدار ١٥٪ فى سنة ١٩٥٢ ثم بنسبة ٢٠٪ للمساكن التى انشئت بعد سنة ١٩٥٢ . ولما اتجهت الجمعيات التعاونية إلى بناء المساكن الفاخرة صدر قانون بتحديد قيمة القرض الذى يمنح لهذه الجمعيات .

عنيت الدولة بمشروعات تخطيط القرى ، وقد تم فعلا تجهيز مشروعات تخطيط لقرى عديدة ، وفى مقدمتها القرى التى انشئت بها وحدات مجمعة وقرى الاصلاح الزراعى ، والقرى التى أصابها الحريق أو ألمت بها الكوارث كما قامت الدولة بانشاء المساكن الريفية الصالحة بمناطق الإصلاح الزراعى ومديرية التحرير .

وقد أعدت خطة الإسكان فى السنوات الخمس القادمة بحيث توفر المسكن الملائم للطبقات التى ظلت محرومة من الرعاية فى الماضى وذلك تحقيقاً لمبادئنا الديمقراطية الاشتراكية التعاونية .

وتبلغ جملة الاستثمارات للإسكان فى الخطة حوالى ١٧٥ مليون جنيه بنسبة ١٠٪ من جملة استثمارات الخطة وقد خصص من هذه الاستثمارات مبلغ ١٤٦ مليون جنيه للإسكان الحضرى وحوالى ٢٩ مليون جنيه للإسكان الريفى .

وسيترتب على هذه الاستثمارات إنشاء حوالى ١٨٩٠٠٠ مسكن فى المدن بمتوسط قدره ٣٧٨٠٠ مسكن سنوياً ، منها ٢٢٥٠٠ مسكن شعبى ، ١١٣٠٠ مسكن من النوع المتوسط ، ٤٠٠٠ مسكن من النوع فوق المتوسط مع مراعاة توزيع المساكن الشعبية على جميع مدن الإقليم الجنوبى .

أما فى الريف فسيتم إنشاء ١٣٥٠٠٠ وحدة سكنية ، بما فى ذلك المساكن اللازمة لمناطق الإصلاح الجديدة .

المرافق العــامة

نظراً لأهمية مشروعات المرافق فى خدمة الصحة العامة وتوفير الرفاهية للمواطنين . فقد تضمنت الخطة الخمسية لهذه المشروعات استثمارات قدرها حوالى ٤٩ مليون جنيه موزعة كما يلى :—

مشروعات مياه الشرب . . . . ١٧,٠ مليون جنيه .
مشروعات المجارى . . . . ١٧,٩ مليون جنيه .
مشروعات التخطيط والتنظيم . . . . . ٤,٤ مليون جنيه .
مشروعات النظافة والحملة الميكانيكية . ٥,٣ مليون جنيه .
مشروعات ردم البرك . . . . ٠,٣٥ مليون جنيه .
المنشئات البلدية . . . . ٣,٨ مليون جنيه .

وفيما يلى نستعرض كل مرفق على حدة :

مشروعات مياه الرى :

لم يتجاوز عدد من يشربون المياه النقية فى الريف حتى عام ١٩٥٢ عن ٢ مليون نسمة أى ما يعادل ١٥٪ من مجموع سكان الريف وقتئذ . أما فى المدن فقـد بلغ عدد المستفيدين من مياه الشرب النقية حتى عـام ١٩٥٢ حوالى ٧ مليون نسمة .

ونظراً لما لمشروعات مياه الشرب من خطورة بالغة وأثر عظيم على الصحـة العـامة وعلى النهـوض بمستويات المعيشـة بين سائر المواطنين ، فقد أولتها حكومة الثورة اهتماماً بالغاً لتدعيم هذا المرفق وذلك باستكمال عمليات المياه بالريف التى كان قد انفق عليها فى الماضى جزئياً دون الانتفاع الكامل بها ، وإنشاء المحطات الكبرى للمياه المرشحة لامداد مناطق شمال الدلتا التى لاتصلح مياهها الجوفية للشرب ، وكذا إنشاء العمليات الصغرى الميكانيكية لتغذية باقى المناطق المحرومة فى الريف .

وقد أدت هذه المشروعات إلى توصيل المياه الصالحة للشرب إلى حوالى ١٤ مليون نسمة من سكان الريف فى مستهل عام ١٩٦٠

أما فى المدن فقد قامت حكومة الثورة بعمليات توسيع وتجديد العمليات القائمة ببعض المدن ، وانشاء عمليات جديدة ، كما تم انشاء وتوسيع واستكمال شبكات المواسير . وقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة عدد المستفيدين بالمدن من المياه الصالحة للشرب الى حوالى ١٠ مليون نسمة فى أوائل عام ١٩٦٠ .

وعلى ذلك فقد أصبح عدد المنتفعين – منذ أوائل عام ١٩٦٠ – من المياه الصالحة للشرب فى الاقليم الجنوبى حوالى ٢٤ مليون نسمة .

وقد تضمنت الخطة الخمسية لمشروعات مياه الشرب استثمارات قدرها ١٧ مليون جنيه سيترتب عليها فى نهاية الخطة أن يرتفع عدد المستفيدين من مياه الشرب النقية فى الإقليم الجنوبى إلى ٢٨ مليون نسمة منهم ١٧ مليونا من سكان الريف ، ١١ مليوناً من سكان المدن .

مشروعات المجارى :

لم يزد عدد المنتفعين فى الاقليم الجنوبى من مشروعات المجارى حتى قيام الثورة عن ٢,٥ مليون نسمة .

وقد اهتمت حكومة الثورة بهذه المشروعات لأثرها البالغ على وقاية المواطنين صحياً ، فنفذت مشروعات المجارى فى كثير من المدن حتى بلغ عدد المنتفعين فى الوقت الحاضر ٥ مليون نسمة .

وقد تضمنت الخطة الخمسية لمشروعات المجارى استثمارات قدرها ١٧,٩ مليون جنيه ، لتوسيع وتجديد مجارى القاهرة والاسكندرية ، ورفع كفاءة عمليات المجارى فى سبع مدن ، واستكمال مشروعات إحدى عشرة مدينة ، وتنفيذ مشروعات جديدة فى ١٨ مدينة . وسيترتب على تنفيذ هذه المشروعات أن يرتفع عدد المنتفعين فى نهاية الخطة من مشروعات المجارى إلى حوالى ٧,٥ مليون نسمة .

مشروعات النظافة العامة والحملة الميكانيكية :

لم يكن ينفق على مشروعات النظافة العامة والحملة الميكانيكية أكثر من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً قبل سنة ١٩٥٢ ، وبعد قيام الثورة ارتفع المعدل السنوى لما ينفق سنوياً إلى ٢٥٠ ألف جنيه وقد تضمنت الخطة الخمسية لهذه المشروعات استثمارات قدرها ٥,٣ مليون جنيه بمعدل يزيد على مليون جنيه سنوياً .

مشروعات التخطيط والتنظيم :

عمدت حكومة الثورة إلى اعداد مشروعات التخطيط للمدن الكبرى لتوجيه بذلك تطورها ، وتحدد مناطق الاسكان والتجارة والصناعة والترويح فى كل مدينة مع ربط هذه المناطق بشبكة من الطرق الرئيسية .

ولقد تم إعداد التخطيط العام لكل من القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم المحافظات كما أعد أيضاً تخطيط لأربع وعشرين قرية .

وقد تضمنت الخطة الخمسية استثمارات قدرها ٤,٤ مليون جنيه لتخطيط عواصم المحافظات والمدن السياحية ، علاوة على ٤٠٠ قرية فى مقدمتها القرى التى أنشئت بها وحدات مجمعة وقرى الإصلاح الزراعى والقرى الجديدة بمناطق التوسع الزراعى .

مشروعات ردم البرك والمستنقعات :

يبلغ عدد البرك بالاقليم الجنوبى حوالى ١٠٠٠٠ بركة ، مساحتها نحو ٩٢٥٠ فدان .

ومنذ قيام الثورة شرعت الحكومة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لردم عدد كبير من هذه البرك ، وقد تم فعلا ردم ٣٢٠٠ بركة مساحتها ٤٧٠٠ فدان .

وقد تضمنت الخطة الخمسية استثمارات تبلغ ٣٥٠ ألف جنيه للاستمرار فى تنفيذ برنامج ردم البرك والمستنقعات .

المنشآت البلدية :

بالرغم من أهمية الالتزامات الملقاة على عاتق المجالس البلدية ، باعتبارها نواة الحكم الديموقراطى فى البلاد ، إلا أن الحكومات السابقة لقيام الثورة لم تبذل أى معونة لهذه المجالس ، بل سلبتها كثيرا من مواردها مقابل تعويضها باعانات سنوية ، مما جعل هذه المجالس عاجزة عن تنفيذ المرافق الحيوية .

وبعد قيام الثورة زادت قيمة الاعانات التى تمنحها الحكومة لهذه المجالس ، مع تخصيص الكثير من الموارد الأساسية التى كانت تستولى عليها الحكومات للبلديات ، وإعفائها من الضرائب والرسوم ، كما أجازت الحكومة للبلديات فرض الاتاوات على العقارات . وقد أدت هذه الاجراءات إلى زيادة إيرادات المجالس البلدية الأمر الذى ساعدها على القيام بالكثير من مشروعاتها

وقد قامت بلدية القاهرة بعد قيام الثورة بانشاء كورنيش النيل من القناطر إلى حلوان ، وشق وتوسيع الشوارع الكبيرة ، وإنشاء الميادين، وكوبرى الجامعة ، واستاد القاهرة .

أما بلدية الاسكندرية فقد قامت بتوسيع مداخلها بشق شارع النصر، كما قامت بتوسيع حديقة الحيوان .

وقد تضمنت الخطة الخمسية للمنشئات البلدية استثمارات قدرها ٣٫٨ مليون جنيه لاستكمال المبنى المجمع لإيرادات وزارة الشئون البلدية والقروية ، ومنشآت بلديات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وغيرها ، وكذلك لإقامة المنشئات الإدارية للمراقبات الاقليمية ، واستكمال دورات المياه للمساجد ، وبناء مجمعات للمخازن ، والجراجات للبلديات ، علاوة على إنشاء مجزر نموذجى لمدينة القاهرة .

وحينما يتم باذن الله تنظيم وتطبيق قانون الإدارة المحلية وتتولى هيئاتها سلطاتها كاملة ، سيصبح أمر التخطيط والتنظيم والمرافق والإسكان متصلا اتصالا مباشراً بالأهالى فى كل مدينة وقرية ، مما يجعلهم أقرب إلى التعرف على أهمية وتوجيه هذه الشئون بما يكفل تحقيق مصالحهم .

الخـــدمات

تضم فروع الخدمات : خدمات التعليم ، والبحث العلمى ، والخدمات الصحية ، والخدمات الاجتماعية والدينية ، وخدمات الامن ، والعدالة، والدفاع ، والخدمات التنظيمية ، ويغلب على هذه كلها الطابع الحكومى ، أما الخدمات المالية ، والتجارية ، والخدمات التثقيفية والترويحية ، والخدمات الشخصية ، فيغلب عليها الطابع الخاص .

التعليم :

اسفر اهتمام الثورة بالتعليم عن زيادة عدد تلاميذ المدارس الابتدائية من ١٫٤ مليون سنة ١٩٥٢ إلى ٢٫٥ مليون سنة ١٩٥٩ ، كما وصلت نسبة الإلزام إلى ٧٧٪ ، ومن المقدر أن تؤدى استثمارات الخطة الخمسية فى التعليم إلى زيادة هذه النسبة إلى ٨٧٪ .

أما عن التعليم الثانوى الفنى فقد نال وسينال من رعاية حكومة الثورة قدراً كبيراً وذلك لأن هذا النوع من التعليم كان أكثر الأنواع تأخراً بفضل الاستعمار الذى كان حريصا على ابقائه كذلك تحقيقا لسياسته التى كان هدفها تأخير نهضتنا الصناعية ، ولذلك فقد ارتفع عدد مدارس هذا النوع من التعليم من ٥٤ مدرسة سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٤ سنة ١٩٥٩ ويقدر أن تزيد إلى ١١٥ مدرسة

فى نهاية الخطة ، أما الطلبة المنتظمون فيه فقد ارتفع عددهم من ٢٠ ألف فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥٣ ألف سنة ١٩٥٩ ويقدر أن يصل إلى ٨١ ألف فى نهاية الخطة .

هذا ويبلغ إجمالى ما تضمنته الخطة الخمسية من استثمارات لمشروعات التربية والتعليم (ابتدائى—إعدادى عام وفنى — ثانوى عام وفنى — معاهد) حوالى ٣٠ مليون جنيه .

وإلى جانب ذلك تضمنت الخطة الخمسية للتعليم الجامعى استثمارات قدرها ٩,٥ مليون جنيه بخلاف ٣ مليون جنيه للخطة العلمية فى الجامعات .

هذا وإيماناً من الثورة بأن البحث العلمى هو أهم ما يميز عصرنا الحديث حتى اصبح الحديث الآن عن الاستعمار العلمى بعد أن كان الحديث عن الاستعمار السياسى والاقتصادى ، وأصبحت الدول تقسم إلى دول تعلم ودول لا تعلم ، لذلك ولأن البحث العلمى إنما هو من دعائم التنمية ، فقد أنشأت الثورة معهد البحوث والمجلس الأعلى للعلوم ومؤسسة الطاقة الذرية وغيرها من الهيئات العلمية لتشجيع البحوث والاستكشافات ، ولقد بلغت استثمارات الخطة للبحث العلمى خاصة يبلغ ٦,٤ مليون جنيه بخلاف ٣ مليون للجامعات كما سبق ذكره .

الصحة :

عنيت الحكومة بعد قيام الثورة بالأمراض المتوطنة والأمراض الصدرية ومقاومة الأوبئة والأمراض المعدية إلى جانب اهتمامها بالصحة الوقائية .

كما عنيت الحكومة بمد الخدمات الصحية إلى الريف ، فبعد أن كان لا يوجد بالريف سوى ٢٠٥ مجموعة صحية فى سنة ١٩٥٢ أصبح به ٢٤٩ مجموعة .

كما انشئت ٢٥٠ وحدة مجمعة وكذا ١٦٨ وحدة للعلاج الشامل وترتب على ذلك عدد الأسرة التى تخدم سكان الريف من ١٦٠٠ سرير فى سنة ١٩٥٢ إلى ٦٤٠٠ سرير سنة ١٩٥٩ .

أما فى المدن فقد زاد عدد الأسرة من ٣٦ ألف سرير فى سنة ١٩٥٢ إلى ٥٠ ألف سرير فى سنة ١٩٥٩ ، حيث زاد عدد الأسرة فى الوحدات العلاجية من ٢٢ ألف سرير فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣٣ ألف سرير فى سنة ١٩٥٩ . كما زاد عدد الأسرة بمستشفيات الامراض الصدرية من ٣٧٧ سرير سنة ١٩٥٢ إلى ٨٧٨٤ سرير فى سنة ١٩٥٩ ، وزاد عدد الأسرة بمستشفيات الحميات من ٤٤٢٣ سنة ١٩٥٢ إلى ٥٤٥٠ سرير فى سنة ١٩٥٩

واستمرارا لسياسة نهوض بالخدمات الصحية فقد تضمنت الخطة الخمسية للخدمات الصحية استثمارات قدرها ١٠,٤ مليون جنيه لإنشاء ست

وحدات لعلاج الأمراض المتوطنة ، و ٤٠٠ مركز لرعاية الطفولة ، وزيادة ٤٠٠ سرير فى مستعمرة الجذام بالعامرية ، وانشاء ٢٧ مستشفى مركزى (١٠٨٠ سرير) ومستشفى للأمراض المزمنة (٢٠٠ سرير) وعشرة مستشفيات للأمراض الصدرية (٢٦٠٠ سرير) وخمس مستشفيات للحميات (٢٠٠ سرير)، ومستشفتين للطلبة (٢٠٠ سرير) ومستشفى للأمراض العقلية (٨٠٠ سرير)، كل ذلك بخلاف ٣٠ وحدة طبية بالمناطق النائية والصحراوية ، ووحدات نشر الثقافة الصحية ، وإنشاء المعاهد والمستشفيات اللازمة للأبحاث والعلاج .

ولست بحاجة إلى أن أوضح لكم جهود الحكومة فى نواحى خدمات الثقافة العامة والاتصال بالجماهير ، فقد شعرتم بها .

الصحافة والاعلام :

صدر القرار التاريخى بملكية الاتحاد القومى للصحف واشرافه — كهيئة شعبية — على شئون النشر وفى هذا السبيل تعمل الدولة على تقوية أجهزة الاستعلامات والمطبوعات والإذاعة وقد تضمنت الخطة الاستثمارات اللازمة فى السنوات الخمس المقبلة لهذه الأجهزة .

التعاون :

تقرر فلسفة الدولة خلق مجتمع تعاونى ، والتعاون قد يكون فى الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات . وقد عنيت الدولة بتشجيع الحركة التعاونية بجميع أنواعها ومظاهرها ، حتى بلغ عدد الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة من زراعية وصناعية واستهلاكية وتوزيعية ومنزلية ومدرسية حوالى ٤٣٣٦ جمعية فى سنة ١٩٥٩ بعد أن كانت ٢١٠٣ جمعية فى سنة ١٩٥٢ .

ويلاحظ أن الحركة التعاونية تنتشر وتمتد بازدياد هذه الجمعيات وتنوع نشاطها ، وإن التعاون ليعتبر أفضل وسيلة لمنع تحكم رأس المال فى التجارة والأسعار ولتمكن المستهلكين من الحصول على حاجياتهم بأقل التكاليف وبالتالى تخفيض نفقات المعيشة ولذلك أهمية كبرى خصوصاً بالنسبة للعمال وذوى الدخل المحدود ، وهذا فضلا عن خدمات التعاون فى الإنتاج والتوزيع وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

إلا أن نجاح الحركة التعاونية يقتضى أن تصل الادارة فى الجمعيات التعاونية إلى مستوى من الكفاية يؤهلها لتأدية وظيفتها ولذلك تعمد الحكومة إلى مد تلك الجمعيات بالائتمان الضرورى كما توجه المسئولين عنها وتقدم لهم الخبرة والمشورة.

ومن المقدر أن تحصل هذه الجمعيات على قروض للاستثمار فى سنوات الخطة الخمسية تصل إلى حوالى ٣٠ مليون جنيه ، أما التسهيلات الائتمانية للأغراض الجارية فينتظر أن يصل مجموعها إلى حوالى ٤٠ مليون جنيه .

التجارة الداخلية :

ترتبط التجارة الداخلية ارتباطاً وثيقاً بأنواع النشاط الاقتصادى الأخرى وتقوم بخدمتها ، لذلك كان من الطبيعى فى عصر سيادة الاستعمار على الاقتصاد المصرى أن يحكم سيطرته عليها .

وقد عملت الحكومة بعد قيام الثورة على القضاء على الاستعمار وعملائه ، ومحاربة الاحتكار وخاصة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً ، وإبعاد الدخلاء والمضاربين ، والقضاء على المنافسة غير المشروعة ، والمعاونة فى تنظيم الهيئات الممثلة للتجار للدفاع عن مصالحهم فى إطار مقتضيات الصالح العام .

وتحقيقاً لهذه الأهداف أدخلت تعديلات هامة على لائحة بورصة عقود القطن بهدف إلى فتح المجال أمام المواطنين ، كما صدر قانون بتنظيم الوكالات التجارية وقصر مزاولة هذه المهنة على من يحملون الجنسية العربية ، وتم إنشاء سجل للمستوردين واخر للمصدرين ، وأخيراً صدر القانون الخاص باللائحة العامة لاتحاد مصدرى القطن . وبذلك كله قضت الحكومة على السيطرة الأجنبية فى كل من مجالى الاستيراد والتصدير .

وقد عمدت الحكومة إلى مراقبة أسعار المنتجات المحلية وشجعت إنشاء الأسواق الداخلية وتنظيم المعارض وأسواق الإنتاج وأنشأت الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية كما أصدرت قانون الدفاتر التجارية سنة ١٩٥٣ وقانون نقابة المحاسبين سنة ١٩٥٥ .

كل هذا وغيره عمدت اليه الدولة لتنظيم شئون التجارة الداخلية ، ولا شك ان ارساء هذا القطـــاع الهام على قواعد سليمة مما يساعد الخطة فى بلوغ أهدافها .

ومما يستحق التنويه أن عدد المؤسسات المشتغلة فى قطاع التجارة الداخلية فى سنة ١٩٥٩ بلغ حوالى ٢٦٧ ألف مؤسسة مقابل ٢٤٧ ألف مؤسسة عام ١٩٥١ بزيادة لاتتجاوز ١٪ سنوياً ، بينما ازداد نشاط تلك المؤسسة بنسبة ٥٪ سنوياً مما يدل على زيادة متوسط حجم النشاط للمؤسسة الواحدة

الأمر الذى يؤيده أن مجموع رؤوس الأموال المستثمرة ازداد بما يقرب من هذا المعدل . أما فى سنى الخطة القادمة فمن المنتظر أن يرتفع هذا المعدل السنوى إلى حوالى ٨٪ ، وسيزداد عدد المشتغلين سنوياً بمعدل ٣٪ .

البنوك والمؤسسات المالية :

كانت البنوك التجارية فى الاقليم الجنوبى قبل الثورة معظمها فروع لبنوك أجنبية وكانت تستمد تعليماتها من مراكزها الرئيسية بالخارج ، وتركز عملياتها فى تمويل تجارة تصدير القطن دون الصناعة كما كانت تفضل تيسير الائتمان العقارى لكبار الملاك للإنفاق المظهرى ولشراء الأراضى والعقارات مما أدى فى كثير من الأحيان إلى رهن العقارات المصرية إلى أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية .

وقد أظهر الحصار الاقتصادى الذى ضربته الدول الاستعمارية على مصر بعد سنة ١٩٥٦ تلاعب البنوك الأجنبية والعبث بمصالح الدولة الاقتصادية حين كفت يدها عن اجراءات التمويل المعتادة ، وتلاعبت فى أرصدة البلاد الأجنبية ، وحاولت العبث بتجارتها الخارجية .

وكان لابد للحكومة الثورة من أجل ذلك ، واستعدادا للتخطيط المركزى ، كانت نتيجته أن تتخذ إجراء حاسما لتنظيم هذا القطاع فعمدت إلى تمصير فروع البنوك الأجنبية وشركات التأمين وقضت بذلك على أى تأثير للأجانب فى حياة البلاد المالية .

وإلى جانب ذلك فقد أصدرت الدولة تنظيما لهذه الخدمة قوانين أخرى أهمها القانون الخاص بتنظيم الرقابة على البنوك التجارية والمتخصصة ، وقد أعطى هذا القانون للبنك الأهلى سلطات واسعة كبنك مركزى فى توجيه الائتمان بما يتفق واحتياجات النشاط التجارى والصناعى والزراعى ، لحماية الاقتصاد القومى من الاضطرابات الاقتصادية والمالية التى قد تنتج عن عدم سلامة المركز المالى لبعض البنوك . كما نظم هذا القانون عملية إصدار أوراق النقد وتغطيتها ، وحدد الوسائل التى يستعملها البنك المركزى لتنفيذ سياسته ، ويعتبر هذا القانون نقطة تحول فى سياستنا المالية والاقتصادية .

وأخيرا قامت الدولة بتأميم البنك الأهلى المصرى على اعتبار أنه قد أصبح له حق الرقابة على بقية البنوك ولأنه يتولى اصدار البنكنوت ويهيمن

على السياسة النقدية للدولة ، مما يتنافى مع بقائه مؤسسة خاصة يملك المساهمون إلى حد ما — توجيه سياستها .

وعملا على خلق سوق قومى لرأس المال ، فقد عمدت الحكومة الى تدعيم المؤسسات المالية التى تقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ، فقامت بتدعيم بنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك الصناعى ، وانشاء صناديق التأمين والمعاشات ، وتنظيم صندوق البريد ، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وأخيرا المؤسسة الاقتصادية وهيئةالسنوات الخمس للتصنيع .

وقد جعلت كل ذلك سوق رأس المال اليوم مهيأة للقيام بعمليات التحويل التى تتطلبها الخطة القومية .

ملخص

الاستثمار وانتاج والدخل والعمالة
فى قطاع الخدمات
بالخطة الخمسية

البيان	مايخصه من استثمارات (مليون جنيه)	الزيادة فى الإنتاج (مليون جنيه)	الزيادة فى الدخل (مليون جنيه)	الزيادة فى العمالة (بالألف)
خدمات التعليم	٤٢,٥	١٨	١٥	٤٥
البحوث العلمية	٦,٤			
الخدمات الصحية	١٠,٤	٨	٤	١٣
خدمات الامن والعدالة	٨,٥	١٩	١٠	١١
الخدمات الاجتماعية والدينية	٥,٢	٤	٢	٩
الخدمات الثقافية والتروبحية	٨,٨	٨	٥	٢
خدمات تنظيمية حكومية	١٦,٧	١٧	١٢	٢٢
الخدمات الشخصية والسياحية	١٠,٦	٢٤	١٩	٤٢
خدمات التجارة والمال	—	٤٥	٣٥	٩٧
خدمات أخرى	١,٩	—	—	—
	١١١,٠	١٤٣	١٠٢	٢٥١

فهـــرس

٣ ثورات مجيدة

(خطاب الرئيس جمال عبد الناصر)

فى المؤتمر العام للاتحاد القومى ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٠

(الأقلـــيم السورى فى عامى الوحـــدة)

صفحة

الصناعة ١٩
الزراعة ٢٩
الاصلاح الزراعى ٤٦
التعليم ٥١
الثقافة والارشاد ٦١
التقدم الاجتماعى ٧٠
التقدم الصحى ٨١
التقدم الاقتصادى ٨٨
التعمير والأنشاء ١٠١
المواصلات ١٣٤
المشروعات الكبرى ١٤٢
مشروع الغاب ١٥٢
خطة المستقبل فى الاقليم السورى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) ١٦١

الاقليم المصرى فى ٨ سنوات

صفحة

الصناعة ١٨٧
الزراعة ١٩٥
الاصلاح الزراعى ٢٠٥
التربية والتعليم ٢١١
التقدم الاجتماعى ٢٢٣
الرعاية الصحية ٢٢٩
التقدم الاقتصادى ٢٦٣
الانشاء والتعمير ٣٠١
المواصلات ٣١٤
المشروعات الكبرى . . . .
(السـد العالى) ٣٤٤
(منخفض القطارة) ٣٥٢
(الوادى الجديـد) ٣٥٥
خطة المستقبل ٣٥٧



الجمهورية العربية المتحدة
مصلحة الاستعلامات
يوليو (تمــوز) ١٩٦٠